جمهورية مصر العربية

مجمع اللغة العربية

(فى عيده الخمسينى)



كتاب في أصول اللغة

الجزء الثالث

ويشتمل على أعمال لجنة الأصول والقرارات التى أصدرها المجمع بناء عليها فى أصول اللغة ، معلقا عليها ، مقرونة بما قدم فى شأنها من بحوث ومذكرات ، وذلك فى الدورات الست : من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين

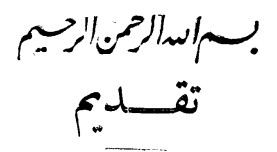
أخرجها وضبطها وعلق عليها

مصطفى حجازى
المدير العام
للمعجمات وإحياء التراث

ضاحى عبد الباقى
المراقب العام
للمعجمات اللغوية وإحياء التراث

الطبعة الأولى

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



تقـــديم

أنشىء مجمع اللغة العربية للحفاظ على هذه اللغة الشريفة ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ، ملائمة لحاجات الحياة ، واتخذ لتحقيق هذه الغاية طريقين :

أما أولهما : فعملى ، يتمثل فى وضع ألفاظ للدلالة على مسميات اقتضاها التطور العلمى والحضارى ، لم يكن يعرفها العربى من قبل حتى يطلق عليها اسما معيناً ، ثم تسجيل هذه الأسماء فى معاجم خاصة ليتسنى للعلماء والباحثين الاستعانة بها .

وأما الآخر : فهو تشريعى ، ونعنى به التقنين واستنباط قواعد لغوية اقتداء بعلماء العربية فى عصورها الأولى المعروفة بعصور الاحتجاج ، وذلك قبل أن يصيبها الوهن ويشوبها اللحن باحتكاك أصحابها بأقوام ذوى لُسُنٍ أخرى . وهذه القواعد تعد مواصلة لمسيرة الاجتهاد ، وامتداداً للجهود الكبيرة التى قدمها سلفنا من العلماء الأجلاء الذين عكفوا على دراسة هذه اللغة ، والتقنين لها بوضع موازين وقواعد ملزمة لكل من يكتب أو يخطب بهذه اللغة .

وهذه القواعد التى تستنبطها هيئة المجمع التشريعية ممثلة فى لجنة الأصول ، وتوضحها بمذكرة تفسيرية تؤيد ما ذهبت إليه من قرار يعرضه على مجلس المجمع (المؤلف من أعضائه المصريين) فيجيل الرأى فيه فاحصاً وممحصا ، ثم ينتهى إلى إقراره ، أو تعديله ، وقد يعيده إلى اللجنة لمزيد من البحث والدرس ، وربما رَفَضَه إذا لم يجد فيما استندت إليه اللجنة من الأدلة ما يكفى لقبوله . ثم يُعْرَض ما يقرره المجلس بعد ذلك على مؤتمر المجمع الذى يضم إلى جانب الأعضاء المصريين زملاء لهم مُمَثِّلين للدول العربية ، فيكون للمؤتمر معه وقفةٌ أخرى شبيهة بتلك ، يرى فيها رأيه ، ويقضى فيها قضاءه .

وتجد لجانُ المجمع المختلفة فى هذه القواعد ما يعينها فى وضع المصطلحات ، ويزودها بالجديد من الألفاظ للمسميات الحديثة التى تأخذ مكانها فى المعجمات ، فيتداولها الناس ، وقد يكون من ثمراتها إقرار أساليب وألفاظ شاعت على ألسنة المشتغلين بالعلوم والفنون ،

أو جرت بها أقلام الكُتاب والأُدباء ، ولها مشابه من كلام العرب ، أو تجد سنداً من مباحث الأقدمين يُقيمها على نهج العربية القويم .

وبعد : فهذا هو الجزء الثالث من كتاب « فى أصول اللغة » يضم بين دفتيه قرارات المجمع فى ست دورات ، هى الدورات : من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين ، وقد سبقه جزآن ، ضم الأولُ منهما ستَّ دورات ، وشمل الثانى سبعاً . وقد أصدر المجمع قبل هذين الجزأين كتاباً ضم قراراته فى الثانى والعشرين دورة الأُولى ، مكتفياً بذكر القرار ، مشيراً فى الحاشية إلى تاريخ صدوره ، وما يتصل به من بحوث .

أما هذا الجزء فقد سلك سبيل سابقَيْه ، فهو يذكر القرار ، ويُدَوِّن فى الحاشية تطوره منذ اقتراحه حتى موافقة المؤتمر عليه ، ويلحق به البحوث التى كتبت عنه — سواء أكانت مؤيدة أم مخالفة — ويُعيِّن تاريخَ كل قرار ببيان الجلسة التى صدر فيها وتاريخها ، مشيراً للدورة بالحرف (د) وللجلسة بالحرف (ج) .

ولقد ضمت لجنة الأُصول فى أثناء دراسة هذه القرارات — فشهد جلساتها كلها أو بعضها — السادةُ أعضاء المجمع المرحومون : **الأستاذ زكى المهندس** ، **والأستاذ عبد الحميد حسن** (وتولَّى كل منهما — على التعاقب — رياسة اللجنة) ، **والأستاذ عباس حسن** ، **والأستاذ الشيخ على الخفيف** ، **والدكتور الشيخ محمد الفحام** (رحمهم الله) **والدكتور محمد مهدى علام** ، **والأستاذ محمد خلف الله أحمد** (وقد تناوبا رياستها) **والأستاذ محمد شوقى أمين** (مقرر اللجنة) **والأستاذ الشيخ أحمد هريدى** ، **والدكتور شوقى ضيف** ، **والأستاذ عبد السلام هارون** ، **والدكتور عبد العزيز السيد** **والدكتور محمد رفعت فتح الله** (الذى شارك فى أعمالها خبيرا ثم عضواً) .

كما شهد جلسات اللجنة خبيراً بها ، **الدكتور محمد حسن عبد العزيز** .

هذا وإنا لنأمل أن يكون فيما قمنا به من إعداد هذا الجزء ، وإخراجه على هذا النحو تيسير على الباحثين ، وإسهام فى خدمة لغة الضاد ، لغة القرآن الكريم ، كتاب العربية الخالد الذى « لا يَأْتيه الباطِلُ من بينِ يَدَيْه ولا مِنْ خَلْفه تنزيلٌ من حَكِيمٍ حَميد » .

ضاحى عبد الباقى **مصطفى حجازى**

القاهرة فى ٩ من شعبان سنة ١٤٠٢ هـ الموافق أول يونية سنة ١٩٨٢ م

القسم الاول

مسائل أقرها المؤتمر



اولا : فى الصرف

١ ـ فى المشتقات　　　　٢ ـ فى التانيث

٣ ـ فى الجموع　　　　٤ ـ فى النسب

اولا : في المشتقات

(ا) فَعْلٌ ، وفُعُول مصدران لـ « ـ فَعَل ـ » اللازم .

(ب) جواز مجيء المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي الأجوف المعتل الياء على مَفْعَل.

(ج) جواز الانفعال .

(د) إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة .

(هـ) اسم المصدر ، ومدلوله ، وضابطه .

(و) صوغ « فُعَالَة » للدلالة على نفاية الأشياء .

اجازة «فعل» أو « فعول » مصدرا لـ « فعل » اللازم

« المشهور فى قواعد اللغة أن فَعَلَ اللازم مصدره الفُعُول كسَجَد سُجُودا ، وذلك ما ذهب إليه المجمع فى قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها.ونظرا لما رواه الفراء من أنه (إذا جاء فَعَل لم يسمع مصدره فاجعله فعْلا للحجاز ، وفُعُولاً لنجد) ونظرًا لورود أفعال كثيرة لازمه مصدرها على فَعْل كهَمَس هَمْسا ، يرى المجمع إجازة فَعْل وفُعُول مصدراً لـ « فَعَلَ » اللازم » .

(*) صدر فى د/٤٤ج/ ٧ للمؤتمر (١٩٧٨/٣/٢١م)

(*) أحال مجلس المجمع إلى لجنة الأصول بحثا للدكتور جميل الملائكة عضو المجمع العلمى العراقى بعنوان « أصحيح اطراد فعول مصدراً لفعل اللازم ؟ » عرض فيه لأقوال النحاة ، واستخلص منها أن جمهورهم يرون أن « فعول » هو المصدر القياسى المطرد أو الغالب لفعل اللازم ، وقد استخرج الباحث جملة وافرة من الأفعال تخرج عن القاعدة التى وضعها النحاة ، وقد انتهى بعد دراسته لهذه الأفعال إلى أن ما زنة مصدره (فعل) أغلب مما زنة مصدره فعول .

(*) استظهرت اللجنة فى أثناء دراستها الموضوع بقرار المجمع الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها والذى صدر فى (د/٢ج /٩) وجاء به « إن كان الفعل اللازم على وزن «فعل» بفتح العين ، فتصوغ مصدرا على «فعول» بالضم ، مالم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض » .

(*) كانت اللجنة قد ناقشت فى الدورة الثالثة والأربعين موضوع كلمة «الطمى» صياغة ودلالة ونسبة » وانتهت إلى قرار وافق عليه المؤتمر ، وقد جاء فى توجيه القرار أن طمى على وزن فعل باعتبارها مصدرا لطما الثلاثى اللازم جريا على قول لبعض النحاة وورود السماع بنظائرها »(انظره فى ص ٨٩ من هذا الكتاب) .

(*) قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا فى الموضوع بعنوان : « هل يصح الفعل مصدرا للثلاثى اللازم ؟ »

وانتهت اللجنة بعد دراسة الموضوع إلى القرار الآتى :

« المشهور فى قواعد اللغة أن فعل اللازم مصدره الفعول كسجد سجودا ، وذلك ماذهب إليه المجمع فى قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها ، ونظرا لما رواه الفراء من أنه (إذ جاء فعل لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد)، ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فعل كهمس همسا ، ترى اللجنة إجازة مايجىء من المصادر على فعل وفعله لازم وإن كان منه المسموع على فعول » .

(*) لما عرض قرار اللجنة على المجلس (د/٤٤ج/٣٠ فى ٢٧ /٢/١٩٧٨) اعترض عليه الدكتور شوقى ضيف وقال إن القرار بهذه الصورة غير واضح ، لأننا لا نجيز مادة موجودة ؛ بل نقر هذه المادة ؛ لأنها وردت فى اللغة كثيرا ، كما يتضح من البحث المحال على اللجنة ، والمذكرة المقدمة إليها أيضا ، ويفضل أن يكون قرار المجلس بجواز اطراد فعل مصدراً لفعل اللازم » .
ثم وافق المجلس على أن يعدل القرار ليكون وفق ما هو مثبت فى صدر الموضوع .

(*) عرض الموضوع على المؤتمر فوافق على قرار المجلس .

– أصحيح اطراد فعول مصدرا لفعل اللازم ؟ للدكتور جميل الملائكة (انظره فى محاضر جلسات المجمع للدورة ٤٤ ص ٢٩٣ ومجلة المجمع ج /٣٩ص٩٧) .

وفيما يلى :

– هل يصح الفعل مصدرا للثلاثى اللازم ؟ « الأستاذ محمد شوقى أمين » – عضو المجمع .

هل يصح الفعل مصدرا للثلاثى اللازم ؟[*]

١ ـ البحث الذى قدمه الأستاذ الدكتور « جميل الملائكة » عضو المجمع العلمى العراقى بعنوان : « أصحيح اطراد فُعول مصدراً لفَعَل اللازم ؟ » بحث ينم عن دقة الحس اللغوى ، والجهد الذى بذله فيه صاحبه على هدى نظرية الاحتمال الإحصائى جهد جدير بالتقدير ، بل جدير أن يكون مثلا يحتذى فى مراجعة القضايا والأحكام المتصلة بأوضاع اللغة . ويتلخص الموضوع فى أن جمهور النحاة يرون أن « الفُعُول » هو المصدر القياسى المطرد أو الغالب لفَعَل اللازم ، وأن ملاحظة الباحث لكثرة ما يشذ عن هذه القاعدة دعته إلى دراسة لغوية بالإحصاء الرياضى لجملة وافرة من الأفعال ، انتهت به إلى أن مازنة مصدره فَعْل أغلب مما زنة مصدره فُعول .

٢ ـ وإذا رجعنا إلى « مجمع اللغة العربية » فى قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها ، ألفينا فيه أن الفعل اللازم إن كان على وزن فعل بفتح العين . فمصدره على فعول بالضم ، مالم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو سير أو امتناع أو كان معتل العين ، فلكل من هذه الأنواع صيغته المصدرية الخاصة به . وواضح أن المجمع فى قراره هذا يساير ما قال به جمهور النحاة .

٣ ـ ولكن الذى يستدرك على الأستاذ الباحث أنه حين عرض أقوال النحاة فى هذا الموضوع ، لم يستوف كل ما قيل ، فثمة مقولة لإمام من النحاة الثقات ، يعتمد فيها على سند عربى له أصالته .

ولعل الأستاذ الباحث لو وقف عليه لجعله متكأً له ، إن لم يجد فيه غنية عما عاناه من الإحصاء والاستظهار بنظرية الاحتمالات .

لقد خالف الفراء ـ إمام الكوفية ـ جمهور النحاة فيما يتناقلونه من تفصيل القول فى مصدر « فَعَل » بين التعدى واللزوم ، إذ يجعلون للمتعدى فَعْلا وللازم فُعُولا ، فذهب إلى أن القياس عند عدم السماع ، هو التخيير بين أن يكون المصدر فعلا أو فعولا . اعتمادا

(*) الأستاذ محمد شوقى أمين، عضو المجمع .

على أن صيغة فَعْل لقوم من العرب وصيغة فعول لقوم آخرين . ويثبت « ابن الحاجب » هذا القول للفراء فى باب المصدر من كتابه الشافية . وعبارته :

« إذا جاء مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز وفعولا لنجد » ومعنى ذلك فى المنقول عن الفراء أن الحجازيين يصوغون المصدر على فعل بإطلاق، وأن النجديين يصوغونه على فُعول بإطلاق ، اللازم والمتعدى فى ذلك سواء .

ولسنا نذهب إلى هذا التفسير اجتهادا ، ولكننا نردد ماذكره « الرضى » فى بيان هذا الرأى وهو يضيف إليه تعقيبا عليه . وهذا نص مافى شرح الشافية :

« قال الفراء : إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره ... قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين فعول متعديا كان أو لازما . وقياس الحجازيين فيه فَعْل متعديا كان أو لازما . هذا قوله ، والمشهور ماقدمناه وهو أن مصدر المتعدى فعل مطلقاً إذا لم يسمع . وأما مصدر اللازم ففعول من فعل المفتوح العين » .

وما يعده « الرضى » مشهوراً هو الذى عالج الدكتور جميل الملائكة بطريق الإحصاء الرياضى ونظرية الاحتمالات إثبات ما يخالفه .

والذى يعنينى من قول ابن الحاجب والرضى هو أن غير المشهور لهجة عربية لها وزنها يرويها الفراء .

٤ — ومنذ عام مضى[1] ، كان بين يدى لجنة الأُصول كلمة « الطَّمْى » مصدرا للفعل طما يطمى فكتبت فى توجيه ذلك مذكرة سردت فيها جملة من الأَفعال اللازمة جاء مصدرها على فَعْل وهى : أنى ، أوى ، بغى ، جزى ، خنى ، خفى ، خوى ، زرى ، سرى ، سنى ، ضوى ، غوى ، مشى ، هذى ، همى ، وثب ، فاء ، شاب . كد ، ذاب ، ماج ، ناحى ، شذا ، دمع ، كدح ، مزح ، زأر . وكلها على سبيل التمثيل .

---

(١) انظر مذكرات لجنة الأصول الملحقة بالجلسة (٢٦) من محاضر المجلس للدورة الثالثة والأربعين .

٥ – وليس من ريب فى أن القرار المجمعى السابق الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها ، يفتقر إلى استدراك فى اقتصاره على صيغة فعول مصدراً لفعل اللازم ، وهذا الاستدراك يستند إلى رأى « الفراء » ونسبته صيغة الفَعْل إلى الحجازيين من ناحية ، وإلى وفرة الأمثلة الواردة على هذه الصيغة من ناحية أخرى .

ويمكن أن يصاغ القرار على النحو التالى :

« الفعل بفتح الفاء وسكون العين مصدر ينقاس فى كل فعل ثلاثى مفتوح الفاء والعين ، بلا تمييز بين التعدى واللزوم » .

جواز مجىء المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الفعل الثلاثى الأجوف المعتل بالياء على مفعل

«يجوز أن يجىء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمى من الفعل الثلاثى الأَجوف اليائى (*) على « المفْعَل » بالفتح ، فيقال مثلا : « المسار » لمعنى السير أو مكانه أو زمانه ، وكذلك يقال : طار مطاراً ، والآن مطاره ، وهنالك المطار » .

(*) صدر فى د/٤٦ ج /٧ للمؤتمر (١٩٨٠/٣/٢٤م)

قدم الأستاذ محمد شوق أمين مذكرة فى الموضوع أشار فيها إلى تشعب الأحكام فى صوغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان ، وكثرة المستثنيات. وجمل هذه الأحكام أن المصدر الميمى يجىء من الثلاثى المجرد على مفعل بالفتح قياسا مطردا بخلاف المثال الواوى فهو بالكسر . أما اسم الزمان واسم المكان فما كان منهما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها أو كان منقوصا فيصاغ على مفعل بفتح العين ، وما كان مضارعه مكسورا أو كان مثالا فيصاغ على مفعل بكسر عينه .

ونزولا على هذه الأحكام يخطئ النقاد كلمة (المسار) اسما للحظة السير وموضعه ، وكلمة (المطار) اسما لمكان الطيران ومدرجه .

ويذكر الأستاذ شوق أمين ما استخلصه من أقوال النحاة ، وما استخرجه من بطون المعاجم مما يؤكد أن هذه الأحكام غير مطردة .

ويقترح فى نهاية بحثه إطلاق الحكم فى المصدر واسمى الزمان والمكان بإجازة الفتح والكسر فيهما، المسار والمطار ، للمصدر أو لاسمى الزمان والمكان ويقال أيضا فيهما المسير والمطير .

وعند مناقشة الموضوع استشهد الدكتور محمد حسن عبد العزيز بما ذكره سيبويه مجىء المصدر الميمى على الفعل وكان حقه الفتح يقول : « وقد كسروا المصدر فى هذا كما كسروا فى يفعل قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس ، أى عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بنى تميم. وأما أهل الحجاز فيفتحون ». وهذا مؤداه أن الكسر والفتح يجيئان على لغة عربية فاشية هى لغة تميم ولغة الحجاز .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى (د/٤٦ ج / ٢٤) ثم على المؤتمر فوافق على قرار اللجنة : .

وفيما يلى :

« فى صوغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

فى صوغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان (*)

١ – تتشعب الأحكام فى صوغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان وتفترق مستثنياتها طرائق قددا ، حتى إن الباحث لا يكاد يلم شتاتها إلا وقد دار رأسه ، وضاقت نفسه .

وقصارى ما ينتهى إليه الخالفون من النحاة أن المصدر الميمى يجىء من الثلاثى المجرد على مفعَل بالفتح ، قياسا مطردا ، إلا المثال الواوى ، فهو بالكسر . فأما اسم الزمان واسم المكان فما كان منهما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها أو كان منقوصاً فيصاغ على مفعَل بفتح العين ، وما كان مضارعه مكسورا أو كان مثالا فيصاغ على مفعِل بكسر عينه ويختصر بعض النحاة فيقولون : إن الصياغة متفقة فى الاسم والمصدر ماعدا مكسور العين من الصحيح ، فإن المصدر يختلف فيه عن الاسم .

فأما كتب النحو فى مراحل التعليم العام وفيما فوق هذه المراحل فى عصرنا الحاضر ، فلا يخرج ما احتوته على تلك الضوابط المتشعبة التى تواضعت على ترديدها تصانيف النحويين المتأخرين ..

ونزولا على هذه الأحكام ، يخطىء النقاد من البصراء باللغة من يستعمل من المعاصرين كلمة « المسار » اسما لخطة السير وموضعه ، كما يخطئون استعمال كلمة « المطار » اسما لمكان الطيران ومدْرَجه .

٢ – فإذا وضعنا مافى المطولات لمتقدمى النحاة وتابعيهم موضع النظر والتنظير ، وأضفنا إلى ذلك ما راج لنا استخلاصه من أثبات اللغة ، استبان لنا أن هذه الأحكام المفروضة يرد عليها ما يحل عقدتها من قول نحوى صريح أو ضمنى ، ومن شواهد تدعم القول وتزكيه ، فما تلك الأحكام إلا تقعير لما هو الأكثر والأقيس ، على حد تعبير « ابن قتيبة » فى كتابه « أدب الكاتب » :

(أ) فالحكم بأن المصدر الميمى مفتوح العين ، تواجهه الأمثلة الواردة بالكسر نحو : المفِر ، والمدب ، والمكبر ، والمعجز ، والمنطق ، والميسر ، والمرجع

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

والمهلك ، والمحيض ، والمقيل ، والمحيد ، والمبيع ، والمعيل ، والمحيص ، والمجيء ، والمبيت ، والمشيب ، والمعيش ، والمعيب ، والمزيد ، والمصير ، والمسير ؛ وكذلك المعرفة ، والمغفرة ، والمعذرة ، والمحمدة ، والمذمة والمعجزة ، والمظلمة ، المعتبة ، والمرزئة ، والمحسبة ، والمضنة ، والمهلكة ، والمقدرة ، والمعيشة ، والمرثية ، والمعصية ، والمحمِية ، والمأْوية ، والمأْبية . وبعض هذا مما ورد فى القرآن ، كالمرجع ، والمصير ، والمحيض ، والمزيد والمهلك والمغفرة ، ومنه ما جاء فى بعض القراءات ، مثل : المفِر .

(ب) والحكم بأن المثال الواوى من المصدر الميمى مكسور العين ، يعارض بأن ناسا من العرب يقولون الموجَل والموحَل بالفتح مصدرا وغير مصدر ، وبأن الكوفيين حكوا عن العرب الموضع مفتوح عين المفعَل .

على أن الطائيين يفتحون العين مطلقاً ، فحكم المثال عندهم حكم غيره .

(ج) أما الحكم بأن اسم الزمان أو المكان المفتوح عين مضارعه أو المضمومها يصاغ على المفعل بالفتح ، فهو مواجه بأمثلة كُثر ، وردت بالكسر ، منها : المنسِك ، والمجزر والمنبت ، والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمعدن ، والمحشر ، والمفرق والمسقط ، والمسكن ، والمرفق ، والمسجد ، والمنخر ، والمخزن ، والمركز ، والمرسن والمنفذ . وأخيرا : المجِمع .

وكذلك وردت المظنّة ، والمقبِرة ، وقد يجئ المفعل بالضم مثل : المقبُرة ، والمشرقة والمتيوْة ، والمقنوْة ، والمشربة .

والحكم بأن المنقوص منه مفتوح العين ، تواجهه أمثلةٌ جاءت بالكسر ، منها : المأْوى ، والمأْوية ، والمعصية ، والمحمية ، والمأْبية .

(ﻫ) والحكم بأن المكسور عين المضارع منه يصاغ على المفعل بالكسر ، تعترضه أمثلة ، جاءت بالفتح ، مثل : المدَب ، والمزلة ، والمضربة .

(و) والحكم بأن المثال كذلك يصاغ بالكسر، يرد عليه ماحكاه الكوفيون عن العرب من قولهم: الموضَع « بالفتح »، وقولهم: الموجَل والموحَل بالفتح فى المصدر، فيطّرد ذلك فى الموضع والزمان، كما يقول « الرضى » فى شرح « الشافية ».

وقد أسلفنا أن الطائيين يفتحون العين مطلقا فى المصدر الميمى ، وكذلك الشأن عندهم فى اسم الزمان واسم المكان.

٣ـ مما أسلفنا إجماله، وهو فى أصوله ومراجعه وافر غزير فى تداخل وتضارب يتجلى أن التفرقة فى الأحكام بين المصدر واسمى الزمان والمكان ليست الحتم المجاب ، وأن الاستثناء فى بعضها معترض بالمسموع على خلافه.

ولم يفت قدامى النحاة ملاحظة ذلك ، فإننا نستشفه فيما يتتبع من مطاوى الأقوال ، فقد قال « الأزهرى » : « إن العرب آثرت الفتح فى هذا الباب تخفيفا ، إلا أحرفا جعلت الكسر علامة الاسم، والفتح علامة المصدر » وأضاف « الأزهرى » قوله الذى تكمن فيه تحلّة التفرقة : « والعرب تضع الأسماء موضع المصادر ».

ويعلل « الفارابى » فى « ديوان الأدب » ماجاء مكسورا مما بابه الفتح ، فيقول : « الكسر على غير قياس مسموع ، لأنها كانت فى الأصل على لغتين ، فبنيت هذه الأسماء على اللغتين ، ثم أميتت لغة ، وبقى مابنى عليها كهيئته ، والعرب قد تميت الشيء حتى يكون مهملا فلا يجوز أن ينطق به ». والذى نستخلصه من قول « الفارابى » ومن قول الأزهرى « الآنف الذكر أن اللغويين الأوائل لاحظوا تعاقب الفتح والكسر فى المسموع عن العرب ، إلى حد كبير ، وذهبوا فى تعليله مذاهب شتى.

٥ـ فماذا يسعنا أن نصنع بهذا ، لتطويع الضوابط ، وتيسير الاستخدام ؟

حسبى فى هذا المقام أن أدعو إلى إجازة التحلل من التفرقة بين المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان فى ناحية واحدة ، لها سند وثيق.

تلك الناحية هى الحكم بأن المصدر الميمى من المضارع المعتل العين بالياء تفتح عينه نحو مال مالا وسار مسارا وطار مطارا ، فأما اسم الزمان واسم المكان منه فمكسور العين نحو مال مميلا ، وسار مسيرا ، وطار مطيرا .

وما أدعو إليه هو إطلاق الحكم فى المصدر والاسم ، بإجازة الفتح والكسر فيهما جميعا ، فالممال والمسار والمطار للمصدر ، أو للاسم ، وكذلك الشأن فى المميل والمسير والمطير .

والقول بهذا كمين فيما احتواه كتاب « إصلاح المنطق » لصاحبه « ابن السكيت » ، وهذا نص مافيه :

« إذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو كال يكيل ، فإن الاسم منه مكسور ، والمصدر مفتوح ، من ذلك مال مميلا ومالا ، يذهب بالكسر إلى الأسماء وبالفتح إلى المصادر ، ولو فتحتهما جميعا ، أو كسرتهما جميعا فى المصدر والاسم لجاز . تقولُ العرب : المعاش والمعيش ، والمعَاب والمعيب ، والمسار والمسير » .

ويؤيد « ابن القوطية » فيقول : « من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ، مصادر [ ] كن أو أسماء ، نحو الممال والمميل والمبات والمبيت » .

ويقول « الفيومى » فى « المصباح » بعد أن يذكر التفرقة بين المصدر والاسم فى مثل مال مالا وهذا مميله : « هذا هو الأكثر ، وقد يوضع كل واحد موضع الآخر . نحو المعاش والمعيش ، والمسار والمسير » .

٨ — ورعيا لهذا كله ، سيسوغ للمجمع أن يصدر قراراً مفاده أن المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الفعل الثلاثى المعتل العين بالياء جائز الصوغ على المَفْعَل بالفتح ، فيقال مثلا : المَسار لمعنى السير أو مكانه أو زمانه ، وكذلك يقال طار مَطارا ، والآن مَطاره ، وهنالك المطار .

بعض مراجع البحث :

١ – أصول كتب النحو ، وفى مقدمتها : شرح الشافية للرضى .
٢ – أدب الكاتب ، لابن قتيبة .
٣ – ديوان الأدب ، للفارابى .
٤ – إصلاح المنطق ، لابن السكيت .
٥ – تهذيب اللغة ، للأزهرى .
٦ – التاج – مادة جاء .
٧ – المصباح المنير ، للفيومى .
٨ – النكت للسيوطى .
٩ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى .
١٠ – المقررات النحوية فى الكتب التعليمية الحديثة .

جواز الانفعال

« يرى المجمع أن[*] كلمة[1] « الانفعال[2] » مصدرٌ قياسى[3] لانفعل[4] . وهو مطاوع فَعَله ؛ لا ستيفائه شروط المطاوعة ، وذلك إلى جانب ورود « فَعَله فانفعل » فى صحيح اللغة ، وفى استعمال اللغويين[5] .[6] »

(*) صدر فى د/٤٢ ج /٨ للمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤م)

(١) فى أثناء مناقشة المجلس (د/٤٢ ج/٩)حول مصطلح الانفعال من مصطلحات (الجيولوجيا) جرى الكلام فى جواز هذه الصيغة ، فقدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى المجلس مذكرة فى هذا الموضوع ، أحيلت على لجنة الأصول .

(٢) وقد نظرت اللجنة فى المذكرة وعارضها الأستاذ عباس حسن ، مبديا أن ورود « فعله فانفعل» فى صحاح الجوهرى إنما هو لبيان المطاوعة فى الصيغة الصرفية لفاء الكلمة وعينها ولامها لا لبيان أن «فعل» بمعناه اللغوى وهو «عمل» مطاوعه « انفعل » وعلى هذا فلا حجة فيه على صحة الانفعال .

(٣) وقد انتهت اللجنة إلى القرار المذكور فى صدر هذا الموضوع :

(٤) عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٢ ج /٢٥ – ١٩٧٦/٢/٤م) ووافق عليه .

(٥) ثم عرض على المؤتمر فوافق عليه كما عرض .

(٦) وقد اعترض الأستاذ عباس حسن فى جلستى المجلس والمؤتمر على القرار محتجا بأن اللغويين حددوا للمطاوعة شروطا هى : أن يكون الفعل ثلاثيا ، ومتعديا وحسيا .

وفيما يلى :

«ماذا فى الانفعال ؟ بحث للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع »

ماذا فى الانفعال ؟ (*)

فى جلسة المجلس التاسعة (أول ديسمبر سنة ١٩٧٥) ورد مصطلح « الانفعال » بين مصطلحات علم الأرض ، أو علم الجيولوجيا ، وعرف بأنه : « تحرف مرن فى طول الجسم أو فى حجمه أو فى شكله بتأثير إجهاد واقع عليه » .

وقد جرت مناقشة حول هذا المصطلح وتعريفه ، اشتركت فيها ، وأرى أن الأمر يحتاج إلى إيضاح ، بعد أن وجدت فى محضر الجلسة العبارتين الآتيتين اللتين تضمنتا حكما جازما ، وهما :

١ — « المطاوع من الثلاثى له شروط أربعة ، وهذه الصيغة ليس فيها شرط واحد وليس كل فعل ثلاثى يخرج منه : قعد وانقعد » .

٢ — ورود كلمة الانفعال فى القاموس فى غير مادتها لا يعتبر حجة » .

والإيضاح الذى أريد تقديمه أن كلمة « الانفعال » صحيحة من ناحية القياس الصرفى ، ومن ناحية السماع عن العرب ، ومن ناحية الاستعمال فى عصور العربية من بعد .

ذلك أن لفظ « فعل » إنما هو فعل ثلاثى متعد ، تقول : فعلت كذا ، أى عملته ، وقد أجمعت على ذلك أجلاد اللغة ، فهل يجيءُ المطاوع منه على « انفعل » فى أقيسه التصريف ؟ الجواب نعم ، ولا خلاف ، وذلك لأنه قد تو افرت له الشروط الأربعة وهى : أنه فعل ثلاثى ، وأنه متعد ، وأنه دال على معالجة حسية ، وأن فاء الفعل فيه ليست واوا أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راءً . ولهذا جاء قرار المجمع منذ دورته الأولى أن بناء « انفعل » هو المطاوع القياسى لكل فَعَل توافرت له تلك الشروط .

ولم يكن المجمع فى هذا إلا « مطاوعا » لما أجمع عليه النحاة ، وفى طليعتهم « سيبويه » ، وطابقه على ذلك « الرضى » فى شرح « الشافية » ، و « ابن سيده » فى « المخصص »

(*) للأستاذ محمد شوقى امين ـ عضو المجمع .

وغيرهما . فقد قرروا جميعا أن الباب فيما طاوع فعل المتعدى يكون على « انفعل » ، وعبارتهم فى « الكتاب ج ٢ ص ٢٣٨ » و « المخصص » ج ١٤ ص ١٧٥ وأبواب المطاوعة فى شرح « الشافية » ، وغيره من كتب النحو والتصريف .

وإذا تركنا أقوال النحاة وأقيستهم جانبا ، وتركنا مطاوعة المجمع لهم فى قراره ، واستخبرنا متن اللغة فى لفظ « فعل » عينه ، هل ورد معه « الانفعال » بالسماع ؟ كان الجواب نعم ولا نزاع ،فقد أثبته « الجوهرى » فى صحاحه ، فقال « فعل الشىء فانفعل مثل كسره فانكسر » ، وقد تناقلت المعجمات ذلك ، كما فى « المصباح المنير » و « المعجم الوسيط » .

وأما ورود « الانفعال » بمعنى قبول التحريك أو قبول الأثر أو التأثر بالفعل فهذا مسلم به أصلا ، من ناحية أن المطاوعة هذا معناها ، فهو التأثر واشتراط الحسية مفاده ظهور الأثر فى العين . ولذلك جاء التعبير بالانفعال فى « القاموس » للفيروزابادى » فى مادة (دغدغ) ، إذ قال : « الدغدغة : حركة وانفعال فى نحو الإبط والأخمص » ، وسواءٌ أكانت العبارة من قول صاحب القاموس أم من نقله ، فالصيغة صحيحة لفظا ومعنى ودلالة .

وفى خصوص المصطلح الأرضى المعروض ، وهو الانفعال ، تظهر المطاوعة جلية بظهور أثر فى طول جسم أو شكله لإجهاد واقع عليه ، فهنا تأثير وتأثر ، أى فعل ومطاوعة أو فعل وانفعال .

وإذن لا تثريب على اتخاذ هذا المصطلح من ناحية صوغه الصرفى ، أو من ناحية معناه اللغوى ، أو من ناحية دلالته الاصطلاحية .

الحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة

« يجوز إلحاق تاءِ الوحدة ، أَو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة » .

(*) صدر فى د/٤٥ ج /٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

— ناقش مؤتمر المجمع فى عدد من جلساته فى الدورة الخامسة والثلاثين جمع فراغ وصيام على فراغات وصيامات ، ولم ينته فى هذا الموضوع إلى قرار ، فأحاله إلى لجنة الأصول .

— عرض الموضوع على لجنة الأصول ، وفى أثناء مناقشته قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة اعترض فيها على جمع (فراغ) على (فراغات) ، لأن هذا اللفظ لايندرج فى الأنواع المحصورة التى تجمع جمع تأنيث ، ورأى أيضا أنه لا يجوز القول بأن مفرده دخلت عليه التاء مثل (أتى إتيانة) ، فهذا قليل .

— قدم الشيخ عطية الصوالحى مذكرة فيما اعترض به الأستاذ عباس حسن من أن مجىء تاء الوحدة والمرة فى (فراغة) قليل ، أيد فيها جواز لحوق التاء على المصدر المستعمل ، واحتج لذلك بأقوال لأئمة النحاة .

— عرضت اللجنة على مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين قرارها فى الموضوعين : جواز جمع مالا يعقل جمع إناث مثل (فراغ(و(صيام) وجمعهما على (فراغات) و(صيامات) ، وجواز لحوق تاء الوحدة بالمصادر على لفظها مثل (فراغة) و(إتيانة) .

— أعاد المؤتمر موضوع هذين القرارين إلى اللجنة لإعادة بحثه .

— أعادت اللجنة النظر فى موضوع جمع فراغ على فراغات ، وقدمت فى ذلك قرارا بجوازه ، وافق عليه مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين .

— قدم الأستاذ شوقى أمين إلى اللجنة بحثا فى موضوع لحوق تاء التأنيث بالمصدر الثلاثى على لفظه — وهو الموضوع الثانى من الموضوعين اللذين أحالهما المؤتمر الى اللجنة — أوضح فيه أن القياس فى بناء اسم المرة من الثلاثى المجرد أن يكون على وزن (فعلة) بفتح وسكون نحو (قام قومة) ، وقد تزاد التاء فى المصدر على لفظه إذا كان من الثلاثى وفى المصدر زوائد نحو (ذهب ذهابة) ، غير أن بعض النحاة قال إن ذلك قليل ، وصرح بعضهم بشذوذه . وقد اقترح الأستاذ شوقى أمين أن يجاز ما يشيع فى التعبير العصرى من كلمات تلحق بها تاء الوحدة أو المرة على لفظها وهى مصادر ثلاثية مزيدة ، واعتمد فى الجواز على ما ذكره الزمخشرى من أن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل ، وقول ابن يعيش : « قد يزيدون التاء على المصدر المزيد » ، وقول سيبويه : « وقالوا أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، ونحو إتيانة قليل» . وعلى ما جرى عليه المجمع فى جملة من قراراته من الأخذ برأى من قال بالإطلاق غير مصرح بالتقييد ، وإن قيد غيره صراحة ، وإجازة الصوغ على ما هو معبر عنه بأنه قليل إرادة التوسعة فى أقيسة اللغة مع الاستئناس بآراء علمائها فى التحرر من قيود الصوغ والاستعمال فى الإبانة عن حاجات العصر الحديث .

— وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«بناء على قول الزمخشرى : « إن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل» وقول ابن يعيش : « قد يزيدون التاء على المصدر المزيد » وقول سيبويه : « وقالوا أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، ونحو إتيانة قليل «يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة ».

(*) عرض القرار على المجلس ى(د/٤٥ ج /٢٨) وبعد مناقشته رأى أن يكتفى بالجزء الأخير منه ، وهو المذكور فى صدر الموضوع ، وأقر المؤتمر رأى المجلس

وفيما يلى :

«تاء الوحدة أو المرة : جواز لحوقها بالمصدر الثلاثى على لفظه » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

تاء الوحدة أو المرة
جواز لحوقها بالمصدر الثلاثي على لفظه(*)

١ – لايكاد نحوى يشذ عن القول بأن من أغراض التاء ومعانيها أن تكون فارقة بين الأحاد أو المرات من أسماء الأجناس أو المصادر ، مما يصدق على القليل والكثير بلفظ واحد ويسمون تلك التاء : تاء الوحدة أو تاء المرة .

وهم يكادون يجمعون كذلك على أن لحوق هذه التاء قياسى فى **المصادر** ، من نحو الضرب والأكل ، قياسى أيضا فى أسماء الأجناس المخلوقات ، من نحو التمر والنخل ، أسماعى أو قليل فى أسماء الأجناس المصنوعات ، من نحو السفين واللبن .

و « للرضى » قولان فى قياسية دخول هذه التاء على أسماء الأجناس من المخلوقات . فهو فى شرح الكافية « فى باب التذكير والتأنيث » يقول :

إن ذلك قياسى فى كل واحد من هذين الجنسين ، يعنى بالجنس الآخر المصادر . ولكنه فى شرح « الشافية » فى باب جمع التكسير . يقول : إنه ليس أسماء الأجناس التى واحدها بالتاء قياسا إلا فى المصادر . والذى يعنينا من قوليه جميعا أنه فى المصادر يقتاس دخول التاء دون نزاع .

والنحاة لا يألون جهداً فى بيان أصالة التاء فى دلالتها على المرة أو الوحدة تفرقة بين الواحد وغيره فى أسماء الأجناس . ويصرح صاحب « التصريح » بأن الأصل فى الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء ، وذلك بعد أن يقرر أن منزلة الجلسة من الجلوس ، منزلة التمرة من التمر .

٢ – ولكن الإجماع على أن ذلك هو الأصل ، وأنه فى المصادر قياس ، يواجهه قيد هو الذى تعالج الفكاك منه ، ذلك القيد هو ما يتناقله جمهرة من النحاة ، إذ يقررون أن

(*) الأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع .

صوغ المرة أو الوحدة من المصدر إنما يكون بطرح زوائده إذا كان مصدرا لفعل ثلاثىّ وبنائه على فعلة ، فهو من الضرب ضربة ، ومن القعود قعدة .

وطوعا لهذا لا تزيد التاء للوحدة فى المصدر على لفظه ، إذا كان من الثلاثى ، وفى المصدر زوائد ، فلا يقال فى مثل : ذهب وآب : ذهابة وإيابة إلا إذا ورد به سماع .

والمتأخرون من النحاة يطلقون على المسموع من ذلك وصف « الشذوذ » فكان فى وصفه ذلك الوصف ما دعا الباحثين المحدثين من المؤلفين فى العربية أن يحجموا عن القول بإجازته أو القياس عليه .

ولكن المتقدمين من أئمة النحو فريقان فى هذه المسألة :

فريق يطلق القول بمجىء اسم المرة أو الوحدة من المصدر المزيد فيه على لفظه ، فلا يقيده بقلة أو كثرة ، ولا يصمه بشذوذ أو ندرة ، وإن لم يصرح بأنه مقيس .

وفريق ينص على أنه قليل ، وليس من ريب عند المتمرسين بالمصطلح النحوى أن القلة لا تعنى الشذوذ أو الندور فى مواصفات الثقات من فقهاء العربية ، فللقليل مرتبة فى التقدير أعلى من مرتبة الشاذ أو النادر .

فمن الفريق الأول الذى أطلق القول بمجىء ذلك « الزمخشرى » فى مفصله ، إذ يقول مانصه :

« وبناء المرة من المجرد على فَعْلة ، وقد جاء على المصدر المستعمل » .

ويتابعه « ابن يعيش » فى قوله شارحا عبارته بما يأتى :

« وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه ، فيريدون به المرة الواحدة ، قالوا : أتيته إتيانة ولقيته لقاءة ، جاءوا به على المصدر المستعمل » .

وعلى طريقة « ابن يعيش » فى توجيه المسائل وتخريجها ، يقول فى تعليل ذلك :

« كأنهم نزلوا الزيادة غير اللازمة منزلة اللازمة ، فكما يقولون : أعطيته إعطاءة واستغفرته استغفارة ، كذلك قالوا : أتيته إتيانة ولقيته لقاءة » .

ومن الفريق الآخر الذى يصرح بأن ذلك قليل ، «سيبويه» فى كتابه ، إذ يقول : « وقالوا : أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة ، فجاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، كما قالوا : أعطى إعطاءة ، واستخرج استخراجة ، ونحو إتيانة قليل ، والاطراد على فعلة ».

ومما جرى عليه « المجمع » فى جملة من قراراته الأخذ بمن يقول بالإطلاق ، غير مصرح بالتقييد وإن قيد غيره صراحة ، وإجازة الصوغ على ما هو معبر عنه بأنه قليل ، إرادة التوسعة فى أقيسة اللغة مع الاستئناس بآراء علمائها فى التحرر من قيود الصوغ والاستعمال فى الإبانة عن حاجات العصر الحديث .

٣ـ وقد عرضت « للمجمع » فى أثناء نظره فى بعض المصطلحات كلمات يراد فيها دخول تاء الوحدة على المصدر الثلاثى المزيد دون تغيير فيه ، مثل كلمة « فراغة » إذ نوقش فيها فى الجلستين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من مجلس الدورة الخامسة والثلاثين ، وكذلك نوقش الموضوع فى الجلسة الرابعة من مؤتمر تلك الدورة ، فأحيل إلى لجنة الأصول .

وبعد أن درسته اللجنة انتهت إلى قرار فيه يجيز قياسية زيادة التاء على مصدر الفعل الثلاثى ، سواء أكان لفظه ثلاثيا أم مزيدا . وعرضت اللجنة قرارها على مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين ، فاختلطت المناقشة فيه بالمناقشة فى قرار آخر للجنة يجيز جمع مالا يعقل جمع إناث ، مثل فراغات وبيانات . فأحال المؤتمر الموضوعين معا إلى اللجنة ، لإعادة النظر فيهما ، كما يتبين ذلك جليا فى تلخيص أعمال المؤتمر فى الجلسة الختامية له .

وكان بعد هذا أن تسنى للجنة إعادة النظر فى أحد الموضوعين ، وهو جمع مالا يعقل جمع إناث ، وقدمت قرارها الأخير فيه إلى « المجمع » ، وتم حسم الرأى فى هذا الموضوع .

وبقى الموضوع الآخر ، وهو لحوق تاء الوحدة بالمصدر على لفظه معلقا حتى اليوم ، ينتظر أن تعيد اللجنة النظر فيه ، تمهيدا لعرض رأيها الأخير فيه على « المجمع » ، بعد أن تخلص هذا الموضوع من اختلاطه بالموضوع الآخر اختلاطا كان هو السبب فى أن أعاد المؤتمر قرار اللجنة فيه إليها .

والحق أن نصيب موضوع « تاء الوحدة » من مناقشة المؤتمر لكلا الموضوعين ، ليس فيه من اعتراض على قرار اللجنة إلا من ناحية أن النحاة لم ينصوا فى موضوعه على أنه مقيس أو كثير ، وما أحسب أن ذلك الاعتراض مما يبعث على أن تعدل اللجنة عن قرارها السابق ، فأرى أن تعيد اللجنة عرضه بصيغته أو بتحرير الصيغة على النحو الذى ترى .

وإنى أقترح الصيغة الآتية :

بناء على قول « الزمخشرى » : « أن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل » ، وقول « ابن يعيش » : « قد يزيدون التاء على المصدر المزيد » ، وقول « سيبويه » : « وقالوا أتيته إتيانة ولقيته لقاءة ، جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، ونحو إتيانة قليل ، يجاز ما يسوغ استحداثه فى التعبير العصرى من كلمات تلحق تاء الوحدة بها على لفظها وهى مصادر ثلاثية مزيدة » .

بعض مراجع البحث :

الكتاب لسيبويه ، والمفصل للزمخشرى ، وشرحه لابن يعيش ، وشرح الشافية وشرح الكافية للرضى ، والتصريح على التوضيح لابن هشام ، وشرح الأشمونى وحاشيته للصبان ، ومادتا «لقى» و «أتى» من صحـــاح الجوهرى ، ومحاضر دورتى المجمع : الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين .

اسم المصدر : مدلوله وضابطه (*)

« يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجيء من الثلاثى وغيره ، فهو من الثلاثى : ما ساوت حروفه حروف فعله ، دالاًّ على عين ، أو هيئة ، أو حال ، أو أثر ، كالرِّزق – بكسر الراء – لما يُرْزَقُ به المرء ، والضُّر – بضم الضاد – لما يُصاب به المَضْرور . وهو من غير الثلاثى : ما لم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد ، دالاًّ كذلك على عين ، أو هيئة ، أو حال ، أو أثر ، كالعطاء : لما يُعْطى . والثواب : لما يثاب به ، والكلام : لما يُتَفَوَّه به . وقد يصطبغ اسمُ المصدر بمعنى المصدر وهو الحدث ، كما فى قوله تعالى : « ثواباً من عِند الله » بمعنى الإثابة ، وحينئذ يعملُ عملَه بنصبِ مفعولِهِ ، وقد أُثِرَ ذلك عن العرب فى منثور ومنظوم .

وخلاصة ذلك أن المصدر : هو مادلَّ على حدث ، فإذا دل على عين أو هيئة سمى اسم مصدر » .

(*) صدر فى د/٤٢ ج ٨ للمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤م)

– عرض على اللجنة أن المرحوم الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين قدم إلى مؤتمر المجمع بحثا فى اسم المصدر والفرق بينه وبين المصدر ، وقد نشر البحث فى الجزء الثامن من مجلة المجمع ، وبعد أن تناقش فيه أعضاء المؤتمر أحيل على لجنة الأصول ، فأعدت فيه تقريراً سنة ١٩٥٠ ، عرض على المجلس فناقشه ، وقرر إعادة الموضوع إلى اللجنة .

– وقد رجعت اللجنة إلى البحث والمناقشات التى دارت حوله ، وقدم الأستاذ محمد شوقى أمين نبذة بحسب ما يراه فى ضوابط المصدر ، واسم المصدر ، والاسم ، رفعا للبس والاختلاط الذى يصادفه المطالع فى المعجمات .

– وقام الأستاذ عباس حسن مذكرة رأى فيها أن المصدر واسم المصدر كلاهما مصدر ، والفرق بينهما : أن المصدر قياسى ، واسم المصدر سماعى .

– وقدم الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله الخبير باللجنة بحثا فى اسم المصدر ، تناول آراء النحاة والصرفيين فيه وأبان ضوابط للتفرقه بين المصدر واسمه .

– وأخيراً قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عرض فيها الرأى فى اسم المصدر من حيث صوغه ودلالته وعمله .

– وبعد الدراسة والمناقشة فى هذه المذكرات انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجيء من الثلاثى وغيره فهو من الثلاثى ما ساوت حروفه حروف فعله ، دالا على عين أو هيئة أو حال أو أثر ، كالرزق – بكسر الراء – لما يرزق به المرء ، والضر – بضم الضاد – لما يصاب به المضرور .

. . . .

وهو من غير الثلاثى مالم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد ، دالا كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر كالعطاء لما يعطى ، والثواب لما يثاب به ، والكلام لما يتفوه به .

وقد يصطلح اسم المصدر بمعنى المصدر ، وهو الحدث ، كما فى قوله تعالى «ثواباً من عند الله» ، بمعنى الإثابة ، وحينئذ يعمل عمله بنصب مفعوله ، وقد أثر ذلك عن العرب فى منثور ومنظوم» .

— وقد طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته لهذا القرار ، على أساس ما جاء فى مذكرته وما أيد به رأيه فيها من أن ما يسمى اسم مصدر إنما هو مصدر سماعى

(*) عرض الموضوع على المجلس (فى د/٤٢ ج / ٢٥) وفيه :

أبدى الأستاذ عباس حسن ما سبق أن أبداه فى اللجنة من اعتراض على هذا القرار ، وهو أنه لا فرق بين اسم المصدر والمصدر إلا أن الأول سماعى والثانى قياسى .

— وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن القدماء فرقوا بينهما وأن سيبويه نص على اسم المصدر صراحة .

— ورأى الدكتور عبد العزيز السيد أن خلاصة القول فى هذا الموضوع أن نقول. « إن المصدر : مادل على حدث ، فإذا دل على عين أو هيئة سمى اسم مصدر»

وقد وافق المجلس على قرار اللجنة على أن يضاف إليه فى آخره ما اقترحه الدكتور عبد العزيز السيد .

(*) ثم عرض الموضوع على المؤتمر (د/٤٢ ج /٨) وأعاد الأستاذ عباس حسن اعتراضه السابق إبداؤه فى اللجنة والمجلس وأيده الدكتور عبد الرزاق محيى الدين . وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار فى صيغته التى أقرها المجلس .

٨ — وفيما يلى :

(أ) «ضوابط المصدر واسم المصدر والاسم » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(ب) النحاة فى بعض مصطلحاتهم الشائعة : المصدر — اسم المصدر — الاسم المحض » للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع.

(ج) « اسم المصدر » — للدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله — خبير لجنة الأصول .

(د) « اسم المصدر : الرأى فى صوغه ودلالته وعمله » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

ضوابط المصدر واسم المصدر والاسم (*)

أرى الضوابط على النحو التالي :

المصدر : يعرّف – من حيث معناه – بأنّه : مادلَّ على الحَدَث . ومن حيث مبناه : بأنه ما ساوى فى حروفه حروف فعله أو زاد .

اسم المصدر : يُعرَف من حيث معناه بأنّه مادل على هيئة أو حال أو أثر أو شيء ، ومن حيث مبناه : بأنه فى الثلاثى : ما ساوى فى حروفه حروف فعله ، وفى غير الثلاثى ما نقص .

الاسم : هو اسم المصدر ، إذا قالت المعجمات مثلا : والاسم منه كذا .

الدلالة والعمل : قد يدلُّ المصدر على اسم المصْدر من حيث معناه فلا يعمل ، وقد يدل اسم المصدر على المصدر فيعمل عمله .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين عضو المجمع .

النحاة فى بعض مصطلحاتهم الشائعة(*)

(المصدر – اسم المصـدر – الاسم المحض)

(أ) المصـدر :

١ – يقولون فى تعريفه : « إنه ما يدل على معنى مجرد . أى : لاصلة له بزمان ، ولا مكان ، ولا بشىء آخر غير ذلك المعنى المجرد الذى يسمى أحيانا : « الحدَث » ومن أمثلته : الحذر ، الضرر ، العدل ، الأمن فى مثل : الحَذَر يدفع الضَّرَر ، والأمن ينشرُ العدلَ . مع اعتبار لفظة « أل » ليست من المصدر .

٢ – ويقسمون الفعل بحسب صيغته أربعة أقسام أساسية ، هى : الثلاثى والرباعى ، والخماسى ، والسداسى . ويرتبون على هذا التقسيم أحكاما مختلفة ، فى مقدمتها : تحديد أوزان وضوابط معينة لمصادر كل قسم من تلك الأربعة ، معتمدين فى تحديدها وتعيينها على استنباطها من فصيح الكلام المأثور الشائع ، جاعلين كل صيغة مستنبطة غاية تُحتذى ، ووزنا يتبع فى الوصول إلى مصادر جديدة لمثل تلك الأفعال التى وصلوا منها إلى مصادرها . ويعتبرون هذه المصادر الجديدة ألفاظاً عربية صحيحة ولو لم ينطق بها العرب الأولون ، ولم تَجْر على لسان واحد أصيل منهم ، إذ يكفى فى صحَّة المصدر وفصاحته أن يكون عربى الصيغة ، مصبوباً فى قالب كأحد القوالب المأثورة ، جاريا على إحدى طرائقهم الأصيلة المتوارثة عنهم فى الوصول إليه . ويسمون هذه المحاكاة والمجاراة : « قياسا » أو : « مقايسة » ، بشرط أن تكون محاكاة صادقة للكثير المأثور . وأما القليل الوارد مما يخالفها فلا محاكاة له ولا مجاراة ، ويسمونه ، شاذًّا ، أو : « نادراً » ، أو ما إلى ذلك من ألفاظ عندهم تفيد الضعف والقلة الذاتية . وهم – مع ذلك – يبيحون استعمال كل لفظ من هذا النوع بنصِّه الوارد به ، دون التصرف فى صيغته على وجه يؤدى إلى زيادة أحرفها أو نقصها ، أو تغيير وزنها . ويوجبون الوقوف فى هذا الوزن عند الحد الدقيق المنقول عن العرب المسموع فى كلامهم ، دون محاكاة الصيغة مع فعل غير فعله ، أو اتخاذها مصدراً يباح صوغه بغير هذا التقييد والتحديد ، ولهذا يسمى « المصدر السماعى » .

(*) للأستاذ عباس حسن – عضو المجمع .

مما تقدم يتضح أن : المصدر السماعى ، والمصدر الشاذ (أو النادر . أو ..) مصطلحان متفقان فى المعنى ، متحدان فى المدلول ، فكلاهما منقول بنصه وتكوين صيغته عن العرب الخلص وكلاهما ثابت الصيغة ، ولا يلحق وزنهما تغيير .

٣ـ وقد عقدوا باباً خاصا ، أسموه : « باب أبنية مصادر الثلاثى » وباباً آخر أسموه « باب مصادر غير الثلاثى » ، عرضوا فيهما لمصادر كل نوع من الأفعال : الثلاثية والرباعية والخماسية ، والسداسية فيبتدئون بالمصادر القياسية لكل نوع ، ثم يُرْدفونه بالمصادر السماعية له قبل الانتقال إلى نوع آخر ، ومن الأمثلة ، لذلك قولهم : إن مصدر « فَعل » هو كذا ... وكذا ... وماجاء مخالفاً لما ذكرناه فبابه النقل – أى : السماع – وكقولهم فى مصدر فَعَل المتعدى جَحَده جُحوداً ، وشكره شكوراً وشكرانا ، وقالوا : جَحْدا على القياس وقولهم فى مصدر فعَل اللازم : شاخ شيخوخة وذهب ذهاباً ... ورغب رغوبة ... » .

وقولهم : إن المصدر القياسىّ للرباعى مضعّف العين – مثل : فعَّل – هو التفعيل ، فيقال كلَّم تكْليا ، وقوَّم تْقويماً ، وعلّم تعليماً – وشذ كذَّب كِذَّابا ... ومن مصادر الخماسى والسداسى القياسية كذا وكذا .... وشذّ : اقشعرّ قشعريرة ، وترامَى القومُ رمياً ، واختمرت المرأة خِمْرة ، وانتقبت نقبة .

(ب) اسم المصـــدر :

يقرلون : إن حروف المصدر قد تكون مماثلة حروف فعله فى نوعها وعددها معاً ، مثل : علِمَ الرجل عِلْما ، وفهم فهما ، وأخذ أخذاً . وقد تكون أكثر عدداً ، مثل : إعلام ، وإكرام ، وإفهام .. مصادر للأفعال : أعلمَ ، وأكرمَ وأفهم . فلابد من الاشتراك بين الفعل ومصدره فى نوع الحروف ولا مانع بعد ذلك من زيادة أحرف المصدر الأصيل على أحرف فعله .

فإن قلّت – ولو كان المعنى واحداً – فلا يسمى مصدراً وإنما يسمى : « اسم مصدر » ويقولون فى تعريفه : (إنه ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفْظاً وتقديرا من بعض حروف فعله ، دون تعويض ، كعطاء ، فإنه مساو لإعطاء . ولكنه يخالفه ، بنقص بعض حروف الصيغة ..) ولهذه القيود الواردة فى التعريف محترزات

وتوضيحات لا تعنينا هنا . وإنما الذى يعنينا أن نسأل عن السبب فى احتفاظ المصدر باسمه وأحكامه إن زادت حروفه على حروف فعله ، وفى تغير اسمه وبعض أحكامه إن نقص منه بعض أحرف فعله ؟ مع أن المعنى فى حالتيه واحد ، ومع أنه يعمل عمل مصدره فى الرأى الراجح ؟ لم لا يكون اسم المصدر — كما يسمونه — هو من المصدر السماعى وقد سبق إيضاحه — لمخالفة المصدر القياسى مخالفة تنحصر فى نقص بعض الحروف عن فعله ؟ لمَ لا يكون المصدر قسمين : أحدهما قياسى والآخر سماعى . ويدخل فى السماعى ما يسمونه : « اسم مصدر ويخصونه بالتسمية دون أن تكون له خصائص وأوصاف يتميز بها أو يستحق التسمية المستقلة بسببها ؟ ما الفرق بينه وبين تلك المصادر السماعية التى سبق الكلام عليها ؟ لم يتضح لى فرقٌ يبعده منها ، والأنسب عندى أن نلحقه بها ، لنتخلص من كثرة التشعيب والتقسيم بغير حاجة ماسة ، ولافائدة مرجوة فيستريح الدارسون ويخلو النحو من بعض صعوباته وعقابيله . ولا يخفف من هذه الصعوبات ما يلجأ إليه بعض النحاة من تكلف التفرقة بين المصدر واسمه ، قائليين : إن المصدر يدل على المعنى المجرَّد وهذه الدلالة المعنوية لاتقع تحت إحدى الحواس إنما يدركها العقل وحده . أما اسم المصدر فإنه يدل على الصيغة اللفظية التى تدل بحروفها على المصدر نفسه ، فكلمة مثل : « وقوف » حين نسمعها ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً خالصاً ، لادخل لإحدى الحواس فى إدراكه وفهمه ، ثم هى فى الوقت نفسه صيغةٌ مكَوَّنةٌ من حروف معيَّنة ، هى الواو ، والقاف ، والواو ، والفاء ، فهذه اللفظة — وأمثالها — لها دلالة معنوية محضة تقع تحت العقل وحده . ولها بِنْيَةٌ حسية مكونة من بعض الحروف الهجائية ، فلها ناحيتان : ناحيةٌ معنويةٌ محضة ، وناحيةٌ حسيةٌ . فالمعنوية المجردة هى المصدر الخالص ، والناحية الحسية — اللفظية — هى التى تدل عليه ، وترمز له ، وتميزه من غيره ، ولذا تسمى : « اسم المصدر » تسمية حقيقية . ولما كان اسم الشىء هو الدال عليه حقيقة والرمز إلى ذاته الخاصة كان دالا أيْضاً على مضمونه ورمزاً على المراد من ذلك الشىء تبعاً لذلك . فدلالة الاسم بحروفه الهجائية على ذات الشىء وهى دلالة حقيقية ودلالته على مايجىء تبعاً لذلك هى دلالة مجازية .

هذا رأيهم وهو تحليل فلسفى لا خير فيه ، فقد زاد المسألة صعوبة وتعقيداً .

(جـ) الاسم المحض ـ الخالص :

هو : مادل على أمر حسّى أو عقلى مع تجرده من الدلالة الزمنية فى الحالتين. ومن أمثلته الأسماء الحسّية ـ أى التى تقع فى دائرة حاسّة من الحواس الخمس، رجل ـ امرأة ـ بقرة ـ عصفور ـ شمس ـ قمر ـ قصب ـ نخلة ـ ماء .... وغير هذا من كل مايدل على ذات محسوسة من حيوان، أو نبات، أو جماد. ومن أمثلة الأسماء العقلية (المعنوية) وهى التى لا تقع تحت إحدى الحواس المعروفة. فهْم ـ ذكاء ـ سفَر ـ تعلُّم ـ نشاط ويقولون فى تعريفه أيضاً : مادل على مسمّى دلالة خالية من الزمن.

والاسم أقسام، متعددة وأنواعٌ متباينة، مختلفة الضوابط والأحكام والأوزان وغيرها مما تصدى لعرضه وبسطه وتدوينه اللغويون والنحاة.

من كل ماسبق تتبين الفروق النحْوية بين الاصطلاحات الثلاثة. وهى المصدر ـ اسم المصدر ـ الاسم المحض.

اسم المصدر (*)

١ – ذكر طائفة من أقوال العلماء فى « اسم المصدر » وإعماله :

(أ) قال الرضى فى شرحه للكافية (ج٢ – ص ١٨٤) : ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان : أحدهما : مادل على معنى المصدر مزيداً فى أوله ميم كالمقتل والمستخرج .
والثانى : اسم العين مُستعمْلا بمعنى المصدر ، كقوله :

أكفرا بعد رد الموت عنى   وبعد عطائك المئة الرتاعا

أى : إعطائك ، والعطاء فى الأصل اسم لما يعطى

(ب) وقال السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه (ج ٢ ص ٩٤ و ٩٥) : يعمل كمصدر اسمه الميمى لا العَلَم بإجماع ... وأما اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره (الثواب) و(الكلام) و (العطاء) أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما يثاب به ، وللجملة من القول ولما يُعْطى فمنعه – أى إعماله – البصرية إلاَّ فى الضرورة ، وجوَّزه قياسا أهل الكوفة وبغداد إلحاقا له بالمصدر ، كقوله :

* وبعد عطائك المئة الرتاعا *

وقوله :

* فإن ثواب الله كل موحد *

وقوله :

* فإن منها شفاء لما بيا *

قال الكسائى – إمام أهل الكوفة – : إلّا ثلاثة ألفاظ :

(الخبز) و (الدهن) و (القوت) فإنها لاتعمل ، فلا يقال (عجبت من خبزك الخبز) ولا (.... من دهنك رأسك) ولا (... من قوتك عيالك) ، وأجاز ذلك الفراء ، وحكى عن العرب مثل (أعجبنى دهن زيد لحيته) قال أبو حيان : والذى أذهب إليه فى المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ماقبله ، وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لا فى ضرورة ولا فى غيرها .

(*) للدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله – خبير لجنة الأصول

وقال السيوطى فى موضع آخر (ج ١ — ص ٨ ١) : استعملوا (العطاء) مصدراً بمعنى الإعطاء و (الثواب) مصدراً بمعنى الإثابة .

قال الشاعر :

* وبعد عطائك المئة الرتاعا *

وقال تعالى : « ثوابًا منْ عِنْدِ اللهِ » وذلك مسموع لا يقاس عليه .

(ج) وقال الأشمونى فى إعمال المصدر من شرحه ج ٢ ص (٢٨٧ – ٢٨٨) : اسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه – لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما فى فعله ، كذا عرّفه فى التسهيل .

وهذا التعريف مذكور فى التسهيل ص (١٤٢) .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين على إعماله ولكنه استثنى أشياء .

ثم قال الأشمونى : ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم ، نحو (يسار) و (فجار) و (برّة) وهذا لا يعمل اتفاقا ، وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة (المضرب) ، وهذا كالمصدر اتفاقًا ، وذى ميم . . . وغير هذين .

وهو مراد الناظم–فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازة الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله .

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المئة الرتاعا

وقوله :

* بعشرتك الكرام تعد منهم *

وقوله :

قالوا كلامك هندا وهى مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

. . . الخ

ثم قال الأشمونى : إعمال اسم المصدر قليل ، وقال الصيمرى : إعماله شاذ . . .

(د) وقال ابن الشجرى فى أماليه (ج٢ – ص١٤١ – ١٤٢) وقد جاء إعمالهم ماليس بواقع على الحدث عمل اسم الحدث لاتفاقهما فى اللفظ وإن كانا متباينين فى المعنى ،وذلك استعمالهم (العطاء) موضع الإعطاء فى قوله :

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المئة الرتاعا

وقستم عليه أيها الكوفيون (عجبت من دهنك الشعر) بضم الدال ،فأجزتم ذلك فى سعة الكلام .

(ﻫ) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل جعل «عطاء» مصدرا حذف زائده ، وأصله «إعطاء» فحذفت الهمزة وفتحت العين ، وما بين اللفظين قريب ، بخلاف مثل «كلام» فيجعل اسم مصدر لتباعد مابينه وبين المصدر «تكليم» . وقد تجاوز بعضهم فى المصدر المحذوف الزوائد والشائع فى العربية أن «العطاء» اسم عين بمعنى الشيء المعطى ، وقل إعماله ناصبا للمفعول به فى قول القطامى : « ... وبعد عطائك المئة ... »

وهو – حين يعمل – يصطبغ بمعنى المصدر قائما مقامه لينصب – مثله – المفعول به .

(و) وإذا كان ابن مالك قد خالف البصريين ووافق الكوفيين على تجوّز الإعمال لاسم المصدر مدعيا أنه مساو للمصدر فى معناه فإنه رأى فى إعمال الكوفيين (الكحل) و (القوت) و (الخبز) ونحوها ما ينقض ادعاءه المساواة بين المصدر واسمه فى المعنى ، لأن كلا من هذه الألفاظ ونحوها يبدو جليًّا أنه اسم عين لا اسم معنى كالمصدر ، فلجأ – فيما رووه من إعمالها إلى تقدير فعل ناصب للمفعول ، فيقول فى « أعجبنى كحل هند عينها » .

التقدير : كحلت عينها ...

ولعل فى فتحه باب التقدير ما جعل أبا حيان يذهب إليه فى كل منصوب مسموع بعد اسم المصدر مؤيدا عدم إعماله مطلقاً .

* * *

٢ – لعلنا بعد النظر فيما سبق نستطيع أن نقرر ما يأتى :

اسم المصدر : اسم أخذ من مصدر أخذاً غير صرفىّ مُشتملاً على أحرفه الأصول للدلالة على شيء مرتبط بمعنى المصدر .

ويشمل هذا الشيء « العطاء » و « الكلام » وغيرها مما سبق ، كما يشمل الكيفية الحاصلة من المصدر كـ (الوضوء) من التوضؤ ، و (الغسل) من الاغتسال و (الكبر) من التكبر و (القبلة) من التقبيل ، و (العشرة) من المعاشرة .

٣ ـ هل يأتى (اسم المصدر) من مصدر الفعل الثلاثى والفعل غير الثلاثى ؟

فأما مجيئه مع الفعل غير الثلاثى فلم يختلف فيه العلماء الذين حققوا اسم المصدر ، لأن فيه علامة تميزه من المصدر المقيس . وهى مخالفة لهذا المصدر « بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما فى فعله » ولا يكون بعض الأحرف الذى يخلو منه اسم المصدر إلاَّ زائداً ، كما ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل .

ومن أمثلته : أعطى عطاء ، واغتسل غسلا .

وأما مجيئه مع الفعل الثلاثى فإنه لا يراه الذين قيدوا تعريف (اسم المصدر) بالخلو المذكور .

ويراه الذين أطلقوا تعريفه ، ولعلّ المستحسن ـ حينئذ ـ اشتراط دلالة اسم المصدر على شىء يرتبط بمعنى المصدر ، ليتميز من المصدر . وما أكثر مجىء المصدر السماعى للفعل الثلاثى .

ويأتى ـ على هذا ـ من أمثلة (اسم المصدر) مع (المصدر) : « الرزق » بفتح الراء مصدر (رزقه) ، و « الرزق » بكسر الراء اسم مصدر بمعنى ما يرزق به مما ينتفع به ، جاء فى اللسان والقاموس والتاج : الرزق بفتح الراء هو المصدر الحقيقى وبالكسر الاسم ، وقال الله تعالى : « وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم [1] » .

ومن الأمثلة أيضاً « الضر » بفتح الضاد مصدر (ضرّه) ضد (نفعه) . و « الضُّر » بضم الضاد اسم مصدر بمعنى ما يصاب به المضرور من سوء الحال .

ولعلنا بعد النظر فيما سبق نستطيع أن نقرر ما يأتى :

أظهر مواضع (اسم المصدر) حيث يؤخذ من مصدر الفعل غير الثلاثى : (كالعطاء) .

ويأتى (اسم المصدر) من مصدر الفعل الثلاثى إذا وضحت دلالته على شىء « مرتبط » بمعنى المصدر ، كالرزق والضر .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة البقرة .

اسم المصدر

الرأى فى صوغه ودلالته وعمله(*)

استئناساً بما جاء فى المراجع النحوية واللغوية ،وماقدمه المرحوم الأُستاذ الشيخ محمد الخضر حسين إلى المجمع فى دورته السابعة عشرة ،وماقدمه الأُستاذ عباس حسن ، وماقدمه الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله ، وماسبق لى أن قدمته من ضوابط المصدر واسم المصدر إلى اللجنة هذا العام،وما دار فى جلسات المجمع واللجنة من آراء ومناقشات يستخلص القول بأن هناك رأيين :

١ –رأى يجنح إليه كثرة أعضاء اللجنة ، وهو التفرقة بين المصدر واسمه ،وإنى أعرض الصيغة الآتية فى ضوء هذا الرأى ، لبيان اسم المصدر : صوغه ، ودلالته ، وعمله :

« تحريرا للفرق بين المصدر واسم المصدر فيما يتردد بين النحاة واللغويين ، يعرف اسم المصدر بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول ، يجىء من الثلاثى وغيره . فهو من الثلاثى مايجرى على فعله بمساواة حروفه دالاً على عين أو هيئة أو حال أو أثر ، كالرزق بكسر الراء لما يرزق به المرء ، والضر بضم الضاد لما يصاب به المضرور ، والوضوء للكيفية الحاصلة من التوضؤ . وهو من غير الثلاثى مالم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد ، دالا كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر ، كالعطاء لما يعطى ، ، والثواب لما يثاب به ، والكلام لما يتفوه به . وقد يصطبغ اسم المصدر بمعنى المصدر ، وهو الحدث فيعمل عمله بنصب مفعوله ، كما فى قوله تعالى «ثوابا من عند الله » بمعنى الإثابة ، ومأثر عن العرب فى منثور ومنظوم .

٢ –والرأى الآخر يستمسك به الأُستاذ عباس حسن هو القول بأن مايورده النحاة واللغويون على أنه اسم مصدر إنما هو مصدر سماعى ، وقد صرح فى مذكرته بأن اسم المصدر ليست له خصائص يتميز بها ، وفى التفرقة بينه وبين المصدر تشعيباً بغير حاجة ،

(*) للأستاذ محمد شوقى امين –عضو المجمع .

وأن بعض النحاة يتكلفون الفصل بين المصدر واسمه بأن المصدر يدل على المعنى المجرد ، واسمه يدل على الصيغة اللفظية الدالة بحروفها على المصدر نفسه . وهو تحليل فلسفى لاخير فيه .

ذلك مجمل ماأوضحه فى مذكرته ، ومع أنى أجنح إلى التفرقة بين المصدر واسمه ، أضيف إلى ماذكره سيادته أن مصطلح اسم المصدر لايجرى فى كتب النحاة الأوائل ، ولا أذكر أن منهم من ساقه فى بيان .

وللجنة أن تقرر ماترى .

فعـــالة

للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها

«درس المجمع صيغة فُعالة للدلالة على نفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه ،وتأسيسًا على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأُخرى من عشرات الأَلفاظ على هذه الصيغة بهذه المعانى ، وعلى ما ذكره اللغويون من أن فعَالة يدل على فُضَالة الشيء وما تحات منه وبقى بعد الفعل -- كما فى ديوان الأَدب وغيره - يجيز المجمع ما يُنشأ من كلمات على صيغة فُعالة بهذه المعانى ، سواء ما كان منها فى مصطلحات العلوم أم فى ألفاظ الحضارة » .

(*) صدر فى د /٤٦ج /٧ للمؤتمر (١٩٨٠/٣/٢٤م)

- قدم الدكتور أحمد الحوفى عضو المجمع مذكرة فى الموضوع ضمنها سبعين كلمة وردت فى معاجم اللغة على وزن فعالة - بضم الفاء - للدلالة على نفايات الأشياء وبقاياها ومتناثراتها .

ومن ذلك : البرادة لما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما ، والبراية للنخامة ولما يسقط من الحديد عند برده . . الخ .

وقد اقترح فى نهاية مذكرته إصدار قرار بقياسية وزن فعالة للدلالة على بقايا الأشياء ونفاياتها ورديئها وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة .

ومن الكلمات التى اقترح صوغها على فعالة قياسا: الأكالة لما يتبقى على الخوان بعد الأكل،والبناية لما يتبقى من أدوات البناء بعد البناء كالطوب والرمل والجير .

- وفى أثناء مناقشة هذا الموضوع تذاكرأعضاء اللجنة ما قاله الفراء من أن فعالة تأتى كسير الشيء وفيما يسقط منه وماذكره الفارابى فى « ديوان الأدب » من كلمات على هذه الصيغة ، وما ذكره فى مقدمة كتابه من أن فعالة يدل على فضالة الشيء وما تحات منه وبقى بعد الفعل .

وقد قدم الدكتورمحمد مهدى علام إلى اللجنة طائفة من الكلمات كان قد جمعها من كتب اللغة والأدب على وزن فعالة بمعانيها المختلفة .

(*) وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر .

(*) عرض القرار على المجلس (فى د/٤٦ ج /٢٤) فوافق عليه .

(*) ثم وافق المؤتمر على ما قرره المجلس .

وفيما يلى :

- « وزن فعالة الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها » للدكتور أحمد الحوفى -عضو المجمع .
- « كلمات على وزن فعالة» للدكتور مهدى علام - عضو المجمع .

وزن فعالة

الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها(*)

وردت فى المعاجم اللغوية كلمات كثيرة على وزن فُعالة (بضم الفاء وفتح العين) للدلالة على نفايات الأشياء وبقاياها ومتناثراتها .

ومن الميسور أن نقيس على هذه الكلمات كلمات أُخرى كثيرة . لم تنص المعاجم عليها . ويسرنى أن أتقدم بهذا البحث إلى لجنة الأُصول بالمجمع اللغوى الموقر .

وقد رأيت أن أُمهد للموضوع بكلمة موجزة عن القياس فى النحو . ثم أذكر الكلمات التى استخرجتها من المعاجم ، وبعدها الكلمات التى أقترح إقرارها بالقياس . لبيان أن وزن فُعَالة قياسى للدلالة على نفايات الأشياء ورديئها وما يتناثر منها ويتساقط وإن دلت كلمات قليلة جدا من هذا الوزن على معنى آخر هو الخلاصة .

١ — القياس فى النحو

نقل السيوطى عن ابن الأنبارى أن القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه ، وهو معظم أدلة النحو ، والمعّول عليه فى غالب مسائله .

وقال إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق . لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولو لم يجز القياس . واقْتُصِر على ماورد فى النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعانى لايمكن التعبيرعنها ، لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع . فوجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، بخلاف اللغة ، فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا . فلا يجوز القياس فيها ، بل يقتصر على ماورد به النقل .

ثم ذكر السيوطى أن القياس أربعة أقسام : حمل فرع على أصل . وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير . وحمل ضد على ضد .

وفى رأى المازنى وابن جنى أن ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت البعض فقست عليه

(*) للدكتور أحمد الحوفى — عضو المجمع

(١) الاقتراح فى علم النحو للسيوطى ٤٥ — ٥٥

غيره ؟ وقد اشتقت العرب من الأعجمى كما تشتق من أصول كلامها ، نحو درهمت الخبازى ، أى صارت كالدراهم فاشتقت من الدرهم وهو اسم أعجمى .

ومنفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة ، فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنس بها ،وزال استيحاشه منها ،فهل هذا إلا اعتماد فى تثبيت اللغة على القياس[1] ؟

ولقد عجب ابن جنى ممن يستبعدون الأخذ بالقياس ، وقال إنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى فى عدة مواضع منه ، ألا تراهم يقولون فى وصايا الجمع إن ما كان من الكلام على فَعْلٍ (على وزن نهر) فتكسيره على أفعُل (بضم العين) مثل كَلْب وأكلُب وأكعُب وفرخ وأفرخ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثى فتكسيره فى القلة على أفعال نحو جبل وأجبال ، وعُنُق وأعناق ، وعَجُز وأعجاز ، وضلع وأضلاع ، وكبد وأكباد .

فليت شعرى هل قالوا هذا ليُعرف وحده ؟ أو ليعرف ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحدٍ من هذه الأمثلة ،بل سمعته منفردا ، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟

لا بل كنت تحمله عليه للوصية التى تقدمت لك فى بابه ، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرِّجْز الذى هو العذاب ، فكنت قائلا لا محالة : أرجاز ، قياسا على أحمال ، وإن لم تسمع أرجازا فى هذا المعنى .

ثم اختتم رأيه بقوله :ومعاذ الله أن ندَّعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة والقياس لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون وعلى مُثله وأوضاعه حاذون[2] .

٢ ــ كلمات على وزن فعالة

رجعت إلى لسان العرب وأساس البلاغة والقاموس المحيط وتاج العروس ، فاستخرجت الكلمات الآتية :

١ ــ البُرادة : (١) ما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما ، وهى السُّحالة .
(٢) سِفْلة الناس .

(١) الخصائص لابن جنى ٣٦٢ ــ ٣٧٤ والاقتراح للسيوطى ٥٢ (٢) الخصائص ٤٣٩ ــ ٤٤٢

(٣) قشر البُرِّ والشعير ونحوهما .

٢ ــ البُراية : (١) النُّخامة .

(٢) ما يسقط من الحديد عند برده .

٣ ــ البُضاضة : الماءُ القليل .

٤ ــ التلاوة : بقيَّة الدَّين وغيره .

٥ ــ الثُّمالة : البقية من الطعام والشراب فى البطن .

٦ ــ الجُدامة : ما يلتقط من التمر بعد ما يصرم ، يلتقط من الكرب .

٧ ــ الجُفافة : ما ينتثر من الحشيش والقت .

٨ ــ الحُتامة : ما يبقى على المائدة من طعام أو ما سقط منه إذا أُكل .

٩ ــ الحُثالة : (١) ما يتبقى على المائدة من طعام .

(٢) ما لا ضير فيه .

(٣) الردىء من كل شىء .

١٠ ــ الحُسافة : (١) ما تناثر من التمر الفاسد .

(٢) سحالة الذهب والفضة .

١١ ــ الحُشاشة : بقية الروح فى المريض أو الجريح .

١٢ ــ الحُفالة : (١) الحثالة .

(٢) مارق من عكر الدهن .

(٣) رغوة اللبن .

١٣ ــ الحُكاكة : ما يسقط من الشىء عند حكه .

١٤ ــ الحُلاءة : (١) قشرة الجلد التى يقشرها الدباغ مما يلى اللحم .

(٢) ما يحك بين حجرين ليكتحل به .

١٥ ــ الحُلاتة : نُتافة الصوف .

١٦ ــ الخُثارة : عكارة اللبن وبقيته ووسخه .

١٧ ـ الخُراشة : ما يتساقط من الشيء إذا خرش بحديدة ونحوها .

١٨ ـ الخُراطة : ما يتساقط من خرط الحديد أو الخشب ، كالنُحاتة .

١٩ ـ الخُساسة : (١) القليل من المال .
(٢) علالة الفرس .

٢٠ ـ الخُشارة : (١) الرديء من كل شيء .
(٢) ما يتبقّى على المائدة .
(٣) سفلة الناس .

٢١ ـ الخصاصة : (١) ما يتبقى فى الكرم بعد قطافه .
(٢) الشيء القليل اليسير .

٢٢ ـ الخُلالة : بقية الطعام بين الأسنان .

٢٣ ـ الخُمامة : (١) الكناسة .
(٢) ما ينتثر من الطعام .

٢٤ ـ الرُذالة : الرديء من كل شيء .

٢٥ ـ السُباطة : الكناسة تطرح بأفنية البيوت .

٢٦ ـ السُحالة : ما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما .

٢٧ ـ السُفالة : السِفلة .

٢٨ ـ الشُفافة : بقية الماء فى الإناء .

٢٩ ـ الشُواية : بقية قوم أو مال هلك .

٣٠ ـ الصُبابة : بقية الماء واللبن .

٣١ ـ الصُفارة : ما ذوى من النبات .

٣٢ ـ الطُفاوة : ما طفا من زبد القدر .

٣٣ ـ العُصافة : ما يسقط من السنبل مثل التبن .

٣٤ ـ العُمافة : بقية اللبن فى الضرع بعد أن امتص أكثره .

٣٥ ـ العُلالة : (١) بقية اللبن وغيره .
(٢) ما يتعلل به .

٣٦ ـ الغُدارة : ما أهمل من الشيء وترك .

٣٧ ـ الغُسالة : ما يخرج من الثوب بغسله .

٣٨ ـ الفُسالة : ما يتناثر من الحديد عند ضربه وطبعه .

٣٩ ـ الفُضالة : الفضلة ، وهى البقية من الماء ونحوه .

٤٠ ـ القُراضة : (١) ما يسقط بالقرض مثل قراضة الذهب والفضة .
(٢) قراضة الثوب وهى ما يقصه الخياط ويلقيه .
(٣) قراضة الفأر وهى فضالة ما قرضه من خبز ونحوه .
(٤) قراضة المال وهى رديئه وخسيسه .

٤١ ـ القُرامة : ما يلتزق من الخبز بالتنور .

٤٢ ـ القُشارة : ما يسقط من الشيء عند قشره .

٤٣ ـ القُشامة : ما يبقى على المائدة ونحوها مما لا ضير فيه .

٤٤ ـ القُطافة : ما يسقط من العنب عند قطفه .

٤٥ ـ القُلامة : ما يسقط من الأظفار عند تقليمها .

٤٦ ـ القُمامة : (١) الكناسة .
(٢) وسخ البيت .

٤٧ ـ الكُدادة : ما يبقى فى أسفل القدر .

٤٨ ـ الكُدامة : بقية الشيء المأكول .

٤٩ ـ الكُرابة : الجذامة .

٥٠ ـ الكُسارة : ما تكسر من الشيء .

٥١ ـ الكُناسة : القمامة .

٥٢ ـ المُراقة : ما انتتف من الصوف أو من الكلإ القليل .

٥٣ ـ المُراطة : ما يسقط من الشعر عند التسريح .

٥٤ ـ المُشاطة : ما يتساقط من الشعر عند الامتشاط .

٥٥ ـ المُشاقة : ما يتساقط أو يطير من الشعر أو الكتان عند مشطه .

٥٦ ـ المُصالة : ما يقطر من الحب أو ما يسيل من الأقط .

٥٧ ـ المُضاغة : ما مضغ .

٥٨ ـ المُواصة : غسالة الثوب .

٥٩ ـ النُّتافة : ما يسقط من الشعر عند نتفه .

٦٠ ـ النُّثارة : ما يتناثر من الشيء عند نثره وتفريقه .

٦١ ـ النُّحاتة : (١) البُراية .

(٢) ما يسقط من الخشب عند النحت .

٦٢ ـ النُّخاعة : ما يخرج من الصدر أو الخيشوم .

٦٣ ـ النُّخامة : النخاعة .

٦٤ ـ النُّسافة : النخالة وما يسقط من المنسف عند النسف .

٦٥ ـ النُّسالة : ما يتساقط من الصوف والوبر والريش .

٦٦ ـ النُّشارة : ما يسقط من الخشب عند نشره .

٦٧ ـ النفارة : (١) الرديء من الشيء .

(٢) بقيته .

٦٨ ـ النُّفاضة : (١) ما يسقط من الشيء المنفوض .

(٢) نُفاضة السواك .

٦٩ ـ النُّفاية : النفارة .

٧٠ ـ الهُتامة : ما يتكسر من الشيء

٣ ـ اقتراح كلمات مقيسة لتادية المعنى نفسه

أقترح إقرار الكلمات الآتية ، قياسا على نظائرها السابقة ، لتؤدى معانى جديدة ، تثرى اللغة ، وتسعف المعبر والمترجم .

وأقترح إصدار قرار بقياسية وزن فعالة للدلالة على بقايا الأشياء ونفاياتها ورديئها وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة .

وهذه الكلمات هى :

١ ـ الأُكالة : ما يبقى على الخوان بعد الأكل .

٢ ـ البُناية : ما يتبقى من أدوات البناء بعد البناء كالطوب والرمل والجير .

٣ ـ الثُّمالة : ما يتبقى فى الكوب أو الكأس بعد الشراب .

(وهذا لا يتعارض وما جاء فى القاموس المحيط : الثمالة والثميلة : البقية من الطعام والشراب فى البطن) .

٤ ـ الجُرادة : ما يتساقط من العود عند قشره ، أو من الشعر عند نزعه .

٥ ـ الجُراشة : (١) ما يتساقط من الشىء حين حكه وقشره .

(٢) ما يتساقط من الجلد حين دلكه .

٦ ـ الجُزارة : ما يتبقى بعد الذبح والسلخ والجَزْر .

٧ ـ الجُلادة : ما يتخلف من تجليد الكتب .

٨ ـ الحُدادة : ما يتبقى من الحداد بعد عمله .

٩ ـ الحُصادة : ما يتبقى فى الحقل بعد الحصد .

١٠ ـ الحُلاقة : ما يتناثر من الشعر عند حلاقته .

١١ ـ الخُبازة : ما يتبقى بعد الخبز .

١٢ ـ الخُياطة : (١) ما يتبقى بعد التفصيل والقص والخياطة .

(٢) ما يتساقط عند التفصيل .

١٣ ـ الدُّخانة : بقية دخان النار .

١٤ ـ الدُّرامة : ما يتناثر من الأظفار حين قصها وتسويتها .

١٥ ـ الدُّكاكة : (١) ما يتبقى من الشيء بعد دقه وهدمه .

(٢) ما يتبقى من الأرض غير مستو بعد تسوية مرتفعها ومنخفضها .

١٦ ـ الدُّكالة : ما يتبقى من الطين بعد جمعه باليد والتطيين به .

١٧ ـ الرُّصافة : البقية بعد عملية الرصف .

١٨ ـ السُّحاقة : ما يتبقى بعد السحق والدق .

١٩ ـ السُّلاقة : (١) ما يتبقى من اللحم على العظم بعد نزع اللحم .

(٢) ما يتبقى من النبات الذى قضى عليه البرد .

(٣) ما يتبقى من الشعر أو الوبر على شىء مسلوق بالماء الحار .

٢٠ ـ الصُّقالة : ما يتناثر من صقل الشيء وجلائه .

٢١ ـ الطُّباعة : بقية الورق والحبر بعد الطبع .

٢٢ ـ الطُّهاية : (١) البقية بعد طهو الطعام .

(٢) ما يرمى من الطعام فى أثناء الطهو .

٢٣ ـ العُجانة : البقية بعد عجن العجين .

٢٤ ـ العُلافة : ما يتبقى فى المِذْود من علف الدابة .

٢٥ ـ الفُتاتة : ما يتبقى من الشيء بعد دقه وكسره .

٢٦ ـ القُراشة : ما يتبقى بعد قطع الشيء وجمعه من ها هنا وها هنا .

٢٧ ـ الكُسارة : ما يتبقى بعد كسر الشيء .

٢٨ ـ المُساحة : (١) ما يتناثر من الشيء حينما يمسح وينظف .

(٢) ما يتبقى بعد المسح .

٢٩ ـ المُصاصة : (١) فضلة الشراب بعد امتصاصه .

(٢) بقية أعواد القصب بعد مصها .

٣٠ـ النُّحادة (١) ما يتطاير من القطن أو الصوف عند التنجيد .
(٢) ما يتبقى بعد التنجيد .

٣١ـ النُّجارة : (١) ما يتناثر من النجر .
(٢) ما يتبقى بعد النجر من نحاتة

٣٢ـ النُّدافة : ما يتطاير من القطن أو الصوف عند ضربه بالمندف

٣٣ـ النُّقالة : ما يتبقى من الأشياء بعد نقلها .

٣٤ـ النكاثة : ما يتساقط من الأكسية البالية عند نقضها لتغزل ثانية .

٣٥ـ الهُراسة : ما يتخلف من الشيء عند هرسه ودقه .

٣٦ـ الوُساقة : ما يتبقى من الشيء بعد جمعه وحمله .

كلمات على وزن فعالة(*)

أُشابة

بُداية

بُحاثة

جُزارة

جُذاذة

حُثالة

حُسالة

حُشاشة

خُراطة

خُلاصة

ذُبالة

سُلافة

سُناطة

شُباطة

ظُلامة

عُصارة

عُكارة

عُلالة

عُسالة

فُراكة

فُكاهة

قُصاصة

كُساحة

كُناسة

مُصاصة

مُشاشة

مُشاطة

نُشارة

نُخاعة

نخالة

ضُبابة

عُجالة

(*) للدكتور محمد مهدى علام ـ الأمين العام للمجمع .

ثانيا : فى التانيث

(أ) إلحاق تاء التأنيث بـ « مِفعِيل » و « مِفْعال » و « مِفْعَل » صفة لمؤنث .

(ب) عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث فى ألقاب المناصب والأعمال .

(ج) حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغَّر .

إلحاق تاء التأنيث
بمفعيل ومفعال ومفعل صفة لمؤنث (*)

« يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مِفْعيل ومِفْعال ومِفْعَل ، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مثل : مسكين ، ومسكينة ، ومعطار ، ومعطارة »

(*) صدر فى د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز خبير اللجنة مذكرة فى هذا الموضوع يقترح فيها جواز إلحاق التاء بـ (مفعيل ومفعال ومفعل) سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مما قال النحاة إنه يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال مسكين ومسكينة . ومهذار ومهذارة ومطعن ومطعنة .

وقد اعتمد فى ذلك على الاعتبارات الآتية :

١ – أن الأصل فى الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق .

٢ – أن سقوط التاء فى وصف المؤنث على هذه الصيغ يعده أكثر النحاة جاريا على الغالب ، ويعدون مجىء التاء على غير الغالب ، أو جاريا على القليل ، ولا حرج أبدا من استعمال غير الغالب أو القليل .

٣ – ماسمع من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ مقرونة بالتاء .

– سبق للمجمع أن أخذ قرارا فى دورته الرابعة والثلاثين بجواز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول سواء أذكر الموصوف معه أم لم يذكر .

– كما أخذ قرارا آخر فى الدورة نفسها بجواز أن تلحق التاء صيغة فعول بمعنى فاعل .

– قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع اقترح فيها أن يجاز إلحاق التاء فى المفعال والمفعيل والمفعل ، وجمعها جمع سلامة ، واستأنس فى ذلك بما سبق للمجمع من إجازة فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل ، لأن الشأن فيها جميعا واحدا .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومفعل ، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر » .

(*) عرض القرار على المجلس فى د / ٤٦ ج/ ٤ فاقترح الدكتور إبراهيم مدكور توضيح القرار بأمثلة ، فووفق على ان يضاف إليه فى آخره « مثل : مسكين ومسكينة ، ومعطار ومعطارة » .

– ثم عرض قرار المجلس على المؤتمر فوافق عليه .

وفيما يلى :

١ – « صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث » للدكتور محمد حسن عبد العزيز – خبير لجنة الأصول .

٢ – « فى جمع أبنية المبالغة جمع تصحيح » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع

صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث(*)

تجيء التاء فى العربية لمعان كثيرة . فقد تكون للمبالغة كراوية لكثير الرواية ، وقد تكون لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات نحو تمر وتمرة ، وقد تكون للنسب نحو أشعثى وأشاعثه . . . إلى غير ذلك من معان جاء ذكرها فى مطولات النحو . على أن الأصل فيها – كما يقول النحاة – أن تجيء لتمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو : مسلم ومسلمة . وهو فى الأسماء قليل نحو غلام وغلامة ، على أن النحاة يخرجون من هذا الأصل صيغا خاصة لا تأتى فيها التاء فارقة بين المذكر والمؤنث ، وهذه الصيغ هى : فَعُول فيقال رجل صبور وامرأة صبور . وفَعِيل كرجل قَتِيل وامرأة قتيل ، ومِفْعِيل كرجل مسكين وامرأة مسكين . ومِفْعَال كرجل مهذار وامرأة مهذار ، ومِفْعَل كرجل مطعن وامرأة مطعن . فإن جاء شيء من ذلك بالتاء عده بعضهم شاذا ، وعده بعضهم على غير الغالب .

وهذا الذى ذكره النحاة فى منع التاء من هذه الصيغ يوقع الكتاب والمتكلمين فى حرج من استعمالها ، فهم يوجبون عليهم أن يقولوا : أمّ حنون لا حنونة . وهى غيور لاغيورة ، وهى مهذار لا مهذارة . وامرأة مسكين لامسكينة ... الخ فهل إلى سبيل ارفع هذا الحرج فيطرد الباب على وتيرة واحدة فتكون التاء أصلا فى الفرق بين المذكر والمؤنث دائما ، ويكون لمن شاء أن يسقطها من هذه الصيغ التى ذكرها النحاة وعدلوا بها عن الأصل ؟ هذا ما نحاوله فى هذه المذكرة .

* * *

يذكر النحاة فى امتناع التاء من هذه الصفات عللا كثيرة . فيرى بعضهم أنها أمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة . ولم تجر على الفعل فجرت مجرى المنسوب . وأنها نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذى تخصصت به وهو المبالغة .

(*) للدكتور محمد حسن عبد العزيز – خبير اللجنة .

وفى ذلك يقول ابن يعيش : «فأَما فَعُول ومِفْعال ومِفْعيل» فأَمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة ، ولم تجر على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو دارع ونابل ، فلم يدخلوا فيه الهاء لذلك ... وأَما فعيل بمعنى مفعول «فنحو كف خضيب وعين كحيل ، فإنه أَيضا يستوى فى حذف التاء منه المذكر والمؤنث ، وذلك لأَنه معدول عن جهته ، إذ المعنى كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل ، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين مالم يكن بمعنى « مفعول » نحو كريمة وجميلة[1] .

ويقول الحريرى : وقد ذكر النحويويون فى امتناع الهاء من هذه الصفات عللا أجودها أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذى تخصصت به فاسقطت هاء التأْنيث فى قولهم امرأَة صبور وقتيلة ،وفى قولهم فتاة معطار ونظائره كما ألحقت بصفة المذكر فى قولهم رجل علامة ونسابة ليدل ما فعلوه على تحقيق المبالغة ، ويؤذن بحدوث معنى زائد فى الصفة[2] .

ويشترط النحاة لسقوط التاء من هذه الصفات أَلا تستعمل استعمال الأَسماء غير جارية على موصوف ، فإن وقع ذلك لحقتها التاء نحو رأَيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس .

وفى ذلك يقول ابن يعيش : اعلم أَن هذه الأَمثلة من الصفات يستوى فى سقوط التاء منها المذكر والمؤنث ، فيقال : رجل صبور وشكور ، وامرأَة صبور وشكور ، وكذلك قالوا : امرأَة معطار التى تكثر من استعمال الطيب ، ومذكار التى عادتها أن تلد الذكور ومئناث للتى عادتها أن تلد الإناث . وقالوا : مِنطيق للبليغ ومِعطير بمعنى المِعطار ، وقالوا : امرأَة جريح وقتيل . فهذه الأَسماء إذا جرت على موصوفها لم يأْتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوفَ اللبس نحو رأَيت صبورة ومعطارة . وقتيلة بنى فلان .

ونذكر هنا مجملا لما ذكره النحاة فى هذه الصيغ

---

(١) شرح المفصل ٥/١٠٢

(٢) درة الغواص ص ١١٢

(٣) شرح المفصل ٥/١١٠

١ ــ فعيــل :

يقول السيوطى فى « همع الهوامع » : والغالب ألا تلحق التاء صفة على فعيل لمفعول كجريح وقتيل .[١] ويقول الشيخ خالد فى «شرح التصريح» : «ولا تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة ، وشذ ملحفة جديدة بالتاء »[٢] .

ويشترط النحاة فى الصفة على (فعيل) أن تكون على معنى (مفعول) فإن جاءت بمعنى فاعل لحقتها التاء فيقال امرأة رحيمة وظريفة . والطريف فى أمر هذه الصيغة أن النحاة قد يحملون إن إحدى الصيغتين على الأُخرى ، فقد تحمل صيغة (فعيل) بمعنى مفعول) على (فعيل) بمعنى فاعل فتذكر التاء ، و ذلك ما ذكره الرضى من قولهم : امرأة قتيل[٣] ، وقد تحمل (فعيل) بمعنى (فاعل) على (فَعِيل) بمعنى (مفعول) فتحذف التاء نحو : ملحفة جديد . ومنه قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) . وهذا يؤكد أن القاعدة التى وضعوها لتلك الصيغة لا تطرد دائما .

وقد سبق للمجمع أن درس هذه الصيغة فى دورته الرابعة والثلاثين وانتهى فيها إلى قرار ينص على جواز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول سواء ذكر الموصوف معه أو لم يذكر .

٢ ــ فعــول :

يقول السيوطى فى « همع الهوامع » : « والغالب ألا تلحق التاء صفة على فعول لفاعل كصبور وشكور وضروب ، وشذ عدوة . »[٤] ويقول الشيخ خالد فى شرح التصريح : « ولا تدخل التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (فعولا) بمعنى (فاعل)كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة . . وأما قولهم امرأة عدوة[٥] . . . » .

ويشترط النحاة فى الصفة على (فعول) أن تكون بمعنى (فاعل) فإن جاءت بمعنى (مفعول) لحقته التاء مثل ركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة .

(١) همع الهوامع ٢ / ١٧٠
(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٨٧
(٣) شرح الكافية ٢ / ١٦٦
(٤) همع الهوامع ٢ / ١٧٠
(٥) شرح التصريح ٢ / ٢٨٧، ٢٨٨

وقد سبق للمجمع أن درس هذه الصيغة فى دورته الرابعة والثلاثين ، وانتهى فيها إلى القرار الآتى :

يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء فى شىء منه ،وما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن امتناع التاءهو الغالب ، وماذكره السيوطى فى الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات . ، وما ذكره الرضى من قوله ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث (فَعُول) .

٣ — مفعيــل :

يقول الأشمونى : ويقال رجل مِعْطير وامرأة مِعْطير وشذ مسكين ومسكينة[١] .

أما سيبويه فيصرح بأن مجىء الهاء فى مِفعال ومِفعيل قليل ، يقول : « يمتنع من الهاء فى التأنيث فى (فعــول) وقد جاءت فى شىء منه ، وقال : مفعال ومفعيل قل ما جاءت الهاء فيه »[٢] .

وقد شغل أصحاب المعاجم بكلمة (مسكينة) صفة لمؤنث ، ويكادون يجمعون على أنها شاذة أو مخالفة للقياس مع أنهم جميعا يذكرون أنها مسموعة .

يقول صاحب « المصباح » (والمرأة مسكينة ، والقياس حذف الهاء ؛ لأن بناء مفعيل ومفعال فى المؤنث لا تلحقه الهاء) . ويقول صاحب «لسان العرب» :(والأنثى مسكينة... والجمع مساكين وإن شئت قلت مسكينون .) ويقول صاحب « تاج العروس » : « وهى مسكين مسكينة » .

ويفسرسيبويه مجىء(مسكينة)بالتاء بقوله : « وأما(مِفعيل) فنحو مِحْضير...وقالوا : مسكينة شبهت بفقيرة حيث لم يكن فى معنى الإكثار فصار بمنزلة فقير وفقيرة »[٣] .

وعلى ما ذكره سيبويه تكون (مسكينة) بالهاء غير دالة على المبالغة ، وفى ذلك أيضا يقول أبو الحسن (وأظنه الأخفش الأوسط) : إن مِفْعيلا يقع للمذكر والمؤنث بلفظ

(١) شرح الأشمونى ٤/٩٥ ، ٩٦ (الحلبى) .
(٢) الكتاب ٣/٣٨٥ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(٣) الكتاب ٣/٦٤٠

واحد نحو محضير ومئشير ، وانما يكون ذلك ما دامت الصيغة للمبالغة . فلما قالوا مسكينة يعنون المؤنث ، ولم يقصدوا به المبالغة شبهوها بفقيرة[١] .

٤ ـ مفعـال :

يقول الأشمونى : ويقال رجل مهذار وامراة مهذار ، وشذ ميقان ميقانة[٢] .

ويقول السيوطى : والغالب ألا تلحق التاء صفة على مفعال كمذكار وشذ ميقانة بمعنى موقنة[٣] . ويقول الشيخ خالد : ولا تدخل التاء (مفعالا) كمنحار يقال : رجل منحار وامرأة منحار ، وشذ ميقانة من اليقين ، ويفسر مجىء (مفعال) دون تاء بقوله : وإنما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لاتجرى على فعل ، لأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم فى أوله قاله ابن الأنبارى[٤]

وقد استشهدنا من قبل بما ذكره سيبويه من أن مجىء الهاء فى مفعال ومفعيل قليل .

٥ ـ مفعـل :

يقول الأشمونى : (كذلك مِفعَل) أى لا تليه التاء فارقة ، فيقال رجل مغشم وامرأة مغشم[٥] ويقول السيوطى : والغالب الا تلحق التاء صفة على (مِفْعل) بالكسر وفتح العين كمِغْشم[٦] . ويقول الشيخ خالد ولا تدخل التاء (مفعلا) كمغشم وهو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه من شجاعته ، ومدعس من الدعس وهو الطعن[٧] .

وأما سيبويه فيصرح بأن مجىء الهاء فى (مفعل) : كثير يقول : «ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو مطعن ومدعى ، ويقاله مِصَك ومصكة ونحو ذلك »[٨] .

وبعد ،فقد رأينا أن المجمع قد أجاز مجىء التاء فى (فعيل) بمعنى (مفعول) وفى (فعول) بمعنى فاعل ، وبقيت الصيغ الأخرى (مفعيل ومفعال ومفعل) لم يشملها قرار الإجازة ، مع أن علة منع التاء منها عند القدماء هى بعينها علة المنع فى (فعيل) و (مفعول) ،والحرج

(١) لسان العرب (سكن)
(٢) منهج السالك ٦٤٦
(٣) همع الهوامع ١٧٠/٢
(٤) شرح التصريح ٢٨٧/٢
(٥) منهج السالك ٦٤٦
(٦) همع الهوامع ١٧٠/٢
(٧) شرح التصريح ٢٨٧/٢، ٢٨٨
(٨) الكتاب ٣٨٥/٣ .

من استخدامها بالتاء كالحرج من استخدامهما . أفلا يجدر بالمجمع أن يجمع هذه الصيغ كلها فى قرار واحد فيقال : ويجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة (فعول بمعنى فاعل) و (فعيل بمعنى مفعول) وصيغة (مِفعيل ومفعال ومفعل) سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر . ففى ذلك طرد للمسائل على وتيرة واحدة وتيسير يرفع الحرج الذى يجده الكتاب والمعلمون .

وتعتمد فى ذلك على الاعتبارات الآتية :

أولا : أن الأصل فى الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها ، وأن سقوط التاء من بعض الصيغ حين تكون وصفًا لمؤنث عدول عن الأصل .

ثانيًا : أن سقوط التاء فى وصف المؤنث على هذه الصيغ يعده أكثر النحاة جاريًا على الغالب ، ويعدون مجىء التاء فيها على غير الغالب كما صرح بذلك ابن مالك والسيوطى أو جاريًا على القليل كما صرح بذلك سيبويه ، بل يجرى أحيانًا على الكثير كما صرح بذلك أيضًا سيبويه ولا حرج أيضا من استعمال غير الغالب أو القليل ، ولا مانع أبدًا من القياس عليه كما صرح بذلك ابن جنى فى غير موضع من « الخصائص » .

ثالثًا : ما سمع من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ ومقرونة بالتاء ، ومن ذلك ما جاء فى تهذيب اللغة : « ويقال فلانة عدو فلان وعدوته » وقول الرضى : « ويقال امرأة قتيلة » وقول سيبويه : وقالوا مسكينة . إلى غير ذلك مما جاء فى المعاجم ومطولات النحو .

فى جمع أبنية المبالغة جمع تصحيح (*)

فيما أُحيل إلى لجنة الأُصول بحث ألقاه الدكتور مصطفى جواد على مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين ، وقد تضمن البحث اقتراحًا بإباحة جمع مفعال كالمكسال جمع مذكر سالمًا ، وكذلك إباحة تأْنيث مفعال ومِفعيل . فيقال : امرأة مكسالة وامرأة معطيرة لكى يجمعا على مكسالات ومعطيرات .

وقد بنى الاقتراح على أساس أن العرب ابتدعت للآلة والأداة مفعَلًا ، وأشبعت الفتحة فصار مِفعالًا ، ثم استعير المِفعل والمِفعال للمبالغة استعارة انتفاع . لا استعارة انتزاع ، وكون الأصل اسم آلة هو الذى منع أن يجمع جمع التصحيح ، وقد سمع بما يخالف ذلك : مفضالة . وقد نحا العرب بالمفعال أحيانًا نحو الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال ، كالمعطير للمعطار ، وقد سمع التأنيث فى مسكين ، فقيل مسكينة . وإن عد ذلك من الشذوذ .

ويخلص لنا من بحث الموضوع فى مظانه أن صيغ المبالغة : المفعل والمفعال والمفعيل قد فارقت أصلها الذى وضعت له ، وهو اسم الآلة والأداة ، وهذا الأصل هو الذى منع أن تؤنث بتأْنيث الصفات ، وأن تجمع جمع تذكير . وإذ فارقت هذا الأصل فى الاستعمال . ودلت على الفاعلية وتحولت إلى المبالغة ، وانتقلت إلى الوصفية . لم يبق حرج فى دخول التاء عليها ، فهى الفارق بين التذكير والتأْنيث غالبًا فى الصفات . حملًا للأسماء على الأفعال .

وقد سبق للمجمع أن أجاز تأْنيث فَعول بمعنى فاعل وتأْنيث فَعيل بمعنى مفعول ، وجمع كل منهما جمع تصحيح ، وامتدادًا لهذا التيسير ، ورفعًا لما فى المستثنيات من الحرج ، يجاز قبول الصفات التى تؤنث بالتاء فى المفعال والمفعيل والمفعل وتجمع جمع سلامة .

وفيما يلى صورة لمشروع قرار :

يسوق النحاة صيغًا من أمثلة المبالغة تسقط الهاء منها فى التأْنيث ، منها فَعول ومِفعل ومِفعال ومِفعيل ، معللين ذلك بأنها لم تجر على فعلها ، فهى مصروفة عنه . خارجة عن معنى

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

اسم الفاعل ، أو بأنها فى الأصل مما يختص به المؤنث ، وقد أقر المجمع من قبل إجازة دخول الهاء على فعول وجمعها جمع تصحيح للمذكر والمؤنث ، مستندًا فى ذلك إلى أنه ليس بممتنع ، بل هو غير الغالب ، كما فى النصوص المتواردة من أقوال جمهرة النحاة واللغويين ، ولما كان الشأن فى فعول هو الشأن فى المفعل والمفعال والمفعيل ، يجاز فى ثلاثتها ما أجيز فى فعول .
وفى تفصيل ذلك يرجع إلى :

المخصص — ج ١٦ ص ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٨

الرضى — شرح الكافية وشرح الشافية .

اللسان — مادة علّ .

ابن مالك — التسهيل .

السيوطى — الهمع .

عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال

« لا يجوز فى ألقاب المناصب والأعمال — اسمًا كان أو صفة — أن يوصف المؤنث بالتذكير ، فلا يقال : فلانة أستاذ ، أو عضو ، أو رئيس أو مدير » .

(*) صدر فى د / ٤٤ ج /٧ للمؤتمر (٢١ / ٣/١٩٧٨م)

(*) درست لجنة الأصول هذا الموضوع فى خلال الدورتين ٤٣ ، ٤٤

(*) فى أثناء بحث الموضوع فى اللجنة ذكر أن نهج العربية هو مطابقة الصفة لموصوفها ولكن الذوق الحديث يميل إلى حذف العلامة إذا كان اللفظ اسما لوظيفة عامة يشغلها الرجال والنساء على السواء فيقال : فلانة أستاذ الأدب العربى ، ولكنهم لايقولون فلانة عامل فى مصنع أو موظف فى شركة ، بل يقال فلانة عاملة وموظفة .

(*) اعتمدت اللجنة فى قرارها على مانقله صاحب المصباح عن ابن السكيت :

« تقول العرب : عاملنا امرأة وأميرنا امرأة وفلانة وصى وفلانة وكيل فلان ، وإنما ذكر لأنه إنما يكون فى الرجال أكثر مما يكون فى النساء فلما احتاجوا إليه فى النساء أجروه على الأكثر فى موضعه ، وأنت قائل : مؤذن بنى فلان امرأة وفلانة شاهد بكذا لأن هذا يكثر فى الرجال ويقل فى النساء ، وقال تعالى (إنها لإحدى الكبر نذيرا للبشر) فذكر «نذيرا» وهى لإحدى ، وليس بخطأ أن نقول : وصية ووكيلة بالتأنيث ، لأنها صفة للمرأة إذا كان لها فيه حظ وعلى هذا لا يمتنع أن يقال: امرأة إمامة ؛ لأن فى الإمام معنى الصفة » .

(*) قدم الأستاذ محمد شوقى أمين إلى اللجنة مذكرة فى الموضوع – كانت قد نشرت فى العدد الثانى والثلاثين من مجلة المجمع بعنوان « رأى جديد من قديم : المؤنث كالمذكر فى ألقاب المناصب والأعمال » .

انتهت اللجنة بعد الدراسة إلى القرار التالى :

« يجوز فى ألقاب المناصب والأعمال – اسما كان أو صفة – أن يوصف المؤنث بالتذكير بشرط ذكر الموصوف منعا للبس ، فيقال فلانة أستاذ ، أو عضو أو رئيس أو مدير استناداً إلى مانقله ابن السكيت عن العرب ، وماأورده من أمثله » .

– ذكر الأستاذ محمد شوقى أمين عند عرض الموضوع على المجلس (د/٤٤ ج٣٠) أن الفراء سجل فى كتابه « المذكر والمؤنث ماعزاه الفيومى إلى ابن السكيت ، ورجح الأستاذ شوقى أن ابن السكيت ناقل عن الفراء ، كما ذكر الأستاذ شوقى أيضا أن مثل هذا الكلام ورد فى كتاب « المغرب » للمطرزى .

– ولما عرض الموضوع بعد ذلك على المؤتمر اعترض عليه الأستاذ عباس حسن قائلا :

« كيف نوفق بين هذا الذى يذكر ووجوب مطابقة النعت للمنعوت ، ومطابقة خبر كان لاسمها ؟ . . إننا إذا أبحنا هذا فسنهدم قواعد النحو » .

ورأى الدكتور عبد الكريم خليفة الأردنى أن الدقة فى ذكر التاء لافى حذفها .

وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار المذكور فى صدر الموضوع :

وفيما يلى :

« رأى جديد من قديم : المؤنث كالمذكر فى ألقاب المناصب والأعمال » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

المؤنث كالمذكر
فى ألقاب المناصب والأعمال (*)

راى جديد .. من قديم :

١ — فى عصرنا الحديث ، تاح للمرأة أن تلى من المناصب وتمارس من الأعمال مالم يكن للنساء حظ منه إلا فى الندرة ، إذ كان فى الأغلب الأعم موقوفاً على الرجال ، وأصبح من أثر ذلك أن ظهرت الحاجة اليوم إلى وصف المرأة : بلقب المنصب الذى تليه . أو اسم العمل الذى تمارسه ، وذلك كالأستاذ والعضو ، وكالوزير والرئيس والطبيب ، وكالمدير والمحامى والنائب .

ولما كان نهج العربية مطابقة الصفة لموصوفها ، جرى القول بضرورة إلحاق علامة التأنيث بالكلمات الوصفية ، إذا أطلقت على النساء .

وقد تساءل بعض ذوات المناصب والأعمال كما تساءل غيرهن من الرجال : لماذا يتغير اسم المنصب أو العمل إذا أسند إلى المرأة ؟ ولماذا لا تتحقق المساواة بين المرأة والرجل فى الوصف والتلقيب ، كما تحققت المساواة أو كادت فى ولاية المناصب ومراس الأعمال ؟ ألا يجوز فى العربية أن يقال : هذه رئيس مجلس الإدارة ، ومدير العمل فلانة ، ونحو ذلك على اختلاف الأسماء والألقاب ؟ .

والذين يثيرون هذا التساؤل من النساء والرجال ، يقولون إن اللغات الأجنبية فيها من الكلمات مالا تتغير فيه صيغة المذكر حين إجرائها على المؤنث ، إذا كانت الصفة مما يكثر فى الرجال . ويقررون أن الإنجليزية مثلا لاتكاد تفرق بين مذكر ومؤنث فى الكلمات التى تصف المناصب والأعمال ، وأن الفرنسية فيها الكثير من الكلمات على هذا الغرار ، كالبروفيسور ، والدكتور ، والمؤلف ، والعاشق .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع .

٢ ـ فإذا رجعنا إلى اللغة نستخبرها فى ذلك ، بان لنا أن الأمر فيه بيان :

أولا : الغالب فى الأسماء الجامدة ألا تلحقها علامة التأنيث ، إن وصف بها المؤنث ، ويذكر اللغويون من الأمثلة اسم « الإمام » ، فهو يطلق على الذكر والأنثى . على أنه ربما أنث بالهاء ، فقيل : امرأة إمامة ، ويرى بعضهم : أن الصواب حذفها ، لأن الإمام اسم لا صفة .

وإذا أعملنا فى اسم « الأستاذ » القاعدة الغالبة فى الأسماء الجامدة ، قلنا : إن الشأن فيه ألا تلحقه علامة التأنيث ، لأنه اسم جامد ولم يسمع التأنيث فى تعريبه .

على أنه يسعنا القول بإجازة تأنيث الأسماء الجامدة ، تأسيسا على أنها وضعت موضع الصفات ، وقد صرح « ابن جنى » بأن تأنيث الأسماء متى أجريت مجرى الصفات جائز ، ومن قوله : « إن العرب إذا نقلت شيئاً من موضعه إلى موضع آخر مكنته فى الثانى » وضرب لذلك أمثلة ، ثم قال : « إن هـذه الأشياء كلها أسماء فى أصولها ، ولما نقلتها العرب إلى أن وصفت بها ، مكنتها ، حتى أنثتها تأنيث الصفة ، وأجرتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفها » .

كذلك يقال فى اسم « العضو » إنه اسم جامد استعمل استعمال الصفـة ، فالغالب على قاعدة مثله ألا تلحقه تاء التأنيث ، إذ لم يرد السماع به . ولكن هذا يسهل دفعه بما يراه « ابن جنى » من طرد إجازة التأنيث فى المصادر المستعملة أوصافاً وفى الاسماء الجامدة فى أصولها ، إذا وصف بها . ومما يؤيد ذلك النظر أن اسم العضو له رديف هو « الشلو » وقد سمع فيه « شلوة » ، وليس من التكلف أن يعامل المرادف معاملة رديفه ، حملا للنظير على النظير .

هذا فيما يخص الكلمة إذا كانت اسماً جامداً ، ويخلص لنا منه أن كلمة « الأستاذ » وكلمة « العضو » لا تلحقهما علامة التأنيث حين يوصف بهما مؤنث ، وذلك هو الأقيس والأفصح ، ولا مانع من دخولها عليهما بتخريج مقبول ، هو استعمالهما استعمال الصفة ، فتعاملان بهذا الاعتبار .

وبهذا يتسنى لمن بلغت درجة الأُستاذية أو نالت شرف العضوية من النساء ، أن يقال فيها إنها أستاذ أو عضو ، دون دخول علامة التأْنيث .

ثانياً : الكلمات الأُخرى ، كالرئيس والوزير والمدير والطبيب والمحامى والنائب ، إنما هى أوصاف لمناصب وأعمال ، متعارفة فى الرجال . فهل تعرف العربية نوع هذه الكلمات التى توصف بها مناصب وأعمال تندر أو تقل فى النساء ، وتجيز ألا تلحقها علامة التأْنيث إذا أطلقت على المؤَنث ؟ .

والجواب أن فى العربية أمثلة من هذا الباب ، كالإمام والأَمير والعامل والوصى والوكيل والشاهد والمؤَذن والطبيب والحسيب . وكلها صفات ، ما عدا « الإمام » .

فأَما كلمة « الإمام » فقد رأَينا أن الأَصل فيها إطلاقها على المذكر والمؤنث ، وربما جاز تأْنيثها ، على الرغم من اسميتها ، بشفاعة الوصف بها .

وأَما كلمات الأَمير والعـــامل والوصى والوكيل والشاهد والمؤَذن والطبيب والحسيب وهى من الصفات ، فقد كفانا القول فى الستة الأُولى منها « ابن السكيت » فى كتاب « المقصور والممدود » ، إذا يقول فيا نقله صاحب « المصباح » عنه فى مادة « أمم » :

« تقول العرب : عاملنا امرأة ، وأَميرنا امرأة ، وفلانة وصى فلان ، وفلانة وكيل فلان ، وإنما ذكّر لأَنه إنما يكون فى الرجال أكثر مما يكون فى النساء ، فلما احتاجوا إليه فى النساء أجروه على الأَكثر فى موضعه ، وأَنت قائل : مؤَذن بنى فلان امرأة ، وفلانة شاهد بكذا ، لأَن هذا يكثر فى الرجال ، ويقل فى النساء ، وقال تعالى : « إنها لإحدى الكبر ، نذيرًا للبشر » ، فذكر « نذيرًا » وهو « لإحدى » وليس بخطأْ أن تقول : وصية ووكيلة بالتأْنيث ، لأَنها صفة للمرأة إذا كان لها فيه حظ ، وعلى هذا فلا يمتنع أن يقال : امرأة إمامة ، لأَن فى الإمام معنى الصفة » .

وقد نقل « الخفاجى » فى « شفاء الغليل » طرفاً مبتسرًا من نص « ابن السكيت » فى كلمة « وصى » ، وعلق عليه بقوله : « ليس فى كلامه ما يدل على أنه سماع أو قياس » .

ولما تناول الشيخ « محمد على النجار » بحث كلمة « أستاذ » فى كتابه « لغويات » ذكر فى بحثه ما يدل على أنه اطلع على ذلك القدر المبتسر الذى أشار إليه « الخفاجى » ولم يقره على تعليقه ، فرد عليه بقوله : « إذا عرفنا أن « ابن السكيت » من الذين يتوسعون فى القياس على شاهد واحد ، ترجح عند الناظر أنه يقول بالقياس ، وقد ورد أكثر من شاهد لا سيما وله مُدْرَك معقول » .

بقيت الكلمتان : الحسيب ، والطبيب ، فقد أورد لهما « النجار » فى بحثه المشار إليه شاهدين ، فشاهد الحسيب قوله تعالى : « كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » .

فإن « حسيبا » يجرى على النفس ، وذكّر لأن الحساب مما يتولاه الرجال .

وشاهد الطبيب قول الشاعر :

أمخترمى ريب المنون ولم أزر   طبيب بنى أود على النأى زينبا

٣ — ويخلص لنا من ذلك كله أنه لا تثريب على من يشاء إبقاء أوصاف المناصب والأعمال التى تغلب على الرجال وتقل فى النساء على حالها من التذكير ، دون إلحاق علامة التأنيث بها حين يطلق الوصف على المرأة ، ولنا فى ذلك أنس بمأثور اللغة ، وتخريج من مخرجه من جهابذتها الذين أحاطوا بها خُبرا .

وعلى هذا يسوغ لـ « مجمع اللغة العربية » أن يعرب فى شأن الكلمات التى توصف بها المناصب والأعمال المتعارفة فى الرجال الغالبة عليهم — عن إجازة إطلاق هذه الكلمات على النساء إذا تولين موصوفاتها ، دون إلزام بإلحاق علامة التأنيث بها ، سواء أكانت تلك الكلمات أسماء فى أصولها أم كانت صفات .

وإنه رأى جديد ، من قديم ، كما ترى !

حذف تاء التأنيث
من المؤنث المجازى المصغر

« يجوز حذف تاء التأْنيث من المؤَنث المجازى عند تصغيره إذا أَدّى ظهور التاء إلى الالتباس » .

(*) صدر فى د/٤٧ للمؤتمر ج ٦ (١٩٨١/٣/٢) وفيما يلى بيان بالموضوع :

– عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح أذينانى، منسوباً إلى الأذينين معا وكان ذلك مثاراً لتساؤل ، مؤداه :

أيجوز فى تصغير المؤنث المجازى حذف تاء التأنيث فيه فيقال فى عين عيين ،وفى أذن أذين ؟

وقد درست لجنة الأصول الموضوع فقدم الدكتور شـــوقى ضيف مذكرة بعنوان « حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر » يرى فيها أن علماء التصريف نصوا على أن التاء لا تظهر فى تصغير المؤنث المجازى إذا أدى ظهورها إلى التباس كشجرتصغر دون زيادة فيقال : شجير حتى لايظن السامع أو القارىء أنها تصغير شجرة .

وبعد الدراسة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« يؤثر العلميون فى بعض المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر عند الحاجة ومن ذلك استعمالهم : أذين تصغيراً لأذن .

وترى اللجنة أن جمهرة اللغويين نصوا على جواز مثل ذلك إذا أدى ظهور التاء إلى الالتباس وتسجل معجمات اللغة جملة من المؤنثات المجازية المصغرة تزيد على العشرة غيرملحق بها التاء » .

(*) وعند عرض الموضوع على المجلس (د / ٤٧ ج / ٢٩) رأى أن يكون صوغه على نحو ماجاء فى صدر الموضوع ثم وافق عليه المؤتمر عند عرضه عليه .

وفيما يلى :

– حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازى المصغر (*)

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح : أُذينانى منسوباً إلى الأُذينين معاً ، وكان ذلك مثارا لتساؤل مؤداه. هل يجوز فى تصغير المؤنث المجازى حذف تاء التأنيث فيه فيقال فى عين عُيَيْن وفى أذن أُذَين ؟ .

وقد احتج الأُستاذ الدكتور حسن إبراهيم له بأن الأطباء درجوا فى كتاباتهم ومحاضراتهم على هذا التصغير فيقولون : أُذين لا أُذينة . وفى رأينا أن لهم مندوحة فى ذلك إذ نص علماء التصريف على أن التاء لا تظهر فى تصغير المؤنث المجازى إذا أدّى ظهورها إلى التباس فمثل كلمة « شجر » تصغّر بدون زيادة فيقال : شجير ، لا شجيرة حتى لا يظن السامع أو القارىء أنها تصغير شجرة . ولعل الذى عدل بالأطباء عن تصغير أُذن على أُذينة حسب القاعدة أن أذينة فى العربية تستخدم علما من قديم مثل عروة بن أُذينة ويشفع لهم أيضاً ، أنه جاءت عن العرب كلمات مؤنثة تأنيثاً مجازياً أو صُغِّرت بدون تاء مثل قوس ويقال فيها قويس ودرع ويقال فيها دريع وحرب يقال فيها حريب ، وذود من الإبل يقال فيها ذويد. ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أنه : يجوز فى المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازى المصغر ، وخاصة إذا اقتضى إلحاقها ضرباً من ضروب الالتباس .

(*) للدكتور شوقى ضيف ـ عضو المجمع .

ثالثا — فى الجموع

(ا) جواز جمع « فَعْل » على « أفعال » فى كل اسم ثلاثى .

(ب) قياسية جمع « فَعِيلَة » بمعنى « مفعولة » وصفا على « فعائل » .

(حـ) التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة .

جواز جمع فعل على أفعال فى كل اسم ثلاثى

« يجوز أن يجيء جمع التكسير على أفعال من الأسماء الثلاثية ، بناءً على ما قرره جمهور النحاة من أن (أفعالا) يطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه (أفعُل) ، وعلى ما قرره المجمع من إباحة جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على أفعال ، وهو ما استثناه النحاة من اطراد مجيء (أفعال) فى الثلاثى » .

(*) صدر فى د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

– نظر المجمع فى موضوع قياسية الغالب من جموع التكسير فى الدورة الرابعة ، وقد انتهى فيه إلى القرار الآتى فى جمع فعل : يجمع (فعل) – بفتح الفاء وسكون العين – الصحيح العين مثل كلب وكعب على أفعل – بضم العين – جمع قلة وعلى فعال – بكسر الفاء – وفعول – بضم الفاء – جمع كثرة ، ويجمع (فعل) المعتل العين كعين على أفعال جمع قلة وعلى فعول جمع كثيرة .

– قدم الأستاذ مصطفى جواد بحثا فى مؤتمر المجمع فى الدورة الثالثة والثلاثين ضمنه بعض المقترحات الضرورية فى قواعد اللغة العربية ، وكان من مقترحات إباحة جمع (فعل) – بفتح الفاء وسكون العين – على أفعال بغير استثناء . والمعروف أن أكثر النحاة يمنعون جمع فعل صحيح العين على أفعال قياسا ، بل يذكر ابن هشام أن (فعلا) صحيح العين لا يجمع قياسا على أفعال ، وما ورد من ذلك فشاذ . وقد اجتهد بعض النحاة والأدباء فى عد ماجاء من فعل على أفعال فوجدوا منه أمثلة كثيرة فأبو حيان ذكر للصاحب بن عباد نحوا من ثلاثين كلمة وزاد بعضهم كلمات أخريات .

– وافق مؤتمر المجمع فى دورته السادسة والثلاثين على قرار لجنة الأصول بجواز جمع فعل على أفعال اسما صحيح العين مثل بحث وأبحاث ولو كان صحيح الفاء أو اللام ، ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف .

وقدم الشيخ عطية الصوالحى إلى لجنة الأصول عند بحث هذا الموضوع مذكرة انتهى فيها إلى أن الفراء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر من ثلث مامنعه الجمهور من أفراد هذا الجمع وأن أبا حيان نادى باقتياسه لكثرة ما ورد عنه .

– قدم الأستاذ محمد فريد أبو حديد إلى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة عشرة بحثا بعنوان « نظرات فى جموع الثلاثى » أشار فيه إلى أن جموع التكسير فى العربية من أعسر المباحث لما فيه من تعقيد وتفريع وشواذ وأن القواعد التى وضعها النحاة له تجعل استظهارها عسيرا كل العسر ، ثم أشار إلى أنه قام هو والدكتور إبراهيم أنيس بإعادة النظر فى صيغ الجموع على أساس الإحصاء واستقراء الألفاظ المستعملة فى كلام العرب الفصحاء وقد اعتمدا فى هذا الإحصاء على ما ورد من هذه الجموع فى القرآن الكريم وفى نحو أربعين كتابا من دواوين الشعر الجاهلى والاسلامى ، ثم كتاب الأغانى وقد استعانا فى هذا الإحصاء بطائفة من طلاب كلية دار العلوم .

وقد انتهى الإحصاء إلى أن صيغة أفعال هى الصيغة الأولى التى تشتمل على أكثر الجموع المستعملة فى القرآن وفى الكتب المختارة ونسبة شيوعها لا تقل عن ٤٠٪ تليها صيغة فعول بنسبة ٣٠٪ ثم صيغة فعال ثم صيغ الجمع الأخرى .

ويخرج الأستاذان الكريمان من هذا بقاعدة عامة هى : أن اللفظ الثلاثى يجمع على أفعال ما لم يكن اسما صحيح العين على وزن (فعل) ويدعوان إلى إطلاق القاعدة السابقة وجمع ما شذ عنها للحفظ .

أما فعول فهى الصيغة العامة لجمع الاسم الثلاثى على وزن فعل إذا كان صحيح العين ماعدا شواذ قليلة سمعت على أفعال أو سواها فتحفظ ، ويجمع على هذه الصيغة أيضا الثلاثى المضعف ولو من غير وزن (فعل) وماشذ عن ذلك يحفظ .

. . . .

– وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«يجوز عندما لا يسعف السماع أن يجىء جمع التكسير على أفعال من كل اسم ثلاثى بناء على ماقرره جمهور النحاة من أن (أفعالا) يطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه (أفعل) ، وعلى ماقرره المجمع من إباحة جمع (فعل) اسما صحيح العين على أفعال ، وهو مااستثناه النحاة من اطراد مجىء (أفعال) فى الثلاثى» .

(*) عرض الموضوع على المجلس (فى د / ٤٦ ج / ٢٤) واقترح الدكتور ابراهيم مدكور حذف عبارة « عندما لا يسعف السماع » .

ورأى الأستاذ عبد السلام هارون أن يقال فى القرار « من الأسماء الثلاثية » بدلا من « من كل اسم ثلاثى » فووفق على المقترحين .

(*) عرض الموضوع على المؤتمر فوافق عليه كما قرره المجلس وكما هو مثبت بالصدر .

قياسية جمع « فعيلة » بمعنى « مفعولة » وصفا على « فعائل »

« أقر المجمع من قبل لحوق التاء لفعيل بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أم لم يذكر . ولما كان من النحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصيغة على فعائل . ومنهم من صرح بإجازة ذلك وإن كانت فَعيلة بمعنى مفعولة ، فالمجمع يقر قياسية جمعها وصفًا جمع تكسير على زنة « فعائل » .

(*) صدر فى د/ ٤٢ ج/٨ للمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤)

– أقر المجمع من قبل أقيسة جمع التكسير ، وجاء فيها أن فعيلا بمعنى مفعول لاتلحقه التاء الفارقة ، إذا كان صفة ولكن المجمع من بعد ذلك أجاز أن تلحقه التاء، ذكر معه الموصوف أولم يذكر .

ورأت لجنة الأصول أن تحدد جمع هذه الصيغةفعرض الأستاذمحمد شوقى أمين على اللجنة مذكرة درس فيها الموضوع ، وانتهى إلى قياسية جمع فعيلة بمعنى مفعولة على فعائل .

وبعد أن درست اللجنة الموضوع وناقشت بحث الأستاذ محمد شوقى أمين أصدرت القرار المثبت فى صدر هذا الموضوع والذى وافق عليه المجلس (فى د / ٤٢ ج / ٢٥) ثم المؤتمر .

وفيما يلى :

« قياسية جمع فعيلة بمعنى مفعولة وصفا على فعائل » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

قياسية جمع ((فعيلة)) بمعنى ((مفعولة)) وصفا على ((فعائل))(*)

١ – عالج المجمع فى سنيه الأوائل مشكلة جمع التكسير وما هو منه مقيس ، وأصدر فى ذلك جملة من القرارات فى قياسية جموع المفردات ، ما كان منها أسماء وما كان منها صفات .

وقد رأيت أن أعرض لمسألة فى هذا الباب ، تفتقر إلى تمحيص وإنعام نظر ، توصلًا إلى قرار يضع الأمر فى نصابه ، ويضاف إلى ما سبق للمجمع إقراره فى قياسية جموع التكسير.

والمسألة التى أعنيها ، هى صيغة « فَعِيلة » ، والمجمع فى قراراته قد خصها بنصيب ، وله فيها بيان .

فهى – إن كانت اسمًا ، فجمعها على « فعائل » إذ قال : « يجمع المؤنث بالتاء – أى الاسم الرباعى الذى ثالثه حرف مد زائد – بالألف والتاء وعلى فعائل » .

وهى – إن كانت صفة بمعنى فاعل ، فجمعها على فِعال وفعائل . إذ قال : « تجمع فعيلة التى بمعنى فاعل على فِعال وفعائل » .

أما إن كانت صفة بمعنى مفعول ، فلا وجه لها ، لأن التاء لا تلحق فعيلا بمعنى مفعول ، إذ قال : « تنبيه – لا تلحق التاءُ الفارقة فعيلا بمعنى مفعول » .

على أن المجمع فيما بعد أعاد النظر فى صيغة فعيل صفة بمعنى « مفعول » ، فرفع الحرج وألغى الحجر ، فيما يتعلق بلحوق التاء بهذه الصيغة ، وأصدر قراره بجواز « أن تلحق التاءُ فعيلا بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر . وبهذا تحررت صيغة « فعيل » من قيد امتناع دخول التاء عليها ، فى حال كونها صفة .

٢ – بقى – وراء ذلك – سؤال يعرض للباحث ، وتدعو الحاجة إلى الإجابة عنه فى مجال التطبيق ، ذلك السؤال هو : كيف تجمع صيغة « فعيلة » بمعنى مفعولة وصفًا جمعًا مكسرًا) ؟

(*) بحث للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

إذا رجعنا إلى ما أقر المجمع من قواعد قياسية جموع التكسير لم نقف على جواب هذا السؤال ، ذلك لأن المجمع حين عرض لضوابط جموع التكسير كان أمامه أن صيغة فعيل بمعنى مفعول فى الوصف لا تدخلها التاء ، ومن ثم يجد مقتضيًا للبحث فى جمع فعيلة على أى وزن يكون ؟

ولما كان ذلك كذلك ، ظل قرار المجمع اللاحق بإجازة دخول التاء على فعيل قرارًا تعوزه تكملة لا مندوحة عنها ، وهى النص على الوزن الصرفى الذى يجرى عليه جمع « فعيلة » جمع تكسير .

٣ – لم يكن بد إذن من الرجوع إلى أقوال النحاة ، نستقى منهم جواب ذلك السؤال .

لقد أثير ذلك فى لجنة « الألفاظ والأساليب » ، بمناسبة القول بتجويز جمع كلمة على وزن « فعيلة » بمعنى مفعولة على زنة « فعائل » ، فواجه اللجنة توجيه بمنع ذلك ، تعويلًا على قول « الأشمونى » فى شرحه لبيت « ابن مالك » :

وبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَـالَهْ   وشِبْهَهُ ذَا تاءٍ أومُزَالَـهْ

إذ قال : « من أمثلة جمع الكثرة « فعائل » ، وهى لكل رباعى مونث بمدة قبل آخره مختومًا بالتاء أو مجردًا منها » . ثم قال : « وشرط فعيلة ألَّا تكون بمعنى مفعولة احترازًا من نحو : جريحة وقتيلة ، فلا يقال : جرائح وقتائل ، وشذ قولهم : ذبيحة وذبائح » .

ولم ينفرد « الأشمونى » بهذا الاشتراط ، فقد جاء مثله فى مؤلفات بعض النحاة من معاصريه أو سابقيه ، إذ قال السيوطى مثلا : « وفعائل يطرد جمعًا لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة ، اسمًا أو صفة ، كصحيفة وصحائف وظريفة وظرائف ، بخلاف نحو قتيلة ، وشذ ذبيحة وذبائح » .

فما الرأى إذن فى فعيلة بمعنى مفعولة ؟

ألا تجمع جمع تكسير البتة ؟ أفنغلق هذا الباب من وجهها لا تنفذ منه بحال ؟

٤ – لقد استظهرت من تتبع النصوص ومقابلة الشرائط والضوابط فى صيغة « فعيل » ، واختلاف النحاة فى دخول التاء عليها بمعنى « مفعولة » بين الإجازة والمنع ، أن حظر جمعها

على « فعائل » أثر لحظر دخول التاء عليها ، فإذا أجيز دخولها لم يبق للحظر مسوغ ترضاه روح التصريف ودلالات الصيغ فى جموع التكسير . يزاد على ذلك أنه قد سمع جمع « فعيل » دون تاء على فعائل ومن أمثلته كرائه فى جمع كريه ، ونظائر فى جمع نظير ، فجمع ذى التاء على هذا الوزن أولى ، إذ هو وزن مطرد فى المؤنثات اللفظية والمعنوية فى كثير من صيغ المفردات.

ولكن هذا الاستظهار الذى تقوم عليه الشواهد ، وتتأنس به القواعد ، يحتاج إلى سند من أقوال أئمة النحاة ، فهل من سبيل إليه ؟

يقول صاحب « التصريح » : « فعائل يطرد فى كل رباعى مؤنث ثالثه مدة ، سواء أكانت المدة ألفًا أو واوًا أو ياء وسواء أكان اسمًا أو صفة » .

بيد أن هذا القول لصاحب « التصريح » يستفاد منه الإطلاق ، ولكن ذلك حكم ضمنى لا صريح ، لجواز أن يكون قد ورد عليه قيود ومحترزات فى معنى « فعيلة » وكونها للفاعلية أو المفعولية .

٥ — ولقد هدانى البحث إلى نص بالغ الصراحة جهر به « الرضى » فى شرحه لشافية « ابن الحاجب » وذلك قوله :

« إذا لحقت التاء فعيلا فى الوصف ، فإنه يجمع على فِعال كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صِباح وظراف فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة . ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة ، أو لا كالكبيرة — بفعائل ، دون المذكر المجرد » .

وبهذا النص الوضىء نستطيع رفع الحرج وإلغاء الحجر فى جمع « فعيلة » بمعنى مفعولة وصفاً على « فعائل » مستندين إلى أمرين أولهما : أن صيغة هذا الجمع دائرة فى جملة من مفردات الصيغ المؤنثة الوصفية الرباعية ، سواء أكان تأنيثها لفظياً أم معنوياً . والاخر تصريح « الرضى » باختصاص « فعيلة » بمعنى مفعولة فى الوصف بوزن « فعائل » فى الجمع المكسر .

وثمة أمر ثالث : هو أنه إذا لم تجمع « فعيلة » على هذا الوزن فعلى أى وزن تجمع؟ وهل يجوز القول بأن يغلق دونها باب جمع التكسير؟ .

بناءً على هذا ، يسع المجمع أن يصدر قراره على هذا النحو :

« أقر المجمع من قبل لحوق التاء لفعيل بمعنى مفعول ، سواء ذكر معه الموصوف أم لم يذكر . ولما كان من النحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصيغة على فعائل ، ومنهم من صرح بإجازة ذلك وإن كانت فعيلة بمعنى مفعولة ، فالمجمع يقر قياسية جمعها وصفاً جمع تكسير على زنة « فعائل » ».

التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة

« الجمع أيا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير ، وإنما يتعين أحدهما بقرينة » .

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

— عرض المجمع لموضوع جمع القلة والكثرة غير مرة ، فقد بحث فى الدورة الرابعة موضوع «قياسية الغالب فى جموع التكسير » وانتهى إلى قرارات عول فيها على ما سجله النحاة فى التفرقة بين الجمعين فى بعض الصيغ .

— قدم الأستاذ محمد فريد أبو حديد بحثا فى الجموع نشر فى مجلة المجمع الجزء التاسع ، قرر فيه أن علماء اللغة لم يستطيعوا أن يجدوا فى الأستعمال ما يدل على صحة التفرقة بين جمع القلة والكثرة .

— قدم الأستاذ إبراهيم اللبان بحثا حول جمع القلة وجمع الكثرة فى الدورة الثامنة والعشرين جلسة ٢٣ للمجلس انتهى فيه الى وجود هذين الجمعين ، وقرر أن استعمال أحدهما مكان الآخر ، إذا كان للمفرد جمع قلة وجمع كثرة من قبيل المجاز .

— قدم الأستاذ شوقى أمين الى اللجنة بحثا بعنوان : « حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » اقترح فيه قبول ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكاتبين ، واعتمد فى ذلك على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وأن النحاة قد صرحوا باستعارة أحدهما للآخر .

وانتهت اللجنة إلى قرار بجواز ذلك .

— فى أثناء مناقشة البحث السابق رأت اللجنة أن موضوع القلة والكثرة يحتاج الى دراسة ، فقدم الأستاذ شوقى أمين بحثا فى الموضوع بعنوان : « التعاقب بين جمع القلة والكثرة » وقد استخلص من أقوال النحاة — فيما يخص جمع التكسير — ما يأتى :

١ — ما سمع له فى جمع التكسير جمعان أولهما على وزن جموع القلة ، والآخر على وزن جموع الكثرة يلزم فى مقام الاستعمال بلا جدال .

٢ — مالم يسمع له فى جمع التكسير جمعان أحدهما للقلة والآخر للكثرة ، بل جمع واحد هو المسموع يستعمل للقليل والكثير بلا تمييز تعويلا على السياق .

وانتهى إلى أن ملاحظة الضوابط التى وضعها النحاة فى التفريق بين الجمعيين مما يشق على الكتاب ، ورأى فيما صرح به أئمة النحاة من استعارة جمع الكثرة لموضوع جمع القلة ، ومن أن جمع الكثرة هو من الثلاثة إلى مالا يتناهى عددا وأن فى ذلك ما يرفع المشقة ويزيل الحرج .

— وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د/ ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر وفيما يلى :

«التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة» للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة (*)

١ — تفتح مصنفات القواعد النحوية بابا للجموع فتقسمها جمع قلة وجمع كثرة ، ويتوارد فيها بأن جمع القلة لأدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وأن جمع الكثرة هو الثلاثة إلى ما لا يتناهى عددا .

وتحصر المصنفات كذلك جمع القلة فيما كان مكسرا على أربعة أبنية ، وهى أفعِلة وأَفْعُل وفِعْلة وأفعال ، وفيما كان مجموعا جمع تصحيح للمذكر والمؤنث وبعضهم يسقط فِعلة من جموع القلة على أن الكوفيين يزيدون فى جمع القلة المكسر بناءين هما « فُعل » — بضم الفاء و « فِعل» بكسرها مع فتح العين فى كليهما — ومن النحاة من يجعل اسم الجنس نحو قوم ، واسم الجمع نحو رهط من جموع القلة .

وهذه التفرقة بين جمع القلة وجمع الكثرة ، على أساسين : أولهما أن يكون للاسم صيغة مسموعة لكل من الجمعين ، فإن لم تسمع فيه إلا صيغة واحدة دارت هذه الصيغة بين قليل وكثير ، والآخر أن يكون الاسم ثلاثيا ، فإن كان غير ثلاثى فالصيغة واحدة للقلة والكثرة جميعا .

يزاد على ذلك أن جمع القلة إذا لحقه التعريف بالألف واللام أو الإضافة كان صالحا للكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق ، وكذلك إذا وصف بما يدل على التكثير .

٢ — ونحن حين نرجع إلى الفصول التى عقدها أصحاب كتب فقه اللغة خاصة فى بيان الجموع ومالها من تفصيل ، يتبين لنا أن هناك من الصيغ والأوزان ماليس له إلا جمع قلة وماليس له إلا جمع كثرة ، وأن هناك ماخرج عن الأقيسة والضوابط ، فى جمع القلة أو جمع الكثرة على سواء . أما المعجمات فإنها تسوق جموع الكلمات المسموعة سوقا ، لاتفرق فى الأغلب الأعم بين ماهو للقليل وماهو للكثير ، وإنما تدع ذلك لأحكام التصريف التى يتولاها النحاة فيما يتولون .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع .

وحين تستعين الذاكرة فى تصفح ما مر بنا من فصيح النصوص التى ترد فيها الجموع ، نكاد ننتهى إلى ان التفرقة بين جموع القلة والكثرة لم يكن التقيد بها محكما فى مسموع الفصحى . وعلى سبيل التمثيل نذكر أن «الأقلام» وردت فى «القرآن» فى مقام الكثرة ، وهى جمع قلة ، وأن «القروء» و «الحجج» و «السور» وردت فيه فى مقام القلة ، وفى جمع كثرة ومما يستوقف الانتباه أن «العيون» لم ترد فيه الا لمعنى الينابيع وهى جمع كثرة ، على حين أن «الأعين» لم ترد فيه إلا لمعنى الأبصار ، وهى جمع قلة .

وقد ورد فى الحديث جموع «مرار» و «غرف» و «قرون» لتمييز أدنى العدد ، وحقه جمع القلة . ولسنا ننسى الحوار النقدى القديم حول هذا البيت فى «سوق عكاظ» :

لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى   وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

ونذكر كذلك بيت «بشار» :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا   وأسـيافنا ليل تهـاوى كواكبه

وما يعنى «بشار» بحال ، أن الأسياف قلل .

على أن للنحاة وفقهاء اللغة فى بعض هذه الأمثلة ونظائرها ألوانا من التأويل والتعليل بين متكلف ومقبول .

أما الاستعمال العصرى ، فيسعنا القول فيه بأن الكاتبين إلا فى الندرة لايلقون بالا لملاحظة منظوم الكلام ومنثوره لملاحظة التفريق بين قليل وكثير فى مجال استخدام الجموع. فإن الأقلام تجرى بما هو شائع مأنوس من الجموع ، فيما قل أو كثر ، دونما تمييز .

٢ — ولو أردنا أن نستمسك بما تضمنته مصنفات القواعد النحوية ، لاستخلصناه فيما يلى :

(أ) ماسمع له فى جمع التكثير جمعان ، أولهما على وزن جموع القلة والآخر على وزن جموع الكثرة ، يلتزم فى مقام الاستعمال ، بلا جدال .

(ب) مالم يسمع له فى جمع التكسير جمعان أحدهما للقلة والآخر للكثرة ، بل جمع واحد هو المسموع ، يستعمل للقليل والكثير بلا تمييز ، تعويلا على السياق .

(ج) ماسمع له من المذكر جمع تكسير للكثرة ، يعتبر جمع تذكيره جمع قلة .

(د) مالم يسمع له من المذكر جمع تكسير للكثرة . يعتبر جمع تذكيره دائرا بين القلة والكثرة ، بلا تمييز من صيغة الجمع نفسها . ومن السياق يستدل على التمييز .

(هـ) ماسمع له من المؤنث جمع تكسير للكثرة ، يعتبر جمع تأنيثه جمع قلة

(و) مالم يسمع له من المؤنث جمع تكسير للكثرة ، يدور تأنيثه بين قليل وكثير ، ويكون السياق قرينة التعيين .

٤ — وكما ترى . . . لايخفى أن ملاحظة هذه الضوابط تشق على كاتب غير متعمق فى درس العربية خصيص بها ، إذ تقتضيه التقليب فى أشتات المعجمات . كلما عرضت له كلمة ، ليعرف ماسمع فى شأن جمعها ومالم يسمع ، بعد أن تقتضيه العلم بأن جمع القلة بين مكسر ومصحح ، وأن للمكسر منه أبنية يختلف فى تعدادها بصرى وكوفى .

ولكننا لانعدم فى متناثر أقوال أئمة النحو والتصريف من السابقين وما نتقيد به تخفيف الكلفة ، ورفع الحرج ، وييسر الاستخدام على ألسنة الأقلام :

(أ) يقول «سيبويه» : اعلم أن لأدنى العدد أبنية هى مختصة به . وهى له فى الأصل وربما شركه فيها الأكثر ، كما أن الأدنى ربما شارك الأكثر . » ويقول أيضا : كل ماخالف هذه الأبنية فى الجمع فهو لأكثر العدد . وإن عنى به الأقل فهو داخل على بناء الأكثر فيما ليس له . كما يدخل الأكثر على بنائه وفى حيزه » .

(ب) ويقول «الزمخشرى» : «قد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة» ويشرح «ابن يعيش» قوله : «استعمال جمع الكثرة فى مكان جمع القلة لاشتراكهما فى الجمعية ، وبجمع القلة داخل فى جمع الكثرة معنى » . ويضيف قوله : «إذا جاز أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل » فأحرى وأولى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل » .

(ج) ويعقد «ابن مالك» فى «شواهد التوضيح» بابا لبحث استعمال جمع الكثرة فى مكان جمع القلة، مستشهدا بالقرآن والحديث، مفصلا ماله من توجيه وتخريج.

وابنه – ابن الناظم – «بدر الدين» يقول: «إن لم يهمل جمع القلة، جىء به فى الغالب وقد يجاء به جمع كثرة» ويقول «ابن هشام»: «وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة، وقد يعكس». فيصرح الشارح بقوله: «وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة».

(د) وفى خاتمة «المصباح» ينقل «الفيومى» عن «ابن السراج» قوله فى شأن الجموع عامة: «منها مايستعمل فى غير بابه، ومنها مايقتصر فيه على بناء القليل فى القليل والكثير، ومنها مايستغنى فيه بالكثير عن القليل». وفى هذه الخاتمة: «إذا كان للفظ جمعان، فههنا يحسن أن يقال: يوضع أحدهما موضع الآخر... وجمع الكثرة إذا وضع تمييزا للعدد فهو على بابه، وليس من وضع أحد الجمعين موضع الآخر، نحو خمسة فلوس، أى خمسة من هذا الجنس تقديرا».

أما فى شأن جمع التصحيح المذكر والمؤنث فينقل «الفيومى» عن «ابن الأنبارى» قوله: «كل اسم مؤنث يجمع بالألف والتاء فهو جمع قلة، وربما كان للكثرة». وينقل عن «ابن خروف» قوله: «جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير» وفيما نقل «الفيومى» أنه «قيل إن جمع المؤنث السالم مشترك بين القليل والكثير، وهو أصح من حيث السماع.» ويذهب إلى أبعد من هذا، يقول: «ذهب جماعة إلى أن جمعى السلامة من جموع الكثرة.»

(و) وفى مؤلف عصرى هو «الفيصل فى ألوان الجموع» ينقل صاحبه عن النحاة «أن جمع القلة والكثرة يستعمل كل منهما مكان الآخر مجازا . إذا كان للمفرد جمعان للقلة والكثرة ، فإذا لم يكن فلا مجاز» .

٥ — وفى «مجمع اللغة العربية» عرض موضوع جمع القلة والكثرة ، غير مرة :

(أ) لما بحث «المجمع» فى أول عهده قياسية الغالب من جموع التكسير ، عول فى قراراته على ماسجله النحاة من التفرقة بين جمعى القلة والكثرة فى بعض الصيغ والأوزان ، واقتصر تيسيره على التسوية بين ألفاظ متعددة فى إفادة معنى الإفراد والانقياد .

(ب) وفى بحث قدمه «محمد فريد أبو حديد» حول الجموع ، جهر بأن علماء اللغة لم يستطيعوا أن يجدوا فى الاستعمال مايدل على صحة التفرقة بين جمع القلة وجمع الكثرة ، وقد عقب عليه «عباس العقاد» منتصرا لهذه التفرقة ، و «طه حسين» معللا إياها ، ولم ينته المجمع فى هذا إلى قرار .

(حـ) وفى «مجلة المجمع» أقرت عبارة عصرية ورد فيها جمع الكثرة تمييزا لأدنى العدد نحو خمسة شهور ، وكان إقرارها بناء على بحث لجنة الأصول فيها ، إذ رأت اللجنة أن جمع القلة وجمع الكثرة يتبادلان ، فيأتى أحدهما موضع الآخر مجازا . وعلق «أحمد أمين» معلنا الموافقة على رأى اللجنة بقوله «إن معظم الكتاب والأدباء لايراعون تطبيق قواعد هذه الجموع ، وأعتقد أن مسألة جمع القلة والكثرة لا أساس لها فى اللغة» .

(د) وتعقيبا على مناقشة فى المجلس حول جمع القلة وجمع الكثرة ، قدم إبراهيم اللبان» بحثا فيه انتهى به إلى أن هناك جمع قلة وجمع كثرة . وأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وأن جمع الكثرة يبدأ بعد العشرة أو يبدأ من الثلاثة ، وأن استعمال أحدهما مكان الآخر إذا كان للمفرد جمع قلة وجمع كثرة هو من قبيل المجاز . وعقب الدكتور «إبراهيم مدكور» بأن مراد صاحب البحث إيضاح التفرقة الفنية بين جمع القلة وجمع الكثرة ، وطالب

تأجيل النظر حتى يجد رأى جديد . فوافق على ذلك المجلس ، صارفا النظر عن اقتراح إحالة البحث إلى لجنة الأصول .

٦ – مما أسلفنا من آراء أئمة النحاة سالفين وخالفين ، يتبين لنا تطويع أحكام الجموع المكسرة والمصححة فى بابين :

الأول : أن جمع التكسير تتعاقب فيه أبنية القلة وأبنية الكثرة ، فتوضع كل منهما موضع الآخر .

الآخر : أن جمع التصحيح للمذكر والمؤنث مشترك بين القليل والكثير .

وكلا الضابطين لتصويب مايجرى به الاستعمال ، على سبيل الجواز ، من قبيل المجاز .

وبذلك ننتهى من مشكلة التفرقة بين الجموع إلى قول ميسور ، له من اللغة سند غير منكور.

بعض المراجع :

١ – الكتاب – لسيبويه .

٢ – شرح الكافية – الرضى .

٣ – شرح المفصل – لابن يعيش

٤ – المخصص – لابن سيده .

٥ – شواهد التوضيح – لابن مالك .

٦ – أوضح المسالك – لابن هشام وشرحه .

٧ – المصباح المنير – للفيومى .

٨ – الفيصل – لعباس أبى السعود .

٩ – مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية .

١٠ – محاضر مجلس المجمع – د ١٩ ج ١٧ ، و د ٢٤ ج ٨ ، و د ٢٨ ج ٢٣

رابعا : فى النسب

(ا) النسب إلى المثنى فى المصطلحات العلمية .

(ب) النسب إلى « بِنية » و« بِنْيَات » .

(ح) كلمة « الطمى » : صياغة ودلالة ونسبة .

(د) إجازة قول الكتاب « وحدوى » و « وحدوية » .

النسب الى المثنى فى المصطلحات العلمية

« ينسب بعض العلميين فى المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده -- كما تقضى بذلك القواعد السائدة – إيضاحاً للدلالة كما فى أُذَينانى .

ويرى المجمع إجازة ذلك تنظيرا له بالجمع ؛ إذ أنه أَقرّ من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز ، على أن يلزم المثنى الألف فى هذا التركيب ؛ لأَن الإعراب عندئذ يكون على الياء ، ذلك أَن فى المثنى لغة تلزمه الأَلف فى جميع الأَحوال » .

(*) صدر بالجلسة السادسة من مؤتمر الدورة السابعة والأربعين (٢/٣/١٩٨١م) ، وفيما يلى البيان الخاص بالموضوع :

نسبت لجنة الطب مصطلحها : أذينانى إلى مثنى أذين،وقددرست لجنة الأصول الموضوع فقدم الدكتور **شوقى ضيف** مذكرة بعنوان : « النسبة إلى المثنى فى المصطلحات العلمية » يرى فيها أن هذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً المثنى على الجمع إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد فى مثل كلابى نسبة إلى قبيلة كلاب .

وبعد الدراسة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

ينسب بعض العلميين فى المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده كما تقضى بذلك القواعد السائدة

– إيضاحاً للدلالة كما فى أذينانى .

وترى اللجنة إجازة ذلك تنظيراً بين المثنى والجمع إذ أن المجمع أقر من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز .

(*) عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د/٤٧ج/٢٩) ، وبعد المناقشة ووفق على تعديل قرار اللجنة ليكون كما هو مدون فى صدر الموضوع ، وقد وافق المؤتمر على القرار وفق تعديل المجلس

وفى جلسة المؤتمر :

قال الدكتور تمام حسان :سبق أن أقر المجمع زيادة الألف والنون مثل ياء النسب فى بعض الحالات ، فلو أقررنا قاعدة النسبة إلى المثنى بالألف والنون والإبقاء على الألف والنون مع النسب لالتبس المنسوب المفرد الذى زيدت فيه الألف والنون والمنسوب المثنى بالألف والنون .

ورد عليه الدكتور حامد جوهر بأن تحاشى اللبس مطلقا أمريكاد يكون مستحيلا .

وقال الأستاذ سعيد الأفغانى : النسب إلى المثنى غير وارد البتة فلا أحد من الأطباء يقول : أذينانى ، فلا ضرورة إذن والقاعدة التى ارادوا الاستنجادبها لم تثبت فى العربية بشواهد صحيحة فى غير الأعلام .

وفيما يلى :

« النسبة إلى المثنى فى المصطلحات العلمية » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

النسبة الى المثنى فى المصطلحات العلمية (*)

نسبت لجنة الطب مصطلحها أذينانى إلى مثنى أذين وهذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً للمثنى على الجمع إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد فى مثل كِلابى نسبة إلى قبيلة كلاب إذ لو نسبوا إلى المفرد فقيل كلبى لظن أن النسبة إلى قبيلة كلب لا إلى قبيلة كلاب ومن ذلك أنصارى وأنمارى ومعافرى. وهذا الالتباس نفسه هو ما جعل اللجنة الطبية تعدل عن النسبة إلى المفرد « أذين » قائلة أذينانى حتى لا يظن أن النسبة إلى أذين واحدة ، إذ هى صفة تلابس الأُذينين معاً .

وقد يقال إنه لم ترد عن العرب كلمات منسوبة إلى المثنى سوى بحرانى نسبة إلى البحرين وكأنهم لجئوا إليه استثقالا لكلمة بحرينى ، على أنه يلاحظ أن كثيراً من الكلمات المنسوبة أدخلوا عليها ألفا ونوناً قبل ياء النسب ، وكأنهم ثنوها قبلها مع أنها مفردة مثل : رَبَّانى — رَوْحانى — عَلْمانى — شعرانى — صوفانى — حقانى — بَرَّانى — تحتانى — فوقانى — دَيْرانى — صَدْرانى — جَوَّانى — حمصانى — إلى كثير من أمثال ذلك مما لا تدعو إلى تثنيته فى النسبة أى حاجة ، فأولى أن تحتفظ الكلمة المثناة فى النسبة بالألف والنون مادامت تدعو إلى ذلك حاجة علمية . وبذلك كله تتبين صحة المصطلح الطبى : أذينانى — ونستطيع أن نخلص مما قدمنا إلى أنه :

يجوز فى المصطلحات العلمية — عند الحاجة — أن ينسب إلى المثنى بلفظه كما نسبت العرب أحياناً إلى الجمع بلفظه .

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

النسبة الى « بنية » و « بنيات »

«يرى المجمع أن النسبة القياسية إلى «بِنْية» هى «بِنْيِيّ» ويستعمل كثير من المحدثين فى الميادين العلمية كلمة «بنيوى» ويرى المجمع جواز قبولها على أساس أنها منسوبة إلى بنيات «جمعا» .

(*) صدر فى د/٤٣ ج /٨ للمؤتمر (١٩٧٧/٣/٢ م)

* فى الجلسة الرابعة والثلاثين من مجلس الدورة الثانية والأربعين دارت مناقشة حول النسب إلى كلمة « بنية» حيث عرض على المجلس مصطلح « بنيوى» ومصطلح « طراز بنيوى» وهما من مصطلحات التربية وعلم النفس ، وقد أحال المجلس إلى لجنة الأصول كلمة « بنية» والنسب إليها لدراستها .

-- قدم الأستاذ عباس حسن للجنة مذكرة رأى فيها أن هذه الكلمة « بنية» من النوع الذى يسميه النحاة معتل الآخر . وهو يشبه الصحيح ولايختلف عنه فى الحكم على الرغم من اختلافها عنه فى وجود تاء التأنيث فى آخرها بعد الأحرف الثلاثة الأصلية التى صيغ منها الاسم ، أى أن حكمها عند النسب هو زيادة ياء للنسب ، تليها تاء التأنيث ، مادام المنسوب إليه مؤنثا فيقال فى النسب إلى « ظبية وبغية وسقية وجرية – ظبيية ، وبغيية ، وسقيية ، وجريية .

– وقد علق الأستاذ على النجدى على المناقشة التى دارت فى المجلس قائلا « جاء فى الكتاب ج ٢ ص ٧٤ وفى شرح الشافية للرضى ما ملخصه: الكلمة التى تشتمل على ياء ثالثة وقبلها حرف ساكن صحيح كبنية وظبية فالأكثر أن ينسب إليها بزيادة الياء على لفظها بدون تغيير فيه فيقال فى « بنية » « بنيى » ويجوز على قلة « بنوى» وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت بالصدر .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس فى د/٤٣ ج /٢٦ فأقره

(*) ثم عرض بعد ذلك على المؤتمر فوافق عليه .

وفيما يلى :

« النسب إلى كلمة بنية» للأستاذ عباس حسن – عضو المجمع .

النسب الى كلمة بنية (*)

كلمة «بِنْيَة» بكسر فسكون فياء متحركة ، تليها تاء مربوطة ، هذه الكلمة هي من النوع الذي يسميه النحاة : « معتل الآخر الذي يشبه الصحيح » ولاتختلف عنه في الحكم ، بالرغم من اختلافها عنه في وجود تاء التأنيث في آخرها بعد الأحرف الثلاثة الأصلية التي صيغ منها الاسم . أي : أن حكمها عند النسب هو زيادة ياء النسب ، تليها تاء التأنيث مادام المنسوب مؤنثا ، فيقال في النسب إلى : ظبية – بغية – سقية – جرية ... ، ظبيية – بغيية – سقيية – جربية . . . ومن المسموع : «قروى » في النسب إلى «قرية » . ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح عندهم .

(*) للأستاذ عباس حسن – عضو المجمع .

كلمة « الطمى » : صياغة ودلالة ونسبة

«يرى المجمع إجازة كلمة «طَمْى» على وزن «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين وورود السماع باعتبارها مصدرا لـ «طما» الثلاثى اللازم ، جريا على قول لبعض النحاة ، وورود السماع بنظائرها . والنسب إليها «طَمْيِىّ» ويرى أيضا قبول الكلمة بدلالتها العصرية على الطين الذى يحمله السيل ، حملا على المجاز » .

(*) صدر فى د /٤٣ ج /٨ للمؤتمر (١٩٧٧/٣/٢ م)

— فى الجلسة التاسعة عشرة من مجلس الدورة (٤٢) دارت مناقشة حول النسب إلى كلمة « طمى» حيث عرض على المجلس مصطلح « رواسب طميية» وهو من مصطلحات البترول ، وقد قرر المجلس إحالة هذه الكلمة على لجنة الأصول لدراستها .

— قدم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثا له بعنوان « رأى فى قياسية بعض المصادر وفى تحقيق كلمة الطمى صياغة ودلالة ونسبة » وهو يرى أنه يجوز قبول كلمة الطمى بناء على ما قاله بعض النحاة من أن « فعلا» مصدر « فعل» اللازم والمتعدى مالم يسمع له مصدر على وزن آخر ، وأن المجمع أجاز العمل بالقياس ، وإن ورد السماع بما يخالفه ، وينبنى على هذا أن يكون النسب إلى « الطمى» « طميى » بلا خلاف .

ويرى أن دلالة « الطمى» على الغرين دلالة مجازية من باب إطلاق السبب على المسبب .

— قدم الأستاذ عباس حسن مذكرة رأى فيها أن تزاد فى آخر الاسم الثلاثى الذى ثالثه ياء أو واو وقبلهما ساكن وليس بعدهما تاء التأنيث الياء المشددة للنسب مع عدم حذف شىء من أحرفه الثلاثة ، فيقال « ظبيى وغزوى » وعلى هذا يقال فى النسب إلى «طمى » « طميى » .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت فى صدر هذا الموضوع

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د / ٤٣ ج/ ٢٦) فوافق عليه

(*) عرض بعد ذلك على المؤتمر فأقره

وفيما يلى :

١ — « رأى فى قياسية بعض المصادر وفى تحقيق كلمة « الطمى » صياغة ودلالة ونسبة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — كلمة طمى من ناحية صحتها اللغوية للأستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

رأى فى قياسية بعض المصادر

وفى تحقيق كلمة « الطمى » صياغة ، ودلالة ، ونسبة (*)

١ — فى الدورة الثانية والأربعين للمجمع ، وردت فى إحدى جلسات المجلس مصطلحات كان من بينها كلمة «الطميية» نسبة إلى «الطمى» ، فدار النقاش حولها ، وانتهى الأمر بإحالتها إلى «لجنة الأصول» ، بغية تحقيقها ، وإنهاء مايسفر عنه الدرس إلى المجلس .

والحق أن هذه الكلمة تقتضى البحث فى نواح ثلاث : اثنتان منهما تستوقفان النظر ، وهما ناحية الصياغة ، وناحية الدلالة .

والثالثة الأخرى : ناحية النسبة . ونحن قائلون فى تلك النواحى ما نرتضيه فى إيجاز .

٢ — كلمة «الطمى» على وزن «فَعْل» بفتح فسكون ، صيغة تجرى فى الاستعمال الزراعى بهذا الضبط . والذى فى صحيح اللغة : طما الماءُ إذا ارتفع وملأ النهر . وللفعل بابان ، أولهما باب طما ومصدره الطمو بضم الميم وتشديد الواو ، والآخر باب مضى ومصدره الطمى بكسر الميم وتشديد الياء .

ومفاد هذا أن صواب الصيغة بحسب مسموع اللغة لايخرج عن ذينك المصدرين ، وذلك يؤدى إلى أن نقف من الصيغة المستعملة فى الأداء الزراعى بخاصة والأداء الكتابى بعامة موقف الرفض والإنكار .

فهل من سبيل إلى تخريج تلك الصيغة الجارية على ألسن الناس وأقلام الكتاب :

٣ — المسلم به أن الغالب من مصادر الأفعال الثلاثية موقوف على السماع ، والقليل منها ماقيل بقياسيته وله ضوابط يذكرها النحاة وأصحاب التعريف . فإذا استخبرناهم فى الفعل «طما» وهو ثلاثى لازم ، أجاب جمهورهم بأن «فَعَل» المفتوح العين إما أن يكون لازما فمصدره «الفُعول» بضم الفاء ، وإما أن يكون متعديا فمصدره «الفَعْل» بفتح فسكون ،

(*) للأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع .

باستثناء مايدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو سير أو امتناع . ومناط القياس على ذلك عندهم ألا يكون ثمة سماع يخالفه .

ولما عنى «المجمع» فى دورته الثانية باستخراج ضوابط لتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها فى المعجمات ، كان قراره فى مصدر «فَعَل» المفتوح العين هو القول السائد عند جمهور النحاة فى التفرقة بين اللازم والمتعدى ، وفى أن اللازم مصدره «الفُعول» .

ومن ذلك يستخلص أن هناك عقبتين فى تصويب «الطمى» بسكون الميم مصدرا للفعل «طما» إحداهما أن الفعل لازم ، فالمصدر القياسى له «الفعول» ، والثانية أن الفعل له مصدر مسموع هو الطمى أو الطمو بتشديد الياء والواو فلا مسوغ للابتداع مع وجود السماع.

وقد أتيح لى أن أعالج اجتياز العقبة الأولى ، باعتماد ما وقفت عليه ، من رأى إمام نحوى هو «الفراء» ، وإن لم يكن هذا الرأى موضع النظر فى «المجمع» من قبل ، إذ خالف «الفراء» جمهور النحاة فى تفصيل القول فى مصدر «فعل» بين التعدى واللزوم فجعل القياس عند عدم السماع بالتخيير بين أن يكون المصدر «فعلا» أو «فعولا» ويثبت «ابن الحاجب» هذا القول فى باب المصدر من كتابه «الشافية» ، وعبارته «إذا جاء فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز وفعولا لنجد» ومعنى ذلك فى المنقول عن «الفراء» أن الحجازيين يصوغون المصدر بإطلاق على فعل ، وأن النجديين يصوغونه على فعول بإطلاق اللازم والمتعدى فى ذلك سواء .

٤ — وثمة العقبة الثانية ، وهى أن «الفراء» يقيد مجىء المصدر على «فعل» بعدم سماع غيره ، والفعل «طما» مسموع فيه الطمو والطمى ، فكيف نعمل قياسه الذى نريد اليوم أن نرتضيه ، وإن لم يرتضه «المجمع» ضمنا فيما قرر : أيحق لنا إعمال ذلك القياس مع فقدان شرطه ؟

سبيلنا إلى ذلك أن «المجمع» نفسه فى قراراته الخاصة بتكملة المادة اللغوية ختمها بقوله : «إن كل ماتقدم جائز ، مالم يسمع عن العرب مايخالفه ، فإن سمع عملنا بالمسموع

فقط ، أو عدلنا بالمسموع والقياسي » . «فالمجمع» بهذا يقرنا على إجازة استعمال ماجاء قياسيا وإن كان القياس مخالفا لما ورد به السماع .

من حقنا إذن أن نعمل تلك الرخصة في اعتماد القياس الذى قال به «الفراء» في مجيء مصدر فعل من اللازم على الفعل بفتح فسكون ، وذلك في خصوصية الفعل «طما» فنقول «الطمى» بسكون الميم ، وإن كان المسموع على غير هذه الزنة ، مخالفين «الفراء» في ملاحظة شرط فقدان السماع ، موافقين «المجمع» في التخيير بين التزام ماسمع وإجراء ماينقاس .

وفي ضوء ماتقدم يجيز «الطمى» بسكون الميم مصدرا للفعل طما يطمى ، قبولا لما يستعمله الناس في الحاضر .

٥ — ومما يؤازرنا فيما نحن بسبيله ويدعم مخالفة «الفراء» لجمهور النحاة — أننى تصيدت من فصيح العربية جملة من مثال خمسة عشر ، فعلها ثلاثى لازم ماضيه من باب فعل المفتوح الفاء والعين ومضارعه يَفْعِل المكسور العين ، ولام أحرفه ياء انقلبت ألفا . والمصدر في هذه الأمثال مما جاء على «فَعْل» مفتوحَ الفاء ساكن العين . وهى :

أنى يأنى أنيا : حان — أوى الجرح يأوى أويا : قرب بروؤه — بغى يبغى بغيا : اعتدى — جرى يجرى جريا : أسرع الخطو — خثى يخثى خثيا : راث — خفى البرق يخفى خفياً : لمع — خوى المكان يخوى خيا : خلا — زرى عليه يزرى زريا : عابه — سرى يسرى سريا : سار ليلا — سقى العرق يسقى سقيا : سال — ضوى يضوى ضيا : مال وانضم — غوى يغوى غيا — مشى يمشى مشياً : سار — هذى يهذى هذيا : تكلم بما لا يعقل ولا يفهم — همى يهمى هميا : انصب .

٦ — ولا ننسى أننا من باب التحرج والاحتراس في الاستدلال ، حجرنا واسعا وألزمنا أنفسنا في التمثيل والاستشهاد مالا يلزم ، إذ أخذنا على عاتقنا أن تكون الكلمة من طراز كلمة «الطمى» أن فعلها مكسورة عين مضارعه ، منقلبة لامه ياء ، ولم يشترط ذلك من النحاة من قال بقياسية مصدر فعل بفتح فسكون للثلاثى المفتوح العين لازما أو متعديا ، ولا من قيد ذلك بأن يكون الفعل غير لازم .

ولو أننا فسحنا لأنفسنا ، ولم نتحرج هذا التحرج ، وطاوعنا النحاة فى عدم اشتراط شىء إلا أن يكون الفعل من باب فَعَل المفتوح العين ، أو إضافة أن يكون الفعل متعدياً ، لو جنحنا لذلك لجئنا بعشرات وعشرات من الأمثلة التى يرد فيها الفعل بفتح الفاء وسكون العين مصدراً لأفعال مختلفة الأوجه من حيث عين المضارع ، ومن حيث لام الفعل ومن حيث تضعيفه . ومن ذلك مثل وثب يثب وثبا ، وفاء يفىء فيئا ، وشاب يشيب شيبا ، وكد يكد كدا ، أو مثال ذاب يذوب ذوبا ، وماج يموج موجا ، وناح ينوح نوحا ، وشذا يشذو شذوا ، أو مثال دمع يدمع دمعا ، وكدح يكدح كدحا ، ومزح يمزح مزحا ، وزأر يزأر زأرا .

وكل هذا ونظائره يشهد بأن سنن العربية فى باب فَعَل المفتوح العين مجىء مصدره على الفَعْل بفتح فائه وسكون عينه أياً كان فعله متعدياً أولازما ، وأية كانت حركة العين فى مضارعه ، وأية كانت حروفه من حيث الصحة والتضعيف والاعتلال .

وما أحق ذلك بأن يكون مدرجة إلى أن يستدرك المجمع على قراره فى الإتيان بالمصدر ، فيقرر عودا على بدء أن الفعل بفتح الفاء وسكون العين مصدر ينقاس فى كل فعل ثلاثى مفتوح الفاء والعين بلاقيد ولاشرط ، حتى لاتكون تلك المدرجة مسوقة لمجرد إجازة كلمة « الطمى » الشائعة فى الاستعمال المعاصر .

٧ — والآن ننتقل إلى دلالة كلمة « الطمى » فى فصيح العربية ، وفى استعمال الزراعيين وغيرهم من المتكلمين ، فاللغة تقول : طما الماء يطمو طموا ، وطما الماء يطمى طميا : إذا ارتفع وملأ النهر . ولكن الاستعمال الحديث يضمن « الطمى » معنى جديدا ، فيجعله اسما للطين الذى يحمله السيل ويستقر على الأرض رطبا ويابسا . وقد نبه « المعجم الوسيط » على أنه بهذا الاستعمال غير فصيح ، إذا أورد اللفظ فى مكانه من المعجم . وفسره بما يستعمله الناس فيه ، وأتبع ذلك قوله : « وفصيحه الغرين » .

وواضح أن الذين سموا « الغرين » من المعاصرين « طميا » ، إنما سموه بذلك ؛ لأنه يتسرب فى المساء حين يفيض فيضه على حافات مجراه ، فأطلقوا عليه اسم السبب الذى

يجيء به ، فينجم عنه ، لأن دفق السيل أو فيض الماء هو سبب مجيء تلك المواد الطينية التى كان لها اسم « الغرين » فى القديم . ولا ريب أن إطلاق اسم المسبب على السبب مجاز مرسل مقبول ، فإن السببية والمسببية من أشهر العلاقات المجازية السائغة .

لاتثريب إذن على المعاصرين فى استعمال كلمة « الطمى » مرادفة لكلمة « الغرين » فى الدلالة على الطين الذى يسوقه فيضان الماء إلى الأرض ، فيتوافر لها الخصب ، وتجود فيها الزراعة .

٨ — الناحية الثالثة فى كلمة (الطمَى) هى ناحية النسب إليها ، والأمر فيها أيسر مما فى كلتا الناحيتين ، فبقدر ماتسنى لى من البصر بقواعد النسب فى مثل هذه الصيغة ، لا أعلم أن ثمة خلافاً بين النحاة على اختلاف طرائقهم فى أن النسب إلى الكلمة التى ثالثها ياء لا يقتضى قلباً ، بل تزاد ياء النسب فيها ، فيقال فى المنسوب إلى الطمى : « طمى » .

من المراجع السالفة الأصيلة — وهى المتداولة بيننا — يتبين أن كلمة (الطمى) اليائية لا وجود لها ، وأن الموجود فيها جميعاً واوى اللام لاغير .

وأن المعجم الوسيط وحده هو الذى ذكرها وأردفها بقوله عن هذا اللفظ (وفصيحه الغرين) ولم أتبين مراده من هذا التعقيب .

كلمة ((طمى)) من ناحية صحتها اللغوية (*)

١ ـ جاء فى القاموس عنها مانصه :

(طمى الماء يطمى طمياً : علا . والنبت : طال . وهمته : علت . والبحر امتلأ . وكذا يطمو فى الكل) أ هـ .

٢ ـ جاء فى التاج ما نصه :

(لازيادة فيه تفيد . . .)

٣ ـ جاء فى لسان العرب مانصه :

(طما الماء يطمو طُمُوًّا ويَطْمِى طَمِيًا : ارتفع وعلاوملأ النهر فهو طام . وكذلك إذا امتلأ البحر أو النهر أو البئر . وفى حديث طَهْفة : (ماطما البحر وقام تِعارٌ) أى ارتفع موجُه وتعار اسم جبل . وطمى النبت : طال وعلا . . . .

٤ ـ جاء فى الأساس مانصه فى مادة : « طمو » بالواو ـ ولا وجود للياء فى المادة كلها :

(بحر طام . وطما يطمو طموا . ومن المجاز : طما الفرس إذا أسرع ، وطمت المرأة بزوجها نشزت عليه . . . وطما به الهم والخوف : اشتد ، قال الشاعر :

(قد طما بى الخوف المنية لكن ... خوف ما يعقب المنية أطمى)

٥ ـ فى المعجم الوسيط مانصه :

(طما الشىءُ طموا : ارتفع . ويقال : طما الماءُ ارتفع وملأ النهر . والنهر ونحوه : امتلأ وغزر . والنبت : طال وارتفع . ويقال : طمت همته : سمت . والمرأة بزوجها نشزت عليه . وبالغَوىٍّ نفسُه : طغت ؛ وبه الهم أو غيره : اشتد .

الطمى : الطين يحمله السيل ويستقر على الأرض رطباً أو يابساً . وفصيحه : « الغرين ».

٦ ـ لم يذكرها المصباح مطلقاً .

(*) للأستاذ عباس حسن ـ عضو المجمع .

من المراجع السالفة الأصيلة – وهى المتداولة بيننا – يتبين أن كلمة الطمى اليائية لاوجود لها ، وأن الموجود فيها جميعاً واوى اللام لاغير .

وأن المعجم الوسيط وحده هو الذى ذكرها وأردفها بقوله عن هذا اللفظ :

وفصيحه « الغرين » ولم أتبين مراده من هذا التعقيب .

كيف تنسب الى كلمة ((طمى)) :

هذه الكلمة على فرض صحتها اللغوية – وهو فرض لاسند له ولادليل يؤيده – هى من النوع الذى يسميه النحاة : « معتل الآخر الذى يشبه الصحيح » ،يريدون ما آخره واو أو ياء ، إما مشددتان . وإما مخففتان قبلهما ساكن ، نحو : مرمى ، مجلو ، ظبى ، دلو .

والذى يعنينا هنا هو الاسم الثلاثى الذى ثالثه ياء ، أو : واو ، وقبلهما ساكن . وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو ظبى ، وغزو .

وحكم هذا الاسم عند النسب أن تزاد فى آخره الياء المشددة للنسب مع عدم حذف شىء من أحرفه الثلاثة ، فيقال : ظبيى ، وغزوى فى النسبة إلى الاسمين السالفين وأشباههما وعلى هذا يقال فى النسب إلى كلمة : « طمى » – إن سلمت صيغتها من الطعن فى صحتها طميىّ ، أما الاسم المختوم بتاء التأنيث فليس مما نحن فيه ولهذا لا يعنينا حكمه هنا .

اجازة قول الكتاب : « وحدوى » و « وحدوية »

« يجوز استعمال « وَحْدَوِيّ » و « وِحْدَوِيَّة » نسباً على غير قياس ؛ لشيوع استعمالهما »

(*) صدر في د /٤٢ ج/ ٨ للمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤م) .

١ – عرضت لجنة الأصول لما يشيع على أقلام الكاتبين من قولهم : وحدوى ، ووحدوية ، يريدون بذلك التعبير من النزوع إلى توحد الشعوب وإزالة مابينها من فرقة أو تعدد .

٢ – قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة عال فيها هذا التعبير بأنه نسبة إلى وحدات الشعوب ، فالقائل بالوحدوية ينسب إلى هذه الوحدات جميعا ، لا إلى واحدة منها ، والقواعد تجعل النسب إلى وحدات وحدوى .

٣ – ورأى الأستاذ عباس حسن أن توجيه كلمة الوحدوى يقوم على أساس النسب إلى الجمع ، فتحذف تاء الجمع وتبقى الألف التى قبلها ، فعند النسب يجوز قلب هذه الألف واوا ، كما يجوز حذفها ، والنسب بغيرها ، وإذا أجرينا النسب على الوجه الذى يقتضى قلب ألف الجمع واواً جاز الإتيان قبل هذه الواو بألف زائدة فنقول : وحداوى وعلى هذا يكون النسب إلى كلمة وحدة إما وحدى وإما وحدوى ، وإما وحداوى ، هذا إذا كان النسب للجمع . فإن كانت كلمة « وحدة » فلا يلاحظ جمعها فالنسب إليها وحدى لا غير .

٤ – وانتهت اللجنة إلى ما يأتى :

«يجاز استعمال الوحدوى والوحدوية على أن ذلك نسب إلى وحدات ، وأن الوحدوى أو القائل بالوحدوية ينزع إلى اعتبار النسب إلى الوحدات دون تفرقة أو تعدد » .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى د/٤٢ ج /٢٥ (٢/٤ ١٩٧٦م) فوافق على قرار اللجنة .

(*) ولما عرض الموضوع على المؤتمر رأى تعديل القرار على النحو المذكور فى صدر هذا الموضوع .

وفيما يلى : :

«تحقيق التعبير بالوحدوى والوحدوية » الأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

تحقيق التعبير بالوحدوى والوحدوية (*)

١ — شاعت فى التعبيرات المحدثة كلمة « الوحدوى » نسبة إلى من ينادى بوحدة بين الشعوب العربية على اختلاف أصقاعها ، وكلمة « الوحدوية » تعبيراً عن هذا النزوع القومى . والقواعد اللغوية تلزم فى النسب إلى الوحدة أن يقال :

وحدى ، فلا موضع لزيادة الواو . ولعل الذى يسر على المتكلمين اصطناع هذه الزيادة توهم أن الوحدة بألف مقصورة ، وقد ينسب إلى المقصور بقلب الألف واواً فيقال فى دنيا مثلا : دنيوى .

فهل ثمة مخرج يسوغ به استعمال الوحدوى والوحدوية بهذه الواو المقحمة التى هى موضع نظر ؟

٢ — هل يصلح الاستئناس فى التسويغ بما حكاه « سيبويه » من قول العرب « حانوى » فى النسب إلى الحانة ؟

يقف فى وجه هذا قولهم إن أصل حانة حانية من الحنو ، كأن موضع بيع الخمر يحنو على من فيه لاجتماعهم على اللذاذة ، وقول بعضهم إن اسم ذلك الموضع حانية . فنسب إليه : حانوى على النسب إلى قاض ونحوه .

٣ — هل يجزىء الاستئناس بما وقفت عليه فى المعجمات من تفرقة بين المنسوب إلى قبائل تشترك فى اسم « بكر » ، فقيل فى النسب إلى بعضها « بكرى » وفى النسب إلى بعض منها : « بكراوى » للتمييز والإبانة ، وذلك على نحو ما تثبته المعجمات ومطولات النحاة فى النسبة إلى أبناء قبائل ، فقد سمع فى النسبة إلى بعض منها : أبنائى ، وفى النسبة إلى قبائل مشتركة فى اسمها : بنوى ، وذلك إرادة التمييز ودفع اللبس . ومثل ذلك ماجاء فى قولهم : مدينى ومدنى ، فصلا بين المنسوب إلى « المدينة » المسماة بهذا الاسم والمنسوب إلى المدينة بمعنى المصر على وجه عام ؟ فيقال إن « الوحدة » فى الاستعمال العصرى ذات

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

دلالة خاصة معينة ، فللفرق بين النسبة إليها والنسبة إلى الوحدة بمعناها اللغوى المجرد ، وهو التوحد والانفراد ، تزاد الواو ، كما زيدت الألف والواو فى « بكراوى » المنسوب إلى « بكر » ، بدلالته الخاصة على معين من القبائل ربما وقف فى وجه ذلك أن التفرقة فى التنسيب فيما أوردناه إنما وردت فى الأعلام . على أن التنظير بين « الوحدة » و « بكر » فى النسب يقتضى أن نقول : « وحداوى » ، بزيادة ألف وواو ، كما جاء فى المسموع : « بكراوى » .

٤ – المخرج الذى هو أدنى إلى القبول – فيما أرى – أن نعتبر « الوحدوى » نسبة إلى جمع « وحدة » ، أى إلى وحدات ، وقد أطبق النحاة على أن النسب إلى المجموع بألف وتاء مثل هندات وصعبات ، هو هندوى وصعبوى .

وثمة وجه للاعتراض على هذا التخريج ، ذلك هو أن المقصود النسب إلى المفرد « وحدة » لا إلى الجمع ، فالقائل : « وحدوى » يقصد النسبة إلى الوحدة ، أى النزعة التى تنادى بأن العرب أمة واحدة ، وأن بينهم وحدة قومية .

ولعل هذا الاعتراض يخف ميزانه ، إذا لاحظنا أن الشعوب العربية وحدة فى الأصل ولكنها بحسب الآن والحال وحدات تتعدد أصقاعها وأوضاعها ، وإن كان العربى فيها ينتسب إليها جميعاً انتساباً قومياً موحداً . فإذا قلنا « وحدوى » كان المراد النسب إلى هذه الوحدات التى تتكون منها الأمة العربية ، فبينه وبينها نسب قومى موحد ، وإذا قلنا : مذهب الوحدوية أو نزعة الوحدوية فالمقصود التعبير عن نسبة مشتركة بين وحدات الشعوب العربية باعتبارها ترجع إلى قومية موحدة .

وبهذا التخريج النحوى ، أعنى النسبة إلى الجمع ، وهو وحدات ، والتوجيه الدلالى ، وهو الانتساب إلى جمع من الشعوب ، يتسنى لنا أن نجيز الوحدوى والوحدوية ، مسايرة لما تجرى به الأقلام فى يوم الناس هذا تعبيراً عن نزوع عروبى منشود .

بعض المراجع :

لسان العرب ، والتاج ، شرح المفصل لابن يعيش ، شرح الأشمونى وحواشيه .

ثانيا : فى النحو

(أ) فى بعض الأحكام النحوية

(ب) فى تيسير النحو على الناشئة

(أ) فى بعض الأحكام النحوية

١ — من أحكام تمييز العدد :

(أ) حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف .

(ب) لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد .

(ج) إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد .

(د) حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف .

٢ — جواز المطابقة فى توكيد المثنى بالنفس والعين .

٣ — «حتى» فى بعض التعبيرات العصرية .

٤ — «مادام» فى بعض التعبيرات العصرية .

٥ — «لا» فى محدث الاستعمال .

٦ — الجمع بين «لم» و«لن» — أو «لا» و «لن» بالواو فى العربية المعاصرة .

٧ — اقتران اسمين فى تعبيرات محدثة .

٨ — جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف «ابن» .

٩ — جواز مثل قول الكتاب «أنا كباحث أقر هذا الرأى» .

من أحكام تمييز العدد

(أ) حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف

« يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكرًا أو مؤنثاً) أو إلى جمع تكسير وصفاً أو غير وصف ، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك »

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ /٣ / ١٩٧٩ م)

— قدم الأستاذ شوقى أمين الى اللجنة بحثا بعنوان : حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف . أوضح فيه أقوال النحاة فى هذا الموضوع واستخلص منها أن ما ذكروه فى ذلك يوقع الكتاب الذين يقولون : ثلاثة ممتحنين وعشر متسابقات فى حرج شديد ، فقد منع بعضهم مجىء المذكر والمؤنث مضافين إلى أدنى العدد إن كانا وصفين ، وإن أجاز أن يجاء التمييز فى المثالين السابقين على الاتباع فيقال : ثلاثة ممتحنون ، وعشر متسابقات .

وقد اقترح الأستاذ شوقى أمين أن تجيز اللجنة تمييز العدد المضاف إلى جمعى التصحيح استنادا إلى إطلاق القول بذلك فيما نقل عن ابن يعيش وابن مالك أو توسعا فى قبول ما شاع استعماله قياسا على ما كان من قبل نادرا أو قليلا .

— ثم قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز (خبير اللجنة) مذكرة فى الموضوع بعنوان : إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير استخلص فيه من أقوال النحاة وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والرضى ما يأتى :

١ — أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيح (مذكرا أو مؤنثا) أو جمع تكسير قبيحة ، فلا يقال : ثلاثة مسلمين أو ثلاث مسلمات أو ثلاثة ظرفاء .

٢ — أن اضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة ، لأن المطلوب من تمييز العدد بالأضافة تمييز الجنس ، والصفات — كما يقول الرضى — قاصرة فى هذه الفائدة ، لأن أكثرها للعموم .

٣ — أنه يحسن أن يقال فى المواضع السابقة : ثلاثة مسلمون ، وثلاث مسلمات ، وخمسة ظرفاء على الاتباع لا الإضافة . أو يقال : ثلاثة رجال مسلمين ، وثلاث فتيات مسلمات ، وخمسة رجال ظرفاء .

واقترح فى نهاية مذكرته أن يجاز إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح (المذكر أو مؤنث) أو جمع تكسير على تقدير موصوف محذوف .

— بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«ترى اللجنة جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكرا أو مؤنثا) أو إلى جمع التكسير وصفا أو غير وصف استناداً إلى إطلاق القول فى ذلك عن ابن يعيش وابن مالك وتوسعا فى قبول ما شاع استعماله » .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د /٤٥ ج / ٢٨) فأقره .

(*) وعندما عرض على المؤتمر عدله على النحو العروض بالصدر .

وفيما يلى :

١ — « حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف» للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — « إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير » للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

فى أحكام العدد

حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف (*)

١ - لا يكاد كاتب يرتاب فى صحة ما يكتب إذا جرى قلمه بمثل قوله : « ثلاثة ممتحنين » و « عشر متسابقات » .

ولكن المتمرسين بقواعد العربية وأحكامها يجدون فيما أسلفت من التمثيل حرجاً ؛ ويقولون : فيه نظر . ذلك لأن تلك الجملة ونظائرها يرد فيها تمييز العدد المضاف جمع سلامة ، وذلك محظور . أو على الأقل مفضول ، والمخرج من هذا الحرج أن يجاء بالتمييز على الإتباع ، لا على الإضافة ، فيقال : ثلاثةٌ ممتحنون » و « عشرٌ متسابقاتٌ » ونحن نتوخى فى هذه العجالة أن نستخلص من آراء الأئمة النحاة مايرفع الحرج ويأذن بالتيسير ذهاباً مع طلاقة التعبير .

٢ - أما تمييز العدد المضاف بجمع السلامة ، فإن « سيبويه » ينكره إن كان وصفاً ، إلا فى الندرة ، و « الرضى » يوافقه دون تعقيب ، و « الأشمونى » يقول إن حقه أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة ، فلم يضف إلى الجمع السالم إلا القليل . وينقل « الصبان » عن « الفارضى » أن العدد لا يميز . بجمعى السلامة ويقول النحاة بالإضافة إلى جمعى السلامة إذا أهمل تكسير الكلمة ، أو قل استعمال غيرهما .

ولكن « ابن يعيش » ينص على أن أدنى العدد يضاف لأدنى الجمع ، وهو جمع تكسير على بناء القلة ، والجمع السالم المذكر والمؤنث ، ويمثل لهما بعشرة أحمدين ، وست مسلمات و « ابن مالك » يعد جموع القلة التى يضاف العدد إليها ، فيذكر أن خامسها الجمع بالألف والتاء ، وسادسها جمع المذكر السالم ، فلا يقول « ابن يعيش » بالندرة أو القلة ، وكذلك يطلق القول « ابن مالك » .

٣ - وهذا طرف من النصوص ، نتنكب به عن الإطالة ، ونتوخى فيه التكرار :

(أ) يقول « الرضى » : « الجمع السالم لا يقع مميزاً للعدد عند « سيبويه » إن كان وصفاً إلا نادراً فلايقال : ثلاثة مسلمين ، ولا ثلاث مسلمات ، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس ، والصفات قاصرة فى هذه الفائدة ، إذ أكثرها للعموم » .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين - عضو المجمع .

(ب) يقول « الأشمونى » : « مميز الثلاثة إلى العشرة إن كان غير اسم جنس أو اسم جمع فبإضافة العدد إليه وحقه أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة » . ويقول : « لم يضف إلى الجمع السالم إلا قليلا . نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة ، نحو ثلاثة صالحين » . ويعقب « الصبان » بقوله : « نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات ، الكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب » وبقوله : « ثلاثة صالحين ، الأحسن فيه الإتباع على النعت ، ثم النصب على الحال » وبقوله : « أما جمعا التصحيح فحكمها حكم جمع القلة إلا فى هذا الموضع ، فلا يميز بهما العدد . قاله الفارضى » .

ويقول « الأشمونى » : « يضاف لجمع التصحيح فى مسائل : إهمال تكسير الكلمة ، مثل سموات وبقرات ، ومجاورة ما أهمل تكسيره مثل سبع سنبلات لمجاورة سبع بقرات ، وقلة استعمال غيره نحو ثلاث سعادات . فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ماأهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا » ويتناقل المؤلفون قول النحاة : « وقد تضاف ثلاثة ومابعدها إلى جمع التصحيح ، نحو عشر صلوات وسبع سنين » .

(ج) يقول (ابن يعيش) : « ماكان لأدنى العدد أضيف إلى ما بنى لجمع أدنى العدد ، وأدنى الجموع أفعال وأفعلة وأفعُل وفِعْلة والجمع السالم المذكر والمؤنث ، فتقول : عندى ثلاثة أحمال وأربعة وخمسة أرغفة وتسعة غلمة وعشرة أحمدين وست مسلمات » .

ويقول « ابن مالك » : « حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة فى التذكير ومن ثلاث إلى عشر فى التأنيث أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة وهى أفعُل وأفعال وفِعْلة وأفعِلة والجمع بالألف والتاء . وجمع المذكر السالم » .

٤ — ومما أسلفنا ، يسعنا القول فى تمييز العدد المضاف بجمع التصحيح ، جمع السلامة بجواز ذلك ، استناداً إلى إطلاق القول بذلك فيما نقلناه عن « ابن يعيش » و « ابن مالك » أو توسعاً فى قبول ما شاع استعماله ، قياساً على ما كان من قبل نادراً فيما يقول « سيبويه » أو قليلا فيما يقول أخلافه من النحاة ، « فى إجازة ذلك للتعبير يسر ، ينشده أهل العصر » .

بعض المراجع :

١ — شرح الكافية للرضى ٢ — شرح المفصل لابن يعيش

٣ — شواهد التوضيح لابن مالك ٤ — شرح الأشمونى وحاشية الصبان ٥ — المقتضب للمبرد .

اضافة أدنى العدد الى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير (*)

يتحرج بعض الكتاب المتمرسين بقواعد النحو وأحكامه من مجيء الوصف مضافاً إلى أدنى العدد فى نحو : ثلاثة مسلمين وعشر مسلماتٍ وأربعة كرامٍ ، ذلك أن سيبويه أنكر وقوع الوصف مضافاً إلى أدنى العدد إلا فى الضرورة ، وتابعه فى ذلك جمهرة من النحاة .

وهذا طرف من أقوال النحاة فى هذا الموضوع .

عقد سيبويه فى كتابه باباً قال فيه : « هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التى تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى عشرة ، وذلك الوصف تقول : هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون وثلاثةٌ صالحون ، فهذا وجه الكلام ، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر »[1] .
ثم يقول فى موضع آخر : «وتقول ثلاثةُ نسابات وهو قبيح ، وذلك أن النسابة صفة ، فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم ، فإنما تجىء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته كأنك قلت : ثلاثةُ رجالٍ نساباتٍ »[2] .

وتابعه المبرد فقبح مجيء الوصف مضافاً إلى أدنى العدد ،وقال فى ذلك : «اعلم أنه كل ما كان اسما غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة ، وذلك قولك : عندى ثلاثة أجمال وأربع أينُق وخمسة دراهم وثلاثة أنفس ، فإن كان نعتاً قبح ذلك فيه ، إلا أن ينون مضارعاً للاسم واقعاً موقعه ، وذلك قولك : ثلاثة قرشيين ، وأربعة كرام وخمسة ظرفاء هذا قبيح حتى تقول ثلاثة رجال قرشيين وثلاثة رجال كرام ونحو ذلك ، فأما المضارع للأسماء فنحو جاءنى ثلاثة أمثالك وأربعة أشباه زيد »[3] .

ويقول الرضى : « وأما الجمع السالم فلا يقع مميزًا للعدد عند سيبويه إن كان وصفاً إلا نادراً ، فلا يقال : ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلماتٍ ، إذ المطلوب من التمييز تعيين

(*) للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير لجنة الأصول :

(١) كتاب سيبويه تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ٥٦٦/٣

(٢) كتاب سيبويه ٥٦٢/٣ ، ٥٦٣

(٣) المقتضب ١٨٥/٢

الجنس ، والصفات قاصرة فى هذه الفائدة ، إذ أكثرها للعموم ، فلذا لا تقول فى الجمع المكسر وصفاً : ثلاثُ ظرفاءَ » [١] .

ونستخلص من هذه الأقوال ما يأتى :

أولا — إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيح (مذكرًا أو مؤنثاً) أو جمع تكسير قبيحة . فلا يقال : ثلاثةُ مسلمين أو ثلاث مسلماتٍ أو ثلاثةُ ظرفاء .

ثانياً — إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة ، لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس ، والصفات ، قاصرة فى هذه الفائدة ؛ لأن أكثرها للعموم .

ثالثاً — أنه يحسن أن يقال فى المواضع السابقة : ثلاثةُ مسلمون ، وثلاث مسلماتٌ وثلاثةُ ظرفاءُ على الإتباع لا على الإضافة ، أو يقال : ثلاثةُ رجالٍ مسلمين وثلاث فتياتٍ مسلماتٍ ، وثلاثةُ رجالٍ ظرفاء .

وقد قدم الأستاذ شوقى أمين بحثاً بعنوان : «حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف» انتهى فيه إلى جواز قولنا : ثلاثة ممتحنين وعشر متسابقات مستندًا فى ذلك إلى أن ابن يعيش وابن مالك عدًا جمعا التصحيح من جموع القلة ، وأجازا إضافة أدنى العدد إليهما .

وقد مثّل ابن يعيش لذلك بقوله : ثلاثةُ أحمدين وستٌّ مسلماتٍ ، غير أن الموضوع مازال فى حاجة إلى بيان ، لأن الحرج من قولنا : ثلاثة مسلمين وثلاثُ مسلمات مرجعه إلى أمرين :

أولهما : أن إضافة أدنى العدد مشروطة بأن يكون المضاف إليه من جموع القلة .

وثانيهما : أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة .

وقد اتجه الأستاذ شوقى أمين فى بحثه إلى الأمر الأول فأجاز الأقوال السابقة مستندًا إلى إطلاق ابن مالك وابن يعيش القول بتمييز أدنى العدد المضاف إلى جمعى التصحيح وهما من جموع القلة على ماانتهى إليه البحث . وبقيت مسألة إضافة أدنى العدد إلى الوصف (جمع تصحيح أو جمع تذكير) فى حاجة لرأى يرفع الحرج عن الأقوال السابقة التى قبحها سيبويه ومن تابعه .

---

(١) شرح الكافية ٢ / ١٤٩ .

ومعتمدنا فى جواز ذلك على تقدير موصوف محذوف يشير إلى الجنس ، ففى نحو ثلاثةُ ممتحنين موصوف محذوف هو (رجال) وكذلك فى :ثلاث مُتسابقاتٍ وثلاثةُ ظرفاء . وحذف الموصوف مما قال به جمهور النحاة ، ومن أمثلته فى العدد قوله تعالى « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها[1] » .

وقد كان هذا معتمد سيبويه فى تفسير قولهم : ثلاثةُ نسابات ، يقول : وهذا يدلك على أن النسابة إذا قلت : ثلاثة نسابات إنما يجىء كأنه وصف المذكر ، لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم ، فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها ، وقال الله جل ثناؤه « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها »[2] فكأن التقدير فى القول السابق ثلاثة رجال نسابات وفى الآية عشر حسنات أمثالها .

أقترح أن يكون قرار الإجازة على النحو الآتى : « يجوز إضافة أدنى العدد إلى الوصف (جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث أو جمع تكسير) على تقدير موصوف محذوف » .

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٢٦١

(٢) كتاب سيبويه ٥٦٦/٣ ، ٥٦٧

(ب) حكم لزوم العدد

حالة التأنيث وجر المعـدود بمن فى أدنى العدد

« ليس فى أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جر المعدود بمن » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م)

— قدم الدكتور محمد كامل حسين رأيا فى موضوع « جنس العدد » إلى مؤتمر المجمع فى الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين فأحيل إلى لجنة الأصول .

وقد جاء فى مذكرة الدكتور محمد كامل حسين التى ضمنها رأيه أن قواعد العدد فى العربية تعوق تفكير المتكلم أو القارئ إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة خاصة إذا اتصل الأمر بالبحوث العلمية .

واقترح لتسهيل ذلك أن يكون للعدد حالة تتعلق به وحده دون نظر إلى تمييزه . والاتفاق تام على أن حالة العدد مستقلا عن تمييزه هى التأنيث، إما على أن ذلك أصل ، وإما على أن تمييزه كلمة (عدد) مضمرة ،وعلى هذا يقال دائما (خمسة) للرجال والنساء ، ثم نفصل بـ « من » بين العدد والتمييز فيقال : خمسة من الرجال وخمسة من النساء .

— قدم الشيخ محمد على النجار مذكرتين فى التعقيب على رأى الدكتور محمد كامل حسين ، ثم قدم الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرة بعنوان « العدد » عقب عليها الشيخ النجار بمذكرة ثالثة .

وقد ذكر الشيخ النجار فى الاعتراض على رأى الدكتور محمد كامل حسين أن العدد جاء فى العربية على قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث ، ولا يستثنى من ذلك إلا العقود والمئة والألف ، فإنها يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فإذا خالفنا ذلك خرجنا على لغة العرب المحكمة فى العدد ، وقرر أن الاحتجاج بأن العدد مستقل عن تمييزه هو خمسة بالتأنيث إنما يكون هذا إذ أريد جنس العدد ، وكان الحكم على جنس المعدود ، كأن يقال : خمسة نصف عشرة ، وأما مراعاة معدود مضمر هو (عدد) فهذا لا دليل عليه ولم يعمل العرب عليه .

وذكر أيضا أن القول بأن ذكر المعدود مجرورا بمن لايكون تمييزا فيه نظر ، فلا فرق فى التمييز فى باب العدد بين أن ينصب أو يجر بمن أو بالأضافة ، وعليه فالجر بمن لا يخرجه عن أن يكون تمييزا ، ثم قال فى تفسير ما جاء من ذلك فى القرآن الكريم بقوله : إن ماورد منه قصد به نكتة بلاغية فقوله تعالى : « بخمسة آلاف من الملائكة» عدل فيه عن خمسة آلاف ملك تجنبا لتكرار الإضافة ، ولأن فى الملائكة من الروعة ما ليس فى ملك ، وكذلك قوله تعالى « سبعا من المثانى » .

— انتهت اللجنة إلى قرار يرى أن مقترح الدكتور محمد كامل حسين فى جنس العدد مخالف للقواعد وليس به تيسير .

— أعادت اللجنة بحث الموضوع وماقدم فيه من مذكرات ثم عرضته على مؤتمر المجمع فى دورته الثامنة والعشرين ، وفى أثناء ذلك قدم الأستاذ أمين الخولى رأيا فى هذا الموضوع انتهى فيه إلى عرض الوجوه الآتية فى موضوع العدد :

أولا : صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول بتقديم المعدود ، ولاتحتاج من المجمع إلا إلى اللفت اليسير إليها .

ثانيا : صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول أيضا بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم المذكور ووضع (من) قبل المعدود ، وهذا الوجه يحتاج إلى قرار أو اعتماد من المجمع .

ثالثا : يمكن تثبيت الأعداد مؤنثة الألفاظ ويكون تمييزها مذكرا أو مؤنثا ، أو يكون بذكر لفظ (عدد) قبل الرقم وجر المعدود بمن ، وهذا أيضا يحتاج إلى قرار من المجمع .

. . . .

– وقد انتهت اللجنة بعد إعادة بحث الموضوع ومناقشة ماقدم فيه من مذكرات إلى قرار وافق عليه مؤتمر المجمع فى الدورة الثامنة والعشرون ونصه :

« من أراد فى الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة فى مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا جاز له استعمال كلتا الصورتين إذا قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة » وبهذا القرار كفت لجنة الأصول عن دراسة الموضوع وسكت المجمع كذلك إلى أن رأى الأستاذ شوقى أمين أن تعيد اللجنة بحث الموضوع لما يجده علماء الرياضيات، وغيرها من تعقيد أحكام العدد وصعوبة مراعاتها فى كلامهم وكتاباتهم ، ورعاية لما يتغياه المجمع من تيسير فى النحو.

– قدم الأستاذ شوقى أمين بحثا بعنوان : « حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد» أفاض فيه بذكر أحكام العدد فى لزومه حالة التأنيث وجر المعدود بمن واستخلص مما ذكره أئمة النحاة فى ذلك مايأتى :

١ – أن « الرضى» يستظهر أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجرورا بمن نحو : « ثلاثة من الرجال ، وفى القرآن الكريم قوله تعالى : « سبعا من المثانى » و «وخمسة آلاف من الملائكة » ومثل ذلك ورد فى الحديث وفى الشعر .

٢ – أن المعدود إذا كان محذوفا مقصودا أو مجرورا بمن خرج من أن يكون تمييزا ، فلا إعمال لقاعدة المخالفة بينه وبين العدد فى الجنس ، فيجوز ترك التاء فى اسم العدد إذا كان المعدود مذكرا عند جمهور النحاة ، ويجوز كذلك إثبات التاء فى المؤنث ، كما نقله عن النحاة « النووى » وعليه نقل « الصفوى » فى شرح الشافية .

وفى نهاية البحث يقترح الأستاذ شوقى أمين إجازة تأنيث العدد وجره بمن خروجا من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده فى الجنس ، وذلك لتيسير التعبير العلمى والرياضى فى مجالات الحساب والإحصاء .

* وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) عندما عرض عليه ثم أقره المؤتمر .

وفيما يلى :

« حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن فى أدنى العدد » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

فى أحكام العدد

حكم لزوم العدد حالة التانيث وجر المعدود ب من « فى ادنى العدد »(*)

١ ـ يتجه المفكرون فى العصر الحديث نحو تيسير النحو ، ويفزعون إلى علماء العربية أن يعالجوا من أحكامه ما تتعذر ملاحظته والالتزام به فى طلاقة الاستعمال .وبخاصة الاستعمال العلمى . وهم يشيرون بأصابعهم إلى أحكام العدد فى مقدمة ما يشيرون إليه ، ويرون فيها تعقيداً يشق احتماله فى الكتابة العلمية والإحصاءات الرياضية والعمليات الحسابية وما هو منها بسبيل .

ومنذ عشرين عاماً رغب الدكتور « محمد كامل حسين » عضو « مجمع اللغة العربية » إلى المجمع فى أن يعالج مشكلات العدد واقترح فى هذا الصدد جملة مقترحات ، درستها « لجنة الأصول » فى المجمع ، وفى شأنها قدمت مذكرات للشيخ محمد على النجار والأستاذ إبراهيم مصطفى عضوى المجمع ، ولما عرض الأمر على المؤتمر اكتفى بإجازة التذكير والتأنيث فى أسماء العدد إذا قدم المعدود عليها ، وكان اسم العدد صفة ،فيقال : رجال ثلاثة أو ثلاث ، ونساء ثلاث أو ثلاثة .

وقد رأيت أن أبعث جانباً جسيماً من مقترح الدكتور « محمد كامل حسين » ، بعد تعديل فيه ، لكى يتوافر له حُجّية البحث ، والنظر ، رجاء أن يتاح له القبول . ذلك هو أن يجعل للعدد حالة واحدة تتعلق به ، هى حالة التأنيث ، وأن نجر المعدود بحرف الجر « من » ، وذلك للفرار من ملاحظة اختلاف الجنس بين العدد والمعدود فى التذكير والتأنيث فيقال مثلًا : خمسة من الرجال وسبعة من النساء . ولم أجد مجالًا لمعاودة النظر فيما ارتآه من إلزام أسماء العدد حالة الجر بوجه عام ، للخلاص من مراعاة اختلاف الموقع الإعرابى ، إذ لا يتبين لى فيه وجه من وجوه التخريج تطمئن إليه الفصحى .

٢ ـ إذا كتب كاتب : حضر خمسة من الأعضاء ، كان للنحاة فيما كتب وقفة ، هى أن المعدود مجرور بمن ، وهو جمع ، وأدنى العدد حقه أن يضاف إلى معدوده ، فيقال : خمسة أعضاء .

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين ـ عضو المجمع .

وإذا كتب كاتب : دخل الفصل ثلاثةٌ من التلميذات ، كان للنحاة فيما كتب وقفتان : الأُولى : تأْنيث لفظ العدد مع أن معدوده مؤنث ، وحقه أن يخالف بينه وبين معدوده فى الجنس ، فيقال : ثلاث لا ثلاثة والأُخرى : أَن المعدود مجرور بمن ، وهو جمع ، وحقه الإضافة .

فهل ثمة مندوحة فى العربية لإجازة جر المعدود بمن ، وإن كان جمعًا ؟

وهل ثمة مندوحة فى العربية لإجازة تأْنيث اسم العدد ، وإن كان معدوده المجرور بمن مؤنثًا ؟

سترى .

٣ - فيما يتعلق بجر المعدود بمن ، يتواتر قول النحاة بأَن المعدود إذا كان غير اسم جنس أو اسم جمع جر بالإضافة ، فتقول : ثلاثة رجال ، وثلاث نساء ، فإن كان المفسر أحدهما فصل بمن فى الأكثر ، نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر ، ومنه قوله تعالى : « فَخُذ أَرْبَعَةً مِن الطَّيْر » . وقد يجر بإضافة العدد ، ومنه قوله تعالى : « تِسْعَة رهط » وقول الشاعر : « وثلاث ذود » وينسبون إلى « الأَخفش » أنه لا يجيز ذلك ، وعندهم أن الصحيح قصره على السماع .

ذلك ما تسوقه المصنفات النحوية فى الجملة ، على أننا نجد فى بعضها ما يهدى إلى التجوز ، ففى « الهمع » مثلا : جواز جر تمييز المئة فما فوقها بمن ، فتقول : ثلاث مئة من السنين . وعند « ابن عصفور » أن « من » للتبعيض ، فما بعدها ليس بتمييز .

وهنا لا تفوتنا الإشارة إلى أن الإضافة على معنى « من » فتقول : إناءُ زجاج ، وإناءٌ من زجاج ، وكأَنما الإضافة اختصار واقتصار ، والأَصل هو الجر بمن ، ومن المسموع : ثوب خز ، أى من خز ، وباب ساج ، أى من ساج ، وبتقدير « من » يعلل النحاة أَمثلة من المضاف تجيء على غير مأْلوف القواعد ، كما علل « سيبويه » قول العرب : كلاب على أن المراد بها خمسة من الكلاب ، كما تقول : صوت كلاب ، أى من هذا الجنس ، وكما تقول : حب رمان .

فإذا عدلنا إلى المسموع نستخبره ، ألفينا فى قمة الفصاحة قول الله : « وَآتَيْنَاهُ سَبْعًا مِن الْمَثَانِى » وقوله : « خَمْسَة آلَافٍ مِن الْمَلَائِكَة » والوجه بحسب الضوابط : سبع مثان ، وخمسة آلاف ملك . ويرى النجار أن العلة فى « من المثانى » و « من الملائكة » تجنب « تكرار الإضافة فى خمسة آلاف ملك » وإن جمع « الملائكة » و « المثانى » فيه روعة ، فجاء التعبير بذلك لنكتة بلاغية .

ومن المروى من الشعر ، قول القائل :

بخمس مئين من دنانير عوضت عن العنز ما جادت بها كف حاتم

وقول « كثير عزة » :

ورافضة تقول بشعب رضوى إمام خاب ذلك من إمام

إمـــام من له عشرون ألفـــا من الأتراك مشرعة الهـــام

وحيا الله « الرضى » فى شرحه للكافية ، فقد جرى قلمه بالقول الفصل . وما هو بالهزل :

وذلك نصه :

« إذا لم تجر ألفاظ العدد على الموصوف ، أتى بما كان موصوفًا به بعدها : إما مضافًا إليه نحو ثلاثة رجال ، ومئة رجل ، وإما بمن نحو ثلاثة من الرجال ، وإما منصوبًا نحو — عشرون درهمًا » .

« فالرضى » يسوى بين الإضافة والجر بمن ، ويوضح ذلك بالمثال الكاشف . فلنا أن نرتضى ما ارتضاه « الرضى » ، مستأنسين إلى جانب ذلك بما ورد به السماع الوثيق .

ومن الطريف أن « الصبان » فى مساق القول بأن الجر بمن مقصور على اسم الجنس واسم الجمع ، يحكى قصة جاء فيها : « ثلاثة من الملوك » .

٤ — وفيما يتعلق بالتزام تأنيث اسم العدد إذا جر معدوده المؤنث بمن . مثل قولنا : حضر ثلاثة من التلميذات ، يختلف الرأى فى حكم اسم العدد إذا لم يذكر مميزه . هل يعطى حكمه

كما لو ذكر ، بإعمال قاعدة المخالفة بين اسم العدد ومعدوده فى التذكير والتأنيث ، أو يجوز الإعمال وكذلك يجوز الترك) .

(ا) يقول النحاة : إن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالتاء ، وتوجيه ذلك إما لأن فى الحذف إبهامًا فناسب مراعاة الإبهام فى لفظ العدد أيضًا ، وإما لأن مسمى ثلاثة أو أربعة ونحوها من الأعداد إنما هو شيء فى الذهن مجهول ، فصار بمنزلة مالا يعقل ، والإخبار عن جماعة مالا يعقل كالإخبار عن المؤنث ، فلذلك أنث اسم العدد .

(ب) وإذا قصد اسم العدد المطلق ، كانت أسماء الأعداد مؤنثة ممنوعة من الصرف للعلمية أو العلمية الجنسية ، نحو ثلاثة نصف ستة . وفى هذا خلاف ، فإن بعض النحاة لا يرى أسماء العدد من قبيل الأعلام بوجه عام .

(ج) ولكن النحاة مع هذا يقولون : إن المعدود إذا قصد ولم يذكر فى اللفظ ، فالفصيح أن يكون كما لو ذكره تقول : صمت خمسة ، تريد أياما ، وسرت خمسًا ، تريد ليالى .

وكذلك يقولون : يجوز حذف التاء فى المذكر ، وعليه قوله تعالى : « أَرْبَعَة أَشْهُرٍ وَعشرًا » . وعلل « الرضى » الآية بأن الإبهام بعدم ذكر الأيام أو الليالى أجرى اللفظ على التأنيث ، لسبق الليالى على الأيام ، ويرى بعضهم أن ذلك فى الأيام خاصة . وفى الحديث : « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال » ، وبعضهم يعلق على ذلك بأنه لاعبرة بعبارة الحديث عند من لا يحتج به . وحكى « الكسائى » : صمنا من الشهر خمسًا ، و « السيوطى » فى « الهمع » يعلق على ذلك بأنه يورد فى الشاذ .

(د) أما الحكم إذا جر المعدود بـ « من » فموضع خلاف بين الباحثين المحدثين هل تلتزم المخالفة فى الجنس ؟ يرى « النجار » أن الجر بمن لا يقطع الصلة بين العدد

ومعدوده ، ولا يخرج المعدود عن أن يكون تمييزًا ، فالقاعدة عاملة ، ومنه قوله تعالى : « فَخُذ أَرْبَعَة مِن الطَّيْر » ، فالعدد مؤنث باعتبار المفرد المذكر للطير .
ومثل : خمسة من النساء ، يؤول بأنه خمسة من هذا الجنس ، أى خمسة كائنة من النساء ، فهو صفة لا تمييز ، ويرى « إبراهيم مصطفى » أن المعدود إذا جر بمن لا يراعى الجنس ، لأنه ليس بتمييز ، ومن ثم لا إعمال لقاعدة المخالفة . وعند « ابن عصفور » أن « من » للتبعيض ، وما بعدها ليس بتميز . وفى كتاب الله قوله تعالى : « لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاء » ، فلولا « من » لكان القول : « كأحد النساء » ، وفى الكتاب أيضًا قوله تعالى : « ولَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ المثَانى » ، فإن اعتبر مفردها مثنى وهو مذكر كانت القاعدة غير عاملة ، ولو كانت عاملة ، لقال : « سبعة من المثانى » .

(هـ) والآن وقد فرغنا من بيان القول بجواز جر أدنى العدد بمن ، وجواز ترك التاء إذا قصد المعدود من دون ذكر ، نميط اللثام عن جواز تأنيث العدد إذا كان المعدود مؤنثًا مقصردًا غير مذكور على أنه تمييز .

لقد عرض لذلك « الصبان » فى حاشيته على « الأشمونى » فقال فى التعقيب على جواز حذف التاء فى المذكر : « هل يجوز حينئذ إثباتها فى المؤنث ، نقل « الأسقاطى » المنع عن بعضهم — يريد به « الحفنى » — ومقتضى ما مر عن « الصفوى » الجواز . و « الصبان » يعنى بالذى مر ، قوله : « لو قدم المعدود وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف ، كما نقله الإمام « النووى » عن النحاة كما فى شرح الكافية للسيد الصفوى .
ومن قوله « كما لو حذف » يتجلى أن ثمة قولًا للنحاة بأن المعدود إذا حذف لم تعمل قاعدة المخالفة تذكيرًا وتأنيثًا فى اسم العدد ، كالشأن فيما لو قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة . وقد أقر من رخص التيسير .

٥ — فما الخلاصة ؟ أو ما الحاصل ، كما يقول الدارسون ؟

(ا) أن « الرضى » يستظهر أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجرورًا بمن ، نحو ثلاثة من الرجال ، وفى القرآن قوله تعالى : « سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي » ، و « خَمْسَة آلاف مِن الْمَلَائِكَة » ، ومثل ذلك ورد فى الحديث وفى الشعر .

(ب) أن المعدود إذا كان محذوفًا مقصودًا أو مجرورًا بمن ، خرج من أن يكون تمييزًا فلا إعمال لقاعدة المخالفة بينه وبين العدد فى الجنس ، فيجوز ترك التاء فى اسم العدد إذا كان المعدود مذكرًا عند جمهور النحاة ، ويجوز كذلك إثبات التاء فى المؤنث ، كما نقله عن النحاة « النووى » ، وعليه نقل « الصفوى » فى شرح الكافية .

ومن هذين المنطلقين يتسنى لنا أن نقول بإجازة تأنيث اسم العدد وجره بمن ، خروجًا من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده فى الجنس ، وذلك لتيسير التعبير العلمى والرياضى ، فى مجالات الحساب والإحصاء .

بعض المراجـع :

١ – كتب التفسير فى الآيات المستشهد بها .

٢ – شرح الكافية – للرضى .

٣ – شرح المفصل – لابن يعيش .

٤ – همع الهوامع – للسيوطى .

٥ – شرح الأشمونى وحاشية الصبان .

– المقتضب للمبرد .

٦ – مؤتمر مجمع اللغة العربية فى الدورات (٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨) .

٧ – محاضر لجنة الأصول بالمجمع بين دورتى (٢٤ و ٢٨) .

٨ – النحو المعقول واللغة العربية المعاصرة للدكتور محمد كامل حسين .

(ج) اضافة المعدود المفرد الى عدد غير مفرد

« ليس هناك ما يمنع من قول الكتاب سنة ثمان وسبعين . ونحو ذلك من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج /٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦)

– قدم الأستاذ شوقى أمين بحثا إلى اللجنة بعنوان : « إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد ». ذكر فيه أن الكتاب والمؤلفين يذكرون فى التاريخ وغيره : حدث كذا سنة ثمان وسبعين يعنون بذلك الوحدة الأخيرة من العدد لا مجموعه ، وكان ينبغى أن يقال فى ذلك السنة الثامنة بعد السبعين أو "سنة المتممة للثامنة والسبعين .

وقد أشار الأستاذ شوقى أمين فى بحثه إلى قرار سابق للمجمع (صدر فى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والثلاثين) بجواز قول الكتاب : الباب العشرون أو نحوه على معنى الباب المتمم للعشرين ، وقد اعتمد قرار المجمع فى ذلك على مانقله صاحب المخصص عن سيبويه والفراء ، يقول : هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين فتحذف التمام وتقيم العشرين مقامه ، وعلى هذا يرى أن الاستعمال المعروض على اللجنة : سنة ثمان وسبعين ونحوه يجرى مجرى ماسبق على تقدير مضاف محذوف ، وتقدير الكلام : سنة تمام ثمان وسبعين .

وقد استأنس فى ذلك بما ورد عن المبرد من قوله : كراسة ست وثلاثين ، وهو يعنى كراسة بعينها لا مجموع كراسات وماورد عن أبى حيان من قوله : سنة أربع وخمسين وهو يعنى السنة الرابعة والخمسين .

– وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس (فى د / ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر فأقره كما كما عرضته اللجنة .

وفيما يلى :

«إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

فى أحكام العدد

اضافة المعدود المفرد الى عدد غير مفرد (*)

١ – يقول الكاتبون والمؤلفون فى التاريخ وغير التاريخ :

حدث كذا فى سنة اثنتين وخمسين ومئة ، أو كان فى سنة ثمان وسبعين وتسع مئة ، أو كان فى سنة خمس مئة وألف ، أو نحو ذلك فى تاريخ الكوائن والأحداث وغيرها .

والكاتبون والمؤلفون لا يعنون فى أمثال هذه العبارات مجموع العدد الذى يذكرون ، بل يعنون الوحدة الأخيرة منه ، فإذا قيل مثلا : سنة أربع ، فالمراد آخرة وحدات الأربع ، وهى الرابعة .

وطوعًا لهذا يجب أن يكون التعبير على هذا الوجه :

حدث هذا فى السنة الثانية والخمسين بعد المئة ، أو فى السنة الثامنة والسبعين بعد تسع مئة ، أو فى السنة الموفية لخمس مئة بعد الألف .

ولكن التعبير جرى بإيثار إضافة المعدود المفرد إلى العدد فى مجموعه ، وإرادة الوحدة الأخيرة منه ، على نحو ما أسلفنا من التمثيل .

فما الوجه لقبول ما جرى به الاستعمال ؟

٢ – لهذه الوقفة شبيه فى ألفاظ العقد ، فنحن نقول : الجزءُ العشرون والثلاثون وما إليهما ، فندل بلفظ العقد على الواحد ، مع أن دلالته جمعية .

وقد سبق لى أن تصديت لهذه الوقفة ، رغبة فى إقرار التعبير بذلك ، لسبق استعماله فى خوالى العصور ، وإن كان الأفصح فيما استعمله الأقدمون أن يقال : الجزءُ المتم للعشرين ، أو الموفى للعشرين ، أو المكمل للعشرين ، أو نحو ذلك من الكلمات التى تؤدى المعنى . وفيما نقله « المخصص » عن « سيبويه » و « الفراء » : « هذ الجزءُ العشرون على معنى تمام العشرين ، فتحذف التمام ، وتقيم العشرين مقامه » وقد عرض ذلك على المجمع فأقر أن ليس هناك ما يمنع منه .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع .

٣ – وأرى أن نستصحب ما خرج به « سيبويه » و « الفراء » دلالة لفظ الجمع فى العقود ، على المفرد ، فى تخريج إضافة المعدود المفرد إلى العدد غير المفرد ، وجه التخريج هو اعتبار أن الكلام على حذف مضاف ، فمن يقول :

« حدث هذا فى سنة ثلاث وسبعين » مثلا ، تقدر عبارته بأن فيها مضافًا محذوفًا ، وتقدير الكلام :

« حدث هذا فى سنة تمام ثلاث وسبعين » . وليس ثمة بون بين هذا التوجيه وما خرج به إمام نحو البصريين وإمام نحو الكوفيين معا دلالة ألفاظ العقود – وهى جموع – على مفردات .

٤ – بقى أن نسأل : أعصرى هذا الاستعمال أم قديم ؟ الذى أذكره أن أئمة المؤرخين يقولون مثلًا : « ثم دخلت سنة ثلاث وسبعين » وهم يؤرخون الأحداث والكوائن بتعاقب السنين . وحسبى هنا مثلان : أحدهما : « للمبرد » فى النصف الأول من القرن الثالث ، إذ يقول وهو يجرى الحديث حول كتاب « سيبويه » : « ومما أصبناه فى الجزء الخامس والسابع والعاشر والأحد والعشرين . . ثم قال فى كراسة ستة وثلاثين » و « المبرد » يعنى مفرد كراسة لا مجموع كراسات ، وهو مع ذلك يضيف هذا المفرد إلى مجموع معبر عنه بأنه ستة وثلاثون . فليس من شك فى أن الكلام لا يستقيم إلا بتقدير مضاف هذه الكراسة متمة أو مكملة لعدد ستة وثلاثين ، وهى الكراسة السادسة والثلاثون .

أما المثل الاخر ، فقد جرى به قلم « أبى حيان التوحيدى » فى القرن الرابع إذ يقول : « سنة أربع وخمسين » ، وهو يعنى السنة الرابعة والخمسين ، والشأن فى تقدير تعبيره كالشأن فى تقدير التعبير الذى جرى به قلم « المبرد » من قبله ، لا فرق .

٥ – لهذا لا أحسب أن هناك ما يمنع من التنبيه إلى أن العدد المجموع قد يراد به مفرده الأخير ، إذا أضيف إليه المعدود مفردًا ، كما فى قولنا : سنة ثلاث ، مرادًا بها السنة وقولنا : ورقة أربع وأربعين ، مرادًا بها الورقة الرابعة والأربعون ، وما هو من هذا القبيل بسبيل.

بعض المراجع :

١ – المخصص لابن سيده (١٧ / ١١،)

٢ – مسائل الخطأ – للمبرد .

٣ – مقدمة « المقتضب » لعضيمة ص (٨٩) .

٤ – الإمتاع والمؤانسة ، لابى حيان التوحيدى (٢ / ١٥٥)

٥ – الألفاظ والأساليب – لمجمع اللغة العربية ص (٧٣ – ٧٥) .

(د) حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف

« يرى المجمع قبول ماشاع استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكتاب لما صَرَّح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة ، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير ، لما ورد من أمثلة فى القرآن والحديث والشعر وكلام العرب » .

(*) صدر فى د / ٤٥ جـ / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩ م)

– قدم الأستاذ شوقى أمين إلى اللجنة بحثا فى أحكام العدد بعنوان : « حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » قرر فيه أنه يشيع على الألسنة والأقلام إضافة أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى أبنية جمع الكثرة فيقال ستة جبال وسبع عيون وأربع غرف ، والمتعارف عليه من ضوابط النحاةأدنى العدد يميزبأدنى الجموع .

– اقترح الأستاذ شوقى أمين أن يقبل ماساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكاتبين فيما تجرى فيه الأقلام . وقد استند فى اقتراحه بالجواز على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة ومافوقه ، وقد صرح النحاة باستعارة جمع الكثرة للقلة ، وقد وردت أمثلة عديدة من القرآن والحديث والشعر وكلام العرب يضاف فيها أدنى العدد إلى بناء من أبنية الكثرة . ومن النحاة من يعلل ذلك بأنه متضمن معنى الجمعية على إطلاق ، أو أن الإضافة فيه على معنى(من) وأنها من إضافة البعض إلى الجنس .

– بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د /٤٥ ج)٢٨ ثم المؤتمر

وفيما يلى :

حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف » للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

فى احكام العدد

حكم ابنية الكثرة فى تمييز العـدد المضاف (*)

١ ـ فيما تجرى به أقلام الكاتبين ، مثل قولهم :

فى تلك البقعة ستة جبال .

وفى ذلك الوادى سبع عيون .

وفى هذا المسكن أربع غرف .

ومقتضى السائد المتعارف من ضوابط النحاة أن أدنى العقد من الثلاثة إلى العشرة يميز بأدنى الجموع ، وهو جمع القلة . والجبال والعيون والغرف من أبنية جمع الكثرة ولهذا يتوقف لنقدة من دارسى النحو فى قبول ما يشيع من أمثال هذه العبارات فيما تجرى به الأقلام .

فهل من سـبيل إلى قبول شـائع التعبير ، من قبيل التيسير ؟ ذلك ما نزوله ، أو ما نحاوله .

٢ ـ جمهور النحاة يقولون بأن العدد المضاف يجب أن يكون تمييز جمع قلة ، إلا إذا أهمل أى فقد فيما سمع ، أو أنزل منزل المعدوم ، لشذوذه قياسا أو استعمالا.

ولكن « الزمخشرى » يصرح بأنه قد يستعار جمع الكثرة لموضوع « جمع القلة » . و « ابن يعيش » يقول بأن استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة ، لا شتراكهما فى الجمعية وأن جمع القلة داخل فى جمع الكثرة معنى و « ابن الناظم » يقول إن لم يهمل جمع القلة المميز جيء به جمع قلة فى الغالب ، وقد يجاء به جمع كثرة . ووالده « ابن مالك » يعقد بابا برأسه لبحث استعمال جمع الكثرة فى مكان جمع القلة فى أسماء العدد .

وفى القرآن والحديث يرد بناء جمع الكثرة فى موضع بناء القلة . فى كتاب الله « ثلاثة قروء » وفيه « فأتوا بعشر سور » وفيه : على أن تأجرنى ثمانى حجج » . وفى أحاديث « البخارى » : فأفرغ على كفيه ثلاث مرار »

(*) للأسـتاذ محمد شـوقى امين ـ عضو المجمع .

وفيها : « ثم يصب على رأسه ثلاث غرف » ، وفيها : « وجعل على رأس بنت رسول الله ثلاثة قرون » .

وفى شعر « ابن أبى ربيعة » :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

ومن أمثلة النحاة المروية ، قولهم : ثلاثة كلاب .

٣ — والنحاة لا يعوزهم الوقوف من هذه الأمثلة ونظائرها موقف التخريج والتأويل والتعليل حراسة للقاعدة ، وتثبيتا لاطرادها ، وسدا لباب الخروج عليها . فمنها ما يعلل بأن صيغتى فعل بضم الفاء وكسرها مع فتح العين من أبنية القلة عند الكوفيين ، ومنها ما يؤول بأن جمع الكثرة استعمل لشهرته ، إيثارا على جمع القلة وفى مثال « ثلاثة كلاب » يخرج على أن الإضافة فى معنى « من » ، فهى من باب إضافة البعض إلى الجنس ، نحو : ثوب خز وباب ساج أى من خز ومن ساج . وفى هذا يقول « سيبويه » : « وقد يجىء خمسة كلاب ، يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب ، أى هذا من هذا الجنس ، وكما تقول هذا « حب رمان » .

٤ — وقد أشبع « ابن يعيش » القول فى التعليق على تخريج « الزمخشرى » بأن جمع الكثرة قد يستعار لجمع القلة ، فقال : « إذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير ، نحو قولهم : رسن وأرسان ، ولم يقولوا رسون . وقلم وأقلام ولم يقولوا قلوم ، فأحرى وأولى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل ، لأنه داخل فى معناه . فعلى هذا لا تقول : عندى ثلاثة كلاب ، لأن له بناء قلة ، وهو أكلب ، إلا فى ضرورة الشعر قال الخليل : شبهوه بثلاثة قروء ، يريد بذلك أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل » .

ويستطرد « ابن يعيش » فيقول : « واعلم أنك إذا قلت ثلاثة كلاب كان على غير وجه ثلاثة أكلب ، و ذلك أنك إذا أضفته إلى الكثير كان على حد إضافة البعض إلى الجنس نحو ثوب خز وباب ساج ، فالمراد بثلاثة كلاب ثلاثة من الكلاب . فأما قوله تعالى : « ثلاثة

قروء »« ما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة ، وذلك لا شتراكهما فى الجمعية ولعل القروء كان أشهر استعمالا فى جمع القرء من الأقراء ، فأوثر عليه ، كأنهم نزلوا ما قل استعماله منزلة المهمل » .

٥ ــ وأما «ابن مالك » فهو يقول : إن كان المعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة ، لم يقس عليه ، كقوله تعالى : « ثلاثة قروء » ولكن لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع ومن هذا القبيل قول حمران : « ثلاث مرار » فإن مرارا جمع كثرة ، وقد أضيف إليه مع إمكان الجمع بالألف والتاء ، وهو من جموع القلة ، فثلاث مرار ، نظير ثلاثة قروء . وأما قول « عائشة » ثلاث غرف ، فالكوفيون يرون أن فعلا جمع قلة ، مخالفين فى ذلك البصريين ،فإن وجه على مذهب البصريين ألحق بثلاثة قروء ،وإن وجه على مذهب الكوفيين فهو على القياس »

٦ ــ وقصارى ما تقدم أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وما فوقه . وأن إعمال جمع الكثرة فى موضع جمع القلة غير مقيس وغير غالب فيما يقول النحاة ،ولكن أمثلته متعددة فى القرآن والحديث والشعر وغيره ، وأن النحاة يصرحون باستعارة جمع الكثرة للقلة لاشتهاره ، وبينهم من يعلل بأنه متضمن معنى الجمعية بإطلاق ، أو أن الإضافة فيه على معنى « من » ، وأنها من إضافة البعض إلى الجنس .

وليس بخاف على الباحثين أن التفرقة بين جمع القلة وجمع الكثرة يضطرب فيها النحاة ،وأنها يعوزها الشمول والاستيفاء للأبنية والصيغ ، وأن مواضعها موهونة فى مجال الاستعمال فى القديم والحديث ، وأن جمع القلة يصدق على الكثير . بل الجميع إذا دخلت عليه الألف واللام المعرفة للاستغراق ورعيا لهذا كله ، وبخاصة قول النحاة أن جمع الكثرة يستعار لجمع القلة ، لاشتماله عليه ، وأن الاستعمال على ذلك وارد ، وإن كان غير غالب ــ يجاز الترخص فى قبول ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيرا على الكاتبين فيما تجرى به الأقلام .

بعض المراجع :

١ – كتب التفسير فى مواضع آيات الاستشهاد .

٢ – صحيح البخارى فى أحاديث الاستشهاد .

٣ – شواهد التوضيح – لابن مالك .

٤ – أمهات كتب النحو فى أحكام العدد وجموع التكسير .

٥ – قرارت المجمع فى قياسية الغالب من جمع التكسير .

٦ – المقتضب للمبرد .

جواز المطابقة فى تؤكيد المثنى بالنفس والعين

«يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على أَفْعُل فى توكيد المثنى بالنفس والعين ، فيقال جاء الرجلان نَفْسُهما ونفساهما وأَنفُسُهما » .

(*) صدر فى (د / ٤٦ ح / ٧ للمؤتمر فى ٢٤/٣/١٩٨٠ م)

— قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع إلى لجنة الأصول ذكر فيها أن كتب النحو التعليمى تفرض على طلابها أن التوكيد بالنفس والعين يكون جمعا على وزن أفعل إذا كان المؤكد مثنى ، فيقال : جاء الرجلان أنفسها ، وقرأت الكتابين أعينهما ، وسكتت هذه الكتب عن جواز المطابقة .

ويرى الأستاذ شوقى أمين أن المطابقة كانت محل خلاف بين النحاة ، غير أنه يذكر من أقوال أئمتهم مايجيز للمطابقة دون حرج فمن المجوزين الرضى نقلا عن ابن كيسان ، وابن إياز وأبو حيان . كما أنه يستأنس بما لاحظه على أساليب الكتاب المعاصرين من أنهم لم يلتزموا بهذا الحكم ، وأن أقلا مهم قد جرت بالمطابقة مع اختلاف مناحى الكتابة .

وينهى مذكرته باقتراح إجازة المطابقة رفعا للحرج عن الكتاب ، وتقريبا للقواعد على طلابها فى مراحل التعليم المختلفة

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/ ٤٦ ج /٤٤)واقترح الأستاذ عبد السلام هارون حذفه ؛ لأن المطابقة فى النحو جائزة وليست من صنيع المجمع ، والحكم بجواز المطابقة يوحى بأن هناك منعا .

ورد الأستاذ محمد شوقى أمين بأن اللجنة كانت تريد سندا ممن يقول بالمطابقة ووجدت أقدم من قال بها ابن كيسان فأرادت أن تقول للقائمين على وضع كتب التعليم : لاتحرموا الدارسين من الإباحة مستندة إلى هذا الرأى .

فوافق المجلس على بقاء قرار اللجنة ، وحين عرض على المؤتمر وافق عليه .

وفيما يلى :

نحو تيسير النحو فى أحكام التوكيد ، للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

نحو تيسير النحو

فى احكام التوكيد (*)

١ - تفرض كتب النحو التعليمى - أو المدرسى - على طلابه أن التوكيد بالنفس والعين إنما يكون جمعاً على زنة أفعُل إذا كان المؤكد مثنى ، فتقول : جاء الرجلان أنفُسهما وقرأت الكتابين أعينهما .

وقد تاح لى أن أرجع إلى بعض كتب القواعد النحوية المستعملة فى المدارس فألقيت الكتاب الرسمى الذى يوزع على طلاب التعلم الثانوى فى مصر ، وهو كتاب « القواعد الأساسية » يقول : « لفظا النفس والعين يفردان مع المؤكد المفرد ، ويجمعان مع المثنى والجمع فتقول : جاء الرجلان أنفسها ، أو أعينهما ، وجاء الرجلان أنفسهم ، أو أعينهم».

وكذلك الأمر فى كتب رسمية مختلفة يفرضها التعليم المدرسى فى جملة من البلاد العربية .

بل لقد رجعت إلى بعض مطولات كتب القواعد النحوية التى تدرس فى معاهد التعليم العالى ، مثل كلية الآداب بجامعة القاهرة وكلية دار العلوم فوجدت مثلا فى كتاب « التكميل على شرح ابن عقيل » لمحمد عبد العزيز النجار أن المؤكد بالنفس والعين إن كان مثنى أو جمعا ، جمعهما على مثال « أفُعل » فتقول : جاء الزيدان أنفُسهما أو أعينُهما وجاء الزيدون أنفسُهم أو أعينهم ، ولم يزد الشارح على قول « ابن عقيل » شيئا فى هذا المقام .

وكذلك وجدت فى كتاب « النحو المصفى » للدكتور محمد عيد بكلية دار العلوم أن النفس والعين يجمعان على وزن « أفعُل » مع المثنى والجمع كليهما .

(*) الاستاذ محمد شوقى امين - عضو المجمع .

ومعنى ذلك أن كتب النحو فى مراحل التعليم العام ، وفى مرحلة التخصص فى علم علم العربية بالكليات الجامعية ، تمالأ على الجزم بهذا الحكم فى قواعد التوكيد بلفظ النفس والعين ، ونتيجة ذلك أن معلمى العربية يلقنون ذلك فى معاهد إعدادهم للتعليم ويلقنونه لتلاميذهم حين يتولون تدريس ما حوته الكتب النحوية المقررة .

٢—وليس من شك فى أن قول قائل : كتبت الدرسين أعينهما ، أو رأيت الرجلين أنفسَهما مما يستوقف السمع ، للفرق العددى بين المؤكد ولفظ التوكيد ، إذ المؤكد مثنى ، ولفظ التوكيد جمع .

وإنى — فى حدود ما تسعفنى به ذاكرتى — لا أذكر منذ عنيت بملاحظة أساليب الكتاب المعاصرين ، أن كاتبا قد التزم فيما جرى به قلمه بهذا الحكم النحوى فى التوكيد بلفظ النفس أو العين ، على تَنَوع مجالات الكتابة ، وتباين مقامات الكتاب .

فهل تأبى العربية قبول المطابقة المألوفة ، فيقال : جاء الرجلان نفساهما ، وهذان هما الكتابان عيناهما ؟ فإذا كانت العربية لا تأبى هذه المطابقة — وهى الأصل فى التعبير — فلماذا نقف عند غير المألوف ، لا نتجاوزه إلى ماهو أقيس وأوضح ؟ فإن لم يكن بد من النص على غير المألوف فلا أقل من أن نضيف إليه الأقيس والأوضح ، حتى لا نحجر واسعا ، ونحظر غير محظور ؟

٣ —الحق أن التوكيد بالنفس والعين محل خلاف بين أقطاب النحو ، إذا كان المؤكد مثنى ، فريق لا ينص جواز الإفراد ، وفريق لا ينص على جواز التثنية ، وفريق ثالث يجيز الأوجه الثلاثة : الإفراد والتثنية والجمع ، مع الإشارة إلى التفاوت بينها فى مراتب الإفصاح ، دون اتفاق .

وبعنينا هنا توثيق القول بجواز التثنية ، فهى التى نعنى ، وإليها نهدف ؟

(أ) يقول « الرضى » فى شرحه لكافية ابن الحاجب : « وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن العرب » .

(ب) ويقول ابن إياز « شارح الفصول لابن معطى » « ولو قلت نفساهما لجاز ».

(ج) ويقول « أبو حيان » فى البحر المحيط : «الجمع أكثر استعمالا من المثنى والتثنية دون الجمع . وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، ولكن كرهوا اجتماع تثنيتين ، فعدلوا إلى الجمع ؛ لأن التثنية جمع فى المعنى ».

٤ - أليس يسعنا ما وسع « ابن كيسان » و« ابن إياز » و« الرضى »و« أبا حيان » وغيرهم من النحاة ، إذ أجازوا تثنية لفظ النفس والعين مع المؤكدالمثنى ، سماعا عن العرب؟

أوليس فى إجازة ذلك ما يرفع الحرج عن الكاتب ، حين يأنس بالمطابقة بين المؤكد ولفظ التوكيد ، نفسا كان أو عينا ؟

مراجعة النصوص والآراء :

١ - القواعد الأساسية - الكتاب الرسمى لوزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية.

٣ - التوضيح والتكميل على شرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار .

٤ - النحو المصفى الدكتور محمد عيد بكلية دار العلوم .

٥ - ابن كيسان النحوى الدكتور محمد إبراهيم البنا .

٦ - المفصل للزمخشرى وشرح ابن يعيش له .

٧ - الجمع للسيوطى .

٨ - حاشية يس على التصريح .

٩ - شرح الأشمونى للخلاصة .

١٠ - النحو الوافى لعباس حسن .

« حتى » فى بعض التعبيرات العصرية

تجىء « حتّى » فى بعض التعبيرات العصرية غير مسبوقة بمذكور يصح أن يكون ما بعد «حتّى» غاية له . ومن أمثلة ذلك :

١ – الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتّى المتعاطفون معها .

٢ – مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يُعرض عليه حتّى مشروع قرار .

٣ – لم يقرأ حتّى الصحف .

٤ – لم ينجح فى أن يكون حتّى عضوا فى مجلس القرية .

٥ – ترك الخلاف أثره حتّى على العلاقات الثقافية بين البلدين .

وقد رأى المجمع أن « حتى » فى الأمثلة السابقة عاطفة والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام .

(*) صدر فى د / ٤٣ / ج ٨ للمؤتمر (١٩٧٧/٣/٢م)

– قدم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز المدرس المساعد بكلية دار العلوم إلى لجنة الأصول بحثا له فى « حتّى » فى بعض « تعبيرات عصرية » ومن الأمثلة التى جاءبها فى بحثه :

١ – الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتّى المتعاطفون معها .

٢ – مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يعرض عليه حتّى مشروع قرار .

٣ – لم يقرأ حتّى الصحف .

٤ – لم ينجح فى أن يكون حتّى عضوا فى مجلس القرية.

٥ – ترك الخلاف أثره «حتّى» على العلاقات الثقافية بين البلدين .

وقد اقترح فى نهاية بحثه أن تكون « حتّى » فى الأمثلة السابقة حرفا يعبر عن الغاية ولاينبنى على وجوده أثر إعرابى فيما بعده . وعندئذ يتعلق مابعدها فى إعرابه بما قبلها فيعرب « المتعاطفون » فى المثال الأول فاعلا و« مشروع » فى المثال الثانى نائب فاعل و « الصحف » فى المثال الثالث مفعولا به وهكذا الأمر فى بقية الأمثلة .

– قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة بعنوان « حتّى » فى بعض تعبيرات عصرية ، وانتهى إلى أن « حتّى» فى الأمثلة المعروضة أمام اللجنة عاطفة ،وأن المعطوف عليه محذوف ، وأن حذف الفاعل أو نائبه أو المفعول به أو الجار والمجرور وقع فى أمثلة عربية فصيحة وأجازه جمهور من النحاة ،وأنهم أجازوا أيضا العطف على المحذوف .

قدم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز إلى اللجنة مذكرة عن «جواز حذف المعطوف عليه» .

... ...

– وقد اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين أن يكون الفاعل فى مثل قولنا «لم يقم حتى الرئيس» ضميرا مستترا مفهوما من المقام لامحذوفا . وفى ذلك يقول : على الرغم من أن حذف الفاعل مما سبق لى أن اعتمدته فى تعليل قول الكتاب « بقى حوالى مقدارهم» أوثر فى هذا المقام وهو تعبير « لم يقم حتى الرئيس » الأخذ بما وافق عليه جمهرة من النحاة وهو اعتبار الفاعل ضميرا مستترا مفهوما من المقام لا محذوفا ، وقد أجيز العطف على الضمير المستتر فى السعة وإن لم يكن ثمة فاصل » .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت فى صدر الموضوع .

– وقد طلب الأستاذ عباس حسن تسجيل مخالفته قرار اللجنة .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى د / ٤٣ ج / ٢٦ فأقر ما ارتأته اللجنة وإن كان الأستاذ عباس حسن قد اعترض عليه بحجة أنه يترتب على ذلك حذف الفاعل أو المفعول به ، وهو المعطوف عليه ولا يجوز فى اللغة حذف المعطوف عليه .

(*) عرض القرار بعد ذلك على المؤتمر فاعترض عليه بعض السادة الأعضاء .

(أ) رأى الأستاذ سعيد الأفغانى أن حتى فى قولهم « لم ينجح فى أن يكون حتى عضوا فى مجلس القرية » كالزائدة الدودية فى الجملة ، والسلامة فى بترها فيقال : لم ينجح فى أن يكون عضوا فى مجلس القرية . فإن كان القائل يريد معنى فى نفسه فينبغى أن يذكره ، فيقول مثلا : لم ينجح فى أن يكون شيئا حتى عضوا فى مجلس القرية » ولا أستسيغ البتة قياس حتى على الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه ، فهذا قياس مع الفارق ، لأن الواو والفاء قويتان فى العطف ، ووجدت شواهد لهما على هذا الحذف . أما حتى فضعيفة فى العطف لاتعطف إلا بشروط خاصة ولاشواهد فيها على الحذف قط ، وفى رأيى أن الجملة تسلم وتسلس بإسقاط حتى منها .

(ب) ورأى الدكتور عمر فروخ أن حتى فى هذه التعبيرات ترجمة للكلمة الإنجليزية Even وليس من عمل المجمع أن يقبل مايقوله رجل الشارع ، ويبذل جهده فى تصويبه على نحو من الأنحاء .

(ج) وقد أيد الدكتور أحمد عز الدين عبد الله رأى الدكتور فروخ .

ورد الأستاذ محمد شوقى أمين على السادة المعترضين بأن هذه التعبيرات تحكى قول الشاعر الأموى :

* فواعجبا حتى كليب تسبنى *

وقد أول النحاة هذا البيت على العطف على المحذوف والتقدير « فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب » .

ثم وافق المؤتمر على القرار ، كما قدمته اللجنة ووافق عليه المجلس .

وفيما يلى :

١ – « حتى فى بعض تعبيرات عصرية » للأستاذ محمد حسن عبد العزيز – خبير لجنة الأصول .

٢ – « حتى فى بعض تعبيرات عصرية » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٣ – « جواز حذف المعطوف عليه » للأستاذ محمد حسن عبد العزيز – خبير لجنة الأصول .

« حتى » فى بعض تعبيرات عصرية (*)

تجيءُ حتى فى العربية المعاصرة كما هى فى الفصحى ، فتأتى :

جارة نحو : ظل ساهرا حتى الفجرِ .

وعاطفة نحو : أشفق عليه المشرفون على علاجه حتى الأطباءُ .

وابتدائية نحو : حتى الأطفال الصغار لم يجدوا من يعينهم .

وتجيءُ كذلك فى موقع جديد لم تذكره كتب النحو أو اللغة ، ذلك أنها تأتى وبعدها :

الفاعل نحو : الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها .

نائب الفاعل نحو : مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يُعرض عليه حتى مشروعُ قرار .

المفعول به نحو : لم يقبلوا حتى الصمت .

خبر كان أو إحدى أخواتها نحو : لم ينجح فى أن يكون حتى عضوا فى مجلس القرية .

الجار والمجرور نحو : ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين .

ومن هذه الأمثلة نتبين أن «حتى» ليست حرف جر أو عطف أو ابتداء وهى وظائفها فى الفصحى ، وليس فى جملتها مايردها إلى وظيفة من وظائفها السابقة إلا بشيء من التأويل. وأقرب ذلك إلى المعقول أن تكون «حتى» عاطفة ، وأن يكون المعطوف عليه محذوفا ، وعلى هذا الرأى يكون التقدير فيما مثلنا به :

. . . يعترف بذلك كل الناس حتى المتعاطفون معها .

. . . لم يعرض عليه شيءٌ حتى مشروعُ قرار .

. . . ولم يقبلوا شيئا حتى الصمتَ .

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز – خبير اللجنة .

وهكذا الأمر فى بقية الأمثلة ، حيث يكون تقدير المعطوف عليه مبنيا على أساس أنه عام وما بعد «حتى» جزء منه ، وأن يكون هذا المحذوف واقعا المواقع التى تقتضيها الجملة فاعلا أو نائبا له أو مفعولا به . . الخ ولكن يضعف هذا الرأى أنه يحتاج إلى تقدير محذوف فى كل موقع من مواقعها السابقة ، وحذف المعطوف مما تحرج فى القول به جمهرة من النحاة .

أما الرأى الذى انتهيت إليه فهو أن «حتى» فيما سبق من أمثلة لاتقوم بوظيفة العطف ؛ إذ لاتشرك مابعدها وهو المعطوف فى حكم ماقبلها ؛ لأنه لم يسبقها مايصلح أن يكون معطوفا عليه ، وينبنى على هذا أن يتعلق مابعدها بما قبلها فيعرب «المتعاطفون» فى المثال الأول فاعلا، و «مشروع» فى المثال الثانى نائب فاعل و «الصمت» فى المثال الثالث مفعولا به ، وهكذا الأمر فى بقية الأمثلة . وبهذا الفهم تكون «حتى» حرفا يعبر عن الغاية ، ولاينبنى على وجوده أثر إعرابى فيما بعده .

وهذا الرأى الذى انتهيت إليه أقدمه إلى لجنة الأصول ، وأنا مدرك أنه غير مذكور فى كتب النحو أو اللغة ، وما فعلت ذلك إلا لأنه يحتاج إلى إقرار منها أو ترى فى توجيه الموضوع رأيا آخر ، والله الموفق دائما إلى الصواب .

مذكرة عن حتى فى بعض تعبيرات عصرية (*)

١ – الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل ، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها .

٢ – مجلس الأمن ينعقد دون أن يُعرض عليه حتى مشروع قرار .

٣ – لم يقرأْ حتى الصحف .

٤ – لم ينجح فى أن يكون حتى عضوا فى مجلس القرية .

٥ – ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين .

المتبادر إلى قارىء هذه الأمثلة جميعا أنها كانت تتم لو أنه ذكر فى الجملة الأولى الفاعل قبل حتى ، وفى الثانية ذكر نائب الفاعل الذى كان ينبغى أن يسبقها ، وذكر فى الثالثة المفعول به ، وفى الرابعة خبر يكون ، وفى الخامسة الجار والمجرور . ولوأن الجمل جميعا جاءت تامة على هذا النحو لأعربنا حتى عاطفة ومابعدها معطوفا على ماقبلها دون أى تردد .

فى هذه الجمل يبرز سؤالان : أولهما هل يصح حذف الفاعل كما فى لمثال الأول ونائبه كما فى المثال الثانى والمفعول به كما فى المثال الثالث وخبر يكون كما فى المثال الرابع والجار والمجرور كما فى المثال الخامس . ومعروف أن حذف المفعول و الجار والمجرور كثير مادام يدل عليهما السياق ، ونستطيع أن نعمم ذلك فى بقية الأمثلة ، إذ جاء حذف الفاعل فى القرآن الكريم مع دلالة السياق عليه فى مثل : (حتى توارت بالحجاب) أى الشمس ويقاس نائب الفاعل على الفاعل فيحذف إذا دل عليه السياق . ومثلهما خبر يكون ، إذ الخبر مع المبتدأ كثيرا ما يحذف مثل «طاعة وقول معروف » أى خير من غيرهما ، فتحمل صيغة خبر النواسخ على صيغة خبر المبتدأ . وإذن يمكن أن نضع قاعدة عامة ، هى أنه يصح حذف أى جزء فى الجملة إذا دل عليه السياق . وبذلك يتجه الحذف فى الأمثلة الخمسة .

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

أما السؤال الثانى فهو كيف نعرب ما بعد حتى ؟ . وأرى أن تعرب نفس إعرابها لو أن هذه المحذوفات بقيت ولم تحذف فى الجمل السابقة ، فيكون مابعدها معطوفا على محذوف مماثل له فى الرفع والنصب والجر قبله ، فيقال فى المثال الأول : « المتعاطفون » معطوفة على فاعل محذوف وهلم جرا . وقد صرح ابن جنى فى كتابه الخصائص (٢ / ١ ـ ٣) بأنه قد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى » ومثّل للحالة الثانية بقولهم : الذى ضربت وزيدا جعفر «تريد الذى ضربته وزيدا جعفر » فنحذف المفعول به من الصلة وواضح أن ابن جنى أطلق كلمة حذف المعطوف عليه دون تخصيص ، وإن كان المثال الذى أتى به باب حذف المعطوف عليه إذا كان مفعولا به . وهو مثال لايخصص القاعدة العامة التى وضعها وهى أنه قد يحذف المعطوف عليه سواء أكان مفعولا به أو لم يكن مفعولا به . وأوضح من كلام ابن جنى فيما يتصل بالأمثلة السابقة ماجاء فى شرح الكافية للرضى (١ /٣٣٦) من قوله : « وقد يحذف المعطوف عليه بعد « بلى وأخواتها » نقول لمن قال : « ماقام زيد » « بلى وعمرو » أى بلى قام زيد وعمرو »ويتابع الرضى التمثيل بمعطوفات عليها محذوفة مع ذكر حروف العطف والمعطوف حتى يقول «ويقول لمن قال : مات الناس : بلى حتى الأنبياء » أى بلى مات الناس حتى الأنبياء ، فما بعد حتى معطوف على فاعل محذوف قبلها فى المثال . وحقا هو مثال خاص بالجواب فقط ، ونحن نعممه وبذلك يشمل غير الجواب كما فى الأمثلة الخمسة فى أول هذا الكلام .

وبذلك يمكن وضع قاعدة عامة لحتى العاطفة على النحو التالى :

« تأتى حتى عاطفة ، وقد يحذف معها المعطوف عليه » .

جواز حذف المعطوف عليه(*)

أجاز النحاة حذف المعطوف عليه وفى ذلك يقول الرضى فى شرح الكافية جـ ١ ص ٣٢٦ «وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى» وأخواتها ، يقول لمن قال : ما قام زيد بلى وعمرو أى بلى قام زيد وعمرو ؛ لأنها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت . وكذا تقول : بلى فزيد ، وبلى ثم زيد وبلى أو زيد وبلى لا زيد ؛ لأن بلى للإيجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو » .

وتقول لمن قال : ما قام بكر . نعم لكن زيد أى نعم ما قام بكر لكن زيد أى لكن قام زيد لأن نعم مقررة لما سبقها نفيا كان أو إثباتا ، ولكن للإثبات بعد النفى فى عطف المفرد، وتقول لمن قال : مات الناس . بلى حتى الأنبياء .

وتقول لمن قال : ما قام زيد . بلى بل عمرو أو نعم بل عمرو أى بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ما قام زيد بل عمرو .

وقد تابعه السيوطى فى « جمع الجوامع ج ٢ ص ١٤٠ » حيث يقول : ويغنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب ، فيقال لمن قال : ألم تضرب زيدا ؟بلى وعمرا ، ولمن قال : أخرج زيد ؟ نعم وعمرو .

ثم أل وقل فى « أو » أى حذفها أو متبوعها نحو :

صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار وقميص فى إزار وقباء أى : أو فى[1]

وقال الهذلى :

* فهل لك أو من والد لك قبلنا *

أى : فهل لك من أخ أو والد . وجاء فى شرح الأشمونى أن حذف المعطوف عليه مع أو نادر وقد أجاز الرضى أن يحذف المعطوف عليه بأم قال تعالى « أمن هو قانت آناء الليل » أى الكافر خير أم من هو قانت .

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز ــ خبير اللجنة .

(١) انظر صحيح البخارى كتاب الصلاة .

أما ابن هشام فأجاز حـذف المعطوف عليـه بالواو والفاء ، ومثّل للأول بقول بعضهم : وبك وأهلا وسهلا – جوابا لمن قال له : مرحبا ، والتقدير مرحبا بك وأهلا .ومثل للثانى بقوله تعالى : (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) أى أنهملكم فنضرب ، وقوله (أفلم يروا إلى ما بين أيديهم) ، أى أعموا فلم يروا . (أوضح المسالك ج ٢ ص ١١٣) وقد مثل ابن هشام لحذف المعطوف عليه إذا كان جملة بقوله تعالى « أن أضرب بعصاك الحجر فانفجرت » ، أى فضرب فانفجرت ، وعلق الشيخ خالد على حذف المعطوف عليه عليه بالفاء فقال : وهو خاص بالجمل . وجاء فى « المغنى » وقيل فى « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة » أن أم متصلة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره (أم حسبتم) المغنى٦٢٨ – وجاء فى حديثه عن « ثم » فى « المغنى » ما يفيد جواز حذف المعطوف عليه بها فعاق على القائلين بأن ثم لا تقتضى ترتيبا متمسكين بقوله تعالى : « خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها » قال إن العطف هنا على محذوف ، أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها المغنى ١١٧ .

ونستخلص مما سبق ما يأتى :

١ – يجوز حذف المعطوف عليه إذا كان مفردا فى الجواب ، ومجىء المعطوف وحرف العطف فى الجواب قرينة على المحذوف ، ومن هذه الحروف التى يحذف المعطوف عليه بها الواو والفاء وأو ولا وبل ولكن وحتى .

٢ – يجوز حذف المعطوف عليه إذا كان جملة ، وقد جاء ذلك مع الفاء وأم وثم من حروف العطف .

٣ – أقرب الأمثلة إلى ما نحن فيه ما استشهد به «الرضى» بقوله : وتقول لمن قال : مات الناس بلى حتى الأنبياء ، مع ملاحظة أن المعطوف عليه بحتى – فيما مثلنا به – يأتى فى الجواب وفى غيره . ويأتى – فيما مثل به الرضى – فى الجواب فحسب .

« مادام » فى بعض تعبيرات عصرية

(أ) مادام على مجتهدا فى دورسه فسيكتب له النجاح .

(ب) مادام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع .

يرى المجمع قبول التعبيرين ، وتخريجهما على أحد الوجهين الآتيين :

١ ـ أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .

٢ ـ أن تكون « ما » فى « مادام » زمانية شرطية كما فى قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » . •

(*) صدر فى د / ٤٣ ج ٨ للمؤتمر (١٩٧٧/٣/٢م)

ـ قدم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز إلى لجنة الأصول بحثا له بعنوان «مادام فى بعض تعبيرات عصرية » ، ومن الأمثلة التى جاءت فى بحثه :

١ ـ مادام المطر قد نزل فلن أغادر البيت .

٢ ـ مادام القاضى عادلا فإن حكمه مقبول .

٣ ـ مادام على مجتهدا فى دروسه فسيكتب له النجاح .

٤ ـ مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع .

ويتضح من الأمثلة السابقة أن « مادام » تجىء متصدرة جملتها ، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط والجواب وقد وقعت الفاء بعدها فيما يشبه أن يكون جوابا لها فى المواقع التى تأتى فيها الفاء إذ اكانت أداة الشرط «إن» وقد جاء فى البحث أن ابن يعيش ذكر فى شرح المفصل أن « مادام » لا تقع أولا ، وأنه لابد أن يتقدمها مايكون مظروفا .

ـ قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان « صحة تعبير عصرى لصيغة : مادام » انتهى فيها إلى أن التعبير السالف صحيح ، وأن «ما» فى « مادام »زمانية شرطية .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« رأت اللجنة قبول التعبيرات العصرية السالفة «لمادام» وتخريجها على أحد الوجوه الآتية : »

١ ـ أن تكون جملة «مادام »مقدمة من تأخير .

٢ ـ أن تكون «ما» فى «مادام» زمانية شرطية، كما فى قوله تعالى « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » .

٣ ـ أن تكون «ما» مصدرية ظرفية ودام «تامة» .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى د / ٤٣ ج/ ٢٦ ، وأبديت فيه عدة آراء :

١ ـ رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن يكتفى بتخرج واحد لهذا التعبير .

. . . .

٢ – ورأى الأستاذ عبد السلام هارون أن يقتصر على التخرج الأخير ، لأن التخريج الأول وهو التقديم والتأخير غير مستند إلى قواعد لغوية ، والتخريج الثانى وهو «ما» الشرطية لم يستعمله أحد من قبل .

– وأيد الأستاذ عباس حسن الأستاذ هارون فى عدم جواز التقديم والتأخير ، لأن النحويين قالوا : إن الحرف المصدرى لايصح تقديمه على عامله .

٣ – ورأى الأستاذ على النجدى ناصف أنه إذا جعلت ما ظرفية مصدرية فلايكون لذكر الفاء وجه فى الأسلوب .

٤ – وقال الأستاذ محمد خلف الله أحمد نحن نقول «مادمنا بخير فنحن بخير» وهذه لا تخرج إلا على التخريجين الأولين ، والنحو أوسع صدرا ، ويمكن أن نجد فيه تخريجا لكل شىء .

ووافق المجلس على أن يقتصر على التوجيهين الأولين .

(*) عرض قرار المجلس – بعد ذلك – على المؤتمر ، ودارت حوله مناقشات بين معارض ، كالدكتور عبدالله الطيب الذى ذكر أن هذا التعبير شائع فى الكلام العامى الذى يتفاصح به ، ولاداعى لتخريجه ، ومؤيد كالدكتور شوقى ضيف .

ثم ووفق على قرار المجلس وقد طلب الدكتور أحمد محمد الحوفى ، والأستاذ سعيد الأفغانى ، والأستاذ محمد بهجة الأثرى تسجيل مخالفتهم لهذا القرار .

فيما يلى :

١ – «مادام فى بعض تعبيرات عصرية» للأستاذ محمد حسن عبد العزيز – خبير لجنة الأصول .

٢ – «صحة تعبير عصرى لصيغة مادام» للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

مادام فى بعض تعبيرات عصرية(*)

نجىء مادام فى العربية المعاصرة كما هى فى الفصحى ، فيقال :

لاخوف من الغرق مادام القارب فى الماء .

ولكنها مع ذلك تجىء على نحو مخالف للفصيح المعروف فيقال :

مادام المطر قد نزل فلن أغادر البيت .

مادام القاضى عادلا فإن حكمه مقبول .

مادام على مجتهدا فى دروسه فسيكتب له النجاح .

مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع

ونتبين من الأمثلة السابقة أن مادام « تجىء متصدرة جملتها ، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب ، وقد وقعت الفاء فيما يشبه أن يكون جوابا لها فى المواقع التى تأتى فيها الفاء ، إذا كانت أداة الشرط « إن » .

وللنحاة فى « مادام » آراء نستأنس بها فى هذا المقام :

مذهب سيبويه أن « ما » فى (مادام) مصدرية ظرفية لاتدل على الجزاء يقول :

وسألته عن قوله : ما تدوم لى أدوم لك ، فقال : ليس فى هذا جزاء من قبل أن الفعل صلة لما ، فصار بمنزلة الذى ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع على الحين ، كأنه قال : أدوم لك ، فمادمت بمنزلة الدوام ، ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد»[1] .

وقد فسر السيرا فى كلام سيبويه الخاص بعدم دلالة مادام على الجزاء بقوله : « ولايجوز أن تقول : ماتدم لى أدم لك ، كما تقول : متى تدم لى أدم لك ؛ لأن (ما) إذا جعلت ومابعدها من الفعل مصدرا . يطل فيها الاستفهام ، وإنما يجازى بها إذا نقلت عن

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

(١) الكتاب ٣ / ١٠٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

الاستفهام لاستواء الجزاء والاستفهام ، هذا معنى قوله : إنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد يعنى إذا كانت موصولة بتدوم»[١]

ومعنى ماسبق أن «ما» ، التى تجىء مع (مادام) ليست (ما) الشرطية المنقولة عن الاستفهام . فليست إذا مثل (متى) التى تأتى حين تنقل من الاستفهام ، بل هى (ما) المصدرية الظرفية ، ولهذا يقدرها النحاة بمصدر ، قال ابن كيسان : أما مافى (مادام) فوقت ، تقول قم مادام زيدٌ قائما ، تريد مدة قيامه ، ومعناه الدوام ؛ لأن ما اسم موصول بدام ولا يستعمل إلا ظرفا[٢] .

ومن الواضح أن النحاة يتحدثون عن (مادام) حين تتأخر ، أما الصورة التى تتصدر فيها (مادام) فلم يتحدثوا عنها ، بل صرح ابن يعيش بأن (مادام) لا تأتى أولا ، ولا بد أن يتقدمها مظروف[٣] وقـد جاء الشيخ خالد بشاهد غير منسـوب تتصدر فيه (مادام) هو :

مادام حافظ سرى من وثقت به فهو الذى لست عنه راغبا أبدا

وقد ذكر الشيخ خالد البيت فى مجال إجازة تقديم خبر (مادام) على اسمها ، ولم يذكر فى مجال عدم تصدرها.[٤] وإذا صح الشاهد السابق يكون التركيب السابق معروفا فى مرحلة اللغة العربية فى عهده — على الأقل — ويكون التركيب المعاصر امتدادا له .

---

(١) السابق ٣ / ١٠٢

(٢) لسان العرب ١٥ / ١٠٨ وتاج العروس ٨ /٢٩٨

(٣) شرح المفصل ٧ /١١١

(٤) شرح التصريح ١ /١٨٨

صحة تعبير عصرى لصيغة « مادام »(*)

١ – تستخدم صيغة « مادام » فى تعبيرات عصرية على هذا النمط :

(ا) مادام على مجتهدا فى دروسه فسيكتب له النجاح .

(ب) مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع .

وعصرية هذين التعبيرين وما يماثلهما تأتى من أن « مادام » تكون عادة تابعة لجملة تتقيد بها كقوله تعالى : « وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا » ويقول النحاة إنها فى الآية الكريمة وما يماثلها زمانية مصدرية ، أى أنها وما بعدها فى الآية بتقدير : « مدة دوامى حيا » .

٢ – واضح أن « مادام » فى التعبيرين العصريين السالفين جاءت متقدمة جملتين وليس ذلك فحسب ، فإن الجملتين فى التعبيرين بعدها شبيهتان شبها قويا بالجملتين الشرطيتين إذ تترتب ثانيهما على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله وأيضا فإن جملة الجواب مع « مادام » فى التعبيرين وما يماثلهما تأخذ حكم جملة جواب الشرط فى اقترانها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبى أو منفى أو مقترن بقد أو سوف أو السين كما فى المثالين .

٣ – وإذن فلفظة « ما » فى صيغتى « مادام » العصريتين السالفتين أشربت معنى أداة الشرط بسبب مجيئها فى صدر الجملتين التاليتين لها ، وهو استعمال معروف للفظة « ما الزمانية » فى العربية ، أثبت ذلك لها – كما نص ابن هشام فى كتابه المغنى – أبو على الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك ، يقول : وهو ظاهر فى قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » . ومما يدل على قوة « ما » فى أداء معنى الزمان الشرط معا أنها حين تتصل بلفظة « كل » تالية لها تتحول معها إلى أداة زمانية شرطية فى مثل قوله عز شأنه « كلما أضاء لهم مشوا فيه » .

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٤ – ويلاحظ أن أداء « ما » لمعنى الشرط واضح فى التعبيرين العصريين ، ويتضح أداؤها لمعنى الظرفية فى التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحيانا كما فى التعبير الثانى ، ولذلك قلنا إنها فى التعبرين زمانية ولم نقل إنها ظرفية أى أنها تدل على الزمانية دلالة ما ، وهى دلالة لزمتها من استعمالها القديم مع « دام ».

٥ – ونخلص من ذلك كله إلى القرار التالى :

صحة صدارة « مادم » الجملتين فى التعبيرات العصرية . وتخرج (ما) فيها على أنها زمانية شرطية .

« لا » فى محدث الاستعمال

«يجرى فى الاستعمال المعاصر مثل قولهم : اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب، كان عملا لا أخلاقيا ، تصرّف لا شعوريا .

ويجوز فى هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين :

(أ) اعتبار «لا» النافية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها.

(ب) اعتبار « لا » مركبة مع بعدها ويعرب المركب بحسب موقعه فى الجملة .

وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال « لا » مركبة مع الاسم المفرد وذلك فى ترجمة المصطلحات العلمية » .

(*) صدر فى (د / ٤٧ج/ ٦ مؤتمر) فى (١٩٨١/٣/٢)

وفيما يلى بيان المراحل التى مرت بها دراسة الموضوع بالمجمع :

– قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز الخبير باللجنة مذكرة بعنوان :« لا المعترضة بين الصفة والموصوف»، ومن الأمثلة التى ذكرها لورود لا مقحمة بين متضامين :

كان عملا لا أخلاقيا .

هذا تصرف لاإنسانى .

يهيم فى ملكوته مزودا بصبر لانهائى .

وليست هذه الأمثلة من صور «لا» المأثورة فى العربية التى ترد فيها معترضة بين الجار والمجرور أو بين الناصب والمنصوب أو بين الجازم والمجزوم .

ويرى الدكتور محمدحسن عبدالعزيز إجازة هذه الصورة من صور «لا» وأن تضم إلى صورلا المعرفة فى العربية دفعاً للحرج الذى يواجه الكتاب المتحدثين حين يترددون بين الإتباع وهو غير مقرر عند النحاة ، وبين الجر أبدا وهو غير متفق عليه بينهم .

– قدم الدكتورشوقى ضيفمذكرتين : الأولى بعنوان «لاالنافية غير العاملة».يسوغ فيها التعبيرات العصرية : هذا الاتجاه لاأخلاقى ،هذا العمل لاإنسانى ،تحدث لاشعوريا،استناداً لمذهب المبرد. وتعرب لا نافية ومابعدها بحسب موقعه من الإعراب. والثانية بعنوان :« اللاأدرية ،والماصدق » يرى فيها تسويغ الصيغتين على اعتبار أن الأسلاف جعلوا من لا النافية ومابعدها كلمة واحدة واستحدثوا منها مصدرا صناعيا مثلما فعلوا بماالاستفهامية ومايليها منضمير يسأل به عن كنه الشىء وحقيقته فقالوا : ماهية الشىء ،فالصيغة الأولى : « اللاأدرية » لاالنافية والفعل المضارع أدرى ثم نحت مصدر صناعى وأضيف إليه أداة التعريف دلالة علىهذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام، والصيغة الثانية :«اللا متناهى» دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا .

. . . .

– قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان : « لانى محدث الاستعمال » يرى فيها أن تخريج الدكتور شوقى ضيف لنحو قولهم « هذا عمل لاإنسانى » لا يجزئ فى مثل قولهم اللاإنسانى ؛ لأنه قائم على أن « لا » مفردة لاتلحقها أداة التعريف ، واستند فى إجازة مثل قولهم اللامعقول إلى قرارات مجمعية ثلاثة : ينص أولها على جواز دخول أل على حروف النفى المتصل بالاسم واستعماله فى لغة العلم.

ثانيها : فى ترجمة المصدر الأجنبى الذى يدل على معنى النفى توضع كلمة لاالنافية مركبة مع الكلمة المطلوبة ، وثالثها : يجوز استعمال «لا» مع «الاسم» المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع .

– قدم الدكتور تمام حسان مذكرة بعنوان : «كلمة فى موقع لا فى الاستعمال المحدث» يرى فيها :

(أ) أن وظيفة النفى ماتزال قائمة بالنسبة لـ «لا» فى نحو قولهم «اللامعقول واللانهائى» .

(ب) أن «لا» ألغيت نحويا ، وربما كان إلغاؤها بسبب التركيب تطبيقا للقاعدة القائلة :

« إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً » .

(جـ) أن شدة ارتباط «لا» بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معا .

ويقترح د . تمام حسان الاعتراف بأن لا ومادخلت عليه مركب يمكن أن نطلق عليه المركب المنفى وإن كان مخالفاً لكل أنواع المركبات .

وبعد الدراسة والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المذكور بالصدر والذى وافق عليه المجلس فى (د/٤٧ج/٣٠) ثم المؤتمر .

وفيما يلى :

١ – لا المعترضة بين الصفة والموصوف للدكتور محمد حسن عبدالعزيز – خبير اللجنة .

٢ – لاالنافية غير العاملة ، للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٣ – اللاأدرية والماصدق ، للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٤ – موقع «لا» فى محدث الاستعمال ، للأستاذ محمد شوقى أمين – عضو المجمع .

٥ – كلمة فى موقع لافى الاستعمال المحدث ، للدكتور تمام حسان – عضو المجمع .

« لا » المعترضة بين الصفة والموصوف (*)

يشيع فى عربية اليوم على ألسنة الناس وعلى أقلامهم مجىء « لا » معترضة بين ما يمكن أن نعده صفة وموصوفا من نحو قولهم :

كان عملا لا أخلاقيا

ـذا تصرف لا إنسانى

ـيم فى ملكوته مزودًا بصبر لا نهائى

ومن الواضح أن المتحدثين والكتاب يعدون « لا » فى الأَمثلة السابقة مقحمة بين متضامين يتطلب كل منهما الآخر . فأَخلاقيا فى المثال الأَول وقعت صفة لعملا ، وإنسانى فى المثال الثانى وقعت صفة لتصرف ، ونهائى فى المثال الثالث وقعت صفة (لصبر) . ومن الملاحظ أن الصفة فى الأَمثلة السابقة تتبع الموصوف نصبا ورفعا وجرا وقد تجىءُ « لا » أحيانا مسبوقة بحرف عطف ويأْتى ما بعدها معطوفا على ما قبلها وتابعا له فى إعرابه . نحو : تساءل الصوت ببرودة ولا مبالاة .

ومبلغ علمى أن وقوع لا فى هذا الموقع كان معروفا عند الفلاسفة القدماءِ حين يتردد فى كتبهم قولهم : أدرية ولا أدرية ، نهائى ولا نهائى . . . إلخ .

أما ما نعرفه من أقوال النحاة فيما يشبه هذا الأُسلوب من نحو قولهم : عجبت من لا شىء وجئت بلازاد ؛ فهم يكادون يجمعون على أن « لا » فى هذا الموضع مقحمة أو زائدة ، ويرون أن حرف الجر فى المثالين السابقين ونحوهما يجر ما بعد « لا » .

يقول الأُشمونى « وإن دخل عليها أى (لا) جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شىء » ويقول السيوطى قولا شبيها بما سبق .

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

ويقول الشيخ خالد : « إذا دخل عليها الخافض فإنها لا تعمل شيئاً وخفض الخافض النكرة » ، لأن « لا » لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما » وابن هشام يسمى « لا » فى الموضع السابق « لا النافية المعترضة » يقول : « من أقسام « لا » النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ، وعن الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة . . . ويريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه » .

ثم يذكر موضعين آخرين لـ « لا »المعترضة «فتجيء معترضة بين الناصب والمنصوب فى نحو : لئلا يكون للناس ، وبين الجازم والمجزوم فى نحو : إن لا تفعلوه » .

وأقترح فى نهاية هذه المذكرة أن نجيز هذا الأسلوب الذى صقله الاستعمال قديما وحديثا وشاع بين الناس فى مجالات الحديث والكتابة المتنوعة ، وأن نضم إلى مواقع « لا » النافية المعترضة هذا الموقع الجديد وهو أن تجيء بين الصفة والموصوف ، وفى ذلك رفع لحرج شديد يجده الكُتّاب والمتحدثون حين يترددون بين الاتباع وهو غير مقرر عند النحاة وبين الجر أبداً وهو غير متفق عليه بينهم ، وقيد أيضاً تلبية لدواعى التعبير العلمى والأدبى الذى يتطلب مثل هذا الأسلوب .

مراجع البحث :

شرح الكافية للرضى ١ /٢٥٦ ، ٢٥٧

المغنى لابن هشام ص ٢٤٥

همع الهوامع للسيوطى ١ /١٤٥

منهج السالك للأشمونى ص ١٤٩

شرح التصريح للشيخ خالد ١ /٢٣٧

« لا » النافية غير العاملة (*)

(أ) تدخل لا النافية غير العاملة على الفعل المضارع كقوله تعالى: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول).

(ب) وكذلك تدخل على الفعل الماضى فى الدعاء دون تكرار مثل: « لا أصابك مكروه ».

(ج) وتدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعل الماضى (فى غير الدعاء) وعلى الاسم المفرد خبرًا ونعتاً وحالا. واختلف النحاة: هل يجب تكرارها حينئذ أَوْلا يجب؟ مذهب سيبويه والجمهور وجوب تكرارها فى كل ذلك فيقال:

لا الشمس طالعة ولا السماء ممطرة.

زيد لا حضر ولا اعتـــذر.

على لا شاعر ولا كاتب.

هى قصيدة لا رائعة ولا بديعة.

تحدث زيد لا مقنعاً ولا مصيباً.

ومذهب المبرد أنه لا يلزم فى كل ذلك تكرار لا. وتشهد لمذهبه نصوص مختلفة فى كتاب سيبويه وفى القرآن الكريم وفى اللغة. وفيما يلى بيان ذلك:

أما عدم تــكرار لا مع الجمـــلة الاسمـــية فقد احتج له المبرد بمـــا جاء عند ســـيبويه (١/ ٣٥٦/ ٣٥٧) من إجازته: « لاسلام عليكم »، (انظر المقتضب ٤ / ٣٨٠). وفى الهمع ١/ ١٤٨ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٥٥ قال بعض الشعراء:

أشاءُ ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائيةٌ من شأْننا شانِى

ومرَّ آنفاً أن لا النافية لا تكرر مع الماضى فى الدعاء مما يؤذن بجواز عدم تكرارها فى غير الدعاء ويشهد لذلك قوله تعالى فى سورة البلد: (فلا اقتحم العقبة). والآية نص واضح

(*) للدكتور شـــوقى ضيف ـ عضو المجمع.

فى جواز عدم تكرار لا مع الماضى مطلقاً أما الاسم المفرد فقد جاءت لا معه غير مكررة فى شاهد عند سيبويه (١/٣٥٨) وهو قول شاعر من بنى سلول :

وأنت امرؤٌ منا خلقت لغيرنا   حياتك لا نفع وموتك فاجع

وواضح أن لا النافية دخلت على الخبر فى البيت ولم تكرر . وقال بعض الشعراء كما فى شرح الأشمونى على الصبان ٢ / ١٨ :

قهرتَ العِدَا لا مستعيناً بعصبة   ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ولا النافية فى البيت دخلت على الحال دون تكرار .

ومعنى ذلك كله أن مذهب المبرد فى عدم تكرار لا النافية غير العاملة مطلقا يسنده نص قرآنى ونصوص عند سيبويه وفى اللغة مما يجعل مذهبه صائبا وصحيحا . وإذن يكون سائغا ما يجرى فى التعبيرات العصرية من عدم تكرار لا مع الاسم المفرد وخبرا ونعتا وحالا فى مثل :

هذا الاتجاه لا أخلاقى .   هذا عمل لا إنسانى .   تحدث لا شعوريا .

وفى هذه الأمثلة تُعْرب لا نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب خبر أو نعت أو حال وكذلك إذا دخلت على خبر فى مثل : « هذا العمل لا إراديا » . ويمكن أن نصوغ قراراً يعم ذلك على النحو التالى :

يسوغ دخول لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة : أخبارا أو نعوتا وأحوالا .

المراجع :

الكتاب لسيبويه ١ / ٣٥٦ — ٣٥٨

المقتضب للمبرد ٤ / ٣٨٠

ابن يعيش على المفصل ١ / ١١٢

همع الهوامع للسيوطى ١ / ١٤٨

أوضح المسالك : (طبعة محيى الدين عبد الحميد) ص ١٩٢

الأشمونى على الصبان (طبعة بولاق) ١ / ٣٦٦

اللاأدرية ــ والماصدق (*)

معروف أن العباسيين سموا من يتوقفون عن الحكم على الأشياء باسم اللاأدرية ، وهى صيغة مغايرة لمثل قولهم اللامتناهى . وقد شاع هذاالتعبير فى عصرنا فيقال اللاأخلاقى واللاشعورى واللامعقول وما إلى ذلك .

ونرى أن نميز بين الصيغتين ، فالصغية الثانية دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا ، وأوضحنا فى مذكرة سالفة إساغة مثل قول المعاصرين هذا لاأخلاقى ، وتحدث لاشعوريا ، على أن لانافية غير عاملة ومابعدها يرفع أو ينصب حسب موضعه من العبارة ويمكن أن نسوغ مثل اللا معقول واللاشعورى بأن الكلمة مع لا النافية عوملت معاملة اسم واحد فدخلت عليها أداة التعريف ، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة يوصف بها فى مثل هذا العمل اللا أخلاقى سيىء النتائج، وتقع مبتدأ فى مثل اللا معقول خارق للمعتاد المألوف .

أما الصيغة الثانية : اللا أدرية فمشتقة من قول أصحاب هذا المذهب الفكرى لاأدرى ، فأصل الصيغة لا النافية والفعل المضارع أدرى ، فيقال :هذا المفكر لاأدرىٌّ ،أى أنه يتوقف عن إصدار حكم أو رأى فى الأشياء ،ثم نحت الأسلاف من هذا التركيب مصدرا صناعيا وأضافوا إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام .

ولم يعامل الأسلاف لا النافية وما بعدها هذه المعاملة وحدها ،بحيث تصبح هى وما بعدها كأنها كلمة واحدة واستحدثوا منها مصدَرا صناعيا ،فقد صنعوا ذلك بما الاستفهامية وما يليها من ضمير يُسأل به عن كنه الشىء وحقيقته ،واشتقوا من ذلك أو استحدثوا منه مصدرا صناعيا هو قوله ماهية الشىء يريدون حدَّه وتعريفَه ، ودار ذلك على ألسنة الأسلاف وخاصة المناطقة مضيفين إلى الكلمة أداة التعريف ، فيقولون الماهية كما يقال اللاأدرية . وأكثرمن ذلك أنهم دلوا بالتعبير : ما صدق على مجموع الأفراد أو الأنواع الداخلة تحت كلٍّ واحد ،والتعبير مؤلف من ما الموصولة والفعل الماضى صدق وعاملوا

(*) للدكتور شوقى ضيف ــ عضو المجمع .

هذا التعبير معاملة المفرد فأدخلوا عليه أداة التعريف ، يقولون : الماصدق كما يقولون الماجرى وكما يقولون الماهية ، وكما يقولون اللاأدرية ، وهم يجمعون الماصدق على الماصدقات والماجرى على الماجريات . وتيسيراً على العلماء فى عصرنا والمتفلسفة فى وضعهم للمصطلحات العلمية المستحدثة نخلص إلى القرار التالى :

يسوغ لأصحاب العلم والفلسفة عند الحاجة فى وضعهم للمصطلحات أن يستخدموا الكلمة والعبارة المنفية بلا والتى سبقتها ما الموصولة كلمة واحدة فيعرفوها بأل ويصوغوا منها مصدرا صناعياً .

موقع « لا » فى محدث الاستعمال (*)

١ - يجرى فى محدث الاستعمال مثل : عنصر لا فلزى ، فى مقابل عنصر فلزى ، وعمل لا أخلاقى ، فى مقابل عمل أخلاقى . وإذا أريد التعريف أدخل على « لا » فيقال : اللافلزى واللاأخلاقى . ومنذ عهد قريب شاعت كلمة « اللامعقول» ، وأذكر أن بعض الباحثين اقترح منذ عهد بعيد كلمة « اللاحساس » ترجمة لكلمة « التابو » .

وقد شاع هذا النمط من التعبير فى الكتابة الاجتماعية والأدبية بعامة ، وكانت نشأته حديثا فى الكتابة العملية خاصة ، كما كان قديما عند المناطقة والمتكلمين ، إذ قالوا شىء ولا شىء ، وقالوا : الضرورة واللاضرورة ؛ وقالوا الأدرية واللاأدرية .

٢ - ولما كان هذا النمط غريب الوجه فى فصيح العربية ، فقد عالج نقاد اللغة توجيهه ، وأحدث ما قيل فى ذلك بحث الأستاذ الدكتور « شوقى ضيف » الذى انتهى فيه إلى أن استعمال « لا » فى هذا التعبير على وضعه المألوف ، فهو أداة نفى ، وما بعدها معرب بحسب ما قبلها خبرا أو نعتا أو حالا . والاستناد فى ذلك إلى ما ورد من نص عربى ، فيه نحو : حياتك لانفْع ، أى غير ذات نفع أو غير نافعة .

ومن الواضح أن هذا التخريج إذا أُخذ به ، لا يغنى فى توجهه مختلف الاستعمال إذ هو يجزئ فى مثل قولهم : « عمل لا إنسانى » ، ولا يجزئ فى مثل قولهم « العمل اللا إنسانى » ، لأنه قائم على أن «لا » مفردة لا تلحقها أداة التعريف .

٣ - والحق أن الاستعمال المأثور ، نحو « رجل لا نفع » ، غير مضاهئ للاستعمال العصرى ، من حيث إن الاستعمال العصرى يحمل - لا محالة - إذا إرادة اعتبار «لا» مركبة مع ما بعدها ، لامستقلة عنه فهى نازلة منه منزلة بعض حروف الكلمة من بعض .

وليس أدل على ذلك من أنهم يقولون مثلا « عمل لا أخلاقى « فإذا » قصدوا التعريف أدخلوا الألف واللام على «لا» ولا مباينة قط فى الاستعمال العصرى بين « لا معقول »،

(*) للأستاذ محمد شوقى امين - عضو المجمع .

و «اللامعقول» إلا من حيث التنكير والتعريف.ولو لم يلاحظ التركيب فى «لا» وما بعدها، لوقفت عقبة أى عقبة، فى سبيل دخول أداة التعريف عليها فى هذا النمط فى التعبير .

٤ — وفى محاورة بين «أحمد السكندرى» «و» حسين والى» ذكر أن «مجمع الأمثال» يؤثر عن «عامر بن الظرب العدوانى» قوله» «أصبح لا شىء شيئا» «أو» أصبح اللاشىء شيئا . وهما روايتان . وتعاقب الروايتين مشعر بأن التعبير جار على نية التركيب، لا على نية إفراد «لا» واستقلالها عما يجىء تاليا .

وليس أوكد فى إبراز إرادة التركيب فى «لاشىء» من أن المعجمات تثبت التصرف فى هذا المركب، باعتباره كلمة واحدة، فقد سجلوا : لاشاه بمعنى ضَمْحَله وصيره إلى العدم، وسجلوا تلاشى، وجاء «فى البيان والتبيين» : لا شاهم فتلاشوا »، ومن ذلك المثل : «ماش خير من لاش» أى ما كان فى البيت من ردىء المتاع خير من خلو البيت من كل شىء. وما من ريب فى أن هذه الصيغ من قبيل النحت لكلمتى «لا شىء» اللتيين أدمجتا واعتبرتا كلمة واحدة مركبة .

٥ — على أن «للمجمع» قرارات ثلاثة فيما نحن بسبيله :

(أ) ينص أولها على أنه «يجوز دخول «ال» على حرف النفى المتصل بالاسم واستعماله فى لغة العلم مثل «اللاهوائى» . وذلك فى الدورة الثانية .

(ب) وينص ثانيهما على أنه «فى ترجمة الصدر الأجنبى(a) الذى يدل على معنى النفى تقرر وضع كلمة «لا» النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة، فيقال مثلا : اللاجفن «واللامقلة» . وذلك فى الدورة الثامنة .

(د) وينص القرار الثالث على أنه «يجوز استعمال «لا» مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع» .
وذلك فى الدورة الحادية عشرة .

٦ — ويتبين من هذا أن المجمع فيما سلف من دوراته اطمأن غير مرة إلى إجازة ذلك النمط من التعبير على أساس أنه نوع من التركيب ؛ إذ قال فى أحد قراراته بدخول

ال على « لا » وفى قرار تال قال بوضع «لا » مركبة مع الكلمة المطلوبة ، وفى القرار الأخير نوه بتحكيم الذوق والسواغ .

ولايصح أن يسبق إلى الظن أن « المجمع » قد اعتبر التركيب فى تلك الاستعمالات موقوفا على ورودها معرفة بأل ، فيقال مثلا : هذا هو الجهاز اللاسلكى ، فإذا عرى عن التعريف خرج التعبير عن دائراة الترخيص فى اعتبار التركيب ؛ بحيث لا يجاز أن يقال : أعددت جهازا لاسلكيا . ولو أن المجمع قصد إلى ذلك لتحرز منه فى قراراته ، وحاشاه ؛ إذ تكون الإجازة مقيدة بما يحول بين الكاتب ومرونة الصياغة والتصرف فى استخدامه لذلك النمط من التعبير .

كلمة فى موقع « لا » فى الاستعمال المحدث (*)

هناك أنواع من التركيب أشار إليها النحاة :

١ – تركيب مأخذه التضمين كما فى نحو :

لن = لا + أن

إلا = إن + لا

٢ – تركيب مأخذه الفك كما فى نحو

إذما = إذ + ما

لولا = لو + لا

٣ – التركيب الإضافى نحو عبد الله

٤ – التركيب المزجى نحو معد يكرب

٥ – التركيب الإسنادى نحو تأبط شرا

٦ – التركيب العددى نحو خمسة عشر

فإذا نظرنا فى الاستعمالات الحديثة التى جعلت « لا » النافية جزء كلمة ، نحو « اللامعقول » و « اللانهائى » أدركنا مايلى :

(١) أن وظيفة النفى ماتزال قائمة بالنسبة لـ « لا » .

(٢) أن « لا » ألغيت نحويا . وربما كان إلغاؤها بسبب التركيب تطبيقا للقاعدة القائلة : إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا

(٣) أن شدة ارتباط « لا » بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معاً .

لهذا كله أقترح الاعتراف بأن « لا » وما دخلت عليه مركب وإن كان مخالفاً لكل أنواع المركبات السابقة . ويمكن أن نطلق عليه اسم « المركب المنفى » .

(*) للدكتور تمام حسان – عضو المجمع .

الجمع بين «لم» و «لن» أو «لا» و «لن» بالواو في اللغة العربية المعاصرة

« يرد فى التعبير العصرى مثل قولهم : إن صورتها لم ولن تغيب عنى ، ومثل قولهم : (*) إن موقفك لا ولن يغير رأيى ، ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين لم ولن ، أو بين لا ولن ولم يرد ذلك فى المأثور ، ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولًا واحدًا ، أخْذًا برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى تطبيق تلك القاعدة على الحروف » .

(*) صدر فى (د / ٤٧ ج / ٦ للمؤتمر (فى ٢/٣/٨١)

وفيما يلى بيان بالموضوع :

— قدم الدكتور محمد حسن عبدالعزيز الخبير باللجنة مذكرة بعنوان : الجمع بين « لم ولن » ، أو « لا ، ولن » بالواو فى اللغة العربية المعاصرة ، ومن الأمثلة التى ذكرها :

إن صورتها لم ولن تغيب عنى .

إن موقفك لاولن يغير رأيى .

فى المثال الأول تحقق فيه الجمع بين «لم» وهى لنفى المضى ولن وهى لنفى المستقبل ، والمثال الثانى عطف «لن» على «لا» وهو يعبر عن الزمن المستمر من الحال إلى المستقبل ، وهى دلالة تحققت بالجمع بين «لا » و «لن» .

ومثل هذين التعبيرين ربما كان أثراً من آثار اللغات الأجنبية فلم يتحدث نحاة العربية فى باب العطف عن الجمع بالواو بين «لم» و «لن» أو بين لا ولن ، ويرى أن مثل هذين التعبيرين ربما كان من قبيل عطف الجملة على الجملة ، ويقترح أن يساغ الجمع بين لم ولن ، أو لا ولن بالواو باعتبار أنه قد حذف من الجملة الأولى ما هو موجود فى الثانية ، أو إجازة الجمع من قبيل عطف الحرف على الحرف

— قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان «صيغتان عصريتان» رأى فيها أن توجيه الدكتور الخبير فيه شىء من الصعوبة للتقدير والتأويل فيهما .

وانتهى إلى أنه يمكن تسويغ الصيغتين العصريتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولا واحداً مع الأخذ برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى قياس تلك القاعدة على الحروف قياساً مطرداً .

وبعد الدراسة والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت .

وعرض الموضوع على المجلس (د / ٤٧ ج . ٣) فوافق على قرار اللجنة المثبت باستثناء العضوين : الدكتور إبراهيم أدهم الدمرداش ، والدكتور أحمد محمد الحوفى . وعند مناقشته فى المؤتمر (د / ٤٧ ج ٦) لقى معارضة من بعض الأعضاء :

فقال الدكتور تمام حسان : عهدنا بالعطف أن يكون لمعنى نحوى على معنى نحوى آخر وهاتان الأداتان لاتستقلان بالمعنى ، وإنما تفتقران إلى ضميمة ، وما دمنا لانجيز لأنفسنا عطف أحد حروف الجر دون المجرور على حرف آخر ، لا فلا يجوز فى هذه الحالة أيضاً .

وقال الدكتور أحمد الحوفى :

١ — لم يرد مثل هذا الأسلوب فى نص أدبى فى أى عصر من العصور . وقد جرى القرآن الكريم على غير هذا مثل قوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة » .

٢ — لم للنفى فى الماضى ، ولن للنفى فى الزمن المستقبل ، والجمع بينهما لايصح مطلقا ، لأنه يخلط المستقبل بالماضى .

ثم وافق المؤتمر على القرار بالأغلبية .

— وفيما يلى :

— الجمع بين لم ولن أو لاولن بالواو فى اللغة العربية المعاصرة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

— صيغتان عصريتان ، للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

الجمع بين «لم» و «لن» و «لا» و «لن» بالواو في اللغة العربية المعاصرة(*)

* يشيع في العربية المعاصرة الجمع بين لم ولن بالواو فيقال :

إن صورتها لم ولن تغيب عني .

وبعطف لن على لم يُعبر عن الزمن المستمر من الماضي إلى المستقبل وهي الدلالة التي تتحقق بالجمع بين لم وهي لنفي الماضي ولن وهي لنفي المستقبل .

* ويشيع أيضاً الجمع بين لا ولن فيقال :

إن موقفك لا ولن يغير رأيه .

وبعطف لن على لا يعبر عن الزمن المستمر من الحال إلى المستقبل وهي الدلالة التي تتحقق بالجمع بين لا ولن .

* ومبلغ علمي أن الجمع بين لم ولن وبين لا ولن على النحو السابق من المحدثات فلم أعهده فيما قرأت ، وهو فيما يبدو لي من آثار اللغات الأجنبية في العربية المعاصرة . ففي الإنجليزية . مثلا يقال : I did n't and will not write to him.

ويقال في ترجمته : لم ولن أكتب إليه .

ويقال أيضا : He does n't and will not write to me.

ويقال في ترجمته : لا ولن يكتب إلي .

* ولم يتحدث النحاة في باب العطف عن الجمع بالواو بين لم ولا أو لا ولن ، وأقرب ما وجدته إلى ذلك أنهم يتحدثون في باب العطف عن الجمع بين إما وإما بالواو ، يقول الراضي : «وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم» يقول ذلك رداً على الأندلسي الذى يرى أن إما الثانية معطوفة على إما الأولى .

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

ويقول ابن هشام فى « المغنى » : وزعم أن الواو عطفت إما على إما وعطف الحرف على الحرف غريب .

وما ذكره الرضى وابن هشام يؤكد أن عطف الحرف على الحرف بإطلاق ليس معروفاً فى العربية . ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من العطف ليس مما يضعه النحاة فى باب التنازع ، فلم يتحدث هؤلاء عن عوامل متنازعة غير الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

* وإذا صح ما قلناه من أن هذا الأسلوب من محدث القول، فما السبيل إلى إجازته؟ فى تقديرى أن العطف فى المثالين اللذين قدمت بهما هذا الحديث قد يكون من عطف الجملة على الجملة ، وعلى سبيل المثال أرى أن قولنا :

إن صورتها لم ولن تغيب عنى ، معدولة عن جملة أخرى هى :

إن صورتها لم تغب عنى ولن تغيب عنى .

ثم حذفت جملة تغيب عنى اختصاراً واستغناء بالجملة الثانية عن الأولى .

وكذلك الأمر فى المثال الثانى .

ولهذا أقترح أن يساغ الجمع بين لا ولن ، ولم ولن بالواو على اعتبار أنه قد حذف من الجملة الأولى ما هو موجود فى الجملة الثانية أو يجاز الجمع على اعتبار أنه من قبيل عطف الحرف على الحرف .

المراجع :

المغنى لابن هشام ص ٦٠ .

الكافية للرضى ٢ / ٣٧٣ .

شرح التصريح للشيخ خالد ١ / ٣١٥ .

همع الهوامع للسيوطى ٢ / ١٣٥ .

صيغتان عصريتان (*)

كتب السيد الدكتور محمد حسن عبد العزيز خبير لجنة الأُصول بحثاً طريفاً عن شيوع صيغتين فى اللغة المعاصرة هما :

١ – صيغة تجمع بين لم ولن فى مثل قولهم : إن صورتها لم ولن تغيب عنى . وواضح أن هذه الصيغة تجمع بين لم التى تقلب زمن المضارع إلى الماضى ولن التى تقلبه إلى المستقبل .

٢ – صيغة تجمع بين لا ولن فى مثل قولهم : « إن موقفك لا ولن يغير رأيى » .

ولا : نافية الحاضر ولن نافية للمستقبل .

وقد عرض الدكتور محمد حسن الصيغتين على بعض الأُصول من كتب النحو فوجد أن عطف الحرف على الحرف بإطلاق ليس معروفاً فى العربية ، ورجع إلى باب التنازع فلم يجد النحاة نصوا عليه فى هذا الباب .

ورأى تسويغ الصيغتين على أساس أنه حذفت مع الحرف الأول فيهما الجملة التالية للحرف الثانى اختصارًا . فأصل التعبير فى الصيغة الأُولى : إن صورتها لم تغب عنى ولن تغيب عنى ، وأصله فى الجملة الثانية : إن موقفك لا يغير رأيى ولن يغير رأى .

وتوجيه الصيغتين على هذا النحو قد يبدو فيه شيء من الصعوبة للتقدير والتأويل فيهما ، وقد يكون أسهل من ذلك وأخف مئونة أن ندخلهما فى باب التنازع . وحقاً لم يشر القدماء – كما لاحظ الدكتور محمد حسن – إلى التنازع فى الحرفين ، غير أنه من الممكن قياس الصيغتين على صيغته المعروفة التى يتسلط فيها عاملان على معمول واحد . ومعروف أن النحاة اختلفوا فى عامل المعمول بباب التنازع هل هو العامل الأول أو هو العامل الثانى لقربة ؟ ، وتشهد نصوص

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

العربية لرأيهم ، كما لاحظ سيبويه فى كتابه . وتأسيساً على ذلك يمكن إدخال الصيغتين فى باب التنازع مع الأخذ برأى البصريين القائل بإعمال العامل الثانى ، وبذلك تنصب لن المضارع فى الصيغة الأولى واستغنت لم عن مضارع مجزوم يليها بدلالة السباق . وبالمثل تنصب لن المضارع فى الصيغة الثانية واستغنت لا عن مضارع يليها بدلالة السياق . وبما قدمت يمكن تسويغ الصيغتين العصريتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولا واحدًا مع الأخذ برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى قياس تلك القاعدة على الحروف قياساً مطردًا .

اقتران اسمين فى تعبيرات محدثة

١ – مباحثات السادات حسين .

٢ – طيران مصر السودان .

٣ – قطار مصر إسكندرية .

درس المجمع هذه التعبيرات ، ورأى أن النمط الأول منها مما فيه الفاعلية لا يحتاج إلى تأويل ، لأنه مكون من جملة فيها عامل ومعمول .

أما النمط الثانى والثالث فنى تخريجهما وجهان :

الوجه الأول : أنهما على تقدير حرف العطف .

الثانى : أن الاسمين المقترنين متضايفان .

(*) صدر فى د / ٤٦ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٨٠/٣/٢٤م)

– قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة عرض فيها بعض التعبيرات الشائعة التى يقترن فيها اسم باسم آخر من نحو قولهم : مباحثات السادات حسين ومشكلة المغرب الجزائر وقطار القاهرة الإسكندرية وأشار إلى أن القراء والكتاب يتحرجون فى ضبطها لخفاء إعرابها عليهم ولمخالفتها لمألوف العربية فى التركيب . واقترح فى مذكرته أن يجاز هذا التعبير بتقدير واو محذوفة تعطف الاسم الثانى على الأول ،وحذف حرف العطف جائز كما صرح بذلك جمهرة من النحاة

– فى أثناء المناقشة رأى الدكتور محمد رفعت فتح الله أن العبارات التى ترد فيها المصادر الواقعة على مفعولاتها لاتحتاج إلى تأويل فقولنا : مباحثات السادات حسين يعرب الاسم التالى مفعولا به كما نقول باحث السادات حسينا .

– قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى الموضوع رأى فيها تسويغ هذه التعبيرات على تقدير حرف العطف ،ودعم رأيه بأمثلة من الشعر والنثر خرجت على حذف عبارة حرف العطف .

– قدم الأستاذ محمد شوقى أمين مذكرة فى الموضوع رأى فيها تصويب العبارات السابقة على اعتبار « التضايف »على معنى اللام أو إلى بحسب ماتقتضيه العبارة من دقة الدلالة .

فيقال فى تقدير : قطار القاهرة والإسكندرية : قطار القاهرة للإسكندرية . أما قولهم : مباحثات السادات حسين فيوافق على تخريج الدكتور محمد رفعت فتح الله له .

– ويرى الدكتور عبد العزيز السيد توجيه التعبيرات السابقة على أنها أعلام تسكن عند النطق فيقال : مفاوضات سعد زغلول – ماكدونالد ،وقطار القاهرة – الإسكندرية ، وقد أجاز المجمع من قبل تسكين الأعلام المتتابعة .

(انظر القرار فى ص ١٧٠ من هذا الكتاب)

– بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى بالأغلبية :

مباحثات السادات – حسين .

مشكلة الجزائر – المغرب .

قطار القاهرة – الإسكندرية .

. . . .

درست اللجنة هذه التعبيرات ، ورأت أن النمط الأول منها مما فيه المفاعلة لايحتاج إلى تأويل لأنه مكون من جملة فيها عامل ومعمول .

أما النمط الثانى والثالث فنى تخريجهما وجهان :

الأول : أنه على تقدير حرف العطف .

الثانى : أن الاسمين المقترنين متضايفان .

(•) عرض الموضوع على المجلس فى (د / ٤٦ج / ٢٤) فوافق على قرار اللجنة، وعرض بعد ذلك على المؤتمر فوافق عليه .

وفيما يلى :

١ — « رأى فى تعبير عصرى » للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير اللجنة .

٢ — « كلمات معطوفة بدون حرف عطف » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

٣ — « تحقيق الاقتران فى عبارات محدثة » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

رأى فى تعبير عصرى [*]

– سيصل قطار القاهرة – الإسكندرية الساعة السابعة .

– تبدأ مباحثات الرئيس السادات – الملك الحسن اليوم .

– إن مشكلة المغرب – الجزائر تحتاج إلى تدخل عربى .

يشيع على ألسنة الناس وعلى أقلامهم هذا التعبير العصرى الذى تجىء فيه كلمة القاهرة والإسكندرية فى المثال الأول ونحوها فى المثالين الآخرين وكأنهما كلمة واحدة مركبة ، والتعبير بهذه الصورة لا أعلم أنه عربى ، وأعتقد أنه من آثار اللغات الأجنبية فى عربية اليوم ، وغالباً ما توضع العلامة (–) بين العنصرين اللذين تتألف منهما الكلمة المركبة . وحين ينطق الناس هاتين الكلمتين يسكنون آخرها إيثاراً للسهولة وتجنباً لصعوبة إعرابهما ، وفى هذا – ولا شك – خروج على قواعد العربية المعربة ، فهل من سبيل إلى إعراب هذا التعبير؟ .

أقرب ما آراه إلى ذلك أن تعرب الكلمة الأولى منه بحسب موقعها الإعرابى مما قبلها وتعطف الكلمة الثانية عليها ، فكأن التقدير يكون :

سيصل قطار القاهرة والإسكندرية .

تبدأ مباحثات الرئيس السادات والملك الحسن .

إن مشكلة المغرب والجزائر .

ويقتضى هذا تقدير «واو» عاطفة محذوفة ، فهل يصح هذا عند نحاة العربية ؟

يرى جمهرة من النحاة جواز حذف حرف العطف دون المعطوف يقول الرضى : « وقد يحذف الواو من دون المعطوف ، قال أبو على فى قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت) أى وقلت ، وحكى أبو زيد ؛ أكلت سمكاً لبناً تمرا [1] .

(*) للأستاذ محمد حسن عبد العزيز – خبير لجنة الأصول .

(١) شرح الكافية ١/٣٢٦

ويقول ابن هشام : « وحكى أبو زيد : أكلت خبزًا لحماً تمرًا » فقيل على حذف الواو ، وقيل على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن : أعطه درهماً درهمين ثلاثة »[١].

ويقول السيوطى « ويجوز حذف الواو من دون المعطوف بها فى الأصح ، كذلك حديث (تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره) . وحكى : أكلت سمكاً لحماً تمرًا »[٢].

---

(١) المغنى ٦٥٣

(٢) همع الهوامع ٢ / ١٤٠ وانظر شرح التصريح ، ١٣٧

كلمات معطوفة بدون حرف عطف(*)

يكثر فى لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين فى مثل :

مفاوضات سعد زغلول — ماكدونالد .

مصر — ألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف .

قطار مصر — أسوان .

ومألوف الاستعمال فى العربية ينكر مثل هذه العبارات لحذف حرف العطف فيها إذ المألوف أن يقال :

مفاوضات سعد زغلول وماكدونالد .

مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف .

قطار مصر وأسوان .

غير أن لهذا الباب — باب حذف حرف العطف — أمثلة فى القديم شعرا ونثرا ، من ذلك ما ذكره ابن جنى من أن المازنى حكى عن أبى زيد قول بعض العرب :

أكلت لحماً سمكاً تمراً ، يريد أكلت لحماً وسمكاً وتمراً ، وذكر ابن جنى أيضاً أن الأخفش الأوسط أنشد من ذلك قول بعض الشعراء :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الودّ فى فؤاد الكريم

والشاعر يقول إنه مما يغرس المودة التحية فى الصباح والمساء ، وقد حذف حرف العطف بين جملتى : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، وذكر ابن جنى أيضاً من هذا الباب ما أنشده ابن الأعرابى لبعض الشعراء من قوله :

وكيف لا أبكى على علّاتى صبائحى غبائقى قَيْلاتى

يقول : كيف لا أبكى على ما كنت أتعلل به وأتلهى من إبل الصباح والمساء ووقفت القيلولة وقد حذف حرف العطف بين صبائحى وغبائقى وبين غبائقى وقيلاتى : ويتناول

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

ابن هشام فى كتابه «المغنى» حذف حرف العطف بين المتعاطفين . فيذكر أن الأخفش الأوسط حكاه عن بعض العرب ويقول إن باب الحذف الشعر ، وينشد منه قول الحطيئة :

إن امرءًا رهطه بالشام منزله   برمل يَبْرِينَ جار شدَّ ما اغتربا

يقول إن امرءًا أهله بالشام ومنزله برمل يبرين فى اليمامة ما أشد اغترابه ،وقد حذف حرف العطف بين جملة منزله برمل يَبْرين ، وجملة رهطه بالشام .

ثم يذكر ابن هشام أنه خُرِّجت من هذا الباب أى باب حذف حرف العطف ثلاث آيات فى الذكر الحكيم :

أولاها : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم أن الدين عند الله الإسلام) (آل عمران ١٨ – ١٩) بفتح أن فى قوله جلَّ شأنه : (أن الدين عند الله الاسلام) فى قراءة الكسائى فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضى ظاهر القراءة .

والآية الثانية آية سورة التوبة : (ليس على الضعفاء ولا على المرضى الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع) (التوبة ٩١ – ٩٢) وظاهر السياق فى الآية الثانية قد يفهم معه أن واو العطف حذفت من قوله تعالى (قلت لا أجد) أى وقلت . وذكر ابن هشام لهذه الآية وسابقتها تخريجين آخرين فخُرِّجت الآية الأولى على أنها بدل من أن قبلها وصلتها ، وخرجت الثانية على أن (قلت) هى جواب الشرط و (تولوا) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم ؟ .

والآية الثالثة آية سورة الغاشية : (هل أتاك حديث الغاشية وجوه يومئذ خشعة) وبعد أن تمت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحابها قال جل شأنه : (وجوه يومئذ ناعمة) (الغاشية ٩) أى ووجوه عطفاً على وجوه السابقة . ولم يذكر ابن هشام فى هذه الآية تخريجاً آخر يننى عنها حذف حرف العطف .

وواضح من كل ما قدمت أن لحذف حرف العطف أمثلة فى الشعر والنثر ذكرها ابن جنى وابن هشام وانفرد ابن هشام كما مر بذكره لثلاث آيات من الذكر الحكيم خُرجت على حذف حرف العطف .

وفى ذلك كله ما يسوِّغ ما جرت اللغة العصرية أحياناً من هذا الحذف فى أمثلة محصورة تداولتها الصحف والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفاً .

تحقيق الاقتران فى عبارات محدثة (*)

١ — عرض الأُستاذ الدكتور « محمد حسن عبد العزيز » خبير لجنة الأُصول مذكرة فى شأن عبارات محدثة ، يجرى فيها الاقتران والتتابع ، ويفتقر تأويلها فى العربية إلى إنعام نظر .

ويسعنا أن نحصر أنماط هذه العبارات فى شعب ثلاث :

الأُولى — مثل قولهم : مفاوضات مصر السعودية ، ومباحثات روما برلين — معاهدة تونس الجزائر .

الثانية — مثل قولهم : قطارات مصر أسيوط — طيران مصر أسوان — بريد مصر إنجلترا.

الثالثة — مثل قولهم : مشكلة سوريا لبنان — بنك مصر إنجلترا — تجارة مصر إيطاليا .

وأولى ما لوحظ فى هذه العبارات حين عرضت على اللجنة : أنها مستعارة فى تركيبها من غير العربية وأن الأَقلام فى ترديدها تعمد إلى وضع شرطة بين الكلمتين المقترنتين ، فتكتب مثلا : معاهدة تونس — الجزائر ، على نحو ما يجرى فى اللغات الأَجنبية .

وأى كان ، فقد جرى الاستعمال بهذه العبارات فى وسائل الإعلام ، وبخاصة الصحافة ومست الحاجة إلى تمحيصها ، والحكم لها أو عليها .

٢ — وقد رأى الأُستاذ الخبير أن هذه العبارات إنما تجاز عى أن ثمة عاطفاً محذوفاً بين الكلمتين المقترنتين . وأشار إلى مافى اللغة من أمثلة يحذف فيها حرف العطف ، وهو الواو .

٣ — وفى غضون المناقشة بادر الأُستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله عضو لجنة الأُصول إلى القول بأن العبارات التى ترد فيها المصادر الواقعة على مفعولاتها لا تحتاج إلى تأويل ، فقولنا : مباحثات روما برلين مثلا يعرب فيها الاسم التابع أو التالى مفعولا كما تقول : باحثت روما برلين ، وهذه مباحثتهما .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع .

وما من ريب فى أن هذا التوجيه سديد ،وأنه يرفع شبهه الإشكال فى النمط الأول من محدث الاستعمال .

٤ – فأما النمطان الثانى والثالث فإن التأويل فيهماعلى حذف العاطف لا يخلو فيما أرى من تكليف، وقد راجعت ما قيل فى حذف حرف العطف وما ورد من أمثلته فى تصانيف الأوائل والأواخر ، على قدر ما تيسر لى ، فلم أطمئن إلى موافقة واحدة من تلك الأمثلة المسموعة لهذه العبارات المحدثة ، على قرب أو على بعد أو النحاة إذ يعرضون لحذف حرف العطف لا يعنون أنه من سنن العربية ، ولكنهم يتأولون به مسموعاً من القول ،ومنهم من ينحو فى التأويل غير هذا المنحى ، إذ يجده غير سائغ فى الذوق ، وغير مقبول فى التخريج .

٥ – على أنى أتجه فى تصويب تلك العبارات وجهة أحسبها أدنى إلى القبول والسواغ فى الفصحى .

هذه الوجهة ، هى « التضايف » على معنى اللام ، أو نظيرتها « إلى » بحسب ماتقتضيه العبارة من دقة الدلالة ، وسلامة الأداء .

وإنى موجز فى جمل قصار ما استخلصته من تفسير الإضافة ومفهومها عند أقطاب النحاة حريص على أن ألتزم تعبيرهم بحصر اللفظ :

(أ) الإضافة للتخصيص ، أو الاختصاص ، وأنواع مواضعه تتشعب ، والذى يجمعها النسبة ، وأنواع النسبة لا تكاد تحصر .

(ب) يكفى فى إضافة الشىء إلى غيره أدنى ملابسة .

(ج) الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين .

(د) المضاف إليه كل اسم نسب إليه شىء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً .

(هـ) الإضافة المعنوية تكون على معنى اللام ، إذ هى الأصل .

(و) ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام .

(ز) من معانى اللام : الاختصاص ، وموافقة معنى (إلى) ، وموافقة معنى (مع) .

(ح) موافقة اللام لمعنى (إلى) قياس ، وهى أقرب الحروف لفظًا ومعنى إلى الحرف « إلى » وفى القرآن الكريم : « أَوْحَى لها » و « أَوْحَى إلى النَّحْل » .

(ط) من موافقة اللام لمعنى (مع) قول : « متمم بن نويرة » :

فلمــا تفرقنــا كأنى ومالكًا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معًا

٦ – وبالنظر إلى ما تقدم من وضوح تقدير الإضافة على معنى اللام أو معنى « إلى » بوجه النمط الثانى من العبارات بأنه على معنى أحد هذين الحرفين، فيقال فى تقدير قطار مصر الإسكندرية ، أنه : قطار مصر للإسكندرية أو إليها ، وكذلك يقال فى نظائر هذا التعبير .

كذلك توجه عبارات النمط الثالث بأن الإضافة للاختصاص أوالنسبة أو ما يؤدى دلالة الاتصال والملابسة . فيقال مثلا : بنك مصر إنجترا ،أى بالنسبة إليها والاتصال بها على وجه التخصيص أو الاختصاص .

٧ – وربما عرض للخاطر أن أمثلة النمط الثالث توجه فيها الإضافة على أنها بمعنى اللام المقدرة وهى تحمل معنى « مع » ، فيقال مثلا : « مشكلة سوريا لبنان » أى مشكلتها معها والإضافة فى مفهومها العام تؤدى معنى المعية والملابسة والارتباط . ولكن هذا التخريج لا يخلو من تمحل ، وفيما أسلفنا لمن يشاء غناء .

مراجع النصـــوص :

الأزهية – للهروى .

رصف المبانى – المالقى .

أمالى السهيلى .

شرح المفصل – لابن يعيش .

الشافية – لابن الحاجب .

الهمع – للسيوطى .

المغنى – لابن هشام .

منهج السالك – للأشمونى .

حاشية الصبان .

جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن

يجيز المجمع ما يجرى على(*) الألسنة من حذف ابن من الأعلام المتتابعة فى مثل : سافر محمد على حسن ، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين :

١ – يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ – تسكن الأعلام كلها إجراءً للوصل مجرى الوقف .

(*) صدر فى د / ٤٤ ج / ٧ للمؤتمر (٢١/٣/١٩٧٨م)

– قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات إلى المجلس اقتراحاً بإجازة تسكين الأعلام المركبة مع إسقاط كلمة «بن» من باب التخفيف فى مثل « سافر محمد على حسن » .

– درست لجنة الأصول اقتراح الأستاذ أحمد حسن الزيات وانتهت إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأول بحيث مايقتضيه الكلام وأن يعرب مايتلوه على الإضافة مستنده إلى ماقرره النحويون فى العلم من جواز إضافة الاسم إلى اللقب مثل سعيد كرز وقد عرض هذا القرار على المجلس فى الجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والعشرين فرأى إرجاء البت فيه.

– ثم قدم الأستاذ أحمد حسن الزيات بحثاً فى الموضوع إلى مؤتمر المجمع فناقش فيه فى الجلسة الرابعة من الدورة الثانية والعشرين وأحاله إلى لجنة الأصول فقدمت تقريرها فيه إلى المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة فنوقش التقرير ورئى إرجاء البت فيه. وقد نشر البحث والمناقشة فى الجزء الثانى عشر من المجلة .

– استأنفت لجنة الأصول النظر فى الموضوع فرجعت إلى مادار حوله فى المجمع واستمعت إلى مذكرات فيه للدكتور إبراهيم أنيس ، والأستاذ الشيخ محمد على النجار ، والأستاذ أمين الخولى ، وهى منشورة فى كتاب «فى أصول اللغة» ج١ ص١٦٣–١٨٠ .

– وانتهت اللجنة إلى قرار لم يوافق عليه كل من الشيخ عبد الرحمن تاج ، والأستاذ على عبد الرازق ، والأستاذ الشيخ محمد على النجار .

– عرضت اللجنة قرارها فى الموضوع فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين فرأى المؤتمر تأجيل النظر فيه إلى مؤتمر قادم .

– استمع مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين إلى بحث للأستاذ الشيخ عبد الرحمن تاج (وهو منشور فى كتاب أصول اللغة ج ١ ص ١٨١) .

(*) درست لجنة اللهجات ظاهرة الإسكان فى الفصحى وقدم لها فى الموضوع بحثان هما :

١ – ظاهرة الإسكان فى الفصحى « للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

٢ – بحث عن الإسكان للدكتور عبد الصبور شاهين ، خبير اللجنة .

واستخلصت لجنة اللهجات من الدراسة مايلى :

١ – أن الإسكان ورد فى قراءات القرآن وخاصة السبع .

٢ – أن الإسكان لغة فى تميم وبنى أسد وبعض نجد .

٣ – ان الإسكان وردت به شواهد من الشعر المحتج به.

٤ – أن سيبويه وأبا على الفارسى وابن جنى وغيرهم وجهوا ذلك بأنه اجراء للمتصل مجرى المنفصل أى حمل إسكان لام الكلمة على إسكان عينها ومن هذا التعليل نستنبط أن الداعى إلى إسكان الكلمة هو تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة (أو بالأحرى ثلاثة متحركات) من كلمتين فيجوز إسكان المتحرك الأوسط ، وهو لام الكلمة الأولى موقع حركة الإعراب .

. . . .

٥ — أن بعض أئمة النحاة وجهوا ذلك بأن من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو الوصل بنية الوقف ، إما على تقدير الاعراب كما يقدر فى المعتل ، وإما على أن الإسكان للتخفيف تأسيسا على تقدير الحركة ، وإما على ان الحركة محذوفة .

٦ — وقد توارد فى أقوال جمهرة النحاة أن ذلك جائز فى النثر على الصحيح أى الاختيار ، ولايختص بحال الضرورة ، كما فى شرح ابن يعيش للمفصل وحاشية الصبان على الأشمونى وغيرهما .

وجوهر ماتقدم أن إسكان الحركة الاعرابية ليس بمنكور فى الفصحى ، ومن ثم رأت اللجنة الاستناد إلى ذلك فى إجازة الوقف بالسكون على الأعلام المتتابعة ، كما هو الجارى على الألسن والأقلام فى العصر الحديث. وانتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« يشيع فى اللغة العربية المعاصرة على اختلاف مستوياتها إسكان أواخر الأعلام مع حذف ابن فى مثل : سافر محمد على حسن ».

(●) أعادت لجنة الأصول دراسة الموضوع ، وقدم لها الدكتور شوقى ضيف مذكرة بعنوان « تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام » .

وبعد مناقشة الموضوع وماقدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« ترى اللجنة إجازة مايجرى على الألسنة من حذف ابن من الأعلام المتتابعة فى مثل : سافر محمد على حسن ، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجوه الآتية :

١ — يعرب العلم الأول بحسب موقعة ويجر مايليه بالإضافة .

٢ — يسكن العلمان الأولان ويعرب الأخير بما يستحقه الأول من إعراب .

٣ — تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

(●) عرض قرار اللجنة على مجلس المجمع (د / ٤٤ ج / ٣٠) .

وقد رأى الأستاذ عباس حسن أن يعتبر « محمد على حسن » اسم الرجل دون نظر لأبيه أوجده ويكون حينئذ من قبيل التركيب المزجى وقد قال النحاة : إن العلم قد يكون مركبا تركيباً ثلاثيا ، وفى هذه الحالة لاينظر إلى أجزائه كل على حدة وتطبق عليه قواعد الإعراب . . . واعترض فى الوقت نفسه على إجازة التسكين فيما جرى فيه التحريك إذ كيف يجرى الوصل مجرى الوقف و « محمد على حسن » اسم واحد ، هو علم كلماته بمثابة الحروف فى كلمة واحدة

ثم وافق المجلس على قرار اللجنة

(●) ولما عرض الموضوع على المؤتمر رأى الاستغناء عن التخريج الثانى للضبط ، والاكتفاء بالأول والثالث . وفيما يلى :

١ — « ظاهرة الإسكان فى الفصحى » للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

٢ — « تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

٣ — الإسكان للدكتور عبد الصبور شاهين — خبير لجنة اللهجات .

ظاهرة الاسكان فى الفصحى

يستجاز بها اسكان الأعلام فى العربية المعاصرة (*)

١ ـ يجرى فى العربية المعاصرة إسكان الأعلام ، فى مثل : إبراهيم مدكور ، وأحمد عمار ، ومحمد مهدى علام ، وعباس حسن . وهيهات السبيل إلى مقاومة هذا العرف اللغوى الحديث فى نسق الأعلام ، وقد استقر أيما استقرار .

فهل يستجاز ذلك العرف السائد ، بمقولة أن الإسكان ظاهرة من ظواهر الفصحى ، تكاثرت شواهدها فيما يحتج به من الكلام ، وتعددت تخريجاتها وتوجيهاتها فى أقوال أئمة اللغة وجهابذتها أعلام ؟

ذلك ما نعالجه فى هذه العجالة .

٢ ـ أما الشواهد ، فمن منثورها ما جاء فى القرآن ، من مثل : « إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَة » . « فمَن ذا الَّذِى ينْصُرْكُمْ من بَعْدِه » — « وَيُعَلِّمْهُم الْكِتاب وَالْحِكْمَة » . « وَالهْدى وَالْقلَائِدْ ذَلِكَ لتَعْلَمُوا » — « فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُم » — « وَبُعُولتْهن أَحَق برَدِّهِنَّ » — « وَإِذْ يَعِدْكُم الله » — « وَمَا يشْعِرْكُم » — « وَمَكر السيْ إِلَّا بِأَهْلِه » « وَجِئْتكَ مِن سَبَأْ بِنَبَأْ » — « فَبِهُدَاهُم اقتدهْ قُل » — « وَإِنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ » — « وَلَا تَمنن تَسْتَكْثِرْ » — « مَحْيَايْ وَمَمَاتِى » — « أَلَمْ تَرْ إِلَى الْمَلَأْ » « ورسلْنا » — إلى غير ذلك مما يعد بالعشرات مقروءا بالسكنات .

وممن قرءُوا بالإسكان فى كثرة المواضع : أبو عمرو بن العلاء ، والحسن ، وأبو رجاء ، وقتادة ، وسلام ، وابن محيصن ، ومحارب ، ومسلمة . .

بل لقد سجل حَفَظَة اللغة أن الإسكان لغة تميم ، وبنى أسد ، وبعض نجد . ولو جاءتنا النصوص النثرية مضبوطة ضبط القرآن ، لكان ذلك عسيًا أن يظهرنا على أمثلة للإسكان فى منثور الفصحى ، وبخاصة لأهل تلك اللهجات .

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين ـ عضو المجمع .

٣ — وأما شواهد المنظوم ، فهى فاشية ، على حد تعبير « ابن مالك » فى « ألفيته » ويبدو أن الرواة كانوا يصلحون ما يرد منها ساكنًا ، فيعدلون به إلى ما هو معرب طردًا للقاعدة العامة ، وقد تعلق ببعض ذلك « المبرد » فى اعتراضه على « سيبويه » فيما أورد من شواهد ، فتصدى له « ابن جنى » منكرًا عليه اعتراضه واستقر رأى جمهرة من النحاة فى كثير من الشواهد على التسليم بصحة رواية الإسكان مع اعتبارها من قبيل الضرائر .

٤ — وإذا انتقلنا إلى ما قاله النحاة فى تخريج ظاهرة الإسكان وتوجيهها ، ألفيناهم يسلكون سبلًا شتى ، ويصطنعون من المصطلحات ألوانًا ، وهى على تعددها واختلافها دليل على أن لهذه الظاهرة مكانها المرموق فى نسب الفصحى .

وفى مقدمة تلك السبل فى التخريج والتوجيه ما عبروا عنه بأنه « إجراء الوصل مجرى الوقف أو « الوصل بنية الوقف » على حد تعبير « ابن هشام » فى حرف الهاء من « المغنى » ، وتفسير الأمير لذلك بأن يؤتى فى الوصل بالحرف كحاله فى الوقف . والمقصود بالمصطلح الحكم بالإسكان المجرد ، كما هى عبارة النحاة أى فى درج الكلام .

٥ — ومن النحاة من يعبر عن ذلك بأنه « إجراء المنفصل مجرى المتصل » ويمثل له بقول « امرىء القيس » : « فاليوم أشربْ غير مستحقب » ويقول : إنه أنزل الباء من « أشرب » منزل الضاد من « عضد » فسكن الباء كما سكنت الضاد فى « عضُد » . وعليه تخريج قوله تعالى : « أَلَمْ تَرْ إِلَى الْمَلَإِ » بسكون الراء ، كما فى « التصريح » وحاشية « يس » عليه .

٦ — وبين النحاة من يؤثر فى التعبير عن ذلك « تقدير الإعراب » ففى باب المعرب والمبنى من حاشية « الصبان » : « لا ينحصر تقدير الإعراب فى الاسم المعتل والفعل ، إذ منه فى الاسم ما سكن آخره للتخفيف ، ومنه فى الفعل ما سكن للتخفيف ، ولا يختص ذلك بالشعر ، بل يجوز فى النثر على الصحيح » . وفى مثل هذا الباب من حاشية « الخضرى » يقول : « بقى مما تقدر فيه الحركات ما سكن للتخفيف ، والصحيح جوازه نثرًا لقراءة به فى السبع » .

٧–والتعبير « بالإسكان للتخفيف » تأسيس على « تقدير الحركة » . ففى الخزانة عند الكلام على قول الشاعر :

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثًا ومن يخرقْ أعق وأظلم

قال « الدماميني » : « وليس كون من شرطية بمتعين ،لجواز أن تكون موصولة ، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبى عمرو ، فلا ضرورة ولا حذف ولا قبح » . وفى « الضرائر » ص (٢٧٠) «اتفق النحاة على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام ،فكذلك ينبغى ألّا ينكر ذهابها للتخفيف ، كما فى قراءة أبى عمرو ومحارب ومسلمة » .

٨–وهناك فى علماء العربية من عبر عن الإسكان فى مثل هذه المواضع بأنه « حذف الحركة » . وفى هذا يقول « السيوطى » فى « الجمع » « اختلف فى جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال : أحدها الجواز ، وعليه « ابن مالك » وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم ، والثانى المنع مطلقًا فى الشعر وغيره ، وعليه المبرد ، والثالث الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار ، وعليه الجمهور . قال « أبو حيان » : « إذا ثبت نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين » .

٩–تلك هى مقولات النحاة فى تخريج ظاهرة الإسكان فى الفصحى ، ألمعنا إليها إلماعا واستظهرنا منها نبذا ، ولو سردناها تفصيلًا فيما رجعنا إليه من مختلف المصادر والأصول ، وما دار حولها من مساجلات ومناقلات ، لبلغت مئين أوراقًا .

ومع أننا اجتزأنا بهذه الإلمامة اليسيرة ، يسعنا أن نستخلص منها محصلة مرضية فى مكان الإسكان من الفصحى . ومجمل هذه المحصلة أن الإسكان لغة تميم وبنى أسد وبعض نجد ، وأنه ورد فى آيات من القرآن عشرات فى القراءات السبع ، وإن ممن قرءُوا به : أبو عمرو ابن العلاء وغيره من أئمة القراء ، وأنه فاش فى الشعر لا خلاف . وأنه جائز فى النثر على الصحيح ، أو كما يقول « ابن يعيش » فى ٩ – ٨٢ : « لا يختص بحال الضرورة ، وله نظائر فى غير الشعر تشبيها له بالشعر » ، أو كما يقول صاحب « الضرائر » فى منقوله

ص (٢٧٠) : « اتفق النحاة على ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، فكذلك ينبغى ألَّا ينكر ذهابها للتخفيف » . أو كما يقول « الصبان » فى آخر المعرب والمبنى .

« ولا يختص ذلك بالشعر ، بل يجوز فى النثر على الصحيح » ، أو كما يقول « ابن عقيل » فى باب الوقف : « إنه قليل فى النثر » . وأقول : إن مراده بالقلة هنا قلة نسبة لا قلة عدد ، والقلة العددية مظنة توقف عند الاحتجاج . أما القلة النسبية فلها مقام واعتبار يدنيها عند إلحاح الحاجة من القبول ، على سبيل الاستئناس :

١٠ — وما ينبغى بهذا البحث والاستخلاص أن نخرج على قاعدة للعربية تعد من خصائصها الوثقى ، وهى الإعراب ، وأن نطالب بالإسكان على وجه عام ، فإن ذلك يثير مشكلة لغوية لا قبل لنا بها ، ولا تقل عن مشكلة الإسكان العمرانى المتفاقمة فى أيامنا الراهنة !

حسبنا من المطالبة بالإسكان اللغوى أن يكون نوعيًّا محدودًا بموضوع الأعلام . ونحن فى هذه المطالبة لا ندعو إلى وضع جديد ، ولا نستحدث ما ليس بموجود . ولكننا نستجيز به ما هو قائم مستقر فى نسق الأسامى ، يجرى به الاستعمال فى اللغة العربية المعاصرة على اختلاف المستويات من السفح إلى القمة ، وهو ظاهرة فاشية ليس عنها عدول ، ولا إلى الخلاص منها سبيل .

ويونسنا فى هذه الاستجازة أنها تأوى من صميم الفصحى إلى ركن شديد ، وتمضى منها على نهج سديد .

بعض المراجع :

كتاب سيبوية ١ — ١١. الحجة للفارسى ١٨٤ .خصائص ابن جنى ج ٢ — ٣٨٧ وباب إجراء المتصل . المحتسب لابن جنى ١ — ١٠٤ . شرح المفصل لابن يعيش ١ /٤٨ — ٧٢ و ٥ — ٨٩ و ٩ — ٨٢ . المغنى لابن هشام — حرف الهاء . التصريح لابن هشام ١ — ١٠٤ و ٢ — ٤٣٣ .الأشباه والنظائر للسيوطى حرف الهمزة ج ١ — ٢٨ الهمع للسيوطى باب المعرب والمبنى والوقف . النشر فى القراءات العشر ١ — ١٢٣ و ٢ — ٢١٣ . الخضرى والأشمونى والصبان ، باب المعرب والمبنى والوقف .

تسكين أواخر الأعلام فى درج الكلام (*)

كانت لجنة الأُصول قد اتخذت فى الأَعلام المتتابعة فى مثل : « سافر محمد على حسن » قرارًا قديماً بجواز تسكين هذه الأَعلام فى الكلام المتصل . ورأى مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٦٥ تأْجيل النظر فى ذلك إلى مؤتمر قادم . وراجعت أَخيرًا لجنة اللهجات هذا القرار وما دار فيه من مناقشات ووضع من مذكرات ، وانتهت إلى اعتماده مستندة إلى مذكرتين للأُستاذ محمد شوقى أَمين والدكتور عبد الصبور شاهين . ورأَت عرض ما انتهت إليه على لجنة الأُصول . وعلى هدى بحوث لجنتى الأُصول واللهجات وما استبان إلىّ فى كتب النحو والقراءات أَعرض الحقائق التالية :

١ — جاء فى كتاب سيبويه (٢ / ٢٩٧) أن العرب يسكنون الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر كما يسكنون الحرف الثانى المكسور والمضموم فى الاسم الثلاثى مثل : فخذ وعضد ، ويسوق مثالًا لذلك قول امرىء القيس :

فاليوم أَشربْ غير مستحقب ... إثماً من الله ولا واغل

وجاء أَيضا فى نفس الكتاب (١ / ٤٥٠) عن جزم المضارع أَنه لا يجزم فى جواب الأَمر والنهى فحسب ، بل أَيضا قد يجزم فى جواب الاستفهام والتمنى والعرض مثل : « أَين تكون أَزرْك » و « ليت محمدا عندنا يحدثْنا » و « أَلا تأْتينا تصبْ خيرًا » واستشهد على ذلك بأَبيات منها :

متى أَنام لا يؤَرِّقْنى الكرى ... ليلًا ولا أَسمع أَجراس المطى

وذكر سيبويه فى نفس الموضع مثالين جزم فيهما المضارع أَو سكن ولم يقع فى جواب عرض ولا تمن ولا استفهام أَولهما قول لبعض العرب : « اتقى الله امرؤ وفعل خيرًا يُثبْ عليه » بإسكان يثب . وثانيهما آية سورة المنافقين : (فأَصدَّق وَأَكُنْ مِن الصَّالِحِين) بإسكان (وأَكن) . وبذلك قرأَ ستة من القراء السبعة هم : ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى « كتاب السبعة » لابن مجاهد ص (٦٣٧ ط. ١) .

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

٢ – ليس هذا الحرف وحده هو الذى قرىء بتسكين الحركة الإعرابية فى القراءات السبع ، فقد قرئت حروف أُخرى بالتسكين ؛ من ذلك تسكين هاء الكناية للغائب المفرد المتصلة بالمضارع المجزوم مثل آية سورة آل عمران : (يُؤَدِّهْ إليْك) وآية سورة النساء : (نوَلِّهْ مَا توَلَّى) وقد جاءت هذه الصيغة فى ستة عشر موضعًا ذكرها جميعًا ابن مجاهد (كتاب السبعة ص ٢٠٧) وتلا ذلك بأن ابن عامر مقرىء الشام سكَّن منها أربعة ، وسكَّن عاصم منها عشرة وسكَّن أبو عمرو بن العلاء منها ستة وسكَّن حمزة منها إحدى عشرة .

٣ – يقول ابن مجاهد عن أبى عمرو بن العلاء : إنه كان يستخدم التخفيف – يريد التسكين – كثيرا (كتاب السبعة ص ١٥٥) يروى عن عباس بن الفضل أنه كان يقرأُ آية سورة البقرة : (فتُوبُوا إلَى بَارِئْكُمْ فاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذٰلِكُمْ خيْرٌ لكم عِنْدَ بَارِئْكُمْ) بتسكين (بَارِئْكُمْ) فى الموضعين . ويروى عن اليزيدى تلميذه أنه كان يقرأُ فى سورة البقرة : (ويعلمْهم) و (يعلمْكم) و (يلعنْهم اللاعنون) وفى سورة آل عمران (ينصرْكم) وفى سورة الأَعراف : (يَأْمُرْهُم) وفى سورة الطور : (تأْمُرْهم) ، وفى سورة التغابن : (يَوْمَ يَجْمَعْكُمْ) كل ذلك بتسكين لام الفعل . ويقول ابن مجاهد بعد أن سرد هذه الألفاظ : وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات ، يريد أنه كان يعمد إلى تسكين الحركة الإعرابية حين تتوسط بين حركتين كما فى الأَمثلة السابقة . ويقول : إنه كان يسكن فى سورة البقرة : (وَأَرْنا مَناسِكنا) بتسكين الراء . وذكر ابن الجزرى فى كتاب النشر أن ابن محيصن أحد القراء الأَربعة عشر كان مثل أبى عمرو يسكن هذه الحروف وما يماثلها ويقول صاحب الإتحاف ص (١٣٦) : إن تسكينها لغة تميم وأسد وبعض نجد طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد .

٤ – ذكر ابن مجاهد عن نافع قارىء المدينة أنه كان يقرأُ فى سورة الأَنعام : (وَمحْيَايْ وَمَمَاتِى) بتسكين الياء فى (محْيَايْ) (كتاب السبعة ص ٢٧٤) وذكر عن حمزة والكسائى أنهما كانا يقرآن فى سورة الأَعراف (مَنْ يُضْلِل اللهُ فلَا هَادِىَ لهُ وَيَذَرْهمْ فِى طُغْيَانهم) بتسكين الراء فى (يَذرْهم) (كتاب السبعة ص ٢٩٩) وذكر عن ابن كثير مقرىء مكة أنه كان يقرأُ فى سورة يوسف : (إنَّهُ مَن يَتقى وَيَصْبِرْ) برفع (يتقى) وتسكين (يصبر) (كتاب السبعة ص ٣٥١) وذكر أيضا عنه أنه كان يقرأ فى سورتى النمل وسبأ : (جِئْتُك

وِن سبأً بِنبَإٍ يَقِين)و (لقدْ كان لِسَبَأٍ فِى مَسْكنهمْ آيَة) بتسكين سبأ فى المرضعين (كتاب السبعة) وذكر عن حمزة أنه كان يقرأ فى سورة فاطر : (ومكر السيْء) (كتاب السبعة ص ٥٣٥) .

٥ - هذه الصورة من تسكين الحركة الإعرابية فى بعض الألفاظ القرآنية وردت فى القراءات السبع ووراءها صور كثيرة من هذا التسكين فى القراءات الأخرى. ونكتفى بقراءة واحدة ذكرها ابن جنى فى كتابه المحتسب ، وهى قراءة طلحة بن سليمان فى سورة القيامة : (أَنْ يُحْيِى الْمَوْتى) بتسكين (يحيى) فقد علق عليها ابن جنى بقوله : قال أبو العباس : «إسكان هذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات حتى إنه لو جاء بها فى النثر لكان جائزا ، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها. ومما جاء منه فى النثر قولهم : (لا أكلمك حِيرِى) فأسكن الياء من حيرى (أى مدة) وهى فى موضع نصب » .

٦ - فهم القدماء من عرض سيبويه لتسكين الحركة الإعرابية فى أمثلة من الشعر والقرآن الكريم وبعض أقوال العرب أنه يجيز الإسكان فى الحركة الإعرابية شعراً ونثراً ، ويستدرك ابن الجزرى قائلا : (ولكنه قال القياس غير ذلك) (النشر ٢ / ٢١٣) . ولعل ذلك ماجعل أبا على الفارسى يجوز إسكان الحركة الإعرابية كما ذكر ذلك المرحومان الدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ أمين الخولى فى مذكرتيهما مع القرار القديم للجنة الأصول وكذلك الدكتور عبدالصبورشاهين فى مذكرته مع قرار لجنة اللهجات . وفى رسالة الغفران (ص١١٢ من طبعة أمين هندية)نص لأبى عمرو بن العلاء يدل على أنه قرأ ما مر بنا أولا عند سيبويه وأنه عرف قراءة حمزة السالفة (ومكر السيْ)بالتسكين ولم يلبث أن قال : «وهذا يدل على أنهم (أى العرب) لم يكونوا يحفلون بطرح الإعراب » . وفى تقدير الأستاذ أمين الخولى أن أبا عمرو بن العلاء يريد بذلك عدم مبالاة العرب بطرح الإعراب .

وقد تتبع الأستاذ محمد شوقى أمين فى مذكرته المرفقة بقرار لجنة اللهجات ماقاله النحاة فى جواز هذا التسكين بأواخر الكلم المنثور . ولانريد أن نأخذ بالظاهرة على إطلاقها ، إنما نريد أن نأخذ بها رخصة فى تسكين الأعلام المتتابعة فى الكلام المتصل تيسيرا على الكتاب والقراء .

٧ ـ ناقشت المذكرات القديمة مع قرار لجنة الأصول ومذكرة الأستاذ محمد شوقى أمين مع قرار لجنة اللهجات الوجوه التى يمكن بها تخريج ظاهرة الإسكان فى الأعلام المتتابعة من ذلك أنها أجريت فى الوصل مجرى الوقف كما قال الأستاذ أمين الخولى فى مذكرته مستندا إلى أقوال النحاة فى هذا الإجراء ، وقد أشار إليه ابن مالك بقوله : « وربما أعطى لفظ الوصل ماللوقف نثرا وفشا منتظما » . وهذا ليس إعرابا وإنما هو تعليل للتسكين ، وأنه يحدث فى الوصل كما يحدث فى الوقف ، وقيل تعرب إعراب المركب المزجى ، وقد نقض ذلك الأستاذ الشيخ محمد على النجار فى مذكرته القديمة وأيضا الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج ، وقيل تعرب أو تخرج على الحكاية ، ونقض هذا التخريج الشيخان الجليلان ، وخير من ذلك كله الرأى الذى ذكره الأستاذ محمد شوقى أمين نقلا عن الصبّان فى حاشيته على شرح الأشمونى وهو تقدير الإعراب كما يقدر فى الاسم المعتل ، فمثل «جاء محمد على حسن الشاعر » يعرب محمد على حسن فاعلا مرفوعا تقديرا والشاعر نعت له . وتعرب جميعا تقديرا بحسب العوامل فقد تكون فى موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور .

٨ ـ وبكل ماقدمت يمكن أن ننتهى إلى القرار التالى :

يجوز تسكين الأعلام المتتابعة ، وتعرب جميعا تقديرا بحسب العوامل ، فقد تكون فى موقع مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول به أو مجرور .

الاسكان (*)

لاحظ اللغويون — قديما وحديثا — وجود كلمات معربة سقطت حركات إعرابها . فى روايات صحيحة ، من القراءات القرآنية ، ومن الأشعار ، وهى روايات مأثورة عن أئمة كبار ، لغويين وقراء من أمثال : أبى عمرو بن العلاء ، والحسن البصرى ، ومسلمة بن محارب ، ويعقوب الحضرمى وغيرهم ومن قبلهم أثرت أيضا هذه الروايات عن مجموعة من الصحابة ومنهم : على وابن عباس وابن مسعود ، وأنس بن مالك .

وقد توزعت هذه الظاهرة : (سقوط الحركة الإعرابية ، أو الإسكان) بين الأفعال ، والأسماء وهو أمر جدير بدراسة مستفيضة للتعرف على أسبابه وآثاره .

ولابد أولا أن نستعرض بعض أمثلة هذه الظاهرة :

• جاء فى قراءة أبى عمرو بن العلاء (وهى إحدى القراءات السبع) أنه قرأ الأفعال : (إن الله يأمرْكم ، و (أم تأمرْهم أحلامهم) ، و (يأمرْهم بالمعروف) ، و (إن ينصرْكم الله) ، و (وما يشعرْكم) — كل ذلك بالإسكان فى رواية عنه ، وفى رواية أخرى باختلاس حركتها .

• وجاء عنه أيضا أنه قرأ (فتوبوا إلى بارئْكم) بالإسكان ، وبالاختلاس .

• وجاء أيضا فى روايات عنه إسكان (هو الذى يصورْكم) و (ويحذرْكم الله) وبعضهم أطلق القياس فى كل راءٍ نحو (يحشرْهم ، وأنذرْكم ، وييسرْكم ويطهرْكم) ، وذكر ابن الجزرى أنه لامانع من الأخذ فى هذه الأفعال بقياس واحد ، هو جواز إسكانها (النشر ٢ / ٢١٣) .

• وقد يلحق باتجاه أبى عمرو فى هذا المقام أنه قرأ بإسكان ضمير الهاء فى مثل : (يؤدهْ إليك — نؤتهْ منها — نولهْ ماتولى ونصلهْ جهنم — يرضهْ لكم — يخشى الله ويتقهْ) .

• وقد قرأ الحسن وأبو رجاء ، وقتادة ، وسلَّام ، ويعقوب والهمدانى : (ويذرْهم) .

(*) للدكتور عبد الصبور شاهين — خبير لجنة اللهجات .

* وقرأ مسلمة (فسيحشرْهم إليه جميعا) و (فيعذبْهم).

* وقرأ على وابن عباس، وابن مسعود، وأنس بن مالك، وعلقمة، والجحدرى، والتيمى، وأبو رجاء (ويذرْك وآلهتك) بإسكان الراء.

* وقرأ مسلمة: (وبعولتْهن أحق) بإسكان التاء.

* وقرأ الحسن (أو يحدثْ لهم ذكرا) ساكنة الثاء.

وخلاصة ماساقه القدماء فى هذا الصدد، وإمامهم ابن جنى الذى تصدى لتعليل هذه القراءات فى كتابه (المحتسب) أنه: (إسكان المرفوع تخفيفا)، و (إنما سكن استثقالا للضمة) و (علته ثقل الضمة مع كثرة الحركات)، وكان هذا تعليلا لرواية الإسكان.

وقد مال سيبويه، ومن قال برأيه إلى أن هذه القراءات كلها على الاختلاس، متهما القراء بأنهم أدنى دراية، وإن كانوا أقوى رواية، ويبدوا أن ابن جنى كان يميل إلى تفسير هذه الظاهرة بأنها إسكان فعلا، بحيث قال عن الاختلاس: (وربما كان العمل خلسا فظن سكونا)[1]

وقد كان سيبويه والقدماء جميعا يرون أن الإسكان أو الاختلاس لايكون إلا فى المرفوع والمجرور فأما المنصوب فلا يسكن ولايختلس: (لأن الفتح أخف عندهم)[2]

غير أن الروايات السابقة لم تفرق بين الحركات المختلفة، فأسكن المنصوب فى (ويذرْك). كما أسكن المرفوع والمجرور.

على أن سيبويه لم يرفض إسكان الحركة الإعرابية، ولكنه قصره على الشعر للضرورة، دون النثر. قال: «وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر. شبّهوا ذلك بكسرة فخِذ، حيث حذفوا فقالوا: فخْذ: وبضمة عضُد، حيث حذفوا فقالوا: عَضْد... قال الشاعر:

رُحْتِ وفى رجْليكِ مافيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المئزر

(١) المحتسب ص ٢٥، ٢٢٧، ١٢،٣٠٥ على التوالى (مخطوطة رقم ٢٥٢ قراءات – دار الكتب)

(٢) الكتاب ٢/٢٩٧. والمحتسب فى المواضع السابقة.

. . . . قال الراجز :

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ : صاحِبْ قوِّمِ   بالــدَّوِّ أمثــالَ السفين العُوَّمِ

فسألتُ من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد : صاحبي . وقد يُسكِّن بعضهم فى الشعر ويُشِمُّ وذلك قول الشاعر :

فاليوم أشــربْ غــير مُسْتَحْقِبٍ   إثمــا مــن الله ولا واغــــلِ

وجعلت النقطة علامة الإشمام . ولم يجئ هذا فى النصب ، لأن الذين يقولون : كَبْد وفَخْذ لا يقولون فى جَمَل : جَمْل »[1] .

وعلة عدم إسكان المفتوح فى نظرهم أن الفتح أخف من الضم والكسر ، فإسكانه تخلص من خفيف بخفيف .

غير أن المبرد حين تعرض لهذه الروايات كلها أنكر الإسكان إنكاراً تاما ، وزعم أن قراءة أبى عمرو ذلك لحن بل لقد أنكر ما أجازه سيبويه فى ضرورة الشعر ، وروى شواهده على وجوه تخرجها عن تمثيل ظاهرة الإسكان[2] .

ونرى أن هذه الخلافات كلها إنما تدور أساساً حول تفسير الظاهرة ، لا حول إثبات روايتها فهذه الرواية ثابتة من خلال مأثورات القراء ، وهم أوثق دينا وأمانة وأداء .

ومن المواضع المهمة فى كلام سيبويه السابق تنظيره لإسكان اللام لضرورة الشعر بإسكان عين الكلمة فى مثل : فخذ وعضد .وهو إشارة ذكية جداً إلى وحدة ظاهرة الإسكان ما بين عين الكلمة ولامها ، تلقفها ممن جاء بعده أبو على الفارسى ، وقفاً أثره ابن جنى . وللفارسى بخاصة تصور للمسألة جدير بالذكر فى هذا المقام ، وقد قسم حروف المعجم إلى : ساكن ومتحرك ، فالساكن على ضربين : ما أصله فى الاستعمال السكون ،وما أصله فى الاستعمال الحركة ثم طرأ عليه السكون وقد تكون حركة هذا المسكن حركة بناء(أى : البنية) ، وقد تكون حركة إعراب ،وحركة البناء قد تكون فى كلمة مفردة ، وقد تكون فى كلمتين .

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧-٢٩٨

(٢) الحجة ورقة /١٨٤

ونأتى إلى النص بعد هذا التقسيم : (ما أصله فى الاستعمال السكون، مثل : راء بردْ وكاف بكر) ، والآخر ما أصله الحركة فى الاستعمال (وهو فاءُ الكلمة) (ولا كلام له فى هذين) وأما ما أصله الحركة فى الاستعمال فيسكن فعلى ضربين : أحدهما أن تكون حركة بناء، والآخر أن تكون حركة إعراب ، (وهو يقصد بحركة البناء حركة عين الكلمة ، وبحركة الإعراب حركة اللام) .

وحركة البناء على ضربين ، أحدهما : أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة ، نحو : فخذ ، وسبع وإبل ، وضرب ، وعلم . . . . . والآخر أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل . . . نحو قولهم : أراك منتفْخا . ويخش الله ويتقْه ، ومن ذلك قول العجاج :

* فبـــات منتصْبـــا وما تكردســـا *

ولا شك أن ربط إسكان لام الكلمة بإسكان عينها أمر فى غاية الصواب ، وهو يخضع فى نظرنا لقاعدة واحدة من قواعد البنية المقطعية للكلمة العربية ، بل إن إسكان عين الكلمة هو فى الواقع قاعدة إسكان لامها ونموذجه ، وهو ما سوف نحاول بيانه من وجهة نظر علم اللغة الحديث .

فالكلمة العربية مزيج فى بنيتها من الصوامت والحركات ، وهى تتبع فى ذلك نظاما محكما ينحصر فى الصور المقطعية التالية :

١ ــ المقطع القصير (صامت + حركة) .

٢ ــ المقطع الطويل المقفل (صامت + حركة + صامت) .

٣ ــ المقطع الطويل المفتوح (صامت + حركة طويلة) .

ومقتضى ذلك أن الكلمة العربية لا تبنى من صوامت فحسب ، ولا من حركات فحسب ، ولا تبدأ بحركة ولا تثنى بصامت ، ولا يتوالى فى وسطها أكثر من صامتين دون فاصل من حركة . وهذا كله من بديهات البنية العربية .

غير أن الذى نلحظه طبقاً لقواعد القدماء أن اللغة تكره تتابع المقاطع المتماثلة ، كأن تتكون الكلمات من نوع واحد من المقاطع ،دون مزج لنوعين من المقاطع الأصلية السابقة على الأول.

ولذلك علل القدماء إسكان لام الماضى عند اتصاله بضمير الفاعل بقولهم : (لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة) : فبدلا من أن يكون بناء الفعل : كَتَبْتُ ka/ta/ba/tu وهى أربعة مقاطع متماثلة نوعاً ، مكروهة فى اللسان العربى جداً — يصبح بناوه :

كتبْتُ ka/tab/tu وقد أدى إسكان آخر الفعل إلى إحداث التنويع فى المقاطع وإلى اختصارها من أربعة إلى ثلاثة ، والاختصار على هذا النحو وسيلة من وسائل اللغة إلى تيسير العمليات النطقية .

فإذا جئنا إلى الكلمة الثلاثية المقيس عليها مثل : فخذ وإبل وعضد ، وجدناها فى حال الوصل مكونة من ثلاثة مقاطع متماثلة fa/bi/du فاتجه الناطق العربى إلى اختصار هذه الثلاثة فى مقطعين متنوعين هما : fav/du وهما يتحولان فى حال الوقف إلى مقطع مديد fahd وتتابع المقاطع الثلاثة على هذا النحو مكروه أيضاً ، ولكن بدرجة أخف من تتابع الأربعة السابقة .

ويدور تصور أبى على الفارسى للمسألة فيما زاد على ثلاثة على هذا الأساس ، فكلمة (منتصبا) وقع فى بنيتها مثال (فخِذ) وهو (تصب) ، فيتحول إلى (تصْب) ، وفى قول الشاعر :

* قالت سليمى : اشترْلنـــا ســـويقا *[1]

أسكن الفعل لوجود نموذج (فخذ) فى قوله (تَرِلَ) فيتحول إلى (ترْلَ) وهكذا يمكن وضع قاعدة مقطعية لظاهرة الإسكان فى لام الكلمة قياساً على الإسكان فى عينها .

ولقد تثور هنا قضية الحركة الإعرابية ، وقداستها فى نظر بعض المقاييس ، ونود أن نؤكد هنا احترامنا الكامل لتقاليد الفصحى ، سواء أبقت على الحركة الإعرابية ، أو أسقطتها ، كما فى الأمثلة السابقة ، وكما فى أمثلة الإدغام الكبير التى يطرأ فيها إسقاط هذه الحركة .

---

(١) الحجة ورقة / ١٨٤

وحسبنا أن نورد هنا رأى أبى على الفارسى فى جواز التسكين من الناحية المبدئية ، سواء فى حركة البناء (حركة العين) ، أو حركة الإعراب (حركة اللام) ، يقول : (فأما حركة البناء فلا خلاف فى تجوز إسكانها فى نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين ، وأما حركة الإعراب فيختلف فى تجوز إسكانها ، فمن الناس من ينكره ، فيقول : إن إسكانها لا يجوز من حيث كانت علما للإعراب ، وسيبويه يجوز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين فى الشعر ، وقد روى ذلك عن العرب . . . وأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما على الإعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف فى الوقف وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجز حذفها فى هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها فى هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء (أى : حركة عين الكلمة) والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدان ، وأنها قد تسقط فى الوقف والإعلال ، كما تسقط التى للبناء التخفيف)[1]

ولا شك أن رأى أبى على هذا مستوحى من كلام سيبويه الذى ينبغى أن نذكره هنا دليلا على أن السلف لم يكونوا يعتقدون فى قداسة الحركة الإعرابية ولا يرون أن المعنى مرتبط بها البتة ، وإنما كانوا يأخذون الأمر فى هوادة ويسر ، يشهد بهما ما نجده من نصوص ، أهمها فى نظرنا قول سيبويه :

(وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)[2] ، فحركة الإعراب وسيلة صوتية لتواصل الكلمات ، وهو حكم عام لا يغفل ما قد يكون استثناء من القاعدة ، حين ترتبط الحركة بالمعنى ، فتكون لها وظيفتان : الدلالة والوصل . والنتيجة التى نخرج بها بصدد هذه الظاهرة كلها بما فى ذلك أمثلة الإدغام الكبير ، هى :

(أن الداعى إلى إسكان لام الكلمة هو تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة ، (أو بالأحرى : ثلاثة متحركات من كلمتين فيجوز أن يسكن المقطع (أو المتحرك) الثانى ، وهو دائما لام الكلمة الأولى أى موقع للحركة الإعرابية) . وأن ذلك لغة تميم وشرق الجزيرة كلها .

---

(١) الحجة / ١٨٤

(٢) الكتاب ٢/٣١٥

وليس يخفى أهمية هذه النتيجة فى تيسير الممارسة اللغوية ، فيما يتعلق بالقراءة الإعلامية مثل نشرات الأخبار ، والبيانات الصحفية ، وبصفة عامة كل ما يتصل بأداء اللغة الوسطى الأكثر شيوعاً على ألسنة المثقفين .

وقد يتصل تطبيق هذه النتيجة بنطق الأعلام بإسكان أواخرها ، على ما اقترح من قبل وما زال الاقتراح رهين البحث .

وبذلك تختصر المسافة بين الفصحى والعامية فى باب كبير من أبواب الاستعمال .

جواز مثل قول الكتاب : « أنا كباحث أقرر هذا الرأى »

يجيز المجمع مثل قول الكتّاب : «أنا كباحث أقرر كذا » ، على أحد وجهين : «أن تكون الكاف للتشبيه » ، أو : «أن تكون الكاف زائدة »

(*) صدر فى د / ٤٢ج /٨للمؤتمر (١٩٧٦/٣/٤م)

(*) قدم الأستاذ عبدالله كنونعضو المجمع إلى مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين بحثا بعنوان « الكاف التمثيلية » ، ، عرض فيه لقول الكاتبين مثل : «أنا كوزير أقرر كذا» ، فأحاله على لجنة الأصول

ولما أحيل البحث على لجنة الأصول عرضت اللجنة رأيها فى ذلك على المجلس فى دورته (د/ ٣٨ج/٢٨) وهو إجازة التعبير على أن الكاف للتعليل أو التشبيه أو زائدة فرأى المجلس أن تعيد اللجنة النظر فىالموضوع .

(*) قدم الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله الخبير باللجنة – حينئذ – بحثا فى الموضوع ، وفى ضوء هذا البحث درست اللجنة الموضوع .وانتهتإلى القرار المذكور فى صدر هذا الموضوع .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د / ٤٢ ج / ٢٥ – ١٩٧٦/٢/٤م)

فوافق عليه ، وفى هذه الجلسة اعترض الأستاذ على النجدى ناصف – عضوالمجمع – قائلا : إن الكاف فى قول القائل : « أنا كباحث أقر هذا الرأى » لاتفيد تشبيها ، فالقائل يريد أن يقول « أنا باعتبارى باحثا » ثم إن ذكر الموصوف لايقدم ولا يؤخر شيئا فى القضية .

(*) عرض القرار بعد ذلك على المؤتمر ،وفى هذه الجلسة لقى اعتراضا من بعض السادة الأعضاء :

(أ) فالأستاذ محمد بهجة الأثرى قال : إننا لسنا مكلفين تخريج كلام عامى يشيع على ألسنة الناس .

(ب) وقال الدكتور عثمان أمين : هذا الأسلوب دخيل على اللغة العربية ، وهو مأخوذ عن اللغات الأجنبية ، فهو تعبير يمعنى « بوصفى كذا أو باعتبارى كذا» والإبقاء عليه لا يتسق وروح العربية .

(حـ) وأيده فى ذلك الأستاذ سعيد الأفغانى فقال إننا منذ ثلاثين عاما أو يزيد كنا نسمى هذه الكافالكاف الفرنسية ، وقال : إن التعبير العربى الصحيح هو أن نقول : « أنا باعتبارى باحثاً » أو « بصفتى باحثا »

ودافع الأستاذ عباس حسن عن القرار محتجا بأن هذا التعبير عربى صحيح ، وورد مثله فى كتاب « «المثل السائر «لابن الأثير فى باب التحرير»

كما دافع عنه الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله خبير لجنة الأصول حينئذ وعضو المجمع من بعد

ثم وافق المؤتمر على القرار

وفيما يلى :

« أسلوب : أنا كباحث أقرر . . » للدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله – خبير لجنة الأصول .

أسلوب « أنا كباحث أقرر » (*)

يجرى على الألسنة والأقلام أسلوب بعثته الترجمة المعاصرة يقال فيه «أنا كسفير أطلب كذا وكذا » و «أنا كباحث أقرر كذا وكذا » ونحو ذلك .

وانبعث وراء مجرى هذا الأسلوب تساؤل أهل العربية عن صحته وموقع الكاف فيه .

وقام الأستاذ عبد الله كنون ببحث طيب تناول فيه إبانة الكاف التمثيلية وإجازة هذا الأسلوب ، وألقى البحث فى الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية ، وعُلق عليه ، ونشر فى قسم البحوث .

ونحن نجرى إجازة هذا الأسلوب بأحد وجهين من الوجوه التى ذكرها العلماء للكاف :

الوجه الأول : أن تكون الكاف للتشبيه ، وهو أكثر وجوه الكاف جرياً فى اللسان العربى قال الأشمونى : وهو الأصيل .

فإذا قلت «أنا كباحث أقرر كذا وكذا » فهو على تقدير (أنا كشخص باحث أقرر...) قال ابن هشام فى باب النعت من التوضيح : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو «أن اعمل سابغات » : دروعا سابغات . . . الخ ، وترى ذلك واضحاً بعد الكاف فى شواهد كثيرة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور » .

وقول الشاعر :

فاصبحت امن ليلى الغداة كقابض ... على الماء لايدرى بما هو قابض

ومثل ذلك قول الأعشى :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يُضرها وأوهى قرنه الوعل

أى : كوعل ناطح . . .

(*) للدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله — الخبير بلجنة الأصول .

وفى قولك «أنا كباحث أقرر كذا وكذا» جئت بهذا الوصف (باحث) لتجعله مناظر تقريرك المفيد به ، وكان الظاهر أن تقول – مثلا – «أنا باحثا أقرر كذا وكذا» ، أى أقرره فى حال كونى باحثا ، فإذا زدت الأسلوب تشبيها فقد زدته مبالغة فى الوصف (باحث) بالتقرير ، وفى الإشعار بأن هذا الوصف من شأنه أن يصدر عن صاحبه هذا التقرير ، حتى إنك إذا قدرت أن غيرك كان له هذا الوصف فإنه يقرر أيضًا ، لأن التشبيه يقتضى الاشتراك فأنت كغيرك من الباحثين يقتضى بحثكم أن تقرروا هذا التقرير . . ولكن المتكلم صاحب الموضوع القائم به أولى بالحكم من غيره وأوفى بإسناده ، لأنه ألصق بالوصف – فى هذا الموضوع – وأقرب إلى مقتضاه . . فليس التشبيه هنا مرادًا موصلا . ولكنه لا مندوحة للمبالغة فى تثبيت أن ما أسند إلى المتكلم يقتضيه الوصف المذكور .

ومما يقارب هذا فى المبالغة – وإن لم يكن مثله فى طريقة الإسناد – ماذكره الزمخشرى فى الكشاف (ج/ ٣ ص / ٦٥) : قالوا «مثلك لا يبخل» فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة فى ذلك فسلكوا به طريق الكناية : لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربى «العرب لاتخفر الذمم» كان أبلغ من قولك : أنت لاتخفر ، ومنه قولهم «قد أيفعت لداته وبلغت أترابه» يريدون إيفاعه وبلوغه . . . الخ .

والوجه الثانى : أن تكون الكاف حرف جر زائدًا للتوكيد ، فقولك «أنا كباحث أقرر كذا وكذا» بمعنى قولك «أنا باحث أقرر كذا وكذا» ، فيكون (باحث) خبراً أول تليه جملة خبر ثان ، أو بمعنى قولك «أنا باحثا أقرر كذا وكذا» فتنصب (باحثا) على الحالية ، لكن زيادة الكاف أعطت الكلام فضل توكيد .

وقد ذكر العلماء زيادة الكاف للتوكيد ، فقال ابن مالك فى (الكافية الشافية) و(الألفية) : شبه بكاف ، وبها التعليل قد يعنى ، زائدا لتوكيد ورد .

(وقال فى التسهيل : وقد تزاد إن أمن اللبس) .

وقال السيوطى فى (جمع الجوامع) (ج/ ٢ ص / ٣٠) : وتزاد توكيداً – ثم نقل شرحه (همع الهوامع) عبارة التسهيل .

وقال الرضى فى شرح الكافية (ج / ٢ ص / ٣١٩) :
وتكون أيضا زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما فى قوله :

لواحق الأَقراب ، فيها كالمَقق

أى : فيها المقق ، وهو الطول .

وقال المرادى فى (الجَنى الدانى) (ص / ٨٣) : واعلم أن الكاف التى هى حرف جر قسمان : زائدة وغير زائدة . . . (ثم قال ص / ٨٦) : وأما الكاف الزائدة فقد وردت فى النثر والنظم . . . الخ .

وأما مجىء الكاف للتعليل فقد نفاه بعض العلماء ، وأثبته بعض العلماء عند اقتران الكاف بـ (ما) ، كقوله تعالى : (واذكروه كما هداكم) ، أى : لهدايتكم ، وهذان الرأيان لايدخل عليهما تعليل بالكاف فى الأسلوب الذى نعنيه .

وهناك رأى ثالث ألحقه ابن هشام فى المغنى ،وهو أن الكاف تجىء للتعليل مطلقاً ، سواء اقترنت بما أم لم تقترن ، واستشهد بما جاء . وفى آية سورة القصص (٨٢) « ويْكأَنه لايفلح الكافرون » ، أى أعجب لعدم فلاحهم . . . لكن الكاف فى الآية ليست متعينة لمعنى التعليل ، بل ذكر سيبويه الآية فى الكتاب (ج/١ ص / ٢٩٠) على أن فيها (كأَن) ، وذكر السيرافى فى شرحه للكتاب ثلاثة أقوال فى الآية لم يختر فيها أن الكاف للتعليل .

على أن هذا الرأى – إن صح – لم يحسن عليه جعل الكاف للتعليل فى الأسلوب الذى أمامنا ، فهم يشرحون كاف التعليل بلام التعليل كما رأيت ، ولايحسن أن يقال فى قول القائل «أنا كباحث أقرر . » : إنه بمعنى (أنا لباحث أقرر . . » ، ولا فى قول القائل «أنا كسفير أطلب » : إنه بمعى « أنا لسفير أطلب . . » .

وحسبك من جواز الأسلوب الذى عقدنا عليه البحث ماذكرناه من الوجهين السابقين : أن تكون الكاف للتشبيه ، وأن تكون زائدة .

ويحسن أن نضع أمامك نصين محكيين عن العرب :

١ ـ قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَقِط ؟ قال : كهيِّن . (ذكره الأنبارى فى الإنصاف ج / ١ ص / ٢٩٩) .

٢ ـ وقالوا : هو كذى الهيئة (ذكره البغدادى فى خزانة الأدب ج / ٤ ص / ٢٦٧ ، ناقلا عن الأَصمعى وأبى على الفارسى) .

(ب) فى تيسير النحو على الناشئة

تيسير النحو

تمهيد :

– قدم الدكتور شوقى ضيف بحثا إلى مؤتمر المجمع فى الدورة الثالثة والأربعين بعنوان « تيسير النحو » فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول .

– يعتمد البحث المقدم أمام اللجنة فى تحقيق هدفه من التيسير على أربعة أسس هى :
الأساس الأول : إعادة تنسيق أبواب النحو :

ومن المقترحات التى قدمها فى هذا المجال :

١ – حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وما ، ولا ، ولات ، العاملات عمل ليس ، ولا النافية للجنس ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى ، من باب المبتدأ والخبر ، ودراستها فى أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها ، فتدرس كان مثلا فى باب الحال ، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً ، والاسم المنصوب حالاً .

٢ – إلغاء باب التنازع والاشتغال .

الأساس الثانى : إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى .
ومن مقترحاته فى هذا المجال :

١ – لا يقدر للظرف أو للجار والمجرور متعلّق عام .

٢ – لا حاجة إلى تقدير (أن) ناصبة الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية ولام التعليل . . . إلخ والاكتفاء بأنَّ الفعل منصوب .

٣ – إلغاء تقدير النيابة فى العلامات الفرعية للإعراب فى الأسماء الخمسة ، والمُثنى ، وجمع المؤنث ، والممنوع من الصرف . . . إلخ .

والأساس الثالث : ألا تعرب كلمة ، ما دام إعرابها لا يفيدُ شيئاً فى صحة نُطْقِها ، وهذا يتضح فى : الاستثناء ، وأدوات الشرط ، وكم ، ولا سيَّما .

ومن مقترحاته فى هذا المجال :

١ – نكتفى بالقول بأن ما عدا وما خلا وما حاشا أداة استثناء بعدها مستثنى منصوب .

٢ – إعراب غير فى صورة الاستثناءِ حالاً فى حالة نصبها ، ونعتاً فى حالةِ رفعها أو جرها.

٣ – إخراج صور الاستثناءِ المُفَرَّغ من باب الاستثناء ؛ لأنها من صور القصر .

٤ – الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط وإعراب كم الاستفهامية والخبرية . . . إلخ .

الأساس الرابع : وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو ، ومن ذلك باب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .

وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق :

١ – العناية بجداول التصريف والإسناد :

٢ – العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات .

٣ – العناية بحروف الجر الزائدة .

٤ – جمع صور الحذف والتقديم فى باب واحد .

– انتهت اللجنة من دراسة المقترحات التى وضعها الدكتور شوقى ضيف فى مجال إعادة تنسيق أبواب النحو ، ووضعت تقديراً فى ذلك وعرضت سبعة مسائل على المجلس (فى د / ٤٤ ج / ٣٠) وهى :

كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وما ، ولا ، ولات العاملات عمل ليس ، والتنازع ، والاشتغال ، والتمييز . ودارت مناقشة حول المسألة الأولى ، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع للجنة حتى تستوفى دراستها لبقية أجزاء البحث ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملا على مجلس المجمع فى (د / ٤٥ ج/٢٦ ، ٢٨) ثم على مؤتمره (د / ٤٥ ج / ٧) .

وفيما يلى بحث « تيسير النحو » للدكتور شوقى ضيف . تليه قرارات المجمع .

تيسير النحو (*)

(١)

لايوجد بلد عربى اليوم لايشكو من أن الناشئة لاتستطيع أن تحسن النحو ، وبالتالى النطق بالعربية نطقاً سليماً ، وكأنما انحرفت ألسنتها أو حدث فيها انحراف جعلها تعجز عن أداء العربية أداء سديداً . ونعجب أن يصبح هذا شأن الناشئة فى العصر ، بينما كان أسلافهم طوال اثنى عشر قرناً ، بل تزيد ، يسيغون قواعد هذا النحو إساغة حسنة . وهى فكرة لايمكن أن تؤخذ على إطلاقها ، لأن القول بأن الناشئة أصاب ألسنتها شىء من العوج ، فلم تعد تستطيع أداء العربية أداء قويماً ، قول يحتاج إلى إثبات ، وليس من شك فى أنه قول مخطئ ، إذ لم تُصبْ ألسنة ناشئتنا بقصور أو بشىء من العجز . وأيضًا فإن القول بأن أسلافنا على مدى القرون المتطاولة السابقة كانوا يسيغون النحو وقواعده قول مخطىء بدوره ، لأن بين أيدينا وتحت أعيننا شكاوى مرة من النحو وقواعده منذ القرن الثانى الهجرى وعلى مر القرون .

وكلنا الآن نعجب إعجاباً لاحد له بأول كتاب وضع فيه ، وهو كتاب سيبويه المشهور ، بل لقد ظلت الحقب السابقة كلها تقدم إعجابها وإجلالها لهذا الكتاب الذى ليس له سابقة ولا لاحقة فى تاريخ النحو العربى ووضع رسومه وقوانينه ، وفيه يقول صاعد بن أحمد : «لا أعرف كتاباً ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شىء إلا مالا خطر له » .

ولايستطيع أحد أن يقلل من قيمة الكتاب وما فيه من تحليلات نحوية لسيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد ، تحليلات تروع كل من يقرؤها وتمتعه ، وتجذبه جذباً إلى العكوف عليها ، مهما طال هذا العكوف أشهراً بل أعواماً ، بل لقد تبهره مشاهدها الرائعة ، حتى ليقف نفسه على النحو مدى حياته ، ينظر فى الكتاب ويشرحه للطلاب ، وحقاً يحيا بين الناس

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .
وقد ألقى ملخص لهذا البحث فى الجلسة السادسة من المؤتمر (١٩٧٧/٢/٢٨) .

ولكنه لايبصرهم فهو فى شغل عنهم بالكتاب وبدراسته والتعليق عليه . غير أن هذا الكتاب النفيس كان سبباً منذ أول الأمر فى أن يصبح تعلم النحو شيئاً عسيراً شاقاً ، إذ يمتد إلى نحو ألف صفحة وكأنما كُتِب للنحو أن يبدأ التأليف فيه تاما كاملا ، بحيث تُتَنَاوَلُ فيه أدق الجزئيات وأبعدها غوراً فى الصياغات العربية ، فقد ألقت العربية بزمامها لسيبويه وأستاذه الخليل كى يرسما فى لوحات كبيرة كل شِيَة من شياتها وكل مطَّرد وشاذ من تراكيبها ، بحيث لا أُبْعِدُ إذا قلت إنهما لم يتركا خفية من خفاياها إلا صوَّراها تصويراً محكماً دقيقاً .

وتلك حسنة كبرى لهما بل حسنات ، فقد سجلا الصياغة النحوية للعربية بكل شاراتها وسماتها تسجيلا يُعدّ مفخرة لهما لاتدانيها مفخرة . غير أن هذا الصنيع الباهر نفسه هو الذى جعل قواعد النحو شيئاً صعباً بل أحياناً عسراً ، ويكفى أن الشخص لكى يستقر النحو العربى فى نفسه كما تركه الخليل وتلميذه لابد أن يستوعب الكتاب ، وهو كما قدمنا فى نحو ألف صفحة ، ثم هو يزخر بكثير من العلل والأقيسة والتعريفات والعوامل اللفظية والمعنوية وبأسماء شتى للأبواب والفصول .

وكل ذلك يجعل الإحاطة به على غير من لم يفرغوا للنحو ودراسة قواعده شيئاً مجهداً شاقًّا . ومضى جِلَّة النحاة بعد الخليل وسيبويه طوال القرون السالفة يدرسون النحو بصورته التى رسماها وكل ما اشتملت عليه من دقائق وتفاصيل جزئية ، بل لقد أدخل عليه هؤلاء العلماء كثيراً من الآراء والعلل والأقيسة ، وانقسموا إلى مدرستين متقابلتين : مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، وخلفتهما مدرسة بغداد ، ونشط النحاة فى هذه المدارس وكذلك النحاة فى مصر والشام والأندلس ، وأضافوا جميعاً كثيراً من الآراء المعللة ، بحيث أصبح التراث النحوى ركاماً هائلا . وظهر عصر المتون وأصبح الأمل قوياً فى أن يوضع للنحو بناء أو أبنية جديدة تُعْنى بخطوطه الكبرى ، غير أن هذه المتون سرعان ماشُرحت ، ووضعت على الشروح شروح ثانية أو حواش ، وبذلك ضاع الأمل فى أن توضع للنحو أبنية ترتفع عن تفاصيله إلى رسم خطوطه الأساسية وحقائقه الكلية وتكون غنية بنفسها عن أن توضع عليها شروح وحواش وأحياناً تقارير .

وعلى هذه الشاكلة ظل النحو فى الحقب السابقة يُدْرَس بالصورة التفصيلية التى وضعها له الخليل وتلميذه سيبويه وهى صورة كان يطوف بها — كما أسلفنا — غير قليل من العسر والصعوبة وكان أول من حملها وأذاعها فى الناس الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه ،فقد جلس بعده للطلاب يُملى عليهم الكتاب ويشرحه ويُبَيِّنه ، وعنه أخذه معاصروه ،فهو مذيعه وناشره بكل مافيه من صعوبات وتلاه بكتب مُجْرِياً فيها غير قليل من الصعوبة والغموض ، مما جعل الجاحظ يتعرَّض له — كما حدث عن نفسه فى أوائل كتابه الحيوان— قائلا : « قلت لأبى الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لاتجعل كتبك مفهومة كلها ؟ ومابالنا نفهم بعضها ولانفهم أكثرها ؟ ومالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين ،ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه قلت حاجاتهم إلى فيها ، وإنما كانت غايتى المنالة ، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة مافهموا إلى التماس فهم مالم يفهموا ، وإنما قد كسبت فى هذا التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت » .

وإذا كان الجاحظ يعترف بأنه يفهم بعض كتب الأخفش الأوسط ولايفهم أكثرها فما بالنا بمن هم دونه ذكاء ونفاذ بصيرة ، بل مابالنا بمن جاءوا بعده فى عصور الخلافات النحوية وما جدَّ فى مدارس النحو وبين النحاة فى الأقاليم العربية المختلفة من الاراء والتعليلات المتشعبة ، حتى يصبح فى كثير من مسائل النحو وأمثلته قولان أو أكثر ، وحتى لتغمض الأقوال على كثيرين ، فلا يدرون أى قول منها هو الصحيح وأيها غير الصحيح . وتصبح مكتبة النحو حافلة بما لايحصى من مطولات على نحو ماهو معروف عن شروح كتاب سيبويه وشرح ابن جنى لتصريف المازنى وشرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى وشرح الرضى على الكافية والشافية لابن الحاجب ، وشرح ابن عصفور وغيره على الإيضاح لأبى على الفارسى وارتشاف الضرب لأبى حيان والمغنى لابن هشام وشروح ألفية ابن مالك وهمع الهوامع للسيوطى إلى مالا يستقصى من مطبوعات ومخطوطات .

وكل ذلك أعد من قديم لسيول من الآراء والأقيسة والعلل والتمارين غير العملية ظلت تتدافع وتتراكم فى النحو جيلا بعد جيل ، مما جعل ابن مضاء القرطبى قاضى القضاة فى دولة الموحدين يثور فى القرن السادس الهجرى ثورة عنيفة على النحو ومواضعه ، وهى ثورة

تعد امتداداً لثورة دولته على فقه المذاهب الأربعة لكثرة ماحدث فيه عند المتأخرين من تشعيب الآراء وتفريعها تفريعاً لايكاد ينحصر .

وكانت الدولة ظاهرية المذهب لاتأخذ بالقياس وما يطوى فيه من العلل . وبالمثل حاول ابن مضاء فى كتابه «الرد على النحاة» أن يخلص النحو من كثرة الأقيسة فيه والعلل وكثرة الآراء وكثرة الفروع وكثرة التأويلات والتقديرات . وبدأ الكتاب بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل والمعمولات ، لما تجرّ إليه من عوامل محذوفة لايقصد إليها المتكلم على نحو مايلقانا فى باب الاشتغال وباب النداء وباب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية إذ يقدر النحاة فى مثل الكتابَ قرأته : (قرأت الكتاب قرأته) وفى مثل ياعبد الله : (أدعو عبد الله) وفى مثل ماتأتينا فتحدثنا : (ماتأتينا فأن تحدثنا)وكل هذه تقديرات لاتمر بخاطر المتكلم . ويرفض ابن مضاء أن يتعلق الجار والمجرور والظرف فى مثل «محمد فى المدرسة» و «محمد عندك» بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ، إذ الكلام تام بدون هذا التقدير ، فالجار والمجرور والظرف جميعاً هما الخبر دون حاجة إلى تقدير محذوف يتعلقان به . ويترك ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى المعمولات المحذوفة وينكر أن يكون فى قام من مثل «محمد قام» ضمير مستتر قائلا إن قام تدل على الضمير بمادتها مثلها مثل أعلم وتعلم ، وينفذ فى أثناء مناقشته للضمير المستتر إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل «قاما وقاموا وقمن» ليست ضمائر إنما هى علامات تدل على التثنية والجمع ،كما تدل التاء الساكنة على التأنيث. ويدرس باب التنازع مبيناً كيف أن النحاة رفضوا التعبير العربى الصحيح فى مثل «قام وقعد إخوتك» ، أما البصريون فوضعوا مكانه : «قاموا وقعد إخوتك» ووضع الكوفيون مكانه «قام وقعدوا إخوتك» . وإنما دفعهم إلى ذلك فكرة العامل وأنه ينبغى ألا يجتمع عاملان على معمول واحد . ووقف ابن مضاء عند نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية ليبين أن الناصب للفعل ليس هو «أن» الناصبة المضمرة وجوباً كما يقول النحاة ،بل الناصب له أداؤه معنى لايتأتى مع الرفع . ويدعو ابن مضاء دعوة حارة إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث فى النحو وإلغاء القياس ،مبيناً أن كتب النحو أُثقلت بعلل وأقيسة افتراضية لايقوم عليها أى دليل عقلى ، ومن الخير أن تُحْذَف جُمْلةً من كتب النحو ، كما تحذف التمارين غير العملية التى تجلب صوراً لم ينطق بها العرب ولاكان لهم بها عهد ولامعرفة ، وحقاً إن واجب

النحوى أن يسجل مانطق به العرب من صيغ وعبارات لا أن يبتكر هو أو بعبارة أدق يفترض صيغاً وأحوالا للتعبير لم تُرْوَ عن العرب ولا خطرت لهم ببال .

(٢)

وذهبت صيحة ابن مضاء بل ثورته الحادة أدراج الرياح ، فلم يستجب لها أحد من النحاة فى الأندلس والمغرب فضلاً عن المشرق ، وظلت الأجيال التالية تضيف تشعيبات وتفريعات للنحو جديدة . حتى إذا كان العصر الحديث وأخذنا فى نهضة أدبية واسعة انفك فى أثنائها النثر من أغلال السجع والمحسنات البديعية المتكلفة ، وليس ذلك فحسب ، فقد أخذت لغته الصلبة تلين وتتجه بقوة إلى البساطة والسهولة ،حينئذ مضينا نستحدث فُصْحى حديثة ، أسهم فى استحداثها الأدباء والمترجمون وكتَّاب الصحف ، حتى يشيع مايكتبون ويروج فى الجماهير الشعبية .

وشعرنا بما فى بناءِ النحو من صعوبات وأنه ينبغى أن تُسيغه الناشئة ، وأن يذَّلل لها ، حتى تقتدر على فهمه واستيعابه ، وانبرى للمهمة المرحوم الأستاذ حفنى ناصف ورفاقه ، ودارت الأيام دورة ، وإذا المرحومان الأستاذان على الجارم ومصطفى أمين يُخْضِعان النحو وقواعده لطرق التربية الحديثة ، ويبذلان فى ذلك جهداً مشكوراً جديراً بكل ثناء .

وفى هذه الأثناء أخذ قسم اللغة العربية بكلية الآداب فى جامعة القاهرة يعنى بتيسير النحو ، وتجرَّد لذلك أستاذ النحو المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وأخذ يدرس لطلابه فى الثلاثينيات خلاصة كتابه الذى طبعه فيما بعد باسم كتاب «إحياء النحو » وهو فيه يرى إلغاء نظرية العامل ، كما ألغاها ، أودعا إلى إلغائها ابن مضاء من قبل ، غير أنه يمضى ، فيجعل الضمة علم الإسناد ، ويجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه ، ويعترضه المنادى المضموم فيقول إنه حُرم التنوين لأنه علامة التنكير ، ومتى حرم التنوين ضم آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم .ويعترضه أيضًا اسم إن ،لأنه متحدث عنه وحقه الرفع ، ويذكر أنه ورد مرفوعاً أحياناً وأن العرب عطفت عليه بالرفع وأكدته بالرفع . وتعترضه «لولا » وأن الاسم الظاهر بعدها يكون دائما مرفوعاً فى حين أن الضمير يكون دائما متصلا غير مرفوع ويقول إن العرب عاملتها مع الضمير معاملة الأداة .

ويجعل الكسرة علم الإضافة ، ويجمع تحت لوائها المضاف إليه والمجرورات ، ويذهب إلى أن الفتحة ليست علامة إعراب. وبذلك تكون الكلمة إما مرفوعة وإما مضافة ، وماعدا هذين النوعين يكون منصوباً ،ولاداعى لعقد أبواب النحو المعروفة فقد ألغيت جميعاً . وفتح فصلاً للعلامات الفرعية فى إعراب الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ، ذهب فيه إلى أن الواو والألف والياءفى الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب وإنما هى على التوالى مدٌّ أو إشباعٌ للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها ،والإعراب إنما هو بتلك الحركات نفسها ، وبالمثل جمع المذكر السالم ،فالواو إشباع فيه للضمة السابقة لها فى حال الرفع والياء إشباع للكسرة فى حالى النصب والجر . ويعقد فصلا للتوابع ويبدأ بالحديث عن العطف وأن المعطوف يشترك مع المعطوف عليه فى التحدث عنهما وفى الإضافة ،ويقول إنه حرىّ بأن يخرج من باب التوابع التى تعد مكملة لما سبقها أو كالمكملة . ويضيف إلى التوابع الخبر إذ يرفع وهو غير متحدث عنه ، فهو تابع للمبتدأ . ويتحدث عن لا النافية للجنس ويذهب إلى أن الاسم بعدهامنصوب فلا يحتاج إعراباً أما التنوين الذى حرم منه فمرجعه إلى أن استغراق النفى أدخل عليه ضرباً من التعريف ،والتنوين كما يقول ، علم التنكير . ويعرض لباب الاشتغال ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدثاً عنه رفع وإذا كان المتحدث عنه الفعل فى الجملة نصب . ويبحث صيغ المفعول معه ، ويقول إن النصب فيه يتعين إذا قصدت المعية نصًّا. ويدرس الممنوع من الصرف ، ويذهب إلى أن الأعلام فيه تمتنع من التنوين ؛ لأنها تخلو خلواً تامًّامن معانى التنكير الذى يدفع إلى التنوين ، كما يذهب إلى أن الصفة فى مثل أخر وثلاث منعت من الصرف لنيَّة التعريف ، وأنها فى مثل غضبان منعت من الصرف لزيادة الألف والنون ، إذ التنوين نون أخرى ، وأنها فى مثل أكبر وأصغر منعت من الصرف لأن أفعل التفضيل يستعمل مصحوباً بمن أو معرفاً ، واستصحابه بمن نوع من التعريف .

ويعرض للعلَّة التى تقوم مقام العلَّتين فى منع الصرف ، وذلك فى موْضعَيْن : ألف التأنيث المقصورة والممدودة وصيغة منتهى الجموع ، ويقول إن منع التنوين مع ألف التأنيث المقصورة والممدودة حرصًا على علم التأنيث ، ويذهب إلى أن صيغة منتهى الجموع منعت من الصرف لما فيها من معنى التعريف .

والمرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى يلتقى مع ابن مضاء فى فكرة إلغاء العوامل والمعمولات فى النحو ، ولايقف عندها . بل يحاول أن يقيم للنحو بناءً جديداً ييسّره على الناشئة ويجعله منقاداً لها ذلولا ، إذ يجمعه فى ثلاثة أبواب : باب الضمة علم الإسناد وباب الكسرة علم الإضافة وباب الفتحة وأنها ليست علامة إعراب . وكل وجوه التيسير التى اقترحتها اللجان أو المجامع أو الأفراد تأثرت بهذه الفكرة . وفى رأيى أنها ترفع عبئاً ثقيلا فى النحو هو أبوابه الكثيرة المعروفة ، غير أنها تُضَيِّع على الناشئة معرفة وظائف الكلمات فى الصياغة العربية ، مما قد يسبب بلبلة واختلاطاً فى تصورهم لتلك الصياغة . وفكرة ثانية عنده هى إلغاء العلامات الفرعية فى الإعراب للأسماء الخمسة كما أسلفنا – فهى لاترفع بالواو وإنما بضمة ممدودة ، أو قل إنها تُعْرب بحركات ممدودة ومثلها جمع المذكر السالم. ولم تأْخذ المجامع ولا الأفراد فيما بعد بهذه الفكرة . والأبواب أو الموضوعات الأخرى التى أجملناها لاتضيف تيسيرات فى النحو وإنما تضيف تعليلات ومر بنا أن ابن مضاء دعا إلى إلغاء أمثالها وأشباهها عند القدماء إيماناً منه بأن الوظيفة الأساسية للنحو إنما هى دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصياغة العربية .

وتوألّف فى وزارة المعارف من أجل تيسير النحو على الناشئة لجنة من كبار الأساتذة فى الأدب والنحو بجامعة القاهرة وبدار العلوم ومن القائمين على تعليم العربية فى الوزارة ، وتتوالى اجتماعاتها وتتقدم بما رأته من مقترحات لهذا التيسير ، وفيما يلى بيان مجمل بها :

١ – ترى اللجنة الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى مثل الفتى والقاضى وكتابى وهذا والذى .

٢ – تلغى العلامات الفرعية فى الإعراب ، فيعرب الممنوع من الصرف أو التنوين بالضم والفتح وتعرب الأسماء الخمسة بالحركات الثلاث ممدودة ، ويعرب جمع المؤنث السالم بالضم والكسر ، ويعرب المنقوص فى حالة النصب بالفتحة ، ويعرب المثنى بألف ونون أو ياء ونون ، ويعرب جمع المذكر السالم بواو ونون أو ياء ونون . ويستغنى عن القول بنيابة علامة عن أخرى .

٣ – ألقاب الإعراب والبناء : يكتفى فى الأسماء والأفعال المعربة بألقاب البناء، وهى الضم والفتح والكسر والسكون ، ويستغنى عن ألقاب الإعراب بها ، وهى الرفع والنصب والجر والجزم .

٤ – الجملة تتألف من جزأين أساسيين هما الموضوع والمحمول . والموضوع هو المتحدث عنه وهو مضموم دائمًا إلا بعد إنَّ أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثانى من ركنى الجملة ، ويكون اسما فيضم أو ظرفًا أو فعلا . ويتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً أو كان الموضوع نكرةً . وهما يتطابقان فى النوع وفى العدد . والمحمول إذا كان ظرفًا أو مجروراً بحرف جر لايقدر له متعلق ، بل هو نفسه المحمول .

٥ – يلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً فى مثل قام وأقوم وتقوم ، أما الضمير المتصل البارز فى مثل قمتَ فُيعدُّ إشارةً لاضميراً .

٦ – التكملة دائماً منصوبة ، وتشمل جميع المفعولات ، وتأتى لبيان الزمان أو المكان أو العلّة أو تأكيد الفعل أو بيان نوعه ، ولبيان المفعول أو الحالة أو النوع .

٧ – صيغ تدرس على أنها أساليب ثابتة فى العربية . منها صيغ التعجب وصيغ التحذير والإغراء .

٨ – حذف الإعلال والإبدال وموازين تنقلات الكلم فيهما وتقلبها .

وألحقت اللجنة بهذه القواعد العامة منهجاً لأبواب النحو والصرف وزعتها فيه على أحكام الكلمة وأحكام الجملة ، أما أحكام الكلمة فهى إما اسم أو فعل أو حرف . والاسم ينقسم إلى مذكر ومؤنث مما يقتضى عرض علامات التأنيث . وينقسم إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف علة (ألف أو ياء) . وينقسم إلى مفرد ومثنى وجمع ، ويقتضى ذلك عرض طرق التثنية والجمع . وينقسم إلى منكرٍ ومعرَّف مع عرض أنواع المعارف ومع بيان الاسم المصغر الثلاثى والرباعى والاسم المنسوب إليه كثير الدوران فى الكلام . وينقسم الاسم إلى معرب ومبنى مع بيان المبنيات وهى أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط . ثم الفعل وينقسم إلى ماض ومضارع وأمر (مع الإشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تتصرف) . وينقسم

إلى مجرد ومزيد وإلى صحيح ومعتل (ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لأنواع المعتل) . مع تمرين فى تصريف الفعل على اختلاف أنواعه مع الضمير . وينقسم الفعل إلى مبنى للمعلوم ومبنى للمجهول وإلى ناقص وتام وإلى لازم ومتعد وإلى مبنى ومعرب . ثم المشتقات واستعمالها والمصدر وأمثلته .

وأحكام الجملة : الموضوع والمحمول والترتيب بينهما وتطابقهما . الموضوع ظاهراً وضميراً بارزاً . والمحمول : اسم وفعل وظرف وجملة . تكملة الجملة – إعرابها – أغراضها . تكملة المفرد : التوابع . أحكام العدد . الأساليب : الاستفهام بالنفى – التوكيد – القسم – التعجب – التفضيل – نعم وبئس – النداء – الاستثناء – التخصيص – التحذير والإغراء . الجملتان : الشرط وجوابه وأدواته والقسم وجوابه . الجملة الفرعية : تكملة ، نعت ، صلة .

وأهم ما أخذت به هذه المقترحات الاستغناء عن الإعرابين : التقديرى والمحلى ، فإن ذلك من شأنه أن يرفع عبئاً ثقيلا عن كاهل الناشئة ، وبالمثل حذف الإعلال والإبدال . والتقت هذه المقترحات مع فكرة المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى فى حذف العوامل والمعمولات وإقامة بناء النحو على ثلاثة أبواب ، هى الموضوع والمحمول والتكملة . وسبق أن أبدينا رأينا فى هذه الفكرة الكلية وأنها تحول بين الناشئة والتعرف بدقة على وظائف الكلمة فى الصياغة العربية . والتقت الاقتراحات برأى ابن مضاء القائل بأنه لا توجد ضمائر مستترة فى الأفعال لا جوازاً ولا وجوباً ، فالأفعال تدل عليها بمادتها ، وأن ما يسمى بضمائر بارزة فى مثل قاما وقاموا وقمن إنما هو علامات للدلالة على التثنية والجمع . وأيضاً فإن الاقتراحات التقت برأى ابن مضاء القائل بأن الظرف فى مثل محمد عندك والجار والمجرور فى مثل محمد فى الدار ليسا متعلقين بمحذوف ، هو الخبر ، وتقديره مستقر أو استقر ، بل هما الخبر ذاته دون تقدير لمحذوف . ومن عيوب هذه المقترحات والمنهج الموضوع معها أنها حين ذكرت التكملة ، وهى الباب الثالث من الأبواب الأساسية فى النحو ، نصت على بيان أغراضها ، حتى تتمثلها الناشئة وهى كما مر بنا لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه ولبيان المفعول ولبيان الحالة أو النوع . وكأنما أبواب المفاعيل التى حذفت أعيدت باسم جديد ، هو اسم الأغراض ، وهل الأغراض التى ذكرناها الآن للتكملة إلا أبواب

ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول به والحال والتمييز. وقد تكون كلمة لبيان المفعول متضمنة المفعول معه . وكل ما هناك بعد ذلك من اختصار إنما هو حذف باب الاستثناء ، وقد أدخل في باب جديد سمى باسم الأساليب ، ويشمل عشرة فصول كما مر بنا آنفاً . وكأن هذه الاقتراحات لتيسير النحو تعنى فى أكثر الأمر بجمع ثلاث طوائف كبيرة من أبواب النحو تحت ثلاث عنوانات ، هى : الموضوع ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن والتكملة وتشمل المفاعيل ، ورأت اللجنة الإبقاء على مضامينها وإلغاء عناوينها مع أن العنوانات تعين الناشئة أكثر على تصورها والتعرف على الحدود الفاصلة بينها . وبالمثل لابد فى دراسة « الموضوع » من تعريف الناشئة بصيغة الخمس : المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن؛ لأنها تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً . أما التكملة فقد ظلت لفصولها المذكورة أغراضها المعروفة . وكأن النحو لا يزال قائماً برسومه القديمة، إلا ما كان من إلغاء أبواب كاد وظن والتنازع والاشتغال لعدم النص عليها جميعاً ،ومر بنا أن ابن مضاء دعا بقوة إلى إلغاء بابى الاشتغال والتنازع . ومن التيسير الواضح فى هذه المقترحات الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى وعن الإعلال والإبدال ، والاقتصار على ألقاب البناء دون ألقاب الإعراب وعدم التفرقة بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية .وعرضت وزارة المعارف هذا المشروع وما تضمن من تيسير النحو على مجمع اللغة العربية وعنى ببحثه ودرسه ، وخصَّه فى الدورة الحادية عشرة لسنة ١٩٤٥ بثمانى جلسات انتهت بإقراره مع إدخال تعديلات عليه وصاغه المجمع فى قرارات جاء فى فاتحتها : « إن كل رأى يؤدى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه » .

ويمكن تلخيص التعديلات التى أدخلها المجمع على مشروع الوزارة فيما يلى :

١ — يُعدَلُ فى تسمية ركنى الجملة عن الموضوع والمحمول إلى المسند إليه والمسند ، كما يصطلح علماء البيان .

٢ — يقتصر على ألقاب الإعراب ، وهى الرفع والنصب والجر والجزم ، ويعدل عن ألقاب البناء وهى الضم والفتح والكسر والسكون .

٣ — يُعْدَلُ عن الصيغة المقترحة للعلامات الفرعية فى الإعراب وما جاء فيها من أن الأسماء الخمسة تظهر فيها الحركات الثلاث مع مَدِّها وأن المثنى اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء

ونون ، وتظهر فى جمع المذكر السالم واو ونون أو ياء ونون . فيقال فى الأسماء الخمسة مرفوعة بالواو ، وكذلك يقال فى الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة . دون ذكر فى ذلك كله لكلمة نيابة فلا الواو فى الأسماء الخمسة ولا الألف فى المثنى ولا الواو فى جمع المذكر السالم نيابة عن الضمة ولا الفتحة فى الممنوع من الصرف نيابة عن الكسرة .

٤ — يكتفى فى التكملة ببيان غرضها كما جاء فى مقترحات اللجنة التى شكلتها وزارة المعارف ماعدا المفعول به فإنه يُنصُّ عليه لكثرة دورانه فى الكلام فيقال «مفعول به تكملة» .

٥ — تنحىَّ كلمة أساليب وتستخدم مكانها كلمة تراكيب . وتشتمل على عشرة أبواب هى : التوكيد والقسم والتعجب وصوغ اسم التفضيل ونعم وبئس والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء .

وواضح أن المجمع أخذ فى قراراته بمبدأ أن الجملة لها ركنان ، هما المسند إليه والمسند وأنه قد تضاف إليهما تكملة ، ورأى أن يُنصّ على التكملة بالمفعول به ،أما بقية التكملات فيُكتَفى فيها بذكر أغراضها ، فيقال مثلا فى المفعول لأجله تكملة للفعل لبيان السبب ، وفى المفعول معه تكملة للفعل لبيان المصاحبة ، وفى الحال تكملة مبينة للحال، وفى النعت أو الصفة وصف مكمل لما قبله ، وفى التمييز تكملة مميزة لما قبلها .

والمصطلحات القديمة أوجز فى بيان أغراض التكملة .

وأخذ المجمع بفكرة إلغاء الضمائر المستترة فى الأفعال وأن الضمائر البارزة المتصلة حروف دالَّة على نوع المسند إليه أو عدده . والعيب العملى فى هذه الفكرة أنها تضاد ما يقتضيه القانون العلمى فى وضع القواعد من الاطراد ، إذ بينما يكون هناك مسند إليه يلى الفعل عادة ، إما اسم ظاهر ، وإما ضمير متصل ، وإما ضمير مستتر يقال للناشئة إن هناك ثلاثة أشكال أو أنواع للأفعال : نوع يليه مسند إليه أو كما يقول القدماء فاعل ، ونوع يليه حروف دالَّة على نوع المسند إليه أو عدده ، ونوع لا يليه شىء ، فالفعل تارة له مسند إليه أو فاعل ، وتارة ليس له فاعل أو مسند إليه وأظن أن من شأن مثل هذه القاعدة أن تحدث بلبلة فى نفوس الناشئة .

ونصت قرارات المجمع فى المبنيات على أنها أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، وتُركَت دون سبب واضح الظروف وأسماء الأفعال وأسماء الكناية .

وطلب المجمع إلى وزارة المعارف أن تُؤَلَّف كتب النحو للناشئة على أساس المقترحات المدروسة وما أُدْخل عليها من تعديلات ، وبعد نحو عشر سنوات أو تزيد أُلِّفت هذه الكتب ، وأخذت الناشئة تتعلم النحو المُيسَّر . وسرعان ما عَمَّت الشكوى منه فى جميع المدارس ورُئى الانصراف عنه . ومرجع ذلك فى رأيى إلى أن أبواب التكملة حذفت وعادت فى الشرح كما مر بنا ، وقل ذلك نفسه فى أبواب المبتدأ واسم كان واسم إن والفاعل ونائبه ، فقد عادت فى شرح المسند إليه لبيان صيغه المختلفة اختلافاً جوهرياً . وعادت فى شرح المسند أبواب الخبر وخبر كان وخبر إن وأخواتهما . وعادت بقية فصول النحو فى باب التراكيب . ولكن مما لا شك فيه أنه إذا كان التيسير الكلى للنحو لم يحظ بالنجاح فإنه حظيت به قرارات وتوجيهات مختلفة ، فى مقدمتها إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى ، وإلغاء المتعلق العام لمحذوف مع الظرف والجار والمجرور وإلغاء الفكرة القائلة بأن للإعراب علامات أصلية وفرعية وإلغاء الإعلال والإبدال .

وعُنى المؤتمر الثقافى العربى الأول للجامعة العربية الذى انعقد فى لبنان سنة ١٩٤٧ بالنظر فى النحو ، وقد رأى إعادة المصطلحات القديمة ولم يأخذ بفكرة المسند إليه والمسند ، وأبقى فكرة التكملة مع أغراضها وفكرة الأساليب أو التراكيب مع أبوابها وأخذ بفكرة إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى وفكرة أن العلامات الفرعية فى الإعراب ليست نائبة عن العلامات الأصلية .

وعُنى مجمع دمشق ومجمع بغداد بدراسة مشروع تيسير النحو فى الصورة التى أقرّها مجمعنا اللغوى ، أما مجمع دمشق فقد رأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى وعلى أسماء ركنى الجملة القديمة من مبتدأ وخبر واسم كان وخبرها واسم إن وخبرها والفعل والفاعل ونائبه لوضوح هذه الأسماء أكثر من التعبير بمسند إليه ومسند أو موضوع ومحمول ، وأيضاً ضرورة الإبقاء على مصطلحات المفاعيل والحال والتمييز . وبعد ذلك رفض المشروع فى جملته . أما مجمع العراق فقد رأى أو قرر الإبقاء على الإعراب والبناء معاً وعلى أسماء

ركنى الجملة القديمة من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل وعلى متعلق الظرف والجار والمجرور وعلى الضمائر المستترة وغير المستترة وعلى مصطلحات المفاعيل والحال والتمييز وعلى التنازع والاشتغال مع وضع قاعدة ميسرة لهما وعلى الاستثناء وأحكامه ومصطلحات النحاة فى الفعل وأقسامه والإبقاء على الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة. ويعد ذلك أيضاً رفضاً صريحاً لمشروع تيسير النحو المقترح .

وكتب الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع مقالا ضافياً فى الجزء السابع والعشرين من مجلة المجمع بعنوان : « النحو المعقول » ذهب فيه إلى تسمية ركنى الجملة باسم المتحدث عنه (مبتدأ أو فاعلاً) والخبر (اسماً أو فعْلا متقدْماً أو متأخرًا وأبقى للمفاعيل والحال والتميز اسم التكملة ، غير أنه رأى أن لا تفصل أغراضها ، إذ كلها منصوبة ولا داعى لتفصيلها . وما وُجِّه إلى اصطلاح المسند إليه أو الموضوع من نقد يوجّه إلى المتحدث عنه ، فلا بد أن تميز الناشئة صيغه من مبتدأ وفاعل ونائب فاعل واسم لكان واسم لإن ، وأيضاً لابد أن تميز فى الخبر بين الفعل المتأخر عن المتحدث عنه وما يتصل به من الضمائر والفعل المتقدم . والتكملة فى حاجة إلى بيان أغراضها لتلتصق صورها التعبيرية بأذهان الناشئة ونفوسها . وللدكتور محمد كامل حسين وراء ذلك ملاحظاتٌ قيِّمةٌ ، تعين على شىء من التيسير المطلوب للنحو ، من ذلك حذف صيغة القصر من باب الاستثناء، وكذلك حذف إعراب صيغة سوى ، وإخراج غير من باب الاستثناء لأنها تارة تكون مبتدأ وتارة تكون بدلا أو حالاً أو صفة. وأهم من ذلك أنه دعا إلى وضع جداول مفصلة فى كتاب النحو لتصريف الفعل مع الضمائر ، وهى دعوةٌ سديدةٌ كل السداد . وأخذ بفكرة أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية فى الإعراب قائلا : إن المثنى يرفع بالألف والنون وجمع المذكر السالم يرفع بالواو والنون . ومعروف أن النون لاتدخل فى علامة رفعهما ، إنما هى بدل من التنوين فى المفرد . وله آراء طريفة فى التعليل لنصب المضارع ونصب خبر كان ولبعض الممنوع من التنوين ولصيغة الاختصاص وبعض صيغ التمييز وفى توجيه بعض صور التعبير وفى مواضع كسر همزة إن وفتحها وفى لا النافية للجنس واستخدام كم وكلا وكلتا وضبط بعض صيغ الأفعال والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان وجمع التكسير والعدد .

وكثير من آرائه تسنده حجج قوية ، غير أنه يبتعد بنا فيها بعض الابتعاد عن التيسير المبسط للنحو ، إذ المقصود أن نصل إلى أقرب طريقة لتصور بناء النحو فى يسر وسهولة .

(٣)

وحين نشرت كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى فى سنة ١٩٤٧ وضعت بين يديه مدخلا طويلا تحدثت فيه عن نقض ابن مضاء لنظرية العوامل فى النحو وإلغاء كل ما داخلها من علل ثوان وثوالث ومن أقيسة وتمارين غير عملية . ومضيت أتحدث عن حاجة النحو إلى تصنيف جديد يستضئ واضعوه بالانصراف عن نظرية العامل التى ألحّ ابن مضاء على بيان بُطلانها بما عرضه من أبواب التنازع والاشتغال ونواصب المضارع بعد الفاء والواو ، وأيضاً بما كرره من إلغاء التقدير والتأويل فى الصيغ والعبارات ، وتراءى لى أن أضع هذا التصنيف حينذاك .

ولا أريد أن أعرضه الآن ، فكثير منه أصبحت لا أقتنع به ، إنما أريد أن أذكر ثلاثة أسس أخذت بها فى وضعه ، ولا أزال أرى أنها ضرورية لكل من يبتغى تيسير النحو ، أما الأساس الأول فإعادة تنسيق أبوابه ، بحيث لا تصيب أذهان الناشئة بشىء من التشتت ، ومما يلاحظ على علومنا اللغوية كثرة الجزئيات والتفاصيل فيها ، بحيث يسودها غير قليل من الصعوبة على الدارسين ، بل من العنت والمشقة ، على نحو ما هو معروف عن علم العروض والقوافى وكثرة المصطلحات فى مقدماته أو زحافاته وعلله وفى أوزانه وقوافيه ، مما يعوق الدارس له عن تمثله إلا أن يبذل جهدا مضاعفاً . وهذا نفسه يلاحظ فى النحو وأبوابه وفصوله وشعبه وتفاريعه الكثيرة التى توهن القوى العقلية للناشئة وترهقهم إرهاقاً شديداً . والأساس الثانى الذى رأيت الأخذ به حينذاك هو إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى ، متابعاً فى ذلك قرار المجمع فى تيسير النحو ؛ لأنه فعلا لا يفيدنا أى فائدة فى ضبط الكلمات إعرابياً . والأساس الثالث أن لا تعرب الكلمة مادام إعرابها لا يفيد شيئاً فى صحة النطق . وفى رأيى أن هذه الأسس الثلاثة إذا أحسن استخدامها أمكن بها أن نيسّر النحو دون أن نحدث أى تحوير أو تغيير فى مصطلحاته الموروثة : مصطلحات المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والمضاف . وأضيف الآن إلى هذه الأسس أساساً رابعاً ، هو ضوابط سديدة

أو دقيقة للأبواب تتلاءم ورسمها رسماً متميزا بحيث تتبين الناشئة أوضاعها ووظائفها فى التعبير تبيناً تاماً .

وأنا أبتدىء بتنسيق الأبواب ، فأول ، ما ألاحظ أن النحو يدرس التوابع فى باب الجمل ، وأرى أن تدرس فى أحكام الاسم المفرد وتقسيماته .لتتبين الناشئة أن المتبوع لايكون مع توابعه جملا مفيدة ، وبذلك ينمحى نهائياً من نفوسها الخلط بين النعت مثلا والخبر أو بينه وبين الحال .

وننتقل إلى ملاحظة ثانية ،وهى تتصل بأول باب فى النحو وهو باب المبتدأ والخبر ، وسيظل دون مساس به ، غير أن النحاة يفرعون منه باب كان وأخواتها وكاد وأخواتها وما ولا ولات العاملة عمل ليس وباب إن وأخواتها وباب لا النافية للجنس وباب ظن وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وباب أعلم وأخواتها مما ينصب ثلاثة مفاعيل . وتلك سبعة أبواب ، وينبغى حذفها جميعاً ما عدا إن وأخواتها لسبب واضح هو أن المبتدأ بعدها ينصب ويسمى اسمها . أما كان وأخواتها فأراحنا منها الكوفيون إذ أعربوا الاسم المرفوع بعدها فاعلا والاسم المنصوب حالا . وبذلك لا تعود الناشئة تتعثر فى معرفة هل كان هى التى ترفع الاسم وتنصب الخبر أو العكس ،وهل إن هى التى تنصب الاسم وترفع الخبر أو العكس، وتزول هذه البلبلة فى ألسنتها إلى الأبد. وكاد وأخواتها مثل كان وأخواتها أفعال وما بعدها فواعل فى رأى سيبويه والأخفش الأوسط والمبرد وبالمثل ظن ، وغاية مافى الأمر أنها فعل متعّد إلى مفعولين ، فتنتقل هى وأخواتها إلى باب الفعل المتعدى ومثلها أعلم وأخواتها التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . ويحذف باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس فى رأى البصريين . أما لات فلا يليها إلا ظرف منصوب مثل (ولاتَ حين مَناص) فما بعدها ظرف زمان منصوب ، ولا داعى لتقدير اسم لها محذوف ، وكان الأخفش يرى أنها لا تعمل شيئاً . وأمّا لا العاملة عمل ليس فقال ابن هشام فى « المغنى » إن عملها قليل حتى ادّعى أنه ليس بموجود ، وقال أيضاً إن ذكر خبرها قليل حتّى إن الزجاج لم يظفر به وذهب مع الأخفش الأوسط إلى أن خبرها مرفوع.ويكفى أن ينكر الأخفش الأوسط والزجاج عملها لعدم درانها فى اللسان العربى لنعفى الناشئة منها . وأما ما العاملة عمل ليس فلغة خاصة بالحجازين ،

والكوفيون يرون أن المنصوب وراءها منصوب بنزع الخافض. وتبقى لا النافية للجنس وينبغى أن لا يفرد لها باب بل تلحق بإنّ وأخواتها وينص على أن اسمها دائماً نكرة غير منون . وإذن الأبواب الأولى فى كتاب النحو تختزل إلى بابين هما باب المبتدأ والخبر وباب إن وأخواتها بما يشمل لا النافية للجنس . وبذلك تستريح الناشئة من ستة أبواب .

وإذا تقدمنا إلى أبواب الفاعل والمفعولات وجدنا ابن مضاء أراحنا من قديم من بابى التنازع والاشتغال ، أما التنازع فلأن العرب جاء عنهم مثل قام وقعد إخوتك ، ولم يرتض النحاة أن يكون لفعلين فاعل واحد حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد ،فافترض البصريون صيغة « قاموا وقعد إخوتك » وافترض الكوفيون صيغة « قام وقعدوا إخوتك » . والصيغتان لا تعرفهما العرب ولذلك رأى ابن مضاء إلغاء الباب وما جمع النحاة له من صيغ اخترعوها اختراعاً . ورأى ابن مضاء أن النحاة يعقدون باب الاشتغال وصوره ، فمنها ما يجب رفعه . ومنها ما يجب نصبه ، ومنها ما يترجّح فيه أحد الوجهين ، ومنها ما يجوز فيه الوجهان معاً . ولاحظ أن كثيرًا من صوره لم ينطق بها العرب والباب من أكثر أبواب النحو تعقيدًا ، وحلّه ابن مضاء حلاًّ يلغيه إلغاء إذ قال إن الاسم المتقدم على الفعل إذا عاد عليه ضمير رفع فهو مبتدأ ، وإذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب نصب ، وكأن صيغه إما أن تعود إلى باب المبتدأ والخبر ، وإما أن تعود إلى باب المفعول به ، وبذلك أراح النحاة من البابين .

ولعل أهم باب يوضح نقص التنسيق فى كتاب النحو وما جَرّه من وضع أبواب وأسماء جديدة باب التمييز . وعادة يتحدث النحاة فيه عن تمييز المقادير كيلا ووزنًا ومساحةً وما يماثلها فى النحو : قدح قمحاً ، ورطل زيتوناً ، وفدان أرضاً ، وتمييز النسبة المحوّل عن مبتدأ فى مثل : محمد كريم خلقا ، فأصل التعبير طابت نفس محمد والمحول عن مفعول به مثل قوله جل شأنه : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً) .

وهذا التمييز المسمى تمييز النسبة لا تكاد الناشئة تتصوره أو تدركه ، فى حين لو صيغ صياغة أخرى أكثر وضوحاً لتمثلوه ، وتمكن وضع قاعدة للمثالين الأولين فيقال إن التمييز يأتى بعد الصفة ، المشبهة مثل : محمد كريم خلقاً وحسن أدباً وعميق علماً ، وهلم جرا ،ويأتى بعد الفعل اللازم فى مثل محمد طاب نفساً وعظم خلقاً واشتعل رأسه شيباً . أما المثال الثالث

وهو قوله سبحانه : (وفَجرنَا الأَرْض عُيوناً) فيحسن أن تعرب « عيوناً » بدلا من الأرض ، لأن تصور الناشئة لها بدلا أوضح من تصورهم لها تمييزًا ،وخاصة أنه يصعب الإتيان بأمثلة تطبيقاً عليها . وهذه صورة جزئية من صور التنسيق التى نريدها لأبواب النحو ، حتى تتمثلها الناشئة فى سهولة . غير أنها ليست هى التى نريد أن نقف عندها فى باب التمييز ، فإن النحاة لم يجمعوا فيه بقية صوره ، بل فتحوا لها أبواباً مستقلة . وأول باب نقف عنده صيغة التعجب فى مثل : ما أحسن السماء منظرًا ، ويلاحظ أنه ليس فيها شىء غير عادى ، فهى تتركب من مبتدأ وفعل وفاعله المستتر ومفعول به وتمييز . وربما الذى دفع النحاة إلى أن يفردوا التعجب بباب هو الصيغة التعجبية الفعلية الثانية فى مثل قوله تعالى : (أَسْمِع بِهِم وأَبْصِر) . ولكن هذه الصيغة ينبغى أن لا نأخذ فيها برأى البصريين القائل بأن أسمع فعل ماض على صورة الأمر ، والباء حرف جر زائد داخل على الفاعل ، لما فى تصور ذلك من صعوبة ، إنما هى فعل أمر كما قال الفراء والزجاج وابن كيسان والزمخشرى وبذلك يلغى الباب وتضم صيغته الأولى إلى صيغ التمييز . ومثله باب أفعال المدح والذم فى نحو نعم محمد شاعرا ، ولعل الذى جعل النحاة يفردون هذه الأفعال بباب مستقل أو بدراسة مستقلة أنهم ذهبوا فى مثل : نعم الشاعر محمد إلى أن محمدًا ، مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر والجملة السابقة له خبر مقدم ، وبالمثل بئس أوساء أو حبذا أولا حبذا المتحدث حسن . وإذا عرفنا أن ابن كيسان أعرب المخصوص بالمدح والذم بدلا مما قبله ، وأخذنا بذلك تسهيلا على الناشئة سقط الباب بدوره أو ألغى وضمت صيغته فى مثل نعم محمد شاعرًا إلى صيغ التمييز ، وكذلك صيغته فى مثل نعم الشاعر محمد إلى باب البدل ، دون حاجة إلى فتح باب مستقل لدراسته ومثل البابين السالفين باب اسم التفضيل ، والنحاة ينصون فيه على أنه لا ينصب مفعولا به وإنما تمييزًا يبين جهة التفضيل مثل هو أفضل من صاحبه خلقاً . وواضح أنه بذلك صيغة من صيغ التمييز فينبغى أن يضم إلى بابه . ومعنى ذلك أن هذه الأبواب الثلاثة ينبغى أن تلغى من كتاب النحو وتضم إلى صيغ التمييز ومثلها صيغة العدد ، وصيغة كم الاستفهامية والخبرية . ونرى أن تُلحَق بصيغ التمييز صيغة الاختصاص فى مثل :

« نحن معاشر الأنبياء لانورث » و « نحن العرب أسخياء » إذ الواضح أن كلمتى معاشر الأنبياء والعرب بيان وتفسير للضمير قبلهما ، وهما لا شك مميزان له . وفى رأيى أن الذى

منع النحاة من عدهم الاختصاص صورة من صور التمييز أنه معرفة ، والبصريون اشترطوا فى التمييز أن يكون نكرة . غير أننا إذا أخذنا ، برأى الكوفيين القائلين بأن التمييز قد يكون معرفة ألغينا الباب وأدخلناه ، فى باب التمييز. وبدون شك إعرابه تمييزا أوضح من إعرابه مفعولا به لفعل محذوف تقديره أخص أو منادى كما ذهب الأخفش الأوسط. وواضح أنه بهذا التنسيق لباب التمييز ألغيت أبواب التعجب وأفعال المدح والذم ، واسم التفضيل وإعماله ، والعدد ، وكم الاستفهامية والخبرية ، والاختصاص. وهى ستة أبواب يكتفى بعرض أمثلتها فى باب التمييز عرضاً واضحاً. وإذا كان لا بد أن نستبقى من هذه الأبواب باباً فليكن باب العدد لأنه من مشاكل التعبير المعقدة فى اللغة ، ومع ذلك ينبغى أن يتلو باب التمييز مباشرة فى كتاب النحو .أما الأبواب الخمسة الأخرى فينبغى أن تلغى دون تردد تيسيرا على الناشئة .

وهذا التنسيق الجديد لأبواب النحو يجعلنا نعيد النظر فى بابى التحذير والإغراء مثل : النارَ ، وإياك والنار ، تحذيرًا ، ومثل : القراءة ، المذاكرة ، الصبر ، إغراء . وواضح أن الصيغ المذكورة صورة من صيغ المفعول به ، وهو كثيرًا ما يحذف فعله ، ومن صور حذفه فى القرآن الكريم : (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا) أى أنزل خيرًا ، وقوله عز شأنه : (انتهوا خيرًا لكم) أى وأتوا خيرا لكم . فتوضع صور الإغراء والتحذير مع صور المفعول به المحذوف فعله فى باب سنقترحه لعرض الحذف لبعض أجزاء الجملة فى العربية .

ومن الأبواب التى ينبغى أن تحذف فى هذا التنسيق المقترح لأبواب النحو أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة ،والترخيم حذف الحرف الأخير للمنادى وهو لهجة أشبه بأن تكون مهجورة الآن فلا يكلف الناشئة الوقوف عليها وأن مثل يا فاطمة يقال فيها يافاطم بدون تاء ومثل يا جعفر يقال فيها يا جعف بدون راء. وليست الاستغاثة إلا صورة خاصة من صور النداء ، يجر المنادى فيها لفظاً بلام مفتوحة ، ويعرب منادى فى مثل يالعلى ، ويليه المستغاث له مجرورًا بلام فيقال : يا لعلى لأخيه أو للمظلوم . وقد تحذف من المنادى اللام المفتوحة ويعوض عنها بألف فيقال : يا علياً للمظلوم. وهاتان الصيغتان للاستغاثة تلحقان

بالمنادى لأنهما صورتان منه، ومثلهما صيغ الندبة غير أن حرف النداء فيها «وا» فيقال: واعلى، وقد تلحق المنادى ألف وقد تضاف إليها هاء السكت فيقال: «واعلياً» كما يقال «واعلياه» وكل هذه الصيغ للندبة. والاستغاثة تلحق بالنداء دون تعيين لأسمائها أو تعريف لها. وقلما تستخدم الآن فى العربية. وقد يكون من الخير أن يكتفى فى دراسة أسماء الأفعال بعرضها فى باب المبنيات، لأنها صيغ مبنية ثابتة.

ويتضح من هذا التنسيق المقترح لأبواب النحو أنه حذفت منه دراسة ثمانية عشر باباً من أبوابه، هى باب كان وأخواتها، وباب ماولا ولات المشبهات بليس، وباب لا النافية للجنس، وباب كاد وأخواتها، وباب ظن وأخواتها، وباب أعلم وأخواتها، وباب التنازع، وباب الاشتغال، وباب التعجب، وباب أفعال المدح والذم، وباب اسم التفضيل، وباب كم الاستفهامية والخبرية، وباب الاختصاص، وباب التحذير والإغراء، وباب الترخيم، وباب الاستغاثة، وباب الندبة، وباب أسماء الأفعال. وبقى وراء ذلك من أبواب النحو المبتدأ والخبر، وباب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس، وباب الفاعل، وباب نائبه، وباب المفعول به، وباب المفعول المطلق، وباب المفعول فيه، وباب المفعول لأجله، وباب المفعول معه، وباب الاستثناء، وباب الحال، وباب التميز، وباب الإضافة، وباب إعمال المصادر والمشتقات، وباب حروف الجر مع العناية بحروف الجر الزائدة، وباب الممنوع من الصرف، وباب إعراب المضارع ونصبه وجزمه. وكأن ما حذف من أبواب النحو يماثل فى عدده ما بقى، وهو لم يحذف كما يظن، وإنما أدمجت الأبواب المحذوفة فى الأبواب الباقية ابتغاء وضع بناء مبسط للنحو يجعل الناشئة تسيغه دون أن تبذل فيه ما تبذله الآن من مشقة وعناء.

وأترك أساس إعادة تنسيق أبواب النحو ومايترتب عليه من حذف أبواب كثيرة فيه طالما جعلته شديد العسر، وأنتقل إلى الأساس الثانى الذى أشرت إليه: أساس إلغاء الإعرابين: التقديرى والمحلى، وهو مبدأ وضعته — كما أسلفنا — أول لجنة عنيت بتيسير النحو، إذ رأت أن فى تكليف الناشئة الإشارة إلى سبب التقدير فى مثل الفتى وأنه التعذر، وفى مثل القاضى وأنه الثقل، عبثاً لايجنون منه ضبط كلمة ولاتصحيح إعراب. وكذلك الإعراب المحلى فى مثل «هذا» وأنها على السكون فى محل رفع وقولهم فى مثل «ياهذا». هذا مبنى على

ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب . وكل هذا عناء لاطائل تحته للتلميذ والنحو . وقد أخذ مجمع اللغة العربية بهذا المبدأ ، ورده مجمع دمشق كما مر بنا وكذلك مجمع بغداد مع إدخال تعديل طفيف عليه كأن يقال فى مثل «الفتى أقبل» الفتى مبتدأ مرفوع لاتظهر عليه الضمة . وفى رأيى أنه يكفى أن تعرف الناشئة وظيفة الكلمة فى العبارة دون محاولة فى مثل الفتى أن يقال إنها مرفوعة بضمة مقدرة للتعذر ، أو يقال إنها مرفوعة لاتظهر عليها الضمة ، ونحو ذلك مما لايفيد النطق أى فائدة حقيقية . وينبغى أن يضاف إلى إلغاء الإعراب المحلى فى المبنيات المفردة إلغاء الإعراب المحلى فى الجمل ، فيكفى أن يقال : هذه الجملة صلة أو صفة أو خبر أو مفعول به أو حال أو جواب شرط أو جواب قسم أو معطوفة أو اعتراضية أو مضاف إليها دون أن يقال إنه لامحل لها من الإعراب أو لها محل هو الرفع أو النصب أو الجزم إلى غير ذلك ، إذ لايترتب على هذا كله شىء فى صحة النطق وسداده . وطبيعى أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأنه لايقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام فى مثل محمد عندك ومحمد فى الدار بحيث نقول إنهما متعلقان بمحذوف هو الخبر وتقديره مستقر أو استقر ، فهما بأنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولامحذوف وطبيعى أيضًا أن نأخذ برأيه فى أن المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب دون حاجة إلى تقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً ونعمم ذلك فى أخواتهما وهى لام الجحود ولام التعليل وكى وحتى وإذن وأو التى بمعنى إلى أو إلا ، فجميعها يأتى المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً . ويمكن أن نضيف إلى إلغاء الإعراب التقديرى مارآه المجمع فى قرارات التيسير من إلغاء تقدير النيابة فى العلامات الفرعية للإعراب فى الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف أو التنوين ، فقد قرر إلغاء فكرة أن المثنى يرفع بالألف نيابة عن الضمة فهو مرفوع بالألف فحسب ، وكذلك جمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة دون ذكر نيابتها فيه عن الفتحة ، وبالمثل الممنوع من الصرف أو التنوين مجرور بالفتحة فحسب دون إضافة أنها نائبة فيه عن الكسرة . وأوثر أن يشار فى المثنى وجمع المذكر السالم إلى أن النون فى آخرهما بدل من التنوين فى المفرد ، حتى لايظن بعض الناشئة أنها آخر الكلمة .

وثالث الأُسس التى ينبغى أن نعتمد عليها فى تيسير النحو ألّا نعرب الكلمة مادام إعرابها لايفيد شيئاً فى صحة نطقها ، ويتضح ذلك فى أبواب الاستثناء وأدوات الشرط وكم ولاسيما وأن المخفَّفة من الثقيلة . فأما باب الاستثناء فيذكرون من أدواته بجانب إلا : ماخلا وماعدا وماحاشا وغير وسوى . ويعربون الأداة الأُولى فى مثل جلس التلاميذ ماخلا عليا هكذا : ما مصدرية وخلا فعل ماض فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام وعليا مفعول به . وما المصدرية ومابعدها فى تأْويل مصدر منصوب ، واختلف فى إعرابه هل هو حال أو ظرف ، والراجح أنه حال ، وهو رأى السيرافى . ويلاحظ أن هذا الإعراب كله لايذكر فيه الاستثناءُ ولاشيء من مشتقاته . وأوضح من هذا الإعراب العسير الذى يصعب على الناشئة تصوره أن يقال : «ماخلا» أداة استثناء ومابعدها مستثنى منصوب ، وكذلك الشأْن فى إعراب أُختيها : ماعدا وما حاشا . وأما غير فقال النحاة إنها أداة استثناء فى مثل «جاء القوم غيرَ زيد» بالنصب و «ماجاءنى أحد غيرُ زيد» بالنصب والرفع وقالوا إن إعرابها هو نفس إعراب الاسم التالى لإلا فى الأَمثلة المناظرة ، والمناظر لهذين التعبيرين هو «جاء القوم إلا زيداً» و «ماجاءنى أحد إلا زيدا أو إلا زيدٌ» بجواز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية بعد النفى . ومعنى ذلك أن غير فى المثال الأَول منصوبة على الاستثناء مثل نصب «زيداً» فى المثال «جاء القوم إلاَّ زيداً» وهى فى المثال الثانى يجوز فيها النصب على الاستثناء والرفع على البدلية مثل نصب زيد ورفعه فى المثال الثانى . وإذا رجعنا إلى ابن هشام وجدنا حلاًّ سهلا لهذه المشكلة فقد نقل عن أبى على الفارسى أن غير التى تعرب مستثنى منصوبا إنما هى حال وقال إن هذا الإعراب اختاره ابن مالك وأما غير المرفوعة التى يعربها النحاة فى الصيغة المنفية السابقة بدلا فقال إنها تعرب نعتاً ، وكذلك إن جاءت مجرورة كما فى قوله عز شأْنه : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) . وحرى بنا أن نأْخذ بهذا الاعراب لغير ونخرجها من باب الاستثناء ، حتى نعفى الناشئة من تحويلهم فى إعرابها على مابعد إلا وما قد يحدث ذلك فى أذهانهم من اختلاط . ومثلها فى هذا الحكم سوى . وحرى بنا أن نأْخذ بما قالت به لجنة التيسير الوزارية القديمة والدكتور محمد كامل حسين من أن الاستثناء المفرغ فى مثل (وما محمدٌ إلاَّ رسولٌ) ليس من باب الاستثناء فنخرجه منه نهائياً لأنه قصر وتخصيص وليس استثناءً . وبذلك كلِّه تَسْقط جميع صعوبات

باب الاستثناء ويصبح من أخف أبواب النحو ، ولاتكون فيه صورة وهمية ، بل تكون جميع صوره استثناءً حقيقيًا .

وباب أدوات الشرط من الأبواب العسرة فى الإعراب، والنحاة يقسمونها إلى حروف وأسماء، والحروف : إنْ ولَوْ ، والأسماء : من وما ومهما وأى وأين وأنى وحيثما ومتى وإذا وكيفما.

وهم يعربون مَن مبتدأ ويختلفون فى الخبر هل هو فعل الشرط أو جواب الشرط أو هما معًا والرأى الراجح أنه فعل الشرط . وما مفعول به فى مثل (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) وظرف زمان أو مفعول فيه فى مثل (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) . ومهما مفعول به فى مثل مهما تفعل أفعل . ويمكن أن تعرب مفعولا مطلقاً بمعنى أى فعل تفعل أفعل . وأى تعرب بحسب ماتضاف إليه ، فهى مفعول به فى مثل أى الكتب تقرأ أقرأ ومفعول مطلق فى مثل أى سيْر تسره أسره معك ، ومفعول فيه أو ظرف زمان فى مثل (أيما الأجلين قضيت فلاعدوان على) . وأين وأنى وحيثما ومتى وإذا منصوبة على الظرفية وكيفما على الحالية . وحرى أن نستذكر إعرابهم لإذا الشرطية فى مثل (وإذا تُصِبْكَ خصاصة فتجمل) إذ يقولون هكذا : «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه » ومعنى ذلك أن العامل فى إذا فى العبارة السالفة هو الجواب «تجمل» فهو الذى عمل فيها النصب على الظرفية وأن فعل الشرط «تصبك خصاصة » مضاف إلى إذا . وكل ذلك لايفيد الناشئة فى نطقها لإذا أى شىء . وبالمثل المحاولات السابقة فى إعراب أدوات الشرط الأخرى، فكلها فى غنى عن هذا الإعراب ، لأنها من المبنيات التى تلزم حالة واحدة فى النطق ويكفى أن تعرف الناشئة أن المضارع يسكن أو يجزم بعد هذه الأدوات وأنه يليها جملتان .

وواضح أنه يتحتم حذف الإعراب لأدوات الشرط من كتاب النحو الميسر ، وبالمثل ينبغى حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية ، وماذا يفيد الناشئة فى نطقهم إذا تعلموا أن كم فى مثل (كم تلميذاً حضر الدرس » مبتدأ وفى مثل «كم كتاباً قرأت» مفعول به وفى مثل «كم نظرة نظرت » مفعول مطلق وفى مثل «كم يوماً غبت» مفعول فيه وفى مثل «بكم شجرة مررت » مجرورة . وكل هذا تكلف لايفيد شيئاً فى النطق ويكفى أن تعرف الناشئة أن كم استفهامية أو خبرية ، وأن الأولى يليها تمييز مفرد منصوب وأن تمييز الثانية يكون دائما مجروراً مفرداً أو مجموعاً . ومما أطالوا فى إعرابه وتكلفوا له صوراً بعيدة من التأويل إعراب «لاسيما على » فى مثل «سبقوا لاسيما على » فقد ذهب أبو على الفارسى إلى أن « سى » حال

ورجح عليه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أن لانافية للجنس و «سى» اسمها وما زائدة وعلىّ بعدها مضاف إلى سى أو مرفوع وهو خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها وجوز بعضهم نصب مابعدها وأعربه مستثنى . وواضح أنها أداة لاتحتاج إلى إعراب ، وهى أداة تخصيص ، وما بعدها لايحتاج إلى إعراب أيضًا لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وإذن فينبغى أن يعفى الناشئة من إعرابها وهى ومايليها مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً . ومما ينبغى أن يعفوا منه أيضًا إعراب أن المخففة من الثقيلة . ومعروف أن «أن» ساكنة النون يليها مضارع منصوب غير أن نحاة البصرة وجدوا فى الذكر الحكيم أمثلة فيها «أن» داخلة على مضارع مرفوع كقوله جل شأنه فى سورة طه : (أفلا يروْن أنْ لا يرْجعُ إليهم قولًا ولايمْلِكُ لهم ضَرًّا ولا نفْعًا) وبذلك قرأ السبعة ، وكقوله تبارك وتعالى فى سورة المائدة : (وحسبوا أنْ لاتكونُ فِتنَةٌ فعَمُوا وصمُّوا) بقراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى فقالوا إنَّ أنْ فى الآيتين ليست هى أن الناصبة للمضارع إنما هى مُخَفَّفة من أنَّ أخت إنَّ واسمها ضمير شأن محذوف . وهو تأويل بعيد لأنه لاضرورة لأن تخفف «أنَّ» هذا التخفيف . وأيضًا لاضرورة لأن يحذف اسمها ويقدر ضمير شأن كما يقولون . والكوفيون لذلك محقون حين أنكروا هذا كله فى «أن الساكنة النون» فى الآيتين الكريمتين وما ماثلهما ، وقالوا إنها لاتعمل شيئاً لافى الفعل المذكور ولافى الضمير المقدر المحذوف . ويكفى أن يقال إنها أداة ربط مثلها مثل أنْ فى قوله تعالى : (فأوحينا إليه أن اصنْع الفلك بأعيننا) والبصريون يسمون الأخيرة أن المفسرة وقد أنكر الكوفيون أن تكون أن تفسيرية وأنكرها معهم ابن هشام .

والأساس الرابع ، وهو وضع ضوابط سديدة ، من شأنه أن يضيف وجوهاً أخرى من تيسير النحو على الناشئة ، ويتضح ذلك فى أبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال . أما المفعول المطلق فقد وضع ابن هشام له فى كتابه : «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» هذا الضابط : «اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالا» . وقرن الخبر والحال به فى هذا الضابط أو التعريف يدل على اضطراب صورته فى أذهان النحاة . لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكد فى مثل «قرأت قراءة» والمبين للنوع فى مثل «قرأ قراءة المتقن للعربية» والمبين للعدد فى مثل «قرأ قراءتين» . فأين هذه

الصور للمفعول المطلق من صور الخبر والحال ؟ والنحاة يمضون فيقولون إنه ينوب عن المفعول المطلق مايدل عليه ، وهو صفته فى مثل «علمه كثيراً» أوضميره فى مثل «علمه تعليماً لم يعلمه أحداً» واسم الإشارة السابق للمصدر فى مثل «علمه ذلك العلم» ومرادفه فى مثل «جلس قعوداً» وآلته فى مثل «ضربته عصا» وعدده فى مثل «سجد أربع سجدات» وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر فى مثل «علمه كل العلم أو بعض العلم» . وكل هذه الصور لاتدخل فى الضابط الذى وضعه ابن هشام للمفعول المطلق ، ولذلك يقولون إنها تنوب عنه أو عن مصدر الفعل السابق لها ، وأفردوها بالدرس . وكثرتها تجعل من الصعب على الناشئة أن تحيط بها فضلاً عن تصورها تصوراً دقيقاً ، فى حين أننا لو وضعنا للباب هذا الضابط السهل : «المفعول المطلق كل اسم منصوب يصف الفعل أو يتعلق به ضربا من التعلق سواء أكان مصدراً أو غير مصدر» لاستراح الناشئة من التفصيل فى الصور السابقة إذ ينتظمها جميعاً هذا الضابط سواءٌ أكانت مصدراً مثل : قرأت قراءة أو صفة مثل قرأت كثيراً إذ هى وصف للفعل وأنه كان كثيراً ، وهكذا الأمثلة الأخرى السابقة ، إذ دائماً تتعلق بالفعل وجهاً من التعلق ، إذ تشير إليه أو تذكر عدده أو ضميره أو آلته إلى غير ذلك .

ويذكر ابن هشام للمفعول معه هذا الضابط : «اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه» . ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف فى مثل «اشترك زيد وعمرو» ، ورجحان العطف فى مثل «جاء زيد وعمرو» ويجوز «جاء زيد وعمرا» على أن عمرا مفعول معه ، ووجوب أن يكون مفعولا معه فى مثل «سرت والجامعةَ» ورجحان أن يكون مفعولا معه فى مثل «قمت ومحمدا» لأن العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميراً فاصلاً ، وامتناع أن يكون مفعولا معه أو معطوفاً فى مثل «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرون لكلمة «طعاماً» فعلا محذوفاً مثل «أكلت» . وإذا رجعنا إلى ضابط الباب وجدناه طويلاً ومبهما بعض الإبهام وفى رأيى أنه لرغبة النحاة فى تفريعات الأبواب وكثرتها ذكروا فيه الصور السابقة جميعاً ،مع أن واحدة منها فقط هى التى ينطبق عليها الباب وهى سرت والجامعة . وهكذا واو المفعول معه دائماً تفصل مابعدها عن الفعل السابق لها فلايقع عليه كما فى مثل سافرت وطلوع الفجر . والواو حينئذ كأنها تحل محل ظرف زمان أو ظرف مكان . وبهذا التوجيه يتضح الباب فى نفوس الناشئة ويكون ضابطه على هذا النمط : «المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى مع ، لايصح أن يعطف على

ماقبله لأن الفعل السابق له لايقع عليه » أو بعبارة مختصرة وأكثر دقة : « اسم منصوب تال لواو بمعنى مع تفيد الظرفية الزمانية أو المكانية ». وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح ولاتضطرب فيه الناشئة ، وخاصة حين يجيز لهم النحاة أن يقال : جاء زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرا ، فيضطرب الباب فى أذهانهم ، والواو فى العبارة الثانية عاطفة وليست واو المعية كما هو واضح .

وليس ضابط الحال خيراً من ضابط المفعول معه والمفعول المطلق ، فقد ضبطه ابن هشام على هذا النحو «وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة » وهو ضابط غامض ، ويشرحه ابن هشام فيقول : «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق وبذكر الفضلة الخبر . لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع ، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت » ، وبذلك يصبح ضابط الحال أنه «اسم ليس مفعولا مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً » . فماذا تفهم الناشئة من مثل هذا الضابط ؟ إنها لاتكاد تفهم ولا تتصور شيئاً .والغريب أن النحاة – فيما عدا سيبويه– لم يلاحظوا أن الحال يحمل معنى الظرفية ، فإذا قلت «جاء محمد مبتسما » كان الابتسام صفة لمحمد فى وقت معين هو وقت المجىء أو وقت الفعل ، فهو صفة مقيدة بزمان معين .ولذلك أرى أن يوضع له هذا الضابط البسيط : «الحال صفة نكرة منصوبة مؤقتة » .وبذلك يخرج الخبر المرفوع ، كما يخرج النعت فهو صفة لازمة . ولاعلاقة بين الحال بهذه الصورة والمفعول المطلق ولابينه وبين التمييز ، فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطه تخرجهما . وبذلك يتعين الحال فى نفوس الناشئة ، فهو صفة مؤقتة بزمن معين كما فى مثل «قابلته راجعاً من رحلته » ، «ولقيته مسروراً » . ويوضح وصف الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملته الواو نحس أنها تحل محل ظرف زمان . وقديماً لاحظ ذلك سيبويه وقال إن معناها إذ ، كما يلاحظ فى مثل «أقبل زيدٌ وكان غاضباً » أى إذ أو بينما كان غاضباً . وتلك علامة واو الحال أنها زمانية مثل واو المفعول معه فى قول القائل : « استيقظت وطلوع الشمس » وهى علامة لا تتخلف فى الجملة الحالية المسبوقة بالواو .

ولابد أن نضيف إلى ماقدمنا التخفف من مسائل الصرف العويصة التى لاتفيد الناشئة فى صحة النطق بالعربية ، بل لابد من حذفها كمسائل الإعلال ، ومثلها مسائل الإبدال إلا الضرورى منها المتعلق بالنطق وصحته مثل أل الداخلة على ما أوله حرف شمسى ومثل إبدال

الضاد الساكنة طاء فى نحو عرضت ، والدال الساكنة تاء فى نحو «حمدت» والتاء طاء فى نحو اصطلح . وينبغى التخفّف فى دراسة التصغير ، فلا يُدْرَس للناشئة منه إلاّ الثلاثى والرباعى دون التعرض لما لايستعمل من أمثلتهما. وكذلك النسب ينبغى أن يكتفى فيه بالأمثلة الشائعة التى تجرى فى ألسنة الناشئة .

وبقيت تتمّات لهذا التيسير المقترح ، إذ لابد من العناية بتضمين كتاب النحو جداول لتصريف الفعل مع الضمائر : الفعل السالم والمهموز والمضاعف والمثال والأجوف والناقص ، وبالمثل تصريف الفعل المضارع مع نون التوكيد ، وبحق قال الدكتور محمد كامل حسين فى مقاله «النحو المعقول» : إنه ينبغى أن يحفظ التلاميذ هذه الجداول فى أول عهدهم بالتعليم كما يحفظون جداول الضرب فى الحساب . ويحسن أن تظل هذه الجداول فى كتب النحو طوال التعليميين : الإعدادى والثانوى ، حتى إذا احتاج التلميذ إليها وجدها تحت بصره . ولابد من العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات إعمال الفعل ، فإنه ينبغى أن يمرن التلاميذ على وضع الأفعال المضارعة المبنية للمعلوم مكان المصادر وأسماء الفاعلين والصفات المشبهة ، ليتصوَّروا بدقة عملها ،وكذلك يُمَرَّنون فى صيغ اسم المفعول على وضع الأفعال المضارعة المبنية للمجهول مكانها ليتضح لهم إعماله. واشترط البصريون فى إعمال اسم الفاعل أن يكون للحال أو للاستقبال ، فإذا كان للماضى لم يعمل ، وأعمله الكوفيون لمجيئه للماضى مع إعماله فى قوله جل شأْنه : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) وينبغى الأخذ برأيهم ، حتى يكون إعمال اسم الفاعل مطرداً ولاتضطرب قاعدته فى أذهان الناشئة. ولابد من العناية بدراسة حروف الجر الزائدة ومواضع زياداتها مع المبتدأ والفاعل.وفى رأيى أنه ينبغى أن نجمع صور الحذف لبعض أجزاء الجمل وكذلك صور التقديم فيما بينها فى باب نسميه باب الحذف والتقديم ، إذ يحذف أحياناً — كما هو معروف — المبتدأُ والخبر والفاعل والمفعول به واحداً ومتعدّداً ويحذف الفعل أحياناً ، وقد يتقدم الخبر على المبتدأ والمفعول به على الفاعل . وكل ذلك يجمع فى باب ،حتى يقف التلاميذ بوضوح على صورة العبارة العربية فى أشكالها المتنوعة .

وواضح مما قدمنا أن هذا التيسير المقترح للنحو العربى يُعْفى الناشئة من شطر كبير من أبوابه إذ ذابت فى أبوابه الأساسية . كما يعفيهم من التقدير فى إعراب المفردات والجمل وفى متعلق الظرف والجار والمجرور وفى نصب المضارع بعد أن المصدرية المحذوفة ومن تصور أن علامات الإعراب الفرعية نائبة عن علامات أصلية . ويُعْفيهم من الإعراب المعقَّد لبعض أدوات الشرط ومن إعراب هذه الأدوات جملة وإعراب كم الاستفهامية والخبرية ولاسيما وأنْ المخففة من الثقيلة . وفى الوقت نفسه يضبط لهم ضبطاً دقيقاً أبواب النحو المليئة بالصعاب كأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال . وأصبحت صيغ الاستثناء والتمييز محددة أو فى تحديد . وحُذف من الصرف الإعلال وخُفِّف الإبدال والتصغير والنسب وعُنى بأربعة أبواب ، هى : جداول الفعل مع الضمائر وإعمال المصادر ، والمشتقات وحروف الجر الزائدة ، والحذف والتقديم ، حتى تستقر صياغات هذه الأبواب فى نفوس الناشئة . وفى رأيى أنه لابد أن يُعْنى فى دروس المطالعة للناشئة ببيان مخارج الحروف حتى ينطقوا كلمات العربية نطقاً سليماً وكذلك يعنى بتعريفهم بمواضع ألفات الوصل وألفات القطع وبالوقف أو قطع النطق عند أواخر الكلمات .

ونسرد فيما يلى منهج كتاب النحو الميسر المقترح :

أولا : أحكـام الكلمة

الكلمة : اسم وفعل وحرف :

الاسم :

تقسيمة إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع .

تقسيمه إلى مقصور ومنقوص وممدود .

تقسيمه إلى منكر ومعرف وأنواع المعارف .

تقسيمه إلى جامد ومشتق .

أنواع المشتقات : اسم الفاعل . أسماء المبالغة . اسم المفعول . الصفة المشبهة . اسم التفضيل ، اسم الزمان والمكان والآلة .

تقسيمه إلى متبوع وتابع .

أنواع التوابع .

تقسيمه إلى معرب ومبني .

أنواع الإعراب . المبنيات (الضمير – اسم الإشارة – الاسم الموصول – اسم الاستفهام – أسماء الظرف – أسماء الشرط – أسماء الأفعال) .

المصغر

المنسوب

الفعل :

تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر .

تقسيمه إلى صحيح ومعتل . وإلى مجرد ومزيد .

تقسيمه إلى لازم ومتعد .

تقسيمه إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول .

تقسيمه إلى مبني ومعرب .

جداول تصريف الفعل مع الضمائر .

تصريف المضارع مع نون التوكيد .

الحرف :

أنواع الحروف . حروف الجر . حروف الجر الزائدة. حروف العطف . حرفا الاستفهام. حروف النفي . حروف النداء . حروف الشرط . حروف الجزم . حروف الجواب . حروف القسم . حروف التنبيه . حروف التحضيض . حروف المصدر . حرفا الاستقبال . حرفا التفسير حرف التوقع . حرف الردع .

ثانيا : أحكام الجملة

تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية :

المبتدأ والخبر

إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس

الفاعل

نائب الفاعل

المفعول به

المفعول المطلق

المفعول فيه

المفعول لأَجله

المفعول معه

الاستثناء

الحال

التمييز

العدد

المضاف

الأَسماء العاملة عمل الفعل (المصادر والمشتقات وأَسماء الأَفعال)

الحروف

النداء

الممنوع من الصرف أَو التنوين

المضارع المنصوب والمجزوم

الحذف والتقديم

وواضح أَن هذه الصورة المقترحة للنحو ليست ثورة على قواعده المأْثورة التى وضعها له عباقرته الأَفذاذ، وإنما هِى محاولة جادة لتيسيره، حتى يصبح أَداةً تعليمية مبسّطة للناشئة بحيث تستطيع أَن تتمثَّل قواعده وتسيغها دون إرهاق أَو عناء شاق. فقد حذف منه شطر كبير من أَبوابه لما تَبيّن من أَنها تفريعات يمكن بل يحسن أَن تدمج فى الأَبواب الأَساسية وحذفت منه صعوبات كثيرة كانت تجعل تمثله عسِراً على الناشئة. فقد حُذِف الإِعرابان التقديرى والمحلى وحُذِف إعراب كل مالا يعود من إعرابه فائدة على صحة النطق به. وضبطت أَبوابه المضطربة بضبواط دقيقة تحيط بصورها التعبيرية إحاطة تامة. واكتفى من علم الصرف بما تدعو إليه الحاجة الحقيقية، واعتنى بأَبواب لم تكن تحظى فى كتب النحو المؤلفة للناشئة بعناية كافية.

الابقاء على باب ((كان وأخواتها))

« يرى المجمع الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ولم يوافق على ضمّه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦/٣/١٩٧٩م)

(*) فى أثناء مناقشة هذا الموضوع اعترض على إعراب منصوب كان حالا ،وقيل: إنه لايستقيم لأمور منها :

١ — أن الحال مشتق وقد يرد خبر كان جامداً فى نحو « كان محمداً أسدا » .

وقد رد عليه بأن النحاة أجازوا أن يكون الحال جامدا،وعلى هذا فالتأويل فى نحو كان محمدأسدا ، أى كأسد، والمثال المعترض به له نظير ذكره سيبويه للتمثيل ،ولم يروه عن العرب .

٢ — أن الحال منتقلة ، وخبر كان يأتى ثابتاً فى نحو (كان الله غفورا رحيما) .

وقد رد على ذلك بأن النحاة نصوا على أن الحال قد تأتى ثابتة إذا كانت جامدة مثل : هذا ثوبك صوفا ، أو موكدة مثل، ولى مدبرا ، أو متجددة مثل: « وخلق الإنسان ضعيفا»، فلا مانع إذا أن تكون الحال فى مثل « كان الله غفورا رحيما » ثابتة ، قياسا على ماتقدم .

٣ — أن الحال نكرة وقد يكون خبر كان معرفة فى نحوكان الرئيس محمداً، ورد بأن الكوفيين يرون أن الحال تأتى معرفة نحوأرسلها العراك ،وجاء وحده .

٤ — أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها ،وخبر كان عمدة لايمكن الاستغناء عنه فى نحو كان المطرنازلا .

ورد بأن الحال ليست فضلة فى كل صورها، ومثال ذلك الشاهد المشهور :

إنما الميت من يعيش كئيبـــــا كاسفا باله قليل الرجاء

٥ — تدخل كان وأخواتها على جملة من مبتدأ وخبر فتنسخ حكم الخبر وتجعله منصوبا، وليس كذلك الحال .

ورد بأن هذا ليس شأن كان وحدها ، وقد استشهد صاحب البحث فى مذكرته بنحو خمسين جملة مبدوءة بفعل لازم يليه فاعل مرفوع وحال منصوب ولوحذف الفعل فى كل جملة لتحول مابعده إلى مبتدأ وخبر نحو : برقت السحابة مضيئة وبزغت الشمس منيرة ،وبقى محمد يلعب ، وبكر محمد نشيطا ،وبكى على محزونا. . . الخ

بعد المناقشة المستفيضة للموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو، ورأت الأقلية ضم الباب إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالا تيسيرا على الناشئة وتقليلا للأبواب المقررة عليهم .

(*) عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د/ ٤٤ ج ٣٠)و(د/ ٤٥ ج/٢٦) ثم على المؤتمر فأيد رأى اللجنة

وفيما يلى :

صيغة كان الناسخة للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

صيغة ((كان)) الناسخة (*)

لكان فى اللغة استعمالان :

١ — استعمال يليها فيه مرفوع مكتفية به مثل « قد كان الأمر » أى قد وقع الأمر . ويعرب الاسم المرفوع بعدها فى هذا الاستعمال فاعلا بإجماع النحاة ، وهى حينئذ تامة .

٢ — واستعمال ثان يليها فيه مرفوع ومنصوب مثل : « كان محمد مسافراً » . واختلف النحاة فى إعراب هذين الاسمين . ونبدأ بسيبويه إذ نراه يعقد لكان وأخواتها بابا فى الجزء الأول من كتابه ، وقد وضع له عنوانا على هذا النمط : « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول » . و «كان» بذلك عند سيبويه فعل متعد يليه فاعل ومفعول ، وفسر السيوطى فى كتابه الهمع كلام سيبويه فى الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعل والمنصوب يشبه المفعول . ونرى المبرد فى المقتضب يتابع سيبويه فيضع للباب عنوانا على هذا النحو : « هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول » . وعلق على ذلك السيوطى فى الهمع : بأن المبرد يسمى المرفوع بعد كان فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا. ومن يتابع المبرد فى المقتضب يجده يعود فيسمى المرفوع اسما لكان والمنصوب خبرا . وبذلك أخذ البصريون بعده مضيفين أن كان ناسخة لحكم المبتدأ والخبر ،وأنها ناقصة لأنها تدل على الزمان دون الحدث . وذكر السيوطى فى الهمع أيضاً أن الفراء ذهب إلى أن المرفوع بعد «كان » رفع لشبهه بالفاعل وأن المنصوب لشبهه بالحال ، وذهب الكوفيون بعد الفراء إلى أن الاسم المرفوع بعد « كان » فاعل والاسم المنصوب حال — وكذلك إعراب الاسمين بعد أخواتها .

وواضح أن الأخذ بفكرة أن « كان » وأخواتها أفعال متعدية لا تستقيم ودلالة الفعل المتعدى الواقع على المفعول . ولذلك عدل البصريون بعد سيبويه والمبرد عن القول بهذه الفكرة آخذين بفكرة أن « كان » وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة ، والاسم المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبرها والواقع أنه ليس خبرا لها — إذا أخذنا أنفسنا بالدقة فى الإعراب — إنما هو

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

خبر للاسم المرفوع بعدها ، ورأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة لأن قاعدة «كان» عندهم مطردة ، فهى دائما يليها منصوب ، وحينئذ يعرب حالا وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة .

وقد يعترض على رأى الكوفيين بأن الحال بعد « كان » قد تكون ثابتة فى مثل : (كان الله غفورا رحيما) والأصل فى الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة . ويجاب على ذلك بأن انتقال الحال هو الأصل حقا ، ولكنها قد تأتى ثابتة كما نص النحاة فى مثل : « هذا ثوبك صوفا » ، « وخلق الإنسان ضعيفاً » ، و « أنزل إليكم الكتاب مفصلا » ، و (شهد الله أنه لا إله إلّا هووالملائكة وأُولو العلم قائما بالقسط). وبذلك يسقط هذا الاعتراض . واعتراض ثان هو أن الاسم المنصوب بعد « كان » قد يكون معرفة فى مثل « كان المسافر محمدا » فكيف يعرب حالا ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة ، ويجاب على ذلك بأن مجىء الحال نكرة هو الأصل حقا ولكنها قد تأتى معرفة كما نص النحاة فى مثل « جاء وحده » و « صنع ذلك جهده » و « أرسلها العراك » . واعتراض ثالث هو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسما جامدا مثل « كان محمد أسدا » والأصل فى الحال أن تكون مشتقة ، ويجاب على ذلك بأن الأصل فى الحال أن تكون مشتقة حقا ولكن النحاة نصوا على أنها قد تأتى جامدة مثل و « جاء زيد بغتة » « وهذا بسر أطيب منه رطباً » « وهذا خاتمك فضة » « وتنحتون الجبال بيوتا » « أأسجد لمن خلقت طينا » . « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .

وبذلك يسقط هذا الاعتراض على إعراب الكوفيين للمنصوب بعد كان حالا كما سقط الاعتراضان السابقان وتبقى هناك شبهة ، وربما هى التى دفعت البصريين إلى القول بأن « كان » وأخواتها أفعال ناسخة — وذلك أن هذه الأفعال يمكن الاستغناءُ عنها فى جملها وحينئذ يتحول الاسم المرفوع بعدها إلى مبتدأ والاسم المنصوب إلى خبر مرفوع ، فمثل « كان محمد مسافرا » إذا حذفت « كان » من العبارة أصبحت « محمد مسافر » . وفات البصريين ما لاحظه بعض النحاة — كما جاء فى كتاب الهمع للسيوطى — من أن كل فعل لازم يليه حال

يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها — فعل ناقص ، ومن الممكن أن يعرب ما بعده اسما له مرفوعا والحال خبرا مرفوعا مثل :

جاء محمد يضحك — دمعت العين باكية — سال الماءُ متدفقاً — صاح عليّ مستغيثا — مرق السهم نافذا — طلعت الشمس منيرة .

فلو حذف الفعل فى هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر . ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة فيعرب ما بعدها اسما للفعل والمنصوب خبرا وفى اللغة ما لا يكاد يحصى من هذه الأفعال اللازمة التى يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحيانا لا يليها الحال ، بالضبط كما هو الشأن فى كان وأخواتها . ولما كان البصريون يعربون المرفوع فى الأمثلة السابقة للأفعال اللازمة ونظائرها فاعلا كما يعربون المنصوب حالا فإنه يلزمهم أن يعمموا ذلك فى « كان » وأخواتها أخذاً بقاعدة الاطراد فى العلوم حتى لا يحدث فى القاعدة العامة استثناءٌ يؤدى إلى خلخلة فيها واضطراب .

المراجـع :

كتاب سيبويه (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) ١ / ٤٥

المقتضب للمبرد (تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة) ٣ / ٩٧ و ٤ / ٨٦

الهمع للسيوطى (طبع مطبعة السعادة) ١ / ١١١

مغنى اللبيب لابن هشام بمراجعة الأستاذ سعيد الأفغانى (طبع دار الفكر) ص ٥١٣

أوضح المسالك لابن هشام (طبعة صبيح) ص ٦٣ وما بعدها .

٢ ــ الابقاء على باب كاد واخواتها

« يرى المجمع الإبقاء على باب «كاد وأخواتها» على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ولايرى ضمه إلى باب الفعل » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦/٣/ ١٩٧٩م)

(*) اقترح الدكتور شوقى ضيف ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل وأن يعرب مرفوعها فاعلا ويعرب مابعدها مفعولا به أو منصوبا على نزع الخافض توسعا ، كما فى أفعال المقاربه أو حالا كما فى أفعال الشروع .

وقد اعتمد صاحب البحث فى ذلك على ماذكره سيبويه من أن قولك : عسيت أن تفعل مثل قولك : قاربت أن تفعل أى قاربت ذلك، وهذافىمؤداه أن مابعد عسى فاعل ومفعول ،وما ذكره من أن « جعل يقوم ،وأخذ يقول» بمنزلة كان يقول .

وقد اختار صاحب البحث أن تعرب جملة (يقول) فى نحو (كان يقول) حالا ، وليس هنا مايمنع أن تعرب فى نحو شرع يقول .حالا ،وبعد أن درست لجنة الأصول الموضوع :

(رأت أغلبية اللجنة الابقاء على باب كاد وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ،ورأت الأقلية أن ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولا وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها بابا مستقلا)

(*) عندما نظر المجلس فى الموضوع فى د/٤٥ ج/٢٦ أيد رأى أغلبية لجنة الأصول ، وهو الإبقاء على ما –باب كاد وأخواتها . ثم وافق المؤتمر المجلس فى قراره

وفيما يلى :

صيغة كان وأخواتها . للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

صيغة ((كاد))وأخواتها (*)

لاحظ النحاة من قديم أن « كاد » وأخواتها : كرب وأوشك وعسى واخلولق أفعال مقاربة وأن لكاد أخوات أخرى هى أفعال الشروع : جعل وأخذ وأنشأ وطفق . وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل كان جميعا فالمرفوع بعدها اسمها والفعل المضارع التالى للاسم المرفوع فى مثل « عسى محمد يقوم » و « عسى محمد أن يقوم » خبرها . وهذا الرأى محل نظر للأسباب الآتية :

أولا : ذكر سيبويه (١- ٤٧٧) أن قولك عسيت أن تفعل ، مثل قولك قاربت أن تفعل أى قاربت ذاك . وهذا يفيد أن بعد عسى فاعلا ومفعولا به كما فهم النحاة على نحو ما سيلى وقال : « اخلولقت السماء أن تمطر » أى لأن تمطر . وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد « اخلو لقت » مجرورا بجار محذوف كما فهم النحاة أيضا ، وإذن فهو يريد القول بأن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة إما مفعول لها على أنها متعدية أو مجرور بحرف جر على أنها أفعال لازمة . وذكر صيغة عسى فى مثل «عسى أن يفعلوا » وقال إنها مثل « دنا أن يفعلوا .. » فأن وما بعدها فى المثال مصدر مؤول بفاعل مرفوع . وقال : من العرب من يقول « عسى يفعل » يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل فى موضع الاسم المنصوب أى أنها مفعول به رأيه سواء مع عسى أو مع كاد . ثم يقول : ومثله « جعل يقول » و « أخذ يقول » ويقول إن الفعل معهما بمنزلته مع كان فى مثل « كان يقول » . وما دمنا قد أعربنا « يقول » مع كان حالا فنحن نعربها مع أفعال الشروع حالا وإن كان كلام النحاة على أن سيبويه يعربها مفعولا كما صنع مع أفعال المقاربة وأظن أن إعرابها حالا أكثر وضوحا .

ثانيا : تابع المبرد سيبويه فى أن مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة لا بد لها من فاعل ، يقول : لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل (انظر المقتضب ٣ – ٦٨) فهو لا يراها أفعالا ناقصة تجرى مجرى كان كما زعم البصريون المتأخرون . ويذكر الصيغة « عسى أن يقوم زيد » ويرى أن المصدر فاعل .

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

ثالثا : يذكر ابن هشام فى المغنى (١ – ١٦٢) فى باب عسى أربعة أقوال فى إعراب « عسى زيد أن يقوم » القول قول جمهور البصريين وهو أن المرفوع بعدها اسمها والمصدر المؤول بعدها خبرها. والقول الثانى أنها فعل متعد بمعنى قارب معنى وعملا أو فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا ، يقول : وهذا مذهب سيبويه والمبرد ، وقد لخصناه آنفا عند سيبويه ، وكأن المبرد تبعه بكل دقة فى رأيه أو مذهبه. والقول الثالث : أنها فعل قاصر (لازم) بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتمال فى مثل عسى زيد أن يقوم أى عسى قيام زيد أو قرب يقول وهو مذهب الكوفيين. والقول الرابع أنها فعل ناقص فالمرفوع اسمها وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وأن هذا البدل سد مسد الخبر.

وواضح أن القول الرابع ملفق من فكرة النقص أو القول بأن هذه الأفعال ناقصة وقول الكوفيين إن أن والفعل بدل فى مثل كاد زيد أن يقوم أى قرب قيامه . وهذا التلفيق البين يجعلنا نرفض هذا القول وكان من الممكن أن نأخذ برأى الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل وأن الفعل بدل اشتمال لولا أنه لا يمكن أن يؤخذ به فى مثل « عسى زيد يقوم » فلا يمكن أن نجعل يقوم بدلا من زيد ، وإذن فنحن نستبعده ويبقى قولان فى إعراب أفعال المقاربة : قول الجمهور وقول سيبويه والمبرد ، وواضح أن قول الجمهور لا يمكن الأخذ به فى مثل « عسى زيد أن يقوم » و « كاد زيد أن يقوم » لأن أن والفعل فى تأويل مصدر والمصدر لا يكون خبرا عن الذات فلا يقال « زيد القيام » أو « عسى زيد القيام » . وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة. فلم يبق أمامنا إلا أن نأخذ بقول سيبويه والمبرد ، وهو أن كاد وأخواتها إما أن تعد أفعالا متعدية فبعدها فاعل ومفعول وإما أن تعد أفعالا قاصرة أو لازمة ، فبعدها فاعل مرفوع ومصدر مؤول حذف معه حرف الجر توسعا .

وأما أفعال الشروع مثل « أخذ محمد يقرأ » فهى بمنزلة كان فى رأى سيبويه مثل « كان يقرأ » وما دمنا قد أعربنا الجملة الفعلية « يقرأ » مع كان فى محل نصب حالا كذلك نعرب ما بعد هذه الأفعال حالا . وبذلك نكون قد أرحنا الناشئة من إعراب الجمهور لباب أفعال المقاربة والشروع وأدمجناه فى باب الفعل العام الذى يليه فاعل ومنصوب « إما مفعولا أو مع حذف الجار توسعا كما فى أفعال المقاربة ، وإما حالا كما فى أفعال الشروع .

٣ ــ وضع باب ظن وأعلم وأرى
فى باب الفعل المتعدى

« يرى المجمع وضع باب ، ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى ، على أن يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

(*) درست لجنة الأصول مقترح الدكتور شوقى ضيف بشأن إلغاء باب ظن وأخواتها ، وباب أعلم وأخواتها .

ولما كان السهيلى قد أنكر ماذهب إليه جمهور النحاة من أن ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء فتجعل المبتدأ مفعولا به أولا والخبر مفعولا به ثانيا ، وقال إنها بمنزلة أعطى فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء ، فاقترحت اللجنة وضع باب ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى على أن يكون ذلك خاصا بكتب الناشئة .

(*) ثم وافق المجلس (فى د / ٣٥ ج / ٢٦) على رأى اللجنة وأقره بعد ذلك المؤتمر .

وفيما يلى :

« ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

« ظن » وأخواتها و « أعلم » وأخواتها(*)

(أ) ظن وأخواتها :

ذهب جمهور النحاة إلى وضع ظن وأخواتها فى الأفعال الناسخة للابتداء ، ذاهبين إلى أنها تدخل على جملة اسمية فتجعل المبتدأ مفعولا به أولا والخبر مفعولا به ثانياً . ويلاحظ أنهم توسعوا فى الباب توسعاً جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها ، ونحن نذكرها أو نذكر أكثرها ، وهى : حجا . عد . زعم . جعل . هب . وجد . ألفى . درى . تعلم . علم . ظن . حسب . خال . رأى . صير . أصار . ترك . اتخذ . وألحق بها قوم سمع . صادف .

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدى إلى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب : حفرت وسط الدار وبنيت الدار مسجداً وقطعت الثوب قميصاً والجلد نعلا والقماش ثوباً . وذكر السكاكى فى كتابه المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين ثمانية أفعال هى :

توهمت – تيقنت – شعرت – تبينت – أصبحت – اعتقدت – تمنيت – وددت . وإنما ذكرت ذلك كله لأدل على أن الباب يتسع سعة شديدة ، وأولى فى تعليم الناشئة ألا يصرفوا عن ظاهر التعبير ، فظن وكل هذه الأفعال يليها مفعولان وحسب ، ولا حاجة إلى أن يقال إن أصلهما مبتدأ وخبر .

وقد أنكر السهيلى عالم النحو الأندلسى هذا الأصل ، وقال إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعولها ابتداء . قال : والذى حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر فيكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، قال وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيداً عمراً ولا يجوز أن تقول زيد عمرو إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو .

وإذن يحسن أن تلغى تخصيص – باب (ظن وأخواتها) كما ألغينا تخصيص بابى كاد وكان تيسيراً على الناشئة[1] وتذكر أمثلتها المشهورة فى باب المفعول به المتعدد مثل أعطيت .

(الهمع ٢ / ٢٠٩ وما بعدها)

(*) **للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .**

(١) لم يأخذ المجمع بمقترحى الدكتور شوقى ضيف بشأن «كان» و «كاد» (انظر ص ٢٢٦ ، ٢٣٠ من هذا الكتاب) .

(ب) أعلم وأخواتها :

تنصب أعلم وأرى وأنبأ وأخبر ثلاثة مفاعيل مثل أعلمت زيداً عمراً قادماً . ويلحق النحاة عادة هذا الباب بباب ظن لأن الفعل علم من أخواتها ودخلت عليه همزة التعدية .

وما دمنا قد رأينا تخصيص باب لظن وما يترتب عليه من وضعه فى النواسخ فكذلك نقترح إلغاء تخصيص الباب الملحق به وهو باب أعلم ووضع بعض أمثلته فى باب المفعول به المتعدد .

(الهمع ٢ / ٢٤٨ وراجع أوضح المسالك لابن هشام) .

٤ ــ «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس

« يرى المجمع الإبقاء على باب « ما » و « لا » و « لات » ، العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج/ ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م) .

(*) اقترح الدكتور شوقى ضيف إعراب «ما» وأخواتها كما أعربها الكوفيون، فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء زائدة أو محذوفة، وإذا جاء خبرها مرفوعا فلا خلاف .

وقد ذكر فى مجال تأييد هذا الرأى أن رفع خبرها يجىء جاريا على لهجة تميم ، ونصبه يجىء على لهجة الحجاز ، وعلى هذا نحن بالخيار فى رفعه ونصبه ، والخلاف فى توجيه الرفع أو النصب .

واعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوبا بنزع الخافض غير مقبول لأن نزع الخافض سماعى والقول بقياسيته يفتح بابا واسعا لاعتبار كل منصوب منصوبا على نزع الخافض .

ورد بأن القول بأن خبر « ما » منصوب على نزع الخافض هو رأى الكوفيين ، وفى هذا مندوحة لنا مادام يحقق لنا السير المطلوب ، وذلك لا يفضى إلى قياسية نزع الخافض .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت لجنة الأصول إلى القرار الآتى :

(رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب «ما» و« لا» و«لات» العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة) .

(*) لما عرض الموضوع على المجلس فى (د /٤٥ ج /٢٦) اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين حذف هذا الباب وكانت حجته خلو كتب تعليم الناشئة فى مصر منه وأن أحدها وهو «لات » لها مثال واحد فقط فى القرآن الكريم وهو قوله تعالى (ولات حين مناص) لكن المجلس وافق على بقاء هذا الباب وأيد رأى الأغلبية ، ثم وافق المؤتمر بعد ذلك على القرار كما رآه المجلس. وفيما يلى :

« صيغ « ما » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس » ، للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

صيغة «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس(*)

صيغة ما :

تدخل ما النافية على الجملة الاسمية فلا يحدث تغيير إعرابى فيها فى لغة تميم . أما فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين فإن خبر الجملة الاسمية الداخلة عليها يصبح منصوباً واختلف البصريون والكوفيون فى إعراب الجملة الاسمية بعدها حينئذ . أما البصريون فذهبوا إلى إجرائها مجرى ليس ، فيعرب المرفوع بعدها اسما لها والمنصوب خبرًا لها أيضاً كما فى قوله تعالى (ما هذا بشرًا) و (ما هن أمهاتِهم) . وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن ما فى لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء ساقطة أو محذوفة ، إذ العرب لا تنطق بها غالباً إلا ومعها الباء متصلة بالخبر . وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين فى كتب الناشئة تيسيرًا عليهم فى الفهم وتعميماً لحكم خبر ما هذه فإما أن يكون مجرورًا فعلا بباء زائدة أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير أن الباء ساقطة .

(المغنى طبع دار الفكر ص ٣٣٥ ، والهمع طبع الكويت ٢-١١٠)

صيغة « لا » :

تدخل لا النافية على الجملة الاسمية فيظل المبتدأ مرفوعاً وينصب الخبر . ولم تأت هذه الصورة إلا فى بيت واحد لشاعر مجهول هو :

تعزَّ فلا شىء على الأَرض باقياً ولا وَزَرًا مما قضى الله واقيا

واختلف النحاة فى إعمالها ، فقال قوم تعمل عمل ليس . وقال أبو الحسن الأخفش الأَوسط : لا تعمل ألبته ، وكأَنه أنكر هذا البيت ، وقال الزجاج : إنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظاً به ، وكأَنه بدوره أنكر البيت السابق أو لم يسمعه من الرواة وقال أبو حيان إن إعمال لا لم يرد صريحاً منه إلا البيت المذكور ، والبيت والبيتان لا تُبْنَى عليهما القواعد . وإذن فينبغى أن نستغنى عن هذه الصيغة من صيغ النواسخ فى كتب الناشئة لسبب مهم وهو أنها لا تطرد فى اللغة ، كما لاحظ ذلك النحاة السابقون .

(المغنى ص ٢٦٤ والهمع ٢-١١٩)

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

صيغة لات :

تدخل لات على الحين ومرادفه مثل (ولات حين مناص) . وقد ذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فى لفظ الحين خاصة وقيل تعمل أيضاً فى مرادفه مثل أوان . وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل عمل إن . وذهب الأخفش الأوسط وابن مالك إلى أنها لا تعمل شيئاً ، والظرف بعدها إذا كان منصوباً كما فى الآية الكريمة فعلى إضمار فعل ، أى : ولات أرى حين مناص ، وإذا كان مرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. وواضح أن نأخذ برأى الأخفش وابن مالك تخفيفاً على الناشئة وفى تقديرى الاقتصار على حالة النصب كما فى الآية الكريمة ويكتفى بأن ما بعد لات منصوب وبذلك كله نكون قد حذفنا من كتاب النحو الخاص بالناشئة صيغ لات ولا وما الناسخات تيسيراً وتبسيطاً . (المغنى ص ٢٨١ والهمع ٢-١٢١)

٥ ـ التنازع

« تيسيرًا لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفى بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى وهى :

١ ـ فى مثل : دخل وجلس محمد. (محمد) فاعل و (جلس) فاعل. وفاعل الفعل الأول متروك للعلم به ، كما يقول سيبويه .

٢ ـ فى مثل : محمد يحسن ويتقن عمله . (عمل) مفعول به ليتقن. واستغنى الفعل الأول (يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول (يتقن) عليه .

٣ ـ فى مثل : ناقشنى وناقشتُ محمدًا : يعرب محمدٌ مفعولاً به (لناقشت). واستغنى عن الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

ـ اقترح الدكتور شوقى ضيف حذف هذا الباب من كتب الناشئة وأن توضع أمثلته الصحيحة الواردة عن العرب ونظائرها مما يستخدم فى لغتنا اليوم فى باب الحذف .

وقد لاحظ صاحب البحث أن سيبويه قد عرض أمثلته فى باب أشار إليه بقوله : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وهو قولك ضربت وضربنى زيد وضربنى وضربت زيدا ».

وجاء النحاة من بعده فاطلقوا عليه باب التنازع ، وتعريفه عندهم أن يتنازع عاملان اسما واحداً إما على أنه فاعل مثل قام وقعد إخوتك ، وإما على أنه مفعول به مثل قرأ وكتب القصيدة. وقد يطلب أحد الفعلين رفعه والآخر نصبه نحو : « ضربت وضربنى زيد» و« ضربنى وضربت محمدا» ، وقد يطلبان جره بالحرف نحو : « مررت ومرّ بى زيد » .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم فاختار البصريون الثانى ، لقربه من المعمول ، ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط أما المفاعيل والمجرورات فتحذف واختار الكوفيون الأول لسبقه ويضمرون فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات

وقد عقد النحويون الباب تعقيدا بالغا فأضافوا إليه صورا من صنعهم من نحو قولهم : أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين منطلقين .

وقد دفع النحاة إلى ذلك حتى لا يعمل عاملان فى معمول واحد ، أو بعبارة أخرى حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد

وقد انتهى صاحب البحث إلى ترجيح رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعا ونصبا وجرا . وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به

وقد اعترض على اعتبار معمول الفعل الأول محذوفا : بأن حذف الفاعل له مواضع مقررة فى كتب النحو ليس من بينها هذا الموضع

ورد بأن حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائى ، وأن المراد بالحذف هنا هو أنه مفهوم من المقام ، وقد عبر سيبويه عن حذف المعمول فى التنازع بأنه « ترك للعلم به» مرة « وبأنه استغناء عنه لعلم المخاطب به » مرة أخرى .

وبعد أن ناقشت اللجنة الموضوع رأت اللجنة حذف هذا الباب ، والاكتفاء بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وكان قرارها هو المدون فى صدر هذا الموضوع ، والذى وافق عليه المجلس عند عرضه (فى د/ ٤٥ ج / ٢٦) ثم المؤتمر.

وفيما يلى :

باب التنازع : للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

باب التنازع (*)

سمى سيبويه هذا الباب « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك ، وهو قولك : ضربتُ وضربنى زيدٌ ، وضربنى وضربتُ زيداً « تحمل الاسم على الفعلَ الذى يليه » أى الفعل الثانى ، وسمى النحاة الباب بعد سيبويه باسم باب التنازع إذ يتنازع فعلان اسماً واحداً يطلبانه إما على أنه فاعل مثل « قام وقعد محمد » وإما على أنه مفعول به مثل « محمد قرأ ودرس القصيدة » وقد يطلب أحد الفاعلين رفع الاسم والثانى نصبه كالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه ، وقد يطلبان جره بالحرف مثل « مررت ومر بى زيد » .

واختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم هل هو الأول أو الثانى أما البصريون فاختاروا الثانى لقربه من المعمول كما هو واضح فى مثالى سيبويه ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط . أما المفاعيل والمجرورات فتحذف . واختار الكوفيون الفعل الأول لسبقه ويضمرون فى الفعل الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات ، فيقول البصريون مثلا : قاموا وقعد المحمدون » ويقول الكوفيون « قام وقعدوا المحمدون » ويقول البصريون . « ضربت فأوجعت زيداً » فلا يضمرون المفعول به فى الفعل الأول ، ويقول الكوفيون « ضربت فأوجعته زيداً » فيضمرون المفعول به فى الفعل الثانى على قاعدتهم . وكل ما أتى به سيبويه من الشواهد الشعرية على الباب أربعة أبيات هى قول الفرزدق :

إنى ضَمِنتُ لمن أتانى ما جَنَى ... وأَبَى فكان وكنتُ غيرَ غَـدور

وقوله أيضاً :

ولكنَّ نِصفا لو سَبَبْتُ وسبَّنى ... بنو عبد شمسٍ من مَنافٍ وهاشم

وقول طفيل الغنوى :

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأن مُتونَهـا ... جرى فوقها واستشعرت لَوْنَ مُذْهَبِ

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى به سَيفانَة تصبْى الحليمَ ومثلهُا أصباه

يقول سيبويه : « والفعل الأول فى كل هذا مُعْمَلٌ فى المعنى وغير معمل فى اللفظ والآخر (الثانى) معمل فى اللفظ والمعنى » .ويقول أيضاً « إنهم تركوا إعمال الفعل حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب » أو كما نقول : لدلالة السياق وسيبويه بذلك لا يجرى مع البصريين المخالفين له فى إضمار الفاعل مع الفعل الأول إذ يقول إنه ترك لعلم المخاطب وهو بذلك لا يضمر مع الفعل الأول الفاعل والمفاعيل والمجرورات جميعاً . ومعروف أن الكسائى يذهب إلى أن الفاعل قد يحذف مع فعله وهو بذلك يلتقى مع سيبويه فى رأيه آنف الذكر .

ولا توجد فى اللغة شواهد تسند رأى البصريين والكوفيين فى إضمار الفاعل حين يكون جمعاً لا فى الفعل الأول ولا فى الفعل الثانى ، بل يحذف معهما جميعاً كقول علقمة :

تعفَّق بالأَرطى لها وأَرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

(تعفق : لاذ . الأَرطى : شجر. كليب : جمع كلب) . ولو أعمل علقمة الفعل فى الفاعل كما ذهب الكوفيون لقال أرادوها ، ولو أعمل الفعل الثانى فى الفاعل كما ذهب البصريون لقال تعفقوا والبيت بذلك يشهد بفساد رأيهما جميعاً ، كما لاحظ ذلك ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) مضيفاً أنه يدل على صحة مذهب الكسائى فى حذف الفاعل ونضيف أنه يدل أيضاً على صحة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه .

ولم يقف النحاة بباب التنازع عند صوره البسيطة التى عرضها سيبويه فى الأبيات السابقة فقد مضوا يعرضونه فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين فتقول فى رأى الكوفيين ظننت وظنونى شاخصاً الزيدين شاخصين ، أى ظننت الزيدين شاخصين وظنونى شاخصاً . وكذلك فى الأفعال المتعدية ثلاثة مفاعيل فتقول فى رأى الكوفيين : « أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين » أى أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم . ومعروف مما سبق أن البصريين لا يضمرون المفاعيل مع الفعل الأول المتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل

وتوقف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيتين للأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل ، وقال رأيي فيهما وفيما شاكلهما إن كل ذلك لايجوز لأنه ليس له نظير فى كلام العرب ، وقياسهما على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم . ومن قبله ذهب الجرمى كما ذكر ذلك السيرافى فى شرحه على سيبويه والرضى فى شرحه على الكافية إلا أنه لا يجوز إجراء التنازع فى الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة لأن ذلك يخرج عن القياس ، وإنما يستعمل التنازع كما قال فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردود .

وواضح مما سبق أن الأمثلة المستعملة فى العربية من هذا الباب هى خبر فعلى الكينونة كما فى بيت الفرزدق السابق . وقد يتنازع الفعلان فاعلا كما فى بيت علقمة أو مفعولا به كقوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرًا) وقد يطلب أحد الفعلين الاسم على أنه فاعل ويطلب الآخر على أنه مفعول به كما فى بيت الفرزدق الثانى وبيت طفيل وبيت الباهلى . وقد يطلبان جره بالحرف كما فى الآية الكريمة : (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) .

وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعاً ونصباً وجرًا وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به أو بعبارة أخرى حذف لدلالة السياق عليه . وواضح مما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه لاحاجة للنحو إلى الإبقاء عليه إذ يعرض صورًا من التعبير لا تجرى فى العربية لا هى ولا قواعد الإضمار التى اجتلبت الأمثلة تطبيقاً عليها .

المراجع :

كتاب سيبويه (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ١ / ٧٣) .

شرح كتاب سيبويه للسيرافى (مصورة جامعة القاهرة) الورقة ٣٦٦ .

كتاب الإنصاف لابن الأنبارى (طبع ليدن) ص ٤٣ .

كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص ١٠٧ .

شرح الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ١ / ٧٧ .

٦ ــ الاشتغال

« يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ، ولا داعى لذكر حالات الوجوب أو الترجيح ، وتُرد أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦ / ٣ / ١٩٧٩)

– عرف النحاة ما يدخل فى باب الاشتغال بأنه كل اسم متقدم على فعل عامل فى ضمير عائد عليه ، أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل : الكتاب قرأته ، ومحمدا قبلت رأيه . ويتحدث النحاة عن أحكام الاسم المشغول عنه فيوجبون رفعه فى أحوال ، ونصبه فى أحوال أخرى ، ويرجحون النصب أو الرفع فى مواضع ، ويجوزون الأمرين فى مواضع أخرى ودراسة الباب على هذا النحو تجعل استيعاب أحكامه عسيراً على الطلاب .

(*) وبعد أن ناقشت لجنة الأصول الموضوع فى ضوء مذكرة الدكتور شوقى ضيف انتهت إلى القرار المثبت بالصدر ، والذى وافق عليه المجلس (فى د / ٤٥ ج ٢٦) ثم المؤتمر .

وفيما يلى :

« باب الاشتغال » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع

باب الاشتغال(*)

من الأبواب التى تعسر على الناشئة لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال ، وهو كل اسم متقدم على فعل عامل فى ضمير عائد عليه أو فى اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل « الكتاب قرأته » و « محمد قبلت رأيه » ويسمى الاسم المتقدم مشغولا عنه والنحاة يجعلون له خمسة أحكام .

١ - جواز النصب والرفع فى الصيغة الأساسية فى الباب مثل « محمدا رأيته » و « محمد لقيت أخاه » فيجوز فى محمد النصب على أنه مفعول به لفعل يدل عليه الفعل العامل فى الضمير العائد عليه أو فى الاسم المضاف إليه ، ويجوز فى محمد الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة التالية له .

٢ - وجوب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل من الأدوات مثل أدوات التنصيص فى نحو :

« هلا زيدًا أكرمته » وأدوات الاستفهام غير الهمزة فى مثل « هل زيدًا رأيته » وأدوات الشرط فى مثل « حيثما زيدًا تلقه فأكرمه » .

٣ - رجحان النصب فى خمسة أحوال هى :

(أ) إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طلبى مثل « محمدا كلمه » و « خالدًا لا تهنه » .

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام مثل قوله جل شأنه : (أبشرا منا واحدًا نتبعه) .

(ج) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية مثل : « كلمت محمدًا ، وعمرا قابلته » .

(د) إذا كان الاسم جواباً لاستفهام منصوب مثل « كتاب البلاغة قرأته » جواباً لمن « سأل : أى كتاب قرأت » ؟ .

(*) الدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

(هـ) أن يتوهم فى الرفع أن الفعل صفة لما قبله كقوله تعالى : (إنا كل شىء خلقناه بقدر).

٤ — رجحان الرفع فى حالتين :

(أ) أن يسبق الاسم المشغول عنه جملة اسمية مثل : « محمد رأيته وعمرو لقيته » .

(ب) أن يسبق الاسم المشغول عنه « أما » مثل : « سافر محمد وأما عمرو فزرته » وقرىء (وأما ثمود فهديناهم) بالنصب .

٥ — وجوب الرفع على الابتداء فى حالتين :

( ) إذا تقدم الاسم المشغول عنه أداة من الأدوات التى لها صدر الكلام هى أدوات الاستفهام والشرط والنفى مثل « محمد إن زرته أكرمك » و « الكتاب هل أخذته » و « اللهو لا يحبه على » .

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال مثل « دخلت فإذا على يكلمه عمرو » و « دخلت وعلى يكلمه عمرو » وقد تنبه ابن هشام فى كتابه « أوضح المسالك » إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل فى باب الاشتغال ، لأن الرفع فى الاسم المشغول عنه متعين سواء ذكر مع الفعل التالى الضمير العائد عليه أو لم يذكر . وحرى أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة ، وخاصة أن أمثلته من صنع النحاة لتصور حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى فى الباب . وبالمثل ينبغى أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب ، لأن النصب فيه متعين وأمثلة من صنع النحاة ليقابلوا ' الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب . وإنما جرهم أو دفعهم إلى ذكر الوجهين فى الباب أنهم قاسوه على أبواب الفقه وما يتردد فيها من وجوه الوجوب والندب والإباحة والتحريم أو الخطر . وبلغ من قياسهم الباب على أبواب الفقه أن وضعوا له أركاناً وشروطاً لكل ركن ، بالضبط كما يحدث فى أبواب الفقه .

وإذا حذفنا من باب الاشتغال وجهى وجوب النصب ووجوب الرفع بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع .

والوجوه الثلاثة تتردد أمثلتها فى القرآن الكريم وقراءاته ، وفى الشعر ، فهى كلها عربية صحيحة أو فصيحة . ومن حق المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيهما جميعا .

وحين يرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية ، وحين ينصب يكون مفعولا به لفعل محذوف يدل عليه الفعل التالى له .

وأرى أن يحذف الباب من كتب الناشئة ونعرض أمثلة الوجوه الثلاثة الدائرة فى اللغة آنفة الذكر فى باب الحذف المقترح فى مشروع التيسير لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل.ويمكن أن تذكر هذه الأمثلة فى باب المفعول به وأنه قد يحذف ناصبه إن علم ،كما صنع ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» ، وقد عاد وفتح له باباً خاصا لدراسته .

المراجع :

كتاب سيبويه ، طبعة الأستاذ عبد السلام هارون . (١ / ٨٠ وما بعدها) .

المقتضب للمبرد ٧٦/٢ ، ٢٩٩ ، ١٧٦/٣

الرضى على الكافية ١٧٦/١

أوضح المسالك (تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد) ص ٢٦٦

همع الهوامع ١١١/١

٧ ـ التمييز

« يرى المجمع أن الصيغ النحوية التي تعرب تمييزاً ، وتتفرق في أبواب كثيرة يمكن جمعها في باب واحد تيسيراً على الناشئة .

وهذه هي أمثلته :

١ — أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : . . . رطل زيتاً ، و . . . وقدح قمحا ، و . . . وفدان أرضا .

٢ — بعد الصفة المشبهة مثل : عليٌّ حَسَنٌ أدباً وكريمٌ خلقا .

٣ — بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفساً ، واشتعل الرأس شيبا .

٤ — بعد فعل التعجب نحو : ما أجمل السماء منظراً .

٥ — بعد نِعْم وأخواتها ، مثل : نِعْم شعرُك شعراً ، وبئس حديثه كلاما .

٦ — بعد اسم التفضيل : زيدٌ أكثر من عمرو أدباً .

٧ — بعد كم الاستفهامية ، مثل : كم كتاباً معك ؟

٨ — بعد العدد المركب والعقود مثل : إحدى عشر كتابا . واثنان وعشرون كتابا

٩ — صيغ محفوظة مثل : ويْحَه رَجُلا ، وياله شاعراً ، ولله دره فارسا ، وحسبك به كاتبا .

١٠ — بعد الضمير المبهم (في الاختصاص) في مثل : « نحن العربَ كرامٌ »

(*) صدر في د/٥ : ٤ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦)

— يفرد النحاة بابا مستقلا للتمييز يتحدثون فيه عن نوعين منه : الأول تمييز المقادير وما يشبهها والثاني : تمييز النسبة ، والنوع الثاني منه يتطلب جهدا من الناشئة ليتصوروا أن نفسا في قولنا (طاب محمد نفسا) محولة عن الفاعل وأن أصلها هو : طابت نفس محمد ، وهكذا في بقية الأمثلة كما أنهم تحدثوا عن صور لإعراب المنصوب تمييزا في أبواب أخرى كباب التعجب وباب نعم وبئس . وقد اقترح صاحب البحث أن يعرف التمييز في كتب الناشئة بأنه : اسم يزيل إبهاما في اسم آخر أو صفة أو فعل ، وأن تعرض مسائلة على النحو الآتي :

يأتي التمييز بعد : —

١ — أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتا ، وقدح قمحا ، وفدان أرضا .

. . . .

٢ – بعد الصفة المشبهة مثل : على حسن أدبا وكريم خلقا .

٣ – بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسا ، واشتعل الرأس شيبا .

٤ – بعد فعل التعجب نحو ما أجمل السماء منظرا .

٥ – بعد نعم وأخواتها مثل : نعم شعرك شعرا : وبئس حديثه كلاما .

٦ – بعد اسم تفضيل مثل : زيد أكثر من عمرو أدبا .

٧ – بعد كم الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك ؟

٨ – بعد الضمير المبهم فى (الاختصاص) مثل : نحن العرب كرام .

وقد اعترض على جعل صورة الاختصاص فى باب التمييز ، لأن التمييز نكرة ، ورد بأن الكوفيين يرون أن التمييز يأتى معرفة .

واعترض على إعراب المنصوب فى بعض الصور تمييزا ، فى نحو :

اشتريت الكتاب بعشرين درهما عراقيا ، يصح إعرب المنصوب حالا ؛ لأنه اسم جامد منعوت ، ورد بأن فى ذلك مخالفة للقاعدة العامة فى المعدود وأنه يعرب تمييزا .

وفى «هذا الطالب أحسن الطلبة مستفهما» يعرب المنصوب حالا لا تمييزا ، لأن التمييز جامد لا مشتق ، وهو يأتى لبيان الذات ، والحال يأتى لبيان الهيئة ، وفى نحو : نعم محمد شاعرا ، يعرب المنصوب حالا ، لأن (شاعرا) اسم مشتق جاء لبيان الهيئة ، والتمييز جامد لا مشتق ، ورد على المثالين بأن الحال تقع جامدة فى نحو : هذا مالك ذهبا ، وأن التمييز يأتى مشتقا فى نحو : لله دره فارسا .

– وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى اللجنة أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزا وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيرا على الناشئة وقد أبان التقرير أمثلتها وهى :

١ – بعد أسماء المقادير وما يشبهها (الوزن – الكيل – المساحة) مثل : رطل زيتا ، قدح قمحا ، فدان أرضا ، خاتم ذهبا ، كوب لبنا .

ويجوز فى هذه الأمثلة أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجر بمن : مثل : رطل زيت ، من زيت .

٢ – بعد الصفة المشبهة مثل :
على حسن أدبا وكريم خلقا وعميق علما .

٣ – بعد الفعل اللازم مثل :
محمد طاب نفسا .

٤ – بعد فعل التعجب مثل :
ما أحسن الروض منظرا .

٥ – بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل :
نعم شعرك شعرا .

. . . .

٦ – بعد اسم التفضيل مثل :
زيداً أكثر من عمرو أدباً .

٧ – بعد كم الاستفهامية مثل :
كم كتاباً معك ؟

٨ – بعد الضمير المبهم فى مثل :
نحن العرب كرام .

– وقد توقفت اللجنة فى قبول المثال الأخير الخاص بالضمير المبهم ، نحو : نحن العرب كرام .

• عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٥–ج/٢٦) نوافق عليه .

وعندما عرض على المؤتمر رأى تعديله على نحو ما ورد فى صدر الموضوع .

وفيما يلى :

« باب التمييز » للدكتور شوقى ضيف ، عضو المجمع .

باب التمييز (*)

التمييز : اسم منصوب يزيل إبهاما فى اسم آخر أو صفة أو فعل . وله مواضع معينة هى :

١ – بعد أسماء المقادير وما يشبهها (الوزن – الكيل – المساحة) مثل رطل زيتا قدح قمحا ، فدان أرضاً ، خاتم ذهباً ،كوب لبناً .

ويجوز فى هذه الأمثلة أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجر بمن مثل : رطل زيت ، أو من زيت .

٢ – بعد الصفة المشبهة مثل :

على حسن أدباً وكريم خلقاً وعميق علماً .

٣ – بعد الفعل اللازم مثل :

محمد طاب نفساً ، على كرم خلقاً ، اشتعل الرأس شيباً

٤ – بعد فعل التعجب مثل :

ما أحسن الروض منظراً ، أكرم بالمتنبى شاعراً

٥ – بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا .

نعم شعرك شعراً ، بئس قولك مناقشاً ، ساء كلامك كلاماً ، حبذا على شاعراً

٦ – بعد اسم التفضيل مثل :

زيدٌ أكثر من عمرو أدباً ، على أكثر الطلاب سائلاً

٧ – بعد كم الاستفهامية مثل :

كم كتاباً معك ؟ كم بلداً زرت ؟ كم حديثاً تحدثت ؟

ويلاحظ أن كم الاستفهامية غير كم الخبرية التى تفيد التكثير والتى يليها دا . مفرد أو جمع مجرور مثل :كم كتبٍ قرأت ، أى قرأت كتبا كثيرة) .

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

٨ – بعد الضمير المبهم فى مثل :

نحـــن العـــربَ كـــرامٌ ، نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث .

٩ – بعد العدد المركب والعقود مثل :

أحـــد عشـــر كتابا ، اثنـــان وعشـــرون طالبـــا

١٠ – صيغ محفوظة :

ويحه رجـــلاً ، ياله شاعراً ، لله دره فارساً ، حسبك به كاتبا .

هذه هى المواضع الأساسية فى العربية لصيغ التمييز جمعناها فى باب ليتضح أتم وضوح .

ملحوظات :

١ – عادة تقسم كتب النحو التمييز إلى تمييز مقادير وما يشبهها كما فى رقم (١) وتمييز عدد كما فى رقم (٩) وتمييز نسبة ، ويدخلون فيه الرقمين ٢ و ٣ مثل : على حسن (أدباً) ومحمد طاب (نفسا) ويقولون إن أصل الصيغة الأولى « على حسنٌ أدبه » فكانت أدبه فاعلا فى المعنى لحسن وحولت إلى تمييز ، وكذلك يقولون أن أصل الصيغة الثانية « محمد طابت نفسه » فكانت نفسه فاعلاً وحولت إلى تمييز . وواضح أنه أولى من ذلك أن يقال : من مواضع التمييز مجيئه بعد الصفة المشبهة كما فى المثال الأول وبعد الفعل اللازم كما فى المثال الثانى وهم يذكرون صورة ثالثة يحول فيها التمييز عن المفعول مثل : « غرستُ الأرض شجراً » ويقولون أصل هذه الصيغة « غرست شجراً فى الأرض » فحول المفعول إلى تمييز . وأوضح من ذلك أن تعرب كلمة « شجراً » ، وما تماثلها فى هذه الصيغة بدلا من الأرض . وهو إعراب أوضح ولا يحتاج إلى كل هذا التأويل . وبذلك تخرج الصيغة من باب التمييز وتوضع فى باب البدل مع أمثلته . وحاولوا أن يدخلوا فى تمييز النسبة أيضاً الصيغ فى الأرقام ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ بصور مختلفة من التكلف ، وأولى من ذلك ما رسمناه لصيغ الباب من أنها تأتى فى مواضع محدودة .

٢ – جاء التمييز فى الأرقام ٤ و ٥ و ٦ جامداً مرة ، ومرة مشتقاً ، وبعض النحاة يعربه حين يكون مشتقا حالا ، وبعضهم يعربه تمييزاً . والأولى أن يعرب تمييزاً تعميما لاطراد

القاعدة . (وانظر فى أن الأصل فى التمييز أن يكون جامدا وقد يأتى مشتقا) المغنى لابن هشام . طبعة دار الفكر (ص ٥١٥) .

٣ — واضح فى رقم ٨ أن « العرب » و « معاشر الأنبياء » فى المثالين ، تفسير وتبيين للضمير قبلهما ، وهما بذلك تمييز له . ولما كانتا معرفتين — والبصريون يشترطون فى التمييز أن يكون نكرة — اضطروا إلى إعرابهما منصوبتين على الاختصاص ، بتقدير فعل مثل أعنى ، وقدروا الجملة حالا من الضمير . وكل ذلك محاولة ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة غير أننا إذا أخذنا برأى الكوفيين القائلين بأنه قد يكون معرفة ألغينا بابه وأدخلنا أمثلته فى صيغ التمييز كما هو واضح .

٤ — لا يلغى هذا التنسيق لمواضع صيغ التمييز ، باب الاختصاص وحده ، بل هو يلغى أيضا باب التعجب وخاصة إذا أخذنا برأى الكوفيين وبعض البصريين فى أن إعراب أكرم فى مثل : « أكرم بالمتنبى شاعرا » فعل أمر على الحقيقة لا فعل ماض جاء على صيغة الأمر ، وأن الباء بعده حرف جر زائد والمتنبى فاعل ، وإذن لا تكون فى صيغ التعجب صعوبة ولا نحتاج لدراستها فى باب مستقل .

وكذلك الشأن فى باب نعم وأخواتها ، إذا أخذنا فى إعراب المخصوص بالمدح بعدها فى مثل « نعم الشاعر محمد » بإعراب ابن كيسان وهو أنه بدل مما قبله لا مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون ، وإذن لا تكون فى إعراب أمثلة الباب أى صعوبة وتسقط الحاجة إلى دراسته ، وتضم بعض صيغه إلى باب البدل وبعضها إلى باب التمييز . وكذلك تسقط الحاجة إلى فتح باب لإعمال اسم التفضيل ؛ لأن ما بعده يكون منصوبا دائماً على التمييز . وبالمثل لم تعد هناك حاجة إلى فتح باب لدراسة كم الاستفهامية ، فقد وضعت واضحة هنا وأشير معها إلى كم الخبرية . وإلغاء هذه الأبواب من كتاب النحو لا يلغى صيغها فيه من جهة ، فقد عرضت فى باب التمييز ، وأيضاً لا يلغى مكان بعضها من الصرف وباب المشتقات فيه مثل الصفة المشبهة .

٥ — لم نعرض لبحث العدد هنا بحثا مفصلا ، إنما اكتفينا ببيان موضع نصب التمييز ومعروف أنه يضاف إلى العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة وفى مئة وألف وأمثالهما . وهو حرى بأن يفرد بباب مستقل لبيان مشكلة التذكير والتأنيث فى العدد والمعدود . ومن الخير أن يوضع بابه فى كتب النحو بعد باب التمييز مباشرة .

٨ ـ التحذير ، والاغراء ، والترخيم ، والاستغاثة والندبة

«يرى المجمع أنه لا مانع من إدخال أمثلة باب التحذير والإغراء فى باب المفعول به وأمثلة باب الاستغاثة والندبة فى باب النداء مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض أمثلتها ، ويرى أيضا حذف باب الترخيم من كتب النحو المدرسية » .

(*) صدر فى د/٤٥ ج/٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦ م) .

– قدم الدكتور شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة بعنوان : « حذف خمسة أبواب » اقترح فيها حذف أبواب التحذير والإغراء والترخيم والاستغاثة والندبة . واقترح أن ترد أمثلة التحذير إلى باب المفعول به ، أو تلحق بباب الحذف المقترح فى مشروعه للتيسير ، لأن النحاة يعربون صيغته مفعولا به لفعل محذوف ، فى نحو : (الكسل) يقولون إنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : احذر ، وكذلك الأمر فى باب الإغراء ، إذ يقولون إن صيغته تعرب مفعولا به لفعل محذوف تقديره : الزم ونحوها .

ويعقد النحاة بابا مستقلا للترخيم يفصلون فيه أحكامه ولغات العرب فيه ، ويرى أن الترخيم لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجرا تاما الآن ، ولا داعى للإبقاء على هذا الباب فى كتب النحو المدرسية .

أما باب الاستغاثة والندبة فيرى « إلحاقهما بباب النداء ، ولا داعى لإفرادهما ببابين مستقلين ، ولا حاجة أيضاً إلى ذكر أعاريب النحاة لصيغهما .

– وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس فى (د/٤٥ ج /٢٦) ثم على المؤتمر فأقره كما هو مثبت بالصدر .

وفيما يلى :

« حذف خمسة أبواب » للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

حذف خمسة أبواب (*)

١ — أول هذه الأبواب باب التحذير ، ويعرض فيه النحاة مثل « الكسلَ » « وإياك والكسلَ » و « إياك الكسل » وعادة يعربون الكسل مفعولا به لفعل محذوف ، وكذلك إياك فى المثال الثانى و « الكسل » معطوف عليها وهما فى المثال الثالث منصولان لفعل محذوف بتقدير أحذرك الكسل وإذن فصيغة التحذير من صيغ المفعول به المحذوف فعله مثل صيغة الاشتغال السابقة . فيحذف بابها وترد مثلها إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح .

٢ — ومثل هذا الباب باب الإغراء فى نحو : النجدةَ ، الصلاةَ ، القراءةَ ، الصبرَ . ويعرب النحاة هذه الصيغة مفعولا به لفعل محذوف تقديره : الزم ونحوها . ولا داعى لأن يعقد لهذه الصيغة باب مفرد ، بل ترد مثل التحذير إلى باب المفعول به أو باب الحذف المقترح .

٣ — ومن الأبواب التى ينبغى أن تحذف من كتاب المتوسط الخاص بالتعليم العام باب الترخيم ، وهو حذف الحرف الأخير أحياناً فى المنادى فى بعض اللهجات العربية القديمة كأن يقال فى جعفر يا جعف بدون راء ، وهى لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجرا تاما الآن ، فلا داعى للإبقاء على هذا الباب .

٤ — والباب الرابع الذى ينبغى حذفه من كتب النحو باب الاستغاثة ، وهو صورة خاصة من صور النداء ويجر فيها المنادى لفظا بلام مفتوحة مثل يا لعلى ، وقد تحذف اللام وتلحق به بدلا منها ألف فيقال : يا عليا . ويلى هاتين الصيغتين المستغاث له مجرورا بلام مكسورة فإما أن يقال : يا لعلى لأخيه وإما أن يقال : يا عليا لأخيه . وإنما أفرد للصيغتين النحاة بابا ليحللا الإعراب فيهما ففى يا لعلى : اللام جارة لعلى لفظا وهو منادى منصوب محلا ، وفى فعليا : منادى مبنى على الضم المقدر الذى منعت منه ألف الاستغاثة فى محل نصب ، وواضح أن هـذا التحليل النحوى لا يفيد الصيغة شيئاً فى نطقها ، فنطقها بين . لذلك أرى الاستغناء فيه ، مع ضم الصيغتين إلى باب المنادى مع بيان ورودهما فى الاستغاثة .

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

٥ – ومثل هذا الباب باب الندبة ، وهى أيضا من صيغ النداء غير أن حرف النداء فيها «وا» يليها ثلاث صيغ ، فإما أن يقال : واعليٌّ وما يليها فى هذه الصيغة منادى مبنى على الضم فى محل نصب . وقد تلحق المنادى ألف فيقال : واعليًّا وقد تضم إلى الألف هاء السكت فيقال : واعلياه . وتعرب الصيغتان منادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب . وهذا التحليل النحوى هو الذى جعل النحاة يعقدون للندبة مثل الاستغاثة – بابا ، وهو تحليل لا يفيد صيغتى : وا «عليا» و «واعلياه» شيئا فى النطق . ولذلك أرى الاستغناء عنه وإلحاق صيغ الندبة بصيغ المنادى دون محاولة لعرض إعرابها المذكور آنفا .

٩ ـ الغاء الاعرابين التقديرى والمحلى

«يرى المجمع أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دونَ تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، ففى نحو : « جاءَ القاضِى » يقال : القاضى : مرفوع بضمة مقدرة ، وفى نحو : جاءَ مَنْ سافَر ، يقال (مَنْ) فاعل محله الرفعُ ، وفى نحو : محمد يحضرُ يقال : (يحضر) جملة فعليةُ خبرٌ) .

ويلحق بهذا القرار قراران آخران يتعلّق أحدهما بالظرف والجار والمجرور ، وهو أنَّه لا ضرورة لذكر متعلق عام للظرف والجار والمجرور .

والآخر : بالفعل المضارع المنصوب بعـد أن المضمرة . فيكتفى بأَن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأَن المضمرة إنه منصوب بعدَ الأَدوات الظاهرة » .

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

– اقترح الدكتور شوقى ضيف إلغاء الإعراب التقديرى والمحلى ، واستأنس فى ذلك بما انتهى إليه المجمع بعد دراسة تقرير لجنة وزارة المعارف للنظر فى تيسير قواعد النحو والصرف من الاستغناء عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات ، فيقال فى إعراب (من) فى نحو : جاء من أكرمنى : (من) اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع ، وفى نحو : جاء الفتى والقاضى : اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .

وقد أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها فى هذا الموضوع إلى قرار المجمع اللغوى فى دمشق ، والمجمع العلمى العراق بالإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ، ثم أشار إلى التوصية التى أصدرها اتحاد المجامع اللغوية الذى انعقد فى الجزائر سنة ١٩٧٦ والتى تجىء موافقة لقرار مجمع اللغة العربية بدمشق .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى اللجنة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، فى نحو : جاء القاضى يقال : (القاضى) مرفوع بضمة مقدرة وفى نحو : جاء من سافر يقال (من) فاعل مبنى محله الرفع ، وفى نحو : محمد يحضر يقال :(يحضر) جملة فعلية خبر .

ويتصل بالاقتراح السابق بإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى اقتراح يقضى« بألا يقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام ، فلا يقال فى نحو : محمد عندك ومحمد فى الدار :إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر» .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء بأنهما أنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولا محذوف ، وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية المنعقد بالجزائر سنة١٩٧٦ بالسكوت عن ذكر المتعلق به فى الظرف والجار والمجرور .

. . . .

— ويتصل بالاقتراح السابق أيضا اقتراح يقضى بأن يقال : إن الفعل المضارع منصوب بعد لام التعليل ، ولام الجحود وكى ، وحتّى ، وأو ، وفاء السببية ، وواو المعية ، ولا حاجة إلى تقدير (أن) مضمرة فى هذه المواضع .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء ، وعلى مانقل عن الكوفيين من أنهم جعلوا الفعل المضارع منصوبا بعد اللام وكى وحتّى ، أما بعد واو المعية وفاء السببية فجعلوه منصوباً على الخلاف .

وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية على النحو الآتى : ما ينصب بأن مضمرة وجوبا يقال ؛ إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

« ترى اللجنة أن يكتفى بأن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة » .

عرضت قرارات اللجنة الثلاثية على مجلس المجمع فى (د / ٤٥ ج / ٢٨) فوافق عليها ؛ ثم عرضت على المؤتمر ، فوافق عليها أيضا كما جاءت فى صدر الموضوع .

وفيما يلى :

« إلغاء الإعرابين : التقديرى ، والمحلى » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى (*)

ألفت فى سنة ١٩٣٨ بوزارة التربية والتعليم لجنة من كبار الأساتذة فى الأدب والنحو بجامعة القاهرة ودار العلوم ومن القائمين على تعليم العربية فى الوزارة ، لغرض تيسير النحو ، وتوالت اجتماعاتها وتقدمت بمشروع كان من بينه الاستغناء عن الإعرابيين التقديرى والمحلى فى تعليم الناشئة ، فلا يقال فى مثل « الفتى » إنه معرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ولا فى مثل « القاضى » إن حركتى الرفع والجر مقدرتان فيه وأن الثقل منع ظهورهما ولا فى مثل « غلامى » إنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة ، فإن فى ذلك مشقة يكلفها التلاميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب . وكذلك الإعراب المحلى ، فمثل : « هذا هدى » تعرب فيه هذا مبتدأ مبنيا على السكون فى محل رفع ، ومثل : « يا هذا » تعرب فيه هذا منادى مبنيا على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وكذلك ياسيبويه تعرب فيه سيبويه منادى مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب . وهذا ومثله — فى رأى اللجنة — عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شىء . ورأت اللجنة أيضا الاستغناء عن الإعراب المحلى فى الجمل ، ومعروف أنها تنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب ، وهى سبع : الابتدائية أو المستأنفة والمعترضة والتفسيرية ، والمجاب بها القسم .

والواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا ، وجملة الصلة ، والجملة التابعة لجملة لا محل لها ، ويقابل هذه السبع الجمل التى لها محل من الإعراب وهى سبع أيضاً ، والواقعة خبرا ، والواقعة حالا ، والواقعة مفعولا ، والمضاف إليها ، والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل . فيكتفى فى الجملة المعترضة مثلا بأنها اعتراضية ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب ، ويكتفى فى الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يقال إنها فى محل رفع وهكذا بقية الجمل .

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع

وخصص مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى مؤتمر سنة ١٩٤٥ جلسات الدراسة مقترحات اللجنة السالفة لتيسير النحو ، وكان قراره إزاء إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى القرار التالى : يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات (المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم) فيقال فى إعراب «من» فى قولك «جاء من أكرمنى» من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع . وفى نحو جاء الفتى والقاضى اسمان مسند إليهما محلهما الرفع . ويبدو أن المجمع لاحظ فى زيادة كلمة : محل المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم الرفع أو النصب أو الجر أن لا يضطرب التلميذ فى النطق الصحيح لتابع هذه الأسماء فى مثل جاء من أكرمنى وأخوه وجاء الفتى المهذب .

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافى العربى الأول سنة ١٩٤٧ وضعت إحدى لجانه وهى اللجنة : الخاصة باللغة والقواعد منهاجا للصرف والنحو والإملاء كان من توجيهاته ما يلى :

لا يتعرض للإشارة إلى الإعراب التقديرى ولا الإعراب المحلى فى المفردات والجمل ، وغاية ما يعرب التلاميذ من هذا الباب : أن من الكلمات ما يتميز آخره وأن فيها ما لا يتغير آخره . وهو توجيه يتفق واقتراح لجنة وزارة التربية والتعليم السالف ذكره .

وعنى المجمع اللغوى فى دمشق بدراسة مشروع تيسير النحو فى الصورة التى أقرها المجمع اللغوى فى القاهرة ورأى أن الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ولكن دون تعليل فلا يقال : للثقل أو للتعذر أو لحركة المناسبة ، فمثلا «جاء الفتى» فى الجملة فاعل مرفوع بضمة مقدرة فحسب ، دون حاجة إلى القول بأنه منع من ظهور الضمة التعذر .

وبالمثل عنى المجمع العلمى العراقى بدراسة المشروع آنف الذكر ، ورأى الإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة المعربة مثلا مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة ، فيقال مثلا فى «جاء الفتى» كلمة الفتى فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة .

وعقد اتحاد المجامع ندوة فى الجزائر سنة ١٩٧٦ وجاء فى توصياتها : الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى دون تعليل . وهى توصية تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية فى دمشق السالف ذكره .

وبحق قالت لجنة وزارة التربية والتعليم أن فى الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب. ونظر مجمع اللغة العربية فى هذا القرار، وذهب كما أسلفنا إلى أن يقال فى المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم لا تظهر عليها جميعا حركات الإعراب وتقع فى محل الكلمات المعربة رفعا ونصبا وجرا وأن المنقوص لا تظهر عليه الضمة ولاالكسرة كفيناه مئونة تكرار كلمة مبتدأ محله الرفع ومفعول به محله النصب وهلم جرا . ولذلك كنت أرى الأخذ فى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى بقرار لجنة وزارة التربية والتعليم سواء فى الجمل أو فى المفردات وخاصة أن فى الإبقاء على كلمة محله الرفع ونحوه فى المقصور والمبنى مثلا من شأنه أن يعطى الفرصة لمدرس النحو ليعود بالتلميذ إلى الإعراب الكامل القديم للتعذر ونحوه .

بقية لالغاء الاعراب التقديرى

يتصل بإلغاء الإعراب التقديرى بابان هما :

(١) باب متعلق الظرف والجار والمجرور حين يقعان خبرا فى مثل« محمد عندك » و «محمدفى المنزل » فإن جمهور النحاة يذهب إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والمجرور بل الخبر محذوف والظرف والجار والمجرور متعلقان به ، فمثل «محمد فى البيت » يقدر الخبر محذوفا ، وتقديره استقر أو مستقر . وأولى أن نأخذ برأى ابن مضاء القائل بأنه لا يقدر للجار والمجرور متعلق عام ، بل هما أنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولا محذوف (انظر كتاب الرد على النحاة ص ٩٩) . والظرف مثل الجار والمجرور يقع خبرا نحو « زيد عندك » فلا يقال عندك ظرف متعلق بمحذوف تقديره مستقر أو استقر بل هو الخبر .

ولا حاجة لتأويل لا تدل عليه الصيغة .

(٢) باب نصب المضارع بأن مضمرة ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازا بأن مضمرة بعد لام التعليل ، تقول : جئت لأ تعلم ، وجئت لأن أتعلم . وينصب بعد أن مضمرة وجوبا فى ستة مواضع هى :

بعد لام الجحود فى مثل : ما كنت لأخالفك .

وبعد كى فى مثل : جئت كى أنصحك .

وبعد حتى فى مثل : ذاكر حتى تنجح .

وبعد أو التى بمعنى إلى وإلا فى مثل : سأزورك أو تمنى .

وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل « اعمل فتنال ثمرة عملك » .

وبعد واو المعية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل « لاتنه عن خلق وتأتى مثله »

وتصور التلاميذ أن المضارع فى هذه المواضع جميعاً منصوب بأن مضمرة جوازًا أو وجوبا فيه تكلف واضح ، وليست هناك ضرورة لحملهم على هذا التصور ، وقد نص النحاة على أن الكوفيين لم يذهبوا هذا المذهب فى نصب المضارع بعد هذه الأدوات ، فقد جعلوه منصوباً بعد اللام وكى وحتى . أما أو وفاء السببية وواو المعية فجعلوه منصوباً على الخلاف. وقد حمل ابن مضاء حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن مضمرة وجوباً ، وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان ، ويكفى أن يقال إن المضارع ينصب بعد هاتين الأداتين ، وكذلك بعد الأدوات الأخرى . وبذلك نخفف عن الناشئة عبئاً لاداعى لأن يتحملوه .

المراجـع :

انظر فى اختلافات الكوفيين والبصريين فى نواصب المضارع بأن مضمرة بعد الأدوات المذكورة : الإنصاف فى مسائل الخلاف (طبعة محيى الدين عبد الحميد) ٢ / ٣٢٣) ٣٣٦ ، ٣٤٨، وشرح الرضى على الكافية (فى مواضع متعددة) وراجع رأى ابن مضاء فى كتابه الرد على النحاة ص (١٤٢) وما بعدها .

١٠ — القاب الاعراب والبناء

« يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب الإعراب » « تأكيدا لقراره الصادر سنة ١٩٤٦ » .

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦)

— واقترح الدكتور شوقى ضيف الاكتفاء بألقاب البناء فيقال فى (محمد) من قولنا : القادم محمد ، إنه مضموم . وقد استأنس فى ذلك بأن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى وألقاب المبنى فى المعرب ولا يفرقون بينهما على حين فرق البصريون بينهما وجعلوا لكل منهما ألقابا خاصة . وقد رأت لجنة وزارة المعارف فى مشروعها الذى وضعته عام ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء ، ولكن المجمع آثر رأيا آخر فقرر الاقتصار على ألقاب الإعراب ، ورأى ألا يكلف الناشىء بيان حركة المبنى وسكونه ، وقد رأى الدكتور شوقى ضيف أن الأولى أن نأخذ برأى لجنة وزارة المعارف ، لأن تلقيب المبنى فى مثل (من) بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق ، لأن الأعراض إما حركة وإما سكون ، والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر .

وكان قرار اتحاد المجامع اللغوية هو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء .

(*) وبعد أن ناقشت لجنة الأصول مقترح الدكتور شوقى ضيف وقرار المجمع الصادر عام ١٩٤٦ (والمنشور بمجموعة القرارات ط ٢) انتهت إلى قرار وافق عليه المجلس (د/٤٥ ج / ٤٨) ثم المؤتمر وهو الوارد فى صدر الموضوع .

وفيما يلى :

« ألقاب إعراب البناء » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

ألقاب الاعراب والبناء (*)

فرق البصريون بين حركات الإعراب وحركات البناء ، فجعلوا ، لكل منهما ألقاباً خاصة ، فحركات الإعراب الرفع والنصب فى الأسماء والرفع والنصب والجزم فى المضارع ، تقول فى محمد مثلا « القادم محمد » بالرفع «ورأيت محمداً » « بالنصبو «نظرت إلى محمد » بالجر ، وتقول : «محمد يقوم »برفع المضارع و « لن يقوم بنصبه »و « لم يقم » بجزمه وبذلك تصبح حركات الإعراب فى الأفعال والأسماء معاً : الرفع والنصب والجر والجزم . أما حركات البناء فالضم فى مثل « حيث »والفتح فى مثل « أين » والكسر فى مثل «هؤلاء» والسكون فى مثل « من » . والكوفيون كما يقول الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى (طبعة صبيح) ١-١٢٧ يذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى وألقاب المبنى فى المعرب ولا يفرقون بينهما ومعنى ذلك أن البصريين وحدهم هم الذين فرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء لملاحظتهم أن الأولى تتغير أما الثانية فلا يلحقها أى تغير على أنهم مجمعون بين مجموعتى الألقاب فى الإعراب فيقولون مثلا مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (الصبان ١/١٢٦) .

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء فمثل محمد وحيث مضمومان ولا داعى للتفرقة بينهما فى لقب الحركة ،وقد علقت اللجنة المذكورة على هذه التفرقة بقولها : « دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط فى الدقة والسخاء فى الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع فى غيره » .

وحين درس مجمع اللغة العربية المشروع المشار إليه قرر أن يقتصر على ألقاب الإعراب . ولم يتعرض المؤتمر الثقافى العربى الأول لهذه المسألة وكذلك لم يتعرض مجمع اللغة العربية فى

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

فى دمشق لها ، أما المجمع العلمى العراقى فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء ورأى اتحاد المجامع فى سنة ١٩٧٦ اعتماد قرار المجمع اللغوى فى القاهرة وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء .

وما دام الغرض التيسير على الناشئة فإن من الواضح أن يكتفى بإحدى المجموعتين من من ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، فإن فى الاحتفاظ بهما جميعاً ضرباً من التزيد لاداعى إليه وقد رأينا الكوفيين لا يفرقون فى كتبتهم النحوية بين المجموعتين . وإذن فينبغى حذف إحداهما ، وقد اقترحت لجنة التيسير الأولى الاكتفاء بألقاب البناء ورأى المجمع اللغوى فى القاهرة الاكتفاء بألقاب الإعراب وأولى أن نأخذ برأيه لأن ألقاب الإعراب أكثر شيوعاً وانتشاراً .

١١ — علامات الاعراب الأصلية والفرعية للاعراب

« يُرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأَصلية والفرعية بتسميتها علامات إعراب »(*).

(*) صدر فى د/٤٥ج/٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) .

— قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى موضوع : العلامات الأصلية والعلامات الفرعية ، جاء فيها أن النحاة جعلوا للإعراب علامات أصليةهى : الرفع والنصب والجر وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية ، وهى قسمان : قسم تنوب فيه حركة عن حركة ويجرى هذا فى باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به وباب الممنوع من الصرف ، وقسم ينوب فيه الحرف عن الحركة ويجرى ذلك فى باب الأسماء الخمسة وباب المثنى وما ألحق به وباب جمع المذكر السالم وما ألحق به .

وأشار فى المذكرة إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت ألا داعى لهذه النيابة وجعلت كلا فى موضعه أصلا ، وعلى هذا فجمع المؤنث السالم مثلا منصوب بالكسرة والأسماء الخمسة مرفوعة بالواو .

وقد جاء قرار المجمع موافقا لهذا الرأى ونصه : يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية ، ففى نحو«جاء الزيدان» يقال: (الزيدان) مسند إليه مرفوع بالألف،وفى «جاء أبوك » (أبوك) مسند إليه مرفوع بالواو وفى «مررت بأحمد» (أحمد) مجرور بالفتحة وهكذا . .

وكان قرار اتحاد المجامع العربية هو : اعتبار علامات الإعراب أصلية دون تمييز بين أصلى وفرعى .

وبعد دراسة الموضوع ومناقشة ما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس (فى د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر .

وفيما يلى :

« العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية » للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

العلامات الأصلية للاعراب والعلامات الفرعية (*)

جعل النحاة للإعراب علامات أصلية هي الرفع والنصب والجر ، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية ، وهى قسمان :

١ — قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، ويجرى ذلك فى بابين :

(أ) باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به :

فإنه ينصب بالكسرة ، مثل « رأيت المؤمناتِ » قالوا إن الكسرة نائبة عن الفتحة فى المؤمنات ويعربون الكلمة هكذا : المؤمنات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

(ب) باب الممنوع من الصرف :

فإنه يجر بالفتحة مثل « هذا كتاب أحمد » قالوا إن الفتحة نائبة عن الكسرة فى أحمد ويعربون الكلمة هكذا : أحمد مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .

٢ — وقسم ثان ينوب فيه الحرف عن الحركة ، ويجرى فى ثلاثة أبواب :

(أ) باب الأسماء الخمسة :

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل « هذا أخوك » وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة فى مثل « رأيت أخاك » وتجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل « هذا قلم أخيك » .

(ب) المثنى وما ألحق به :

فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة فى مثل « جاء الزيدان » وينصب بالياء نيابة عن الفتحة مثل « رأيت الزيدين » ويجر بالياء نيابة عن الكسرة فى مثل « نظرت إلى الرجلين » .

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

(ج) جمع المذكر السالم وما أُلحق به :

فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة فى مثل « جاء المحمدون » وينصب بالياء نيابة عن الفتحة فى مثل « لقيت المحمدين » ويجر بالياء نيابة عن الكسرة مثل « محمد من الناجحين » .

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشرعها الذى وضعته لتيسير النحو سنة **١٩٣٨** أن لاداعى لهذه النيابة سواء نيابة الحركة أو نيابة الحرف عن الحركة ، بل كل أصل فى موضعه ، وبذلك ألغيت فكرة العلامات الفرعية فى الإعراب ، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة فحسب ، وكذلك الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة ، وبالمثل الأسماء الخمسة مرفوعة بالواو والمثنى مرفوع بالألف وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو دون تعرض لنيابة عن حركة أصلية .

وحين نظر المجمع فى مشروع اللجنة المذكورة وافق على هذا الاقتراح وجعله أحد قراراته ، وبالمثل أقره المؤتمر الثقافى العربى الأول . ولم يتعرض مجمع دمشق فى وضوح للقرار ، وأقره المجمع العلمى العراقى . وهو تيسير واضح على الناشئة ، ينبغى الأخذ به . وأضيف فقط أن يشار فى المثنى وجمع المذكر السالم إلى أن النون فى آخرهما بدل من التنوين فى المفرد ، حتى لا يقع فى ظن بعض الناشئة أنها آخر الكلمة .

١٢ ــ الاستثناء

أولا : المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه نحو : « نجح الطلاب إلا طالباً » وما نجح الطلاب إلا طالباً .

ثانياً : فى حالة الاستثناء بخلا وعدا وحاشا يكون المستثنى منصوباً دائماً على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل « إلا » .

ثالثاً : إذا كانت أداة الاستثناء (غير أوسوى) كانت الأداة منصوبة ومضافة ومابعدها مضاف إليه مثل : ماجاءَ أحد غير علىٍّ .

أما نحو : « ما قام إلا محمدٌ » و « ما قام غير زيدٍ » فهو قصر .

(*) صدر فى د/٤٥ ج/٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦)

– أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها إلى اللجنة فى هذا الموضوع إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة فى باب الأساليب .

– وجاء قرار المجمع فى هذا الموضوع على النحو الآتى : «فى حالة الاستثناء التام – وهو ما ذكر فيه المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا وماعدا وماخلا وما حاشا – تكملة للمستثنى منه منصوبة دائما . وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كان هذان اللفظان منصوبين ، وجر ما بعدهما للإضافة ، وأما الاستثناء المفرغ فهو فى الحقيقة قصر لا استثناء تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه » .

وقد أبدى الدكتور شوقى ضيف على قرار المجمع الملاحظات الآتية :

أولا : رأى المجمع الاقتصار فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى ، وفى رأيه أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية ؛ لأنها جاءت مراراً فى القرآن الكريم نحو «وما فعلوه إلا قليل منهم » .

ثانيا : رأى المجمع الاستغناء عن الإعراب القديم لماخلا وماعدا وماحاشا ، وهو يوافق المجمع على ذلك ،ويرى أيضا الاقتصار على صورة النصب حين يكون الاستثناء بخلا وعدا وحاشا .

ثالثا : رأى المجمع أن (غير وسوى) من أدوات الاستثناء ، ويأتيان منصوبين ، وما بعدهما مجرور بالإضافة ،وقد رجح الدكتور شوقى ضيف ما رآه أبو على الفارسى من أنهما منصوبان على الحالية ، وبذلك يخرجان من باب الاستثناء .

رابعا : رأى المجمع أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر ، وقد أيد هذا القرار ، ورأى أن يقال للناشئة إن (إلا) قد تخرج عن معناها فلا تفيد الإستثناء ، وإنما تفيد الحصر مع (ما)و(لا) النافيتين مثل (وما محمد إلا رسول) ويعرب ما بعد (إلا) بحسب حاجة ما قبله إليه .

– وقد جاء قرار اتحاد المجامع فى هذا الموضوع على النحو الآتى : «يدرس أسلوب الاستثناء فى باب الأساليب ، ويقتصر فى أحكامه على النصب إذا كان الاستثناء تاما بجميع الأدوات ، وفى (غير و سوى) ينصبان ويجر ما بعدهما بالإضافة والمفرغ بحسب موقعه فى الجملة .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الوارد فى صدر الموضوع .

– وعرض القرار على المجلس (فى د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر فوافقا عليه .

وفيما يلى :

«الاستثناء» للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

الاستثناء (*)

الاستثناء إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له إلا أو إحدى أخواتها ، وهى ما خلا وماعدا وماحاشا وخلا وعدا وحاشا بدون ما وغير وسوى ، مثل : خرج التلامذة من الفصل إلا علياً ، فعلياً مستثنى منصوب والتلامذة مستثنى منه .

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم قديماً أن يعرض هذا الباب بأمثلة على الناشئة فى باب الأساليب ؛ لأنه من الأبواب التى تعب النحاة كثيرًا فى إعراب أدواتها وأمثلتها وتخريجها على قواعدهم .

ورأى مجمع اللغة العربية فى مؤتمره الذى عنى فيه سنة ١٩٤٥ بدراسة تيسير النحو على الناشئة أن يكتفى فى دراسة الاستثناء بما يلى :

فى حالة الاستثناء التام وهو ما ذكر فيه المستثنى منه يكون المستثنى بإلا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا تكملة للمستثنى منه منصوباً دائماً . وإذا كانت أداة الاستثناء غير أو سوى كان هذان اللفظان منصوبين وجر ما بعدهما بالإضافة . وأما الاستثناء المفرغ فهو فى الحقيقة قصر لا استثناء ، تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه » .

ونقف فى هذا القرار المجمعى :

أولا : عند قصره دراسة الاستثناء للناشئة على حالة النصب ، وكأنه رأى ألا تعرض عليهم صيغة الاستثناء مع الكلام غير الموجب وأنه يجوز فى المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون مرفوعاً على البدلية فى مثل : ما تكلم أحد إلا محمداً ، فإنه يجوز فى محمد الرفع على البدلية ، ولعل المجمع رأى أن يقتصر فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى وأن يهمل القول بأنه يجوز فى المستثنى الرفع . وفى رأيى ، أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية ؛ لأنها جاءت مرارا فى القرآن الكريم . من ذلك ماجاء فى المصاحف المصرية بقراءة حفص :

(ومن يغفر الذنوب إلا الله — آل عمران ١٣٥) و (وما فعلوه إلا قليل منهم — النساء ٦٦) (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون — الحجر ٥٦) (ولم يكن لهم

(*) للدكتور شوقى ضيف — عضو المجمع .

شهداء إلا أنفسهم – النور ٦) . وفى قراءة أبى عمرو وابن كثير – من القراء السبعة – (ولا يلتفت منكم أحدا إلا امرأتُك – هود ٨١) برفع (امرأتك) .

ولذلك أرى أن تعرض على الناشئة صورة الاستثناء بإلا فى العبارات التامة الموجبة وغير الموجبة حتى لا تكون البدلية فى الآيات القرآنية المذكورة غريبة عليم .

ثانيا : أقف مع القرار المذكور عند أدوات الاستثناء : ماخلا وماعدا وما حاشا ، وأرى معه أن يكتفى بأن هذه أدوات استثناء ، ويستغنى عن الإعراب القديم لها وهو إعراب معقد إذ يذكر النحاة أن ما مصدرية فى مثل : « قام القوم ماخلا محمدا » ومنهم من يرى أنها ظرفية ، وخلا فعل ماض والفاعل – فى رأى البصريين – ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام ، والتقدير : « قام القوم ماخلا هو أى بعضهم زيدا » .

وقال الكوفيون : بل هو ضمير عائد ع المصدر المفهوم من الفعل أى : « قام القوم ماخلا قيامهم زيدا » . وإذا أعربت : « ما » مصدرية قدرت هى وما بعدها حال ، أى « قام القوم خلو زيد » وإذا أعربت « ما » ظرفا كان التقدير : « قام القوم فى وقت خلوهم زيدا » ويعربون زيدا مفعولا به :

وكان النحاة بعد أن عدوا هذه الأدوات من باب الاستثناء عادوا فأخرجوها منه . وكل هذا الإعراب المعقد ينبغى أن يعفى منه الناشئة ويعلموا أن « ماخلا » ومثلها أختاها أدواة استثناء والاسم بعدها مستثنى .

وقد تأتى هذه الأدوات بدون « ما » « فيقال مثلا « قام القوم خلا محمدا » وتعرب أدوات استثناء . وهى إحدى صورتين فى العربية ، فقد يأتى مابعدها مجرورا ، مثل « قام القوم خلا محمدٍ » وكأن المجمع رأى الاكتفاء فى التدريس للناشئة بالصورة الثانية تخفيفا عليهم ، حى لايقال لهم فى الصورة الأولى إن خلا فعل وفى الصورة الثانية إنها حرف جر ، فحسبنا أن يقال إنها أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب سواء تقدمها « ما » أولم يتقدمها .

ثالثا : معنى قرار المجمع فى إعراب غير وسوى حين يكونان منصوبين على أنهما منصوبان وما بعدهما مجرور بالإضافة . وذهب أبو على الفارسى إلى أنهما منصوبان على الحال وبذلك يخرجان من باب الاستثناء . ويرجح رأيه أن إعرابهما مستثنى غير دقيق ، فالمستثنى فى المعنى هو المضاف اليهما ، وأيضا مما يرجع رأيه أنها تأتى مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء ،

ومرة ثانية تكون نعتا مثل : «لو كان معنا رجل غير محمد» ومثل (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .

ويقول السيوطى فى الهمع : «الأصل فى غير أن تكون وصفا» . والصلة بين الوصف أو النعت والحال مقررة أو معروفة ، وتقول : «لقينى رجل غاضب» و «لقينى محمد غاضبا» . فتحول الكلمة من النعت إلى الحال والعكس طبيعى فى العربية . وقد تأتى غير مبتدأ أو فاعلا مثل «غير على جاء و ماجاء غير على» . ومثلها سوى وإعرابهما فى حالة النصب حالا يخرجهما ومن باب الاستثناء وأدواته ، وبذلك يستقيم إعرابهما منطقيا فى أذهان الناشئة .

رابعا : قرار المجمع فى أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر قرار سديد ، وينبغى أن تعرض هذه الصيغة على الناشئة بعد دراسة الباب بحيث يقال لهم إن «إلّا» قد تخرج عن معناها فلا تفيد الاستثناء وانما تفيد الحصر مع ما ولا النافيتين مثل (وما محمد إلا رسول) . (لاتعبدون إلا الله) و «ما جاء إلا على» ويعرب مابعد إلا بحسب حاجة ماقبله إليه ، فهو خبر فى الآية الأولى ومفعول به فى الثانية وفاعل فى الجملة الثالثة .

واضح من هذا العرض لباب الاستثناء أننا أعفينا الناشئة من إعراب الأدوات : ماخلا وماعدا وماحاشا وخلا وعدا وحاشا ، وأننا أعفيناهم أيضا من الإعراب المضطرب لغير وسوى ، وأوضحنا لهم صيغة القصر بالنفى وإلا .

المراجـع :

المغنى لابن هشام (الطبعة الثانية لدار الفكر بلبنان) ص ٧٣ ، ١٦٩ .

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد (طبع المطبعة الأزهرية) ١ / ٦٤٦ .

همع الهوامع للسيوطى (طبعة دار البحوث العلمية بالكويت) ٣ / ٢٤٧ .
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم .

١٣ ـ أدوات الشرط

« لايرى المجمع ضرورة أن يكلف الناشئة إعراب أسماء الشرط ، ويكتفى فى هذا الباب بذكر مايجزم من هذه الأدوات ومالايجزم ، ويذكر أن هذه الأدوات تقتضى جملتين جملة الشرط ، وجملة الجواب ، ويجزم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين »(*).

(*) صدر فى د/٤٥ ج/٧ المؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

– يقسم النحاة أدوات الشرط إلى حروف وأسماء ، فالحروف إن ولو والأسماء من وما ومهما وأى وأين وأنى وحيثما ومتى وإذا وكيفما .

ويقسمونها من حيث العمل إلى أدوات جازمة وأدوات غير جازمة .

والتقسيم الأخير ضرورى ومفيد ، أما التقسيم الأول فلا فائدة منه للناشئة ، لأن النحاة قد توسعوا فى إعراب أسماء الشرط توسعا يضيق به الناشئة ، ولا يفيدهم شيئا فى صحة النطق .

فهم مثلا يعربون (من) مبتدأ ويختلفون فى خبرها : أهو فعل الشرط أو جوابه أو هما معا .

ويعربون (ما) مفعولا به فى نحو : قوله تعالى « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » وظرف زمان أو مفعولا فيه فى نحو قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ويعربون مهما مفعولا به فى نحو : « مهما تفعل أفعل » ، ويمكن أن تعرب مفعولا مطلقا بمعنى أى عمل تفعل أفعل . . . إلى غير ذلك مما يثقل ولا يفيد .

ويقترح الدكتور شوقى ضيف : أن يكتفى فى هذا الباب بذكر أدوات الشرط وتعيين ما يجزم منها وما لا يجزم ولا يرى ضرورة لإعراب أسماء الشرط (راجع ص ٢١٨ من هذا الكتاب) .

(ﻫ) انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار المعروض فى صدر الموضوع ، والذى وافق عليه المجلس (فى د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر .

١٤ ــ لاسيما

«لاسيما : أداة لترجيح مابعدها على ماقبلها فى المعنى ، وإذا كان مابعدها اسما مفردا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : «أحب الفاكهة لاسِيَّمَا التُّفاحُ» .

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) .

– درست لجنة الأصول « لاسيما » ورأت أن النحاة توسعوا فى إعراب لا سيما وتكلفوا فى توجيهها فقال : أبو على الفارسى فى نحو : أحب الفاكهة لا سيما التفاح ،إن (سى) حال ، وقال ابن هشام لا نافية للجنس (وسى) اسمها و (ما) زائدة و (التفاح) مضاف إلى (سى) ، أو مرفوع وهو خبر لمضمر محذوف و (ما) موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وجوز بعضهم نصب ما بعدها وأعربه مستثنى .

وواضح أن « لا سيما» أداة لا تحتاج إلى إعراب ، وهى أداة للتخصيص ، وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، ولهذا ينبغى أن يعنى الناشئة من إعرابها هى وما يليها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«لا سيما أداة للمخالفة فى الحكم بترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفردا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : أحب الفاكهة لا سيما التفاح » (بضم الحاء وفتحها وكسرها) .

(*) عرض القرار على المجلس (فى د/٤٥ /ج/٢٨) وبعد مناقشة فيه رأى أن يعدل ليكون : « لا سيما : أداة لترجيح ما بعدها . . . . الخ » .

ثم وافق المؤتمر على مقترح المجلس .

١٥ ــ المفعول المطلق

« المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه أو يدلّ عليه نوعًا من الدلالة ، كقولك : سار سيرًا ، وصَبر أَجملَ الصبر ، وضربته سوطا » .

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) م

– يرى الدكتور شوقى ضيف أن بعض الضوابط التى وضعها النحاة لأبواب النحو غير دقيقة ومثل لذلك بأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال .

أولا : المفعول المطلق :

عرف ابن هشام المفعول المطلق بأنه : اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا ، ومثل له بقولنا : ضربت ضربا ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتين ، ثم يخرج بقوله ليس خبرا أو حالا نحو : ضربك ضرب أليم ، فالخبر هنا مبين للنوع ونحو : « ولى مدبرا » فالحال هنا مؤكدة للعامل ، وصورة الخبر أو الحال بعيدة كل البعد عن صور المفعول المطلق .

وقد أفاض النحاة فى صور ما ينوب عن المفعول المطلق فيتحدثون عن صفته نحو : « سرت أجمل السير » أو ضميره نحو : « علمه تعليما لم يعلمه أحدا ، واسم الإشارة نحو : « علمه ذلك العلم » أو مرادفه نحو : « جلس قعودا » ، أو آلته نحو « ضربته عصا » ، أو عدده نحو : « سجد أربع سجدات » ، إلى غير ذلك من صور عديدة ينوء باستظهارها الناشئة .

ويقترح الدكتور شوقى ضيف أن يقال فى تعريفه : « اسم منصوب يصف الفعل أو يتعلق به ضربا من التعليق سواء أكان مصدرا أو غير مصدر » ، ويرى أن هذا التعريف ينتظم كل الصور السابقة سواء أكانت مصدرا مثل : « قرأت قراءة » ، أو صفة مثل : « قرأت كثيرا » ، إذ هى وصف للفعل وهكذا الأمثلة الأخرى السابقة ، إذ إنها تتعلق بالفعل وجها من التعلق إذ تشير إليه أو تذكر عدده ، أو ضميره أو آلته إلى غير ذلك (راجع ص ٢١٩ ، ٢٢٠ من هذا الكتاب) .

وانتهت اللجنة الى القرار الآتى :

« المفعول المطلق : اسم منصوب يصف عامله أو يدل عليه نوعا من الدلالة كقولك : سار سيرا وصبر أجمل الصبر وضربته سوطا » .

(*) عرض الموضوع على المجلس (فى د/٤٥ ج/٢٨) فعدله على الصورة المذكورة فى صدر الموضوع ، والتى أقرها المؤتمر بعد ذلك .

١٦ ـ المفعول معه

« المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى مع لايشترك مع ماقبل الواو فى معنى العامل ».

(*) صدر فى د / ٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

– عرف ابن هشام المفعول معه بقوله : اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه نحو سرت والطريق ، وأنا سائر والطريق .

ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات : وجوب العطف فى مثل : «اشترك زيد وعمرو » ، ورجحان العطف مثل : « جاء زيد وعمرو » ، ويجوز : « جاء زيد وعمرا » على أن (عمرو) مفعول معه ، ووجوب أن يكون مفعولا معه نحو : « سرت والجامعة « ، ورجحان أن يكون مفعولا معه فى مثل : « قمت ومحمدا » ، وامتناع أن يكون مفعولا معه أو معطوفا فى مثل : « شربت ماء وطعاما » اذ يقدرون لكلمة (طعاما) فعلا محذوفا . وهذا كله يحير الطالب فى ضبط ما بعد الواو .

ويرى الدكتور شوقى ضيف أن ضابط المفعول معه طويل ومبهم ، وأخصر منه وأوضح أن يقال فيه « : اسم منصوب تال لواو بمعنى مع تفيد الظرفية الزمانية والمكانية » (راجع ص ٢٢٠ ، ٢٢١ من هذا الكتاب)

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض بالصدر والذى وافق عليه المجلس عندما عرض عليه (فى د/٤٥ ج / ٢٨) وأقره المؤتمر بعد ذلك :

١٧ ـ الحـال

«الحال : وصف مؤقَّت نكرة منصوب لبيان هيئة صاحبه »

(*) صدر فى د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦م)

– درست لجنة الأصول «الحال» ولاحظت أن ابن هشام عرفه بقوله : « وصف فضله مذكورة لبيان الهيئة» ويرى الدكتور شوقى ضيف أن هذا الضابط غامض ولهذا شرحه ابن هشام بقوله : خرج بذكر الوصف المفعول المطلق نحو (القهقرى) فى رجعت القهقرى وبذكر الفضلة الخبر فى نحو« زيد ضاحك، وبالباقى التمييز فى نحو : « لله دره فارسا « والنعت فى نحو : «جاءنى رجل راكب » . وهذا مؤداه أن ضابط الحال هو « اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعتا وفى ذكر هذا للطلاب إعنات وتكليف بما لا يفهمونه .

ويرى أن يكون ضابط الحال هو : الحال وصف موقت نكرة منصوب ، وبهذا التعريف يخرج الخبر كما يخرج النعت لأنه صفة لازمة ، ولا علاقة بين الحال بهذه الصورة والمفعول المطلق والتمييز فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطه تخرجهما (راجع ص ٢٢١ من هذا الكتاب)

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

«الحال وصف موقّت نكرة منصوب ».

(*) عرض القرار على المجلس (فى د /٤٥ ج /٢٨) فاقترح الأستاذ عباس حسن أن يضاف إليه فى آخره «لبيان هيئة صاحبه» فوافق المجلس على القرار بعد الإضافة المقترحة ، ثم عرض على المؤتمر فأقر ما انتهى إليه المجلس بالصيغة الواردة فى صدر الموضوع .

١٨ ـ كم الاستفهامية والخبرية

«يرى المجمع الاكتفاء فى باب كم (وهى من كنايات العدد) بأنها إذا كانت استفهامية تُميزُ بمفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً قرأت ؟ ، وإذا سُبقت بحرف جر يضاف المميز إليها نحو : بكم قرشٍ اشتريت الكتاب ؟ ، وإذا كانت خبرية (للكثرة) فتمييزها مفرد أو جمع مجرور بالإضافة نحو : كم بطلٍ استشهد فى المعركة! ، وكم أبطالٍ استشهدوا فى المعركة ! ، وقد يسبق تمييزها بحرف جر نحو قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله) » .

(*) صدر فى (د/٤٥ ج / ٧ للمؤتمر (٦/٣/١٩٧٩م)

ناقشت اللجنة تميز «كم» الاستفهامية والخبرية ، فلاحظت أن النحاة توسعوا فى إعراب (كم) الاستفهامية ، فأعربوها مبتدأ فى نحو : كم تلميذا حضر الدرس ؟ ومفعولا به فى نحو (كم كتابا قرأت؟) ومفعولا مطلقاً فى نحو (كم نظرة نظرت؟) ومفعولا فيه فى نحو (كم يوما غبت؟) . . الخ . وكذلك فعلوا فى إعراب كم الخبرية، وهو توسع لا فائدة منه فى النطق وأنه يكفى أن تعرف الناشئة أن كم استفهامية أو خبرية ، وأن الأولى يليها تميز مفرد منصوب ، وأن تمييز الثانى يكون دائما مجروراً مفردا أو مجموعا .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المدون بالصدر والذى وافق عليه المجلس (فى د/ ٤٥ ج / ٢٨) ثم المؤتمر .

ثالثا - فى الإملاء

١ ـ ضوابط رسـم الهمزة

٢ ـ الألف اللينة

١ ــ ضوابط رسم الهمزة

أولا : تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية :

١ ــ تتجنب الكتابة العربية توالى الأمثال ، فيكتب الحرف المضعف حرفا واحداً فى مثل « قدَّم » وكتب الحجازيون قديما (داوود) و (رووس) و (شوون) بواو واحدة هكذا (داود) و (روس) و (شون) .

٢ ــ تعد من الكلمة اللواصق التى تتصل بآخرها مثل : الضمائر وعلامات التثنية والجمع ، وألف المنصوب ، ولا يعد منها ما دخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم .

٣ ــ الحركات والسكون فى الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيبا تنازليا على النحو التالى : الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون .

ثانياً : تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة بألف مطلقا ، أما فى الوسط فإنه ينظر فيها إلى حركاتها وحركة ما قبلها ، وتكتب على ما يوافق أولى الحركتين من الحروف .

فتكتب الهمزة على ياء فى مثل : المستهزئين ، والمنشئين ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة وجئتنا ؛ لأن الكسرة أولى من كل الحركات والسكون . وتكتب على واو فى مثل :يؤذى ، ويودى ، وسؤل ، وأولياؤهم ؛ لأن الضمة أولى من الفتحة والسكون . وتكتب على ألف فى مثل : سأل ، ويسأل وكأس ؛ لأن الفتحة أولى من السكون.

أما فى الآخر فتكتب بحسب ما قبلها . فإن كان ما قبلها مكسورا كتبت على ياء مثل: برئ وقارئ ، وإن كان مضموما كتبت على واو مثل جرؤ وتكافؤ . وإن كان مفتوحا كتبت على ألف مثل: بدأ وملجأ . وإن كان ما قبلها ساكنا تكتب مفردة مثل : بطء وشىء وجزاء وضوء وبطىء ومضىء .

ملحوظـة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال فى الخط كتبت الهمزة على السطر مثل : يتساءلون ورءوس إلا إذا كان ما قبلها من الحروف مما يوصل بما بعده فإنها تكتب على نبرة ، مثل : بطئها ، وشئون ، ومسئول .

استثناءان من القاعدة :

١ — إذا اجتمعت الهمزة وألف المد فى أول الكلمة أو فى وسطها اكتفى بعلامة المدة فوق الألف مثل : آدم ، وآكل ، وآخر ، والآن ، ومثل : مرآة ، وقرآن .

٢ — تعد الفتحة بعد الواو الساكنة فى وسط الكلمة بمنزلة السكون ، ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل : مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وإن ضوءها .

كما تعد ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة ، ولذلك تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : خطيئة ، وبريئة ، ومشيئة .

(*) صدر فى د/٤٦ج/٧ للمؤتمر (١٩٨٠/٣/٢٤م) .

— قدم الأستاذ شوقى أمين تقريرا إلى لجنة الأصول أشار فيه إلى ما سبق أن اتخذه المجمع من قرارات فى رسم الهمزة ، وما قدم فيه من بحوث ومذكرات . وقد نبه الأستاذ شوقى أمين فى تقريره إلى أن ما أخذه المجمع من قرارات فى دورته السادسة والعشرين لم يوضع موضع التنفيذ حتى اليوم ، وأننا بحاجة إلى إعادة النظر فى هـذه القواعد وتقديم مقترحات جديدة تعالج هذه المشكلة وقد أشار أيضا فى بحثه إلى أن الدكتور رمضان عبد التواب قد لخص قواعد رسم الهمزة فى ضوابط قليلة يسهل على المدرس تعليمها وعلى التلميذ استظهارها ، ثم أشار إلى بحث موجز كان قد كتبه الشيخ بشير سلمو فى رسم الهمزة لخص فيه قواعدها فيما سماه « قاعدة الأقوى » .

— دعت اللجنة الدكتور رمضان عبد التواب لحضور جلساتها عند مناقشة هذا الموضوع لتقديم مقترحاته ومناقشته فيها .

— قدم الدكتور رمضان عبد التواب مذكرة إلى اللجنة تحدث فيها عن تاريخ الخط العربى بعامة ورسم الهمزة بخاصة ، وأرجع مشكلة رسمها الى ما بين تميم والحجاز من خلاف فى نطقها من تسهيل وتحقيق ، ولو أن الخط العربى شاع وانتشر فى أول الأمر فى البيئة التميمية التى تحقق الهمزة ما وجدت هذه لمشكلة .

وأنهى الدكتور رمضان مذكرته بمقترحاته فى قواعد رسم الهمزة ، وبما اعتمد عليه من دعائم فى رسمها ، وهى دعائم مستنبطة من أقوال اللغويين العرب وعلماء الرسم .

— فى أثناء مناقشة الموضوع عقب الدكتور رفعت فتح الله على مقترحات الدكتور رمضان وطلب إجراء تعديل فيها ، وقد اطلع الدكتور رمضان على التعقيب السابق ورأى إجراء بعض التعديلات فى المقترحات التى قدمها إلى اللجنة ، وقد قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة لخص فيها مقترحات الشيخ رفعت فتح الله وتعديلات الدكتور رمضان عبد التواب .

. . . .

وبعد مناقشة الموضوع وما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار المدون فى صدر الموضوع .

(*) عرض الموضوع على المجلس فى د / ٤٦ ج / ٢٤ (وذكر الدكتور محمد مهدى علام أنه كان يطبق قاعدة الأولى تبه طلابه عليها عندما كان يدرس العربية بإنجلترا منذ أربع وأربعين سنة (١٩٣٦م) . ثم وافق المجلس على قرار اللجنة .

(*) ولما عرض القرار على المؤتمر بعد ذلك أقره كما هو .

وفيما يلى :

١ – «الجديد فى تنظيم كتابة الهمزة» للأستاذ شوقى أمين .

٢ – «تاريخ الهمزة وقواعد رسمها فى العربية»، للدكتور رمضان عبد التواب .

٣ – « مذكرة فى تعديل مقترح ضوابط الهمزة » للأستاذ شوقى أمين .

٤ – «قاعدة الأقوى لكل الهمزات وسط الكلمة وآخرها » بحث للشيخ بشير محمد سلمو .

الجديد فى تنظيم كتابة الهمزة (*)

١ – عنى المجمع بدراسة موضوع الإملاء فى دورات شتى ،وفى الدورة السادسة والعشرين انتهى إلى قرارات فى قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها ،بناءً على بحوث فى لجنة الأُصول .

وعلى الرغم مما تضمنت هذه القواعد من تيسيرات كبيرة ، وحسمت من اختلافات كثيرة فقد اشتملت على تفريعات ومستثنيات اقتضاها التفصيل لهذه القواعد والضوابط .

ومع أن قواعد الضبط الأَصلية لتنظيم كتابة الهمزة فى أَول الكلمة ووسطها وآخرها لم تزد على عشر ، فإن بعض هذه القواعد أدمجت فيها قواعد تكميلية تبلغ الخمس .

٢ – ومما لوحظ أن قرارات المجمع فى كتابة الهمزة لم توضع موضع التنفيذ فى وزارة التربية والتعليم ، فى حين أن المجمع أبلغ لها هذه القرارات منذ صدورها قبل نحو عشرين سنة . وقد وجهتُ النظر إليها هذا العام ، فى وزارة التربية ،لما دعيت إلى الاشتراك فى لجنة لبحث أسباب الضعف فى تعلم اللغة العربية ، وفى جهاز المجالس القومية المتخصصة ،لما دعيت إلى الاشتراك فى لجنة تيسير تعليم العربية ، وفى شعبة التربية والتعليم .

٣ – وقد همت لجنة الأصول فى السنوات الأَخيرة بأَن تعاود النظر فيما أَقره المجمع من هذه القواعد ، لمحاولة الظفر بالمزيد من الاختصار والتيسير ، لكى يتسنى للطلاب فى مراحل التعليم العام اكتساب ضوابط الهمزة دون كدٍّ وإعنات ، ولكن اللجنة لم تصل فى هذا الشأْن إلى جديد بعد .

٤ – وفى سبيل التقدم خطوة فى علاج مشكلات كتابة الهمزة وتبسيط ضوابطها ، روجعت جهود الباحثين فى هذا الموضوع ، وما قدموه من مقترحات ، فتبين أن للأُستاذ الدكتور « رمضان عبد التواب » أُستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب بجامعة عين شمس وخبير لجنة المعجم الكبير ولجنة اللهجات بالمجمع بحثا فى « تاريخ الهمزة وقواعد رسمها

(*) تقرير للأستاذ شوقى أمين – عضو المجمع .

فى العربية » استخلص فيه أن أواخر الكلمات تقدر ساكنة . وأن الإملاء العربى يكره توالى الأمثال ، وعلى هذا ترتب الحركات والسكون ترتيبا تنازليا . الكسرة فالضمة فالفتحة فالسكون .

وتأسيسًا على ذلك تكتب الهمزة أول الكلمة على ألف مطلقًا ، فأما فى الوسط والآخر فتكتب بما يوافق أقوى حركتى الهمزة وما قبلها .

فإذا ترتب على كتابة الهمزة ألفا أو واوا توالى مثلين كتبت الهمزة مفردة . إلا إذا كانت توصل بما قبلها فتكتب على نبرة .

٥ — وهذه النتيجة التى استخلصها الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب قائمة على اعتبار القوة فى الحركات والسكون . ومن الإنصاف فى البحث العلمى أن أسجل أن هذا الاعتبار سبق إليه باحث منذ خمس وعشرين سنة ، ذلك هو الأستاذ بشير محمد سلمو المدرس بمعهد دمياط وقتئذ ، إذ أصدر رسالة قصيرة فى نحو ست صفحات مؤرخة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ م وعنوانها : « قاعدة الأقوى لكل الهمزات وسط الكلمة وآخرها » .

وقد طبعت مكتوبة بخط يدوىّ . وفى هذه الرسالة ، أن الهمزة المتوسطة أو المتطرفة ينظر لشكلها هى وما قبلها ، ويحكم للأقوى .

والأقوى هو الكسرة فالضمة فالفتحة فسكون الحرف الصحيح ، أما المعتل فله ترتيبه أيضاً بحسب الأقوى ، وتعتبر الهمزة آخر الكلمة ساكنة .

٦ — ولئن التقى الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب والأستاذ بشير محمد سلمو فى اعتبار الأقوى من الحركات والسكون قاعدة لضبط كتابة الهمزة ، فإنهما ليختلفان فى تفصيل ضوابط الهمزة التى قبلها ساكن معتل ، وقد استفاض الأستاذ بشير فى هذه الناحية استفاضة شغلت من بحثه الموجز جانبا غير قليل .

أما الأستاذ الدكتور رمضان فقد جعل الضابط فيها على جهة الشمول .

٧ — وبالموازنة بين قرارات المجمع وبحث الأستاذ الدكتور رمضان والأستاذ بشير ، يتجلى أن وجوه الوفاق غالبة ، وأن معظم التفصيلات والتفريعات التى أوضحها المجمع ومثل

لها لتيسر التطبيق قد استغرقها الإجمال الذى عبر عنه أحدهما بأنه الترتيب من ناحية القوة ، والآخر بأنه قاعدة الأقوى .

وكل منهما ينفرد بما يخالف فيه القرارات المجمعية .

٨ – على أن أكبر ما يختلف فيه الأستاذ بشير مع القرارات المجمعية هو ما يخص الهمزة التى قبلها ساكن معتل ، فإن مقتضى ضوابطه أن تكتب « شيئك » بهمزة على الاتساع رفعا ونصبا وجراً .

٩ – كذلك أرى أن يزاد فى الضوابط التى صنعها الأستاذ الدكتور رمضان ، أنه إذا وليت الهمزة ألف عُوِّض عن الألف بعلامة المدّ ، وذلك فى مثل : مفاجآت .

وإنى إذ أقدم هذا التقرير إلى اللجنة ، أشير إلى أن إجمال كتابة الهمزة فى هذه الضوابط الموجزة ، لا يخرجها عن المتعارف عليه إلا بقدر لا يكاد يذكر ، ولكن التدريب عليها يفتقر إلى تفصيل بالتمثيل .

تأريخ الهمزة وقواعد رسمها فى العربية (*)

لم يبتكر العرب خطهم ، الذى كتبوا به لغتهم ابتكارا ، وإنما تأثروا فى وضعه – على أصح الأقوال – بالخط النبطى ، الذى كان منتشرا فى شمالى الجزيرة العربية ، فى البتراء ، والحيرة ، والأنبار ، وغيرها ، قبل مجىء الإسلام . والنبط قوم من الساميين ، كانوا يتكلمون لهجة آرامية ، من تلك اللهجات الآرامية ، التى كانت شائعة فى سوريا والعراق فى ذلك الوقت . وقد اشتقوا خطوط أبجديتهم ، بطريقة أو بأخرى ، من الخط الفينيقى ، فقد وضع الفينيقيون – وهم من الأقوام السامية القديمة – نظاما من الرموز لأبجديتهم ، ورثها عنهم بعض شعوب العالم القديم بعد أن أحدثوا فيها شيئا من التغييرات على مر الزمن .

وقد اقتبس العرب خطهم من النبط ، نظرا للاتصال المباشر بهم ، فى أثناء رحلاتهم الدائمة المتواصلة إلى الشام ، فقد كانوا يمرون دائما على ديارهم فى البتراء عاصمتهم ، والحجر (مدائن صالح) والعلا ، وكلتاهما فى الحجاز ، وبصرى فى جنوب الشام[1] .

وقد شاع هذا الخط أولا بين الحجازيين ، ولا سيما قبيلة قريش ، التى كان رجالها يسافرون بتجارة العرب ، إلى اليمن شتاء ، والشام صيفا ، وهما تلك الرحلتان اللتان أشار إليهما القرآن الكريم ، فى قوله تعالى «لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف».

وقد كانت الألِف فى أصل الخط النبطى ، هى رمز الهمزة ، غير أن الحجازيين لم يكونوا يهمزون فى كلامهم ، وقد روى لنا ذلك عنهم ، بما لايدع مجالا للشك فى هذه القضية ، فقد قال أبو زيد الأنصارى (المتوفى سنة ٢١٤ هـ) : «أهل الحجاز وهذيل ، وأهل مكة والمدينة لاينبرون . وقف عليها عيسى بن عمر فقال : ماآخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا . وقال أبو عمر الهذلى : قد توضّيت ، فلم يهمز وحوّلها ياءً ، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز[2] » .

(*) للدكتور : رمضان عبد التواب – خبير لجنتى المعجم الكبير واللهجات .

(١) انظر : أصل الخط العربى ، لسهيلة الجبورى ٣٧

(٢) انظر : مقدمة لسان العرب ، لابن منظور ١/١٤ .

والنبر هو الهمز ، قال ابن منظور : «والنبر همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز فى كلامها . ولما حج المهدىّ قدم الكسائى يصلى بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهل المدينة عليه ، وقالوا : تنبر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن ؟ !»[١] .

وهذا كله يعنى أن لهجة الحجاز الأصلية تسهيل الهمز . أما قول عيسى بن عمر السابق : «إذا اضطروا نبروا » فمعناه أنه إذا وقعت الهمزة موقعا لايمكن تسهيلها فيه ، وهو أول الكلمة ، بقيت على حالها فى النطق ، فى مثل : أسد ، وأذن ، وأحمد ، وغير ذلك .

وإذا كان الحجازيون لايهمزون فى كلامهم على هذا النحو ، وقد شاع الخط وانتشر على أيديهم ، فإننا نرى رمز الهمزة القديم ، وهو الألف [٢] ، يختفى من الكتابة العربية ، فى غير أول الكلمة مطلقا ، أو فى وسطها أو آخرها ، إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها مفتوح ، مثل : سال ، وملا ، وذلك لأن انتشار الخط فى الحجاز ، تم على نطاق واسع بين القرشيين الذين لم يكونوا يهمزون ، كما عرفنا من قبل [٣] ، فكان يترتب على تركهم الهمز ، نشوء حركات طويلة ، يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها فى الكلمة . فكان الحجازيون ينطقون مثلا : راس ، وبير ، ويومن ، وسما ، وما أشبه ذلك .

وفى هذا يقول ابن جنى : «اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم ، هى صورة الهمزة ، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها البتة ، لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال[٤] » . كما يقول أحمد بن محمد الرازى : «وأما الهمزة المحققة ، فأصلها أن تكتب على صورة الألف اللينة ، وإنما تكتب مرة واوا وأخرى ياءً ، على مذهب التخفيف[٥]» .

---

(١) لسان العرب (نبر) ٧/٤٠ والخبر فى كلام عن الهمز كذلك فى غريب الحديث ، لابن قتيبة ٢/٦٣٣ .

(٢) انظر للتعبير عن الهمزة بالألف ، ولو كانت مكتوبة بالياء : كتاب ما تلحن فيه العوام للكسائى ٢٩ وفى المعرب للجواليقى ١٣ : « باب الهمزة التى تسمى الألف » .

(٣) وانظر أيضا فى ذلك : شرح الشافية للأستراباذى ٣/٣١ وشرح مراح الأرواح ٩٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١/٤٦ .

(٥) انظر : الحروف ، للرازى ٦ب .

غير أن العربية الفصحى كانت تحقق الهمزة ، متأثرة فى ذلك بلهجة بنى تميم[١] ، وقد نزل بذلك القرآن الكريم .وعندما أراد الخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى سنة ١٧٥هـ) أن يجعل الخط العربى مطابقا لنطق العربية الفصحى ، وضع رمز الهمزة الذى نستخدمه اليوم ، والذى لم يكن معروفا فى الكتابة العربية من قبل . وقد اقتطع من رأس العين[٢] . ولذلك يسمى فى بعض الأحيان «القطعة» . ولعله اقتطع من العين ؛ لقرب الهمزة من العين فى المخرج[٣] . وفى هذا العدل للخليل . يقول السيوطى : «وأول من وضع الهمزة والتشديد الخليل»[٤] .

وعندما ابتكر الخليل رمزا للهمزة ،لتستكمل به الكتابة العربية عدتها فى مطابقتها للنطق العربى الفصيح ، الذى استعار التزام الهمز فى الكلام فى لهجة تميم . أقول : عندما ابتكر الخليل هذا الرمز للهمزة ، لم يشأ أن يغير الرسم الإملائى ، الذى كان قد استقر وشاع . فاخترع هذا الرمز الجديد ، واقتطعه من رأس العين ، ووضعه فى الكلمة ، حيث وجد له حاملا ، فالحامل له فى «رأس» الألف ، وفى «بئر» الياء ، و «يؤمن» الواو . وفى «سماء» لايوجد حامل للهمزة . فوضعها لذلك على السطر بلا حامل .

وليس هذا الذى نقوله دعوى بلا سند ، فكل النصوص العربية القديمة ، التى وصلت إلينا فى البرديات المختلفة ، تخلو من رمز الهمزة الذى نعرفه تماما[٥] . لأن الرمز القديم لها ، وهو الألف ، اكتسب عند الحجازيين صفة الدلالة على الفتحة الطويلة ، مع أنه الرمز الأصلى للهمزة .

ولو أن الخط شاع وانتشر أول الأمر ، فى بيئة تستخدم الهمز فى كلامها ، كبيئة تميم مثلا ، لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائما فى أى موقع من الكلمة . ويؤيدنا فى رأينا

(١) وانظر فى أن الفصحى ليست لغة قريش وحدها ، كتابنا : فصول فى فقه العربية ٦٧ وفى البرهان للزركشى ٢٨٤/١ عن ابن عبد البر فى «التمهيد» أنه قال «قول من قال : نزل القرآن بلغة قريش ، معناه عندى فى الأغلب ، لأن لغة غير قريش موجودة فى جميع القرآن ، من تحقيق الهمزة ونحوها . وقريش لا تهمز» .

(٢) وانظر : المحكم فى نقط المصاحف ، للدانى ١٤٧

(٣) تاريخ الأدب حفنى ناصف ٧٦ ويسميها ابن الحاجب (شرح الشافية ٣٢٠/٣) : العين البتراء .

(٤) الإتقان فى علوم القرآن ١٧١/٢ ولم يضع الخليل الهمزة والتشديد فحسب ، وإنما وضع كذلك رموز الفتحة والضمة والكسرة والسكون والتنوين والوصل والمد ، وغير ذلك من رموز الضبط التى نعرفها اليوم (انظر : المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٤٩ – ٥٢) .

(٥) انظر مثلا : A. Crohmann. From the world of Arabic Papyri

هذا ابن يعيش ، إذ يقول : «والصواب ماذكره سيبويه وأصحابه ، من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا ، أولها الهمزة ، وهى الألف التى فى أول حروف المعجم ، وهذه الألف هى صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة واوا وياء أخرى ، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفا على الأصل ، ألا ترى أنها إذا وقعت موقعا ، لاتكون فيه إلا محققة ، لايمكن فيه تخفيفها — وذلك إذا وقعت أولا — لاتكتب إلا ألفا ، نحو : أعلم ، وأذهب ، وأخرج[1] .

وأمر آخر يدل على أن الألف ، هى صورة الهمزة فى القديم ، مايقوله ابن جنى ، من أن « كل حرف سميته ، ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جيم ، فأول حروف الحرف : جيم ، وإذا قلت : دال ، فأول حروف الحرف : دال ، وإذا قلت : حاء ، فأول مالفظت به : حاء ، وكذلك إذا قلت : ألف ، فأول الحروف التى نطقت بها : همزة ، فهذه دلالة أخرى غريبة ، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفا »[2] .

نعم . . فنحن نكتب الهمزة بصور مختلفة فى خطنا العربى الحالى ، بسبب هذا التاريخ الطويل ، ولو أن الخط العربى شاع وانتشر أول الأمر فى البيئة التميمية التى تحقق الهمزة ، ماوجدت هذه المشكلة ، مشكلة تعدد الرسم الإملائى للهمزة ، التى يعانى منها صغار التلاميذ ، وبعض كبارهم حتى اليوم .

ولكننا لانملك للأسف تغيير هذا الخط ، الذى طال عليه الأمد ، وذاع وانتشر ، وشرّق وغرب ، وكتب به تراث ضخم ، لايصح بأى حال من الأحوال إغفاله ، عند التفكير فى إصلاح عيوب هذا الخط .

غير أن مالايدرك كله ، لايترك كله ، كما يقولون . ولقد شغلت بهذه المشكلة زمنا ليس بالقصير ، حتى وجدت طريقة ميسرة ، لتعليم رسم الهمزات فى الخط العربى ، دون المساس

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٢٦ وانظر كذلك : سر صناعة الإعراب ١/٤٦ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٤٧ .

بالتراث الإملائى القديم . وترتكز هذه الطريقة على دعائم مستنبطة من أقوال اللغويين العرب ، ومنهج علماء الرسم العربى . وهذه الدعائم هى :

١ – «الأصل رسم اللفظ ، أى كتابته بحروف هجائية يلفظ بها مع تقدير الابتداء به والوقف عليه »[1] أى أن أواخر الكلمات تقدر ساكنة دائما .

٢ – تكره الكتابة العربية توالى الأمثال ، ولذلك يكتب الحرف المضعف حرفا واحدا ، فى مثل : قدّم ، وكرّم وغيرهما . وعلى ذلك لاعجب إذ كتب الحجازيون مثل : «داوود» و «رووس» و «شوون» بواو واحدة هكذا : «داود» و «روس» و «شون» .

٣ – تعدّ من الكلمة اللواحق التى تتصل بآخرها ،مثل الضمائر وعلامات التثنية والجمع . ولايعدّ منها مادخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين ولام القسم .

٤ – الحركات والسكون ترتب ، من ناحية القوة ، ترتيبا تنازليا ، على النحو التالى : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .

وتتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك ، فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة على ألف مطلقا . أما فى الوسط أو فى الآخر ، فإنه ينظر فيهما إلى حركتها وحركة ماقبلها ، وتكتب على مايوافق أقوى الحركتين من الحروف .

ملحوظة : إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال فى الخط ، كتبت الهمزة على السطر ، مثل : «يتساءلون» و «رءوس» إلا اذا كان ماقبلها من الحروف ، مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة مثل : «بطئًا» و «شئون» .

استثناءان من القاعدة :

١ – إذا وقعت الهمزة فى أول الكلمة ، وبعدها ألف المد ، استغنى عنها بعلامة المد فوق الألف مثل : «آدم» و «آكل» و «آخر» و «الآن» .

---

(١) رسالة «علم الخط» للسيوطى ٥٤ وانظر كذلك : الإتقان فى علوم القرآن ٢ – ١٦٦ وشرح الشافية للأستراباذى ٣ / ٣١٥ .

٢ – الفتحة بعد الواو الساكنة ، تعد بمنزلة السكون ، كما تعدّ ياء المد فى وسط الكلمة بمنزلة الكسرة ، ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل : « مروءة » و « شنوءة » و « لن يسوءك » و « إنَّ ضوءك » . كما تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : « خطيئة » و « بريئة » و « مشيئة » . والله أعلم .

والخلاصة فى ضوابط رسم الهمزة :

أولا : إن هذه الضوابط تقوم على الدعائم التالية :

١ – تقدر أواخر الكلمات ساكنة دائما ؛ لأن الخط العربى مبنى على الوقف .

٢ – تكره الكتابة العربية توالى الأمثال ، ولذلك يكتب الحرف المضعف حرفا واحدا ؛ فى مثل : « قدّم » ولذلك كتب الحجازيون قديما : « داوود » و « رووس » و « شوون » بواو واحدة هكذا : « داود » و « روس » و « شون » .

٣ – تعد من الكلمة اللواحق التى تتصل بآخرها ، مثل الضمائر وعلامة التثنية والجمع . ولايعد منها مادخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم .

٤ – الحركات والسكون فى الكلمة ، ترتب من ناحية القوة ترتيبا تنازليا . على النحو التالى : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .

ثانيا : تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة بألف مطلقا . أما فى الوسط أو فى الآخر ، فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ماقبلها . وتكتب على مايوافق أقوى الحركتين من الحروف .

فتكتب الهمزة على ياء فى مثل : المستهزئين ، والمنشئون ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة ، وجئتنا ؛ لأن الكسرة تغلب كل الحركات والسكون . كما أنها تكتب على واو فى مثل : يؤز ، ويؤدى ، وسؤْل ، وأولياؤهم ، لأن الضمة تغلب الفتحة والسكون . وتكتب على ألف فى مثل : سأل ويسأل وكأْس ؛ لأن الفتحة تغلب السكون . وفى مثل : بطء . وملء . وشيء ؛ لأن أواخر الكلمات تقدر ساكنة ، وقبلها فى هذه الأمثلة سكون ، فليس هناك حركة تكتب الهمزة على مايوافقها ، ولذلك كتبت مفردة على السطر .

ملحوظـة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو ، توالى الأمثال فى الخط ،كتبت الهمزة على السطر ، مثل : يتساءلون ، ورءوس ، إلا إذا كان ماقبلها من الحروف مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة ، مثل : بطئا ، وشئون .

استثناءات من القاعدة :

١ – إذا وقعت الهمزة فى أول الكلمة ، وبعدها ألف المد ، استغنى عنها بعلامة المد فوق الألف ، مثل : آدم آكل ، وآخر ، والآن .

٢ – الفتحة بعد الواو الساكنة تعد بمنزلة السكون ،كما تعد الياء الساكنة فى وسط الكلمة بمنزلة الكسرة ، ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل: مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وان ضوءك . كما تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : هيئة ، وييئس ، وخطيئة ، وبريئة ، ومشيئة . والله أعلم .

مراجع البحث

١ – الإتقان فى علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطى – القاهرة ١٣٦٨ هـ .

٢ – أصل الخط العربى وتطوره حتى نهاية العصر الأموى، لسهيلة ياسين الجبورى – بغداد ١٩٧٧ م .

٣ – البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى –تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ م .

٤ – تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، لحفنى ناصف – القاهرة ١٩٥٨ م .

٥ – الحروف ، لأحمد بن محمد الرازى – مخطوط بمكتبة لالى باستانبول رقم ٣٧٣٩ .

٦ – رسالة فى علم الخط ، للسيوطى (ضمن التحفة البهية والطرفة الشهية) – استانبول ١٣٠٢ هـ .

٧ – سر صناعة الإعراب ، لابن جنى– تحقيق مصطفى السقا وآخرين – القاهرة ١٩٥٤ م .

٨ - شرح الشافية للرضى الأستراباذى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين- القاهرة ١٣٥٦ هـ .

٩ - شرح مراح الأرواح ، لديكنقوز - القاهرة ١٩٣٧ م .

١٠- شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى-المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ).

١١- غريب الحديث ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٧٧ م .

١٢- فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٣ م .

١٣- لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ

١٤- ماتلحن فيه العوام ، لعلى بن حمزة الكسائى-تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٣٤٤ هـ .

١٥- المحكم فى نقط المصاحف ، لأبى عمرو الدانى- تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠ م .

١٦- المعرّب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ،للجواليقى - تحقيق أحمد شاكر- القاهرة ١٣٦١ هـ .

١٧- A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri, Cairo 1952.

قاعدة الأقوى لكل الهمزات وسط الكلمة وآخرها (*)

الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على سيدنا محمد النبي الأمىّ وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

وبعد ، فهذه قاعدة واحدة جديدة شاملة لكل أحوال الهمزة وسط الكلمة وآخرها ، تمتاز بسهولة إدراكها ثم بعدم نسيانها ، وذلك لبساطتها وبنائها على التعقل لا على مجرد الاستظهار ، إذ لم أعتمد كما كان متبعا من قبل على طريقة السرد فقط بتعداد حالات الهمزة مفردة أو على ألف أو واو أو ياء ، وذكر حكم كل حالة على حدة بدون قاعدة عامة ، ورابط يربط بين هذه الحالات المختلفة « وهى كثيرة تربو على الثلاثين ومشتبه بعضها ببعض » وفى ذلك عسر كبير من ناحيتين :

١ ـ فى الإحاطة بأحكام هذه الحالات الكثيرة المشتبه بعضها ببعض كل على حدة .

٢ ـ بعد أن يستظهر الدارس هذه الأحوال ويجهد نفسه فى تحصيلها لا يلبث أن ينساها وذلك لكثرتها وبعدها عن التعقل وتفككها وعدم ربطها بقانون عام ، فليس عجيبا بعد هذا أن نرى الأخطاء الكثيرة الشائعة ، حتى عند كثير من المتعلمين الذين قضوا مرحلة كبيرة فى التعليم ، وليس عجيباً كذلك أن نرى إخواننا المدرسين أنفسهم ينفرون من تدريس الإملاء بهذه الطريقة .

أما طريقتنا فقد جمعت بين الحسنيين ، وأنقذتنا من المشقتين ، وأفرغت كل هذه الحالات المختلفة للهمزات فى قاعدة واحدة ميسورة متعلقة ، تنزل فى سهولتها إلى مستوى الصغار من الدارسين ، ثم بعد ذلك لا تنسى .

وأخيراً أحب أن أنبه إلى أن بعض الأقدمين قد أشار إلى أن بعض الحركات أقوى من بعض ، وهى إشارة خاطئة بتراء لا تصلح لتطبيق ؛ ذلك لأنها قالت أن الفتح أقوى من السكون ، ولم تفرق بين السكون الصحيح والمعتل ولم تبين الأقوى فى السكون المعتل .

(*) للأستاذ بشير محمد سلمو

ولهذا جرى عامة المؤلفين [(١)] فى الاملاء على طريقة السرد فقط تاركين ناحية الأقوى نهائياً لأن تطبيقها بهذا الوضع خطأ واضح .

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى تيسير أعظم مشكلة فى الإملاء وهى مشكلة الهمزات ، وأن أكون قد وفرت على سائر الدارسين كثيراً من الوقت والجهد كما أرجو أن يكون عرضى لهذه القاعدة موافقاً جداً للمبتدئين حتى صغارهم ، فمن السهل عليهم دراستها مقسمة إلى قسمين كما هو مبين ، والله ولى التوفيق .

الهمزة اول الكلمة (٢)

تكتب على ألف مطلقاً سواء أكانت مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة نحو أحمد وأُستاذ وإسناد [(٣)]

الهمزة وسط الكلمة وآخرها

أمثـــلة

تكتب الهمزة وسط الكلمة وآخرها على ألف نحو « تسأل وبدأ » أو على واو نحو « سؤال ويجرؤ » أو على ياء نحو « سئل وينشىء » أو مفردة نحو « تساءل وسماء » .

القاعدة

قاعدة الأقوى لكل الهمزات : وسط الكلمة وآخرها

رقم ١ — ننظر لشكل الهمزة من حركة وسكون ، ولشكل ما قبلها كذلك ثم نحكم للأقوى من الأثنين ، أو لهما معا إذا كانا فى درجة واحدة .

وأقوى الحركات الكسرة وتطلب الهمزة على ياء .

ثم الضمة وتطلب الهمزة على واو .

ثم الفتحة وتطلب الهمزة على ألف .

ثم سكون الحرف الصحيح [(٤)] وتطلب الهمزة مفردة — والهمزة حرف صحيح .

رقم ٢ — أما سكون الحروف المعتلة فيطلب الهمزة مفردة كالسكون الصحيح ، وسيأتى ترتيبه بحسب الأقوى .

---

(١) وذلك كما فى « نتيجة الإملاء » لمصطفى عناني و « أدب المملى » لجمعية تأليف اللغة العربية وعدد أعضائها اثنان وثلاثون عالما ، و« هيبة الرحمن» للشيخ العرابى ، و«مختصر الإملاء» و«كتاب الإملاء» للشيخ حسين والى و« نخبة الإملاء » للشيخ خليفة وغير ذلك من الكتب

(٢) ذكرت الهمزة أول الكلمة هنا إتماما لأحكام الهمزات كلها وان كانت غير داخلة فى القاعدة .

(٣) إذا دخل حرف من الحروف كالواو والفاء وال على الهمزة أول الكلمة فلا يخرجها من أوليتها إلا « لئن ولئلا وهؤلاء وهمزة القطع بعد همزة الاستفهام نحو : أئنزل ؟ وأئنكم ؟ .

(٤) الحروف المعتلة هى الألف والواو والياء والحروف الصحيحة هى ماعدا ذلك بما فى ذلك الهمزة .

تقسيم الهمزة وسط الكلمة

الهمزة وسط الكلمة قسمان :

القسم الأول

همزة قبلها حرف متحرك [1] أو ساكن صحيح

ننظر لشكل الهمزة وشكل ما قبلها إلى آخر ما ذكر فى رقم ١ من القاعدة فمثلا « فئة » كتبت على ياء ، لأنها مفتوحة وقبلها كسر ، وفتحتها تطلب أن تكتب على ألف وكسرة ما ما قبلها تطلب أن تكتب على ياء . وبما أن الكسر أقوى من الفتح فنحكم وننفذ له فتكتب الهمزة على ياء ، وهكذا فى سائر الأمثلة المذكورة فى الجدول الآتى :

أمثلة الهمز المكتوبة على الياء

بادئين كتبت على ياء لأنها مكسورة وقبلها كسر وكلاهما يطلب الياء .
يئس كتبت على ياء لأنها مكسورة وقبلها فتح والكسر أقوى منه .
سئل كتبت على ياء لأنها مكسورة وقبلها ضم والكسر أقوى منه .
أسئلة كتبت على ياء لأنها مكسورة وقبلها سكون صحيح والكسر أقوى منه .
بئر كتبت على ياء ساكنة وقبلها كسر والكسر أقوى من سكونها .
رئة كتبت على ياء مفتوحة وقبلها كسر والكسر أقوى من الفتح .
يستهزئون كتبت على ياء مضمومة وقبلها كسر والكسر أقوى من الضم .

أمثلة الهمزة على الواو

أولق كتبت على واو لأنها مضمومة وقبلها فتح والضم أقوى منه .
يرؤف كتبت على واو لأنها مضمومة وقبلها سكون صحيح والضم أقوى منه .
لؤم كتبت على واو لأنها ساكنة وقبلها ضم والضم أقوى من سكونها .
سؤال كتبت على واو لأنها مفتوحة وقبلها ضم والضم أقوى من الفتح .

أمثلة الهمزة على الألف

سأل كتبت على ألف لأنها مفتوحة وقبلها فتح وكلاهما يطلب الألف
يسْأل كتبت على ألف لأنها مفتوحة وقبلها سكون صحيح والفتح أقوى منه .
رَأْى كتبت على ألف لأنها ساكنة وقبلها فتح والفتح أقوى من سكونها .

---

(١) متى كان الحرف متحركا فلا فرق فيه بين الصحيح والمعتل بخلاف الساكن كما هو مبين .

القسم الثانى
همزة قبلها ساكن معتل

ننظر أيضا لشكلها ونوع السكون الذى قبلها ونحكم للأقوى من الاثنين [١] :

فسكون الياء السابق للهمزة يتغلب على كل حركات الهمزة :

فمتى جاءت ياء ساكنة وبعدها همزة محركة بأية حركة استحقت هذه الهمزة أن تكتب مفردة مثل «شيئك» لأن سكون الياء يقتضى الإفراد كما ذكرنا وهو أقوى من كل حركات الهمزة فسواء طلبت فتحة الهمزة أن تكتب على ألف أو طلبت ضمتها أن تكتب على واو أو طلبت كسرتها أن تكتب على ياء فإن سكون الياء الذى يتطلب أن تكتب الهمزة مفردة أقوى من كل ذلك فتستحق الإفراد ، وبما أنه أمكن وصل ما قبلها بما بعدها فتكتب على متسع كما ترى فى المثال المذكور .

وسكون الواو السابق للهمزة يتغلب على ضمة الهمزة وفتحتها فقط دون الكسر :

فمتى جاءت واو ساكنة وبعدها همزة مضمومة أو مفتوحة كتبت مفردة مثل ضوءك وذلك لأن سكون الواو الذى يقتضى الإفراد أقوى من ضمة الهمزة التى تقتضى أن تكتب على واو وكذلك أقوى من فتحتها التى تقتضى أن تكتب على ألف . أما إذا كانت الهمزة مكسورة بعد الواو الساكنة فإنها تكتب على ياء مثل «ضوئك» لأن كسرة الهمزة التى تقتضيها على ياء أقوى من سكون الواو السابق لها الذى يقتضى الإفراد .

وسكون الألف السابق للهمزة لايتغلب إلا على فتحة الهمزة فقط دون الكسر والضم :

فمتى جاءت ألف ساكنة وبعدها همزة مفتوحة كتبت مفردة مثل « سماءك » لأن سكون الألف الذى يقضى الإفراد أقوى من فتحتها التى تقتضى أن تكتب على ألف . أما اذا جاءت همزة مضمومة بعد ألف كتبت على واو مثل « سماؤك » لأن ضمة الهمزة أقوى من سكون الألف ، وإذا جاءت همزة مكسورة بعد ألف كذلك كتبت على ياء مثل « سمائك » لأن كسرة الهمزة أقوى من سكون الألف .

---

(١) تأكيدا للمعلومات نشير هنا إلى مسألتين هامتين :

الأولى : لا تنس أن السكون مطلقا يطلب الإفراد سواء كان صحيحا أم معتلا لكن تختلف قوته فى المعتل بحسب حرفه ألفا أو واوا أو ياء كما هو مبين .

الثانية : يحسن أن ينبه المدرس طلبته كثيرا زيادة فى الإيضاح الى أن المقارنة هنا ليست بين الياء والواو والألف ليعرف الأقوى منها الذى يتغلب على صاحبه وليست كذلك بين الكسرة والضمة والفتحة وإنما هى بين حركات الهمزة الثلاث من جهة وبين السكونات الثلاث المعتلة السابقة لها من جهة آخرى كما سيبين .

قاعدة ترتيب الأقوى فى السكون المعتل

يمكننا بعد هذا البيان أن نضع لذلك قاعدة سهلة وهى : (يتغلب السكون المعتل على حركة الهمزة التى فى درجته أو أقل منه دون ما فوقه) هكذا : —

الياء فى درجة الكسرة			←
الواو فى درجة الضمة		←	←
الألف فى درجة الفتحة	←	←	←

فبالنظر إلى الاسم نجد أنها كالماء يسيل على مابجانبه وعلى ما تحته دون مافوقه فسكون الياء يتغلب على كسرة الهمزة التى فى درجتها وعلى ما دونها وهو الضمة والفتحة وسكون الواو يتغلب على ضمة الهمزة التى فى درجتها وعلى الفتحة التى دونها ولا يتغلب على كسرتها لأنها فوق درجتها ، وسكون الألف يتغلب على الفتحة التى فى درجتها ، ولا يتغلب على الضمة والكسرة لأنهما فوقها .

العبرة آخر الكلمة بالوقف

وتعتبر الهمزة آخر الكلمة ساكنة وذلك لأن حركات الآخر غير مستقرة من كسر إلى ضم إلى فتح فاعتبر الحالة العامة وهى حالة الوقف بالسكون ، وعوملت على أنها ساكنة دائما ، ولذلك تجد أن ماقبلها هو الذى يتحكم فيها باستمرار؛لأنها فى أضعف الدرجات كما ذكر فمثلا (أنشأ ويوضؤ وينشىء) كتبت الأولى على ألف والثانية على واو والثالثة على ياء ،أى على حرف يناسب حركة ماقبلها فيها كلها ؛ لأن الهمزة فى الجميع معتبرة ساكنة وكل الحركات التى قبلها أقوى منها .

ومثلا (دفء وسماء ووضوء ووضىء) الهمزة أيضا معتبرة ساكنة وماقبلها ساكن وكلاهما يقتضى الإفراد فتكتب مفردة .

تنبيهات :

١ – لم يستثن من قاعدتنا هذه إلا مسألة واحدة، وهى إذا استحقت همزة أن تكتب على واو وتلاها مد واو كتبت هذه الهمزة مفردة مثل (رءوف)

٢ – إذا كتبت همزة على ألف ومدت بألف كتبت مدة على الألف الأولى بدل ألف المد مثل (آدم ومنشآن) إلا إذا كان الألف فاعلا فيكتب ألفا بعد الهمزة على الألف نحو (يقرأ ان) .

٣ – إذا اجتمعت همزة ومدة إكتفى بالمدة مثل (آدم) وإذا اجتمعت همزة ومدة وشدة إكتفى بالمدة والشدة نحو (رآّس) أى أنه إذا اجتمع مع الهمزة علامة أخرى حذفت الهمزة من الكتابة وبقيت العلامة الأخرى .

٤ – الهمزة المتوسطة عروضا باتصال ضمير بها يؤثر عليها توسطها العارض وتعتبر متوسطة نحو (بدءوا) بخلاف المتطرفة عروضا نحو (ملئا) فلا يؤثر عليها تطرفها العارض وتعتبر أيضا متوسطة وذلك للوقف لأنه لايوقف عليها إلا بالفتح مراعاة للحرف المحذوف ، ولم يستثن من ذلك إلا اسم الفاعل نحو (جاء) لصحة الوقف عليها بالسكون فاعتبرت الهمزة فى الآخر .

٥ – ليس اعتبار الهمزة آخر الكلمة ساكنة عملا يراد به مجرد التيسير والاطراد فى قاعدتنا هذه ، وإنما هو اعتبار حتمته استعمالات اللغة العربية فى مواضع كثيرة فذلك السكون نتيجة للوقف ، واللغة لم تعامل آخر الكلمة حينما تعطيه حكما عاما إلا باعتبار حاله كما يأتى :

(أ) تكتب التاء التى يوقف عليها بالتاء مفتوحة والتى يوقف عليها بالهاء مقسومة

(ب) يكتب حرف المد الذى حذف لالتقاء الساكنين نحو (أكرموا الصالحين) لأنه يثبت وقفا بخلاف ماحذف لدخول الجازم نحو (لم يسع) لأنه يحذف وقفا .

(ج) يكتب الألف المبدل من التنوين فى حالة النصب ؛ لأنه يوقف عليها بالألف نحو « أكرمت محمدا » .

(د) تكتب ياء المنقوص إذا وقف عليه بها نحو (جاء القاضى) وتحذف اذا حذفت نحو (جاء قاضٍ) .

(هـ) يراجع التنبيه السابق .

٦ – لم تسر قاعدة الأقوى هذه على رأى ضعيف قط فهى قد استوعبت ما اتفق عليه والصحيح المشهور مما فيه خلاف ولم تخرج من ذلك فى كلمة واحدة .

٧ – كيف سارت الهمزات فى الكتابة العربية بكل دقة على هذه القاعدة المنظمة غاية التنظيم ومع هذا كانت هذه القاعدة مجهولة للدراسين : إنه أمر مملوء دهشة وإعجابا بمن اصطلحوا على ذلك من قبل .

---

٢ ــ الألف اللينة (*)

« ترسم الألف اللينة بصورة الياء (غير منقوطة) ، أما الياء فتنقط للفرق ، وترسم الألف اللينة فى آخر الفعل على صورة الياء نحو رمى وسعى وادعى واستوفى فإن سبقت بياء رسمت بألف ، نحو أحيا واستحيا ، أما إذا كان الفعل ثلاثيا مضارعه بالواو فترسم ألفا ، نحو غزا ودعا .

وتكتب فى آخر الاسم بصورة الياء إذا كانت رابعة فصاعدا ، نحو بشرى «ومنتدى» ومصطفى ، فإن سبقت بياء رسمت ألفا نحو : دنيا وخطايا ، وإن كانت الألف ثالثة جازت كتابتها بالألف مطلقا نحو : عصا ورحا وخطا ، ويجوز كتابتها بصورة الياء لمن يعرف الفرق بين موقعيهما نحو : رضا وهدى وترسم ألفا فى آخر الاسم الأعجمى مطلقا مثل : تلا ، وسخا ، وشبرا ، إلا ما اشتهر بغير ذلك نحو : موسى وعيسى وكسرى وبخارى ومتّى .

وتكتب فى آخر الحرف بصورة الألف ماعدا : إلى ، وعلى ، وبلى ، وحتى ، ويلحق بذلك « متى » .

(*) صدر فى (د / ٤٦ ج /٧ للمؤتمر فى ٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ م)

— قد سبق للمجمع أن درس هذا الموضوع من خلال دراسة لتيسير الإملاء فقد قرر مجلس المجمع فى دورته الرابعة عشرة أن يبحث هذا الموضوع وقدمت اللجنة المؤلفة لبحثه تقريرا إلى المجلس درسه المجلس والمؤتمر فاقترح المؤتمر تأليف لجنة أخرى لإعادة بحث الموضوع من جديد على ضوء ملاحظات الأعضاء .ثم قدمت هذه اللجنة تقريرها الذى جاء فيه : «الألف اللينة : يرى بعض أعضاء اللجنة أن ترسم الألف اللينة ألفا مطلقا فى الأسماء والأفعال والحروف — ثالثة كانت أو غير ثالثة —مثل لولا . لوما . حقا . الدجا . هذا فتا موسا . مصطفا . استقصا . إلا . علا . إلا . لا . وهذا هو رأى أبى على الفارسى ومن تابعه ممن يقول بأنه القياس مثل شيخ الاسلام فى شرحه على شافية ابن الحاجب والزجاج فى الهمع ، ويرى فريق من اللجنة أن يستثنى من هذه القاعدة هذه الكلمات : على . إلى .حتى بلى . متى . أنى .

وعند عرض تقرير اللجنة على مجلس المجمع قرار إعادته إليها لتجمع الألفاظ المختلف فيها مع إبداء الرأى فى طريقة رسمها .

قدمت لجنة الأصول تقريرها إلى مؤتمر المجمع فى درورته العشرين ، وقد رأت أن تكتب الألف اللينة فى آخر الكلمة ألفا مطلقا ماعدا : إلى . على بلى . حتى . متى . أنى .

— عرض التقرير السابق فى دورة المؤتمر الحادية والعشرين فقرر إعادته إلى اللجنة كى تقدمه فى الدورة التالية مع اقتراحات أخرى فى تيسير الإملاء . وفى مؤتمر المجمع فى دورته الثانية والعشرين تقدمت اللجنة بمقترحين فى رسم الهمزة والألف اللينة

. . . .

أحدهما تقدم به الأستاذ إبراهيم مصطفى عضو المجمع والآخر تقدم به الأستاذ حامد عبد القادر عضو المجمع ، وقد رأى مؤتمر المجمع إحالة الموضوع إلى مجلس المجمع ولم يبت فيه إلى قرار ثم أعادت لجنة الأصول دراسة الموضوع ، وقدمت تقريرا إلى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والعشرين ، ولكن المؤتمر رأى أيضا إعادته إلى اللجنة لإمعان النظر فيه .

— بعد مناقشة موضوع رسم الهمزة رأت اللجنة أنه من المناسب دراسة الألف اللينة ليكون تحت بصر المعلمين قواعد دقيقة فى الموضوعين .

— قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة عرض فيها قواعد رسم الهمزة عند القدماء ، وأوضح أنهم قد اختلفوا فى رسمها فالفارسى يرى أن ترسم ألفا مطلقا ، ويرى بعضهم ألا تلتزم ألف ولا ياء بل يجوز أن ترسم ألفا أو ياء . أما جمهور النحاة فيرى أن ترسم ياء إذا جاءت رابعة أو خامسة أو سادسة فى اسم أو فعل ، وإذا جاءت ثالثة رسمت ياء إن كانت مبدلة من ياء ورسمت ألفا إن كانت مبدلة من واو . ثم عرض آراء المحدثين فى رسمها واختلافهم فى ذلك طرائق متعددة .

— لخص الأستاذ محمد شوقى أمين رأى لجنة الأصول فى هذا الموضوع وما قدم إليها من مقترحات — من الهيئات العلمية ومن الباحثين — فى النقاط الآتية :

١ — رأى يقول بكتابتها ألفا مطلقا دون استثناء أو باستثناء ما يلتبس من الكلمات .

٢ — رأى يقول بكتابتها ياء مطلقاً .

٣ — رأى يقول بكتابتها ياء ، والنص على ما يجب كتابته ألفا .

وقد عرضت اللجنة فى تقريرها رأيين تمسك بأولهما الشيخ محمد على النجار وآثر ثانيهما أغلب الأعضاء ، وهذان هما :

الرأى الأول :

«فرق الأقدمون فى الألف اللينة بين كتابتها بالألف وكتابتها بالياء ، ليكون التعليم الكتابى مصحوبا بالتعلم الصرفى . ونظراً لما يلاقيه صغار الطلاب من بعض الصعوبة والعسر فى التفريق بين الواوى واليائى بحثت اللجنة فى تذليل القواعد القديمة وتيسيرها على نحو لا يخرج عما جرى عليه العرف .

ففى كتابة الأسماء بالياء يحذف ما استثنى من ذلك لقلته أو لندرة استعماله ، وفى كتابة الأفعال بالياء يقتصر المستثنى من ذلك على بعض الأفعال التى أحصاها الشيخ أحمد الاسكندرى فى بحثه فى تيسير الهجاء العربى فى الجزء الأول من مجلة المجمع .

فالألف اللينة تكتب ياء مطلقا إلا فى الأفعال الآتية : بدا . جثا . صفا . حلا . خبا . خطا . خلا . رجا . رسا . رفا . رنا . زكا . سعا . سما . سطا . صبا . صحا . طفا . عتا . عدا . عرا . عفا . علا . غدا . غزا . غفا . غلا . فشا . قسا . كبا . لها . نبا . نجا .

الرأى الثانى :

« الألف اللينة فى الثلاثى تكتب ألفا مطلقاً ، وفى غيره تكتب ياء مطلقاً » .

— وأخيرا رغب المؤتمر فى أن تتابع لجنة الأصول معالجتها لمشكلة الألف اللينة .

— تقدم الدكتور محمد رفعت فتح الله مذكرة فى الموضوع اقترح فيها أن يفرق بين الألف اليائية التى لا تنقط ، وبين الياء التى تنقط ، وأن الألف اللينة فى آخر الفعل تكتب ياء إلا إذا كان ثلاثيا مضارعه بالواو فتكتب ألفا . وتكتب فى آخر الاسم ياء إذا كانت رابعة فصاعدا ، فإن كانت ثالثة جازت كتابتها بالألف مطلقاً كما جازت بالألف والياء ، وتكتب فى آخر الحرف بصورة الألف ما عدا : إلى ، وعلى ، وبلى ، وحتى .

. . . .

– بعد مناقشة الموضوع وما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى القرار المدون بصدر **الموضوع** دون ذكر كلمة « متى » مع الأعلام الأعجمية التى تكتب بالياء .

(*) عرض الموضوع على المجلس **(ف د / ٤٦ ج / ٢٤)** .

وفى الجلسة اقترح الأستاذ **عبد السلام هارون إضافة « متى» للأعلام الأعجمية التى تكتب ألفها ياء .**

(*) عرض الموضوع بعد ذلك على **المؤتمر** فوافق عليه كما أقره المجلس .

وفيما يلى :

١ – « الألف اللينة » للدكتور **محمد** حسن عبد العزيز – خبير لجنة **الأصول** .

٢ – « تيسير كتابة **الألف اللينة** » للدكتور محمد رفعت فتح الله– عضو **المجمع** .

الألف اللينة (*)

أولا : قواعد رسم الألف اللينة عند القدماء .

يرى جمهور النحاة أن الألف اللينة ترسم ياء إن جاءت رابعة أو خامسة أو سادسة فى اسم نحو بشرى ومنتدى ومستشفى أو فعل نحو ألقى واهتدى واستولى ، فإن كانت الألف مسبوقة بياء رسمت ألفا نحو : دنيا وخطايا وأحيا واستحيا ، واستثنوا من ذلك يحيى علما فترسم ياء فرقا بين الاسم والفعل .

أما إذا جاءت الألف ثالثة فإن كانت مبدلة من ياء رسمت ياء ، نحو : رحى ورمى ، فإن كانت مبدلة من واو رسمت ألفا نحو عصا وغزا .

وقد حكى ابن عصفور أن الفارسى يرى أن الألف اللينة تكتب ألفا مطلقا ، وروى ابو حيان رأيا ثالثا هو ألا تلتزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالألف وهو القليل .

وقد اختلفت النحاة كذلك فى الألف اللينة حين يتصل بالكلمة ضمير نصب أوجر متصل ، فمنهم من يكتبها ياء ومنهم من يكتبها ألفا ، والمختار أن تكتب ألفا فيقال فى الأسماء :

رحاه وعصاك وهداهم ومولاكم ، ويقال فى الأفعال : رماه وعصاك ويخشاكم .

والأسماء المبنية والحروف تكتب جميعا بالألف إلا : متى وإلى وعلى وبلى وحتى فتكتب ياء وإن اتصل بالحروف إلى وعلى وحتى (ما) الاستفهامية رسمت ألفا نحو إلام وعلام وحتام وكذا إذا اتصل بحتى ضمير متصل نحو حتاك وحتاه .. الخ .

وترسم الألف اللينة ألفا فى الأسماء الأعجمية نحو تلا وسخا وقنا إلا أربعة أسماء هى موسى وعيسى وكسرى وبخارى فتكتب ياء ، وبعض النحاة يرسمها ألفا مطلقا .

وبعد ، فهذه أقوال القدماء فى رسم الألف اللينة ، وهى كما ترون كثيرة متشعبة . يجد الكتاب فى استظهارها مشقة وفى مراعاتها عسرا ، وقد كان هذا هو ما دعا بعض

(*) للدكتور محمد حسن عبد العزيز — خبير لجنة الأصول :

المحدثين من علماء العربية إلى إعادة النظر فى هذه القواعد تخفيفا على الكتاب وتسهيلا على الناشئة .

ثانيا : آراء المحدثين فى رسم الألف اللينة .

تعددت آراء المحدثين فى رسم الألف اللينة ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى بعضها :

الرأى الأول :

وأصحاب هذا الرأى يرون بقاء قواعد رسم الألف اللينة على ماذكره القدماء فى رسمها احتراما للتقاليد الموروثة ومحافظة على تراثنا القديم ، ومن هؤلاء الشيخ محمد على النجار الذى قدم إلى لجنة الأصول فى الدورة الثامنة والعشرين مذكرة عرض فيها أحكام رسم الألف اللينة ، وهى لا تخرج عما ذكرناه قبلا من آراء جمهور النحاة القدماء .

ومازال هذه القواعد مرعية فى الإملاء فى معاهد التعليم المختلفة فى مصر .

الرأى الثانى :

وأصحاب هذا الرأى يحملون القليل النادر على الكثير الشائع وهو أن ترسم الألف ياء مطلقا فى الأسماء والأفعال ، ويعللون ذلك بقولهم : إن الأسماء والأفعال الثلاثية التى أصلها واوى نادرة ، ولأن كثيرا مما أصله واوى يجوز فيه الوجه الآخر أى اعتباره يائيا ، وممن قال بهذا الأستاذ حامد عبد القادر وقد كان الشيخ أحمد الإسكندرى يرى ذلك أيضا ، غير أنه استثنى من ذلك كلمات مشهورة مما يجب كتابته بالألف وهى نحو ستون كلمة أصلها الواو ومنها : بدا وجثا وصفا وحلا .. الخ .

الرأى الثالث :

وأصحاب هذا الرأى يعتدون بمطابقة الكتابة للنطق فترسم الألف اللينة ألفا مطلقا وقد كان هذا هو رأى بعض أعضاء لجنة الأصول (انظر تقرير لجنة الإملاء بالمجمع ١٩٤٨) ورأى فريق آخر من أعضاء اللجنة أن يستثنى من ذلك هذه الكلمات وهى (على وإلى وحتى وبلى ومتى وأنى) وهذا هو أيضا مارآه الأستاذ إبراهيم مصطفى مذكرته عام ١٩٥٦ .

وقد انتهت لجنة الأصول فى تقريرها الذى قدمته لمؤتمر المجمع فى دورته العشرين إلى ان تكتب الألف اللينة فى آخر الكلمة ألفا مطلقا ماعدا : إلى وعلى وبلى وحتى ومتى وأنّى . وقد استرشدت فى قرارها هذا بما يأتى :

١ ـ أن الأصل فى الكتابة أن تمثل النطق وأن تكون تحديدا للفظ وإرشادا للقارىء

٢ ـ أن هذا الرأى قد أجمع علماء العربية على جواز الأخذ به .

٣ ـ أن كثيرا من الكتب المخطوطة قد اتبعت هذه القاعدة ولا زالت بين أيدينا ومنها ما هو مخطوط بأقلام بعض أئمة العربية .

٤ ـ وفى تقرير هذه القاعدة شىء من التيسير فى الكتابة والقراءة ، وهى لاتمس شيئا من أصول اللغة ولا تعارض رأيا من آراء العلماء المتقدمين .

وقد كان أساتذة اللغة العربية فى معهد دار المعلمين ببغداد قد كتبوا فى تأييد مقترح اللجنة برسم الألف اللينة ألفا مطلقا ، وطلبوا رأى المجمع فى كلمات مقصورة إذا كتبت بالألف التبست بكلمات مثلها فى اللفظ إذا كانت منصوبة مثل ذكرى وذكراً وبشرى وبشراً وغيرها . وقد رأت اللجنة لتجنب ذلك أن يفرق بين الألف اللينة وألف التنوين بوضع فتحتين فوق ألف التنوين. وفى تقديرى أن السياق كفيل بالفصل بين هاتين الألفين .

وبعد فإنى أرى فى قرار لجنة الأصول فى الألف تيسيرا كبيرا ورفعا لحرج شديد يجده الكتاب حين يكتبون ، ولهذا أقترح أن توافق اللجنة على النص الآتى الذى سبق أن انتهت إليه وهو :

ترى اللجنة أن تكتب الألف فى آخر الكلمة ألفا مطلقا ماعدا : إلى ـ على ـ بلى ـ حتى ـ متى ـ أنى .

المراجع :

١ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضى .

٢ ـ همع الهوامع للسيوطى .

٣ ـ مجلة المجمع ، الأعداد : ١ ، ٨ ، ٩ ، ١٦

٤ ـ الإملاء والترقيم للأستاذ عبد العليم إبراهيم .

تيسير كتابة الألف اللينة (*)

حين كتبت وحاضرت–منذ سنين – فى علاج الكتابة العربية وقراءتها كنت أميل إلى كتابة الألف اللينة فى آخر الكلمة بصورة واحدة هى صورتها المعروفة المستعملة لها وسط الكلمة ، كما كنت أميل إلى كتابة الهمزة بصورة واحدة هى صورتها المقررة لها أول الكلمة ولكن أكثر العلماء فى المجمع الموقر وغيره يتجهون بتيسير الكتابة إلى أن تكون صور الكتابة كما كانت من قبل أو قريبة قرباً كبيرا .

وإذا أريد السير فى هذا الاتجاه فلعل المقربة من طرق التيسير لكتابة الألف اللينة فى آخر الكلمة وقراءتها تستبين بالخطوات التالية :

١ – أن الكتابة العربية جرت على كتابة الألف اللينة بصورتها فى بعض المواقع وكتابتها بصورة الياء فى بعض المواقع مثل (دعا) و (رمى) ،وهى إذا كتبت بصورة الياء توقع قارئها فى الالتباس إذ يظنها ياء حقيقية ، وعلاج هذا – حينئذ أن تكتب الألف بصورة ياء غير منقوطة ، و تسمى (الألف اليائية) ، على أن تكتب الياء الحقيقية منقوطة بنقطتين أسفلها. وبهذا يحصل الفرق بين كتابة الألف اليائية وكتابة الياء الحقيقية ويزول التباس القراءة . إذ يقرأُ القارئ (رمى) بالألف فى آخره لأن الياء لم تنقط بخلاف (رَمْي) بالياء الحقيقية لأنها منقوطة .

وقد أقرت بعض الدول العربية هذا العلاج لكتابة الألف اللينة فى آخر الكلمة .

٢ – وأن النظر قد يأتى إلى جانب الكتابة العربية حيث يقال :من أين يعلم الكاتب مواقع كتابة الألف اللينة فى آخر الكلمة بصورة الألف أو بصورة الياء ؟

والجواب أنه يعلم ذلك من كتب الإملاء واللغة ، كذلك يعلمه من النظر إلى الكتب العربية الأخرى والصحف .

وفى علم ذلك مايسهل على القارئ الناشئ ، وفيه ما قد يصعب عليه ، فمن السهل أن يقال له :تكتب الألف يائية إذا كانت رابعة فصاعدا فى اسم أو فعل. ومما قد يصعب

(*) للدكتور محمد رفعت فتح الله – عضو المجمع .

عليه أن يقال له :تكتب الألف الثالثة بصورتها إن كان أصلها الواو وتكتب بصورة الياء إن كان أصلها الياء ، فهو محتاج بعد ذلك إلى معرفة الأصل الواوى واليائى .

لعل من التيسير للمتعلم الناشئ مايأتى :

(أ) أن الألف تكون يائية فى آخر الفعل إلا إذا كان ماضيا ثلاثيا وآخر مضارعه الواو ، فإن ألفه تكتب بصورتها مثل (دعا)الذى مضارعه يدعو .وهذه الكتابة تساير حال الفعل عند إسناده إلى ضمير متحرك ، فيقال فى إسناد (اهتدى) و (رمى) و (دعا) : اهتديت ورمينا ودعون .

(ب) وأن الألف تكون يائية فى آخر الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف ، فإذا كان الاسم على ثلاثة أحرف جازت كتابة الألف فى آخره بصورتها مطلقا على الأصل إذا لم يعرف الكاتب فيها الفرق بين اليائية وغيرها وفى هذا تقريب للبعيد . ويستثنى من هذا (متى) و (لدى) .

(ج)وأن الألف تكتب بصورتها فى آخر الحرف ، ويستثنى من هذا : (على)و (إلى) و (بلى) و (حتى) .

٣ – وأن زيادة الألف اللينة أو حذفها فى كتابة بعض الكلمات يوقع كثيرا من أبناء العربية فى خطأ النطق ،فيقتضى ذلك منع زيادة الألف اللينة أو حذفها فى الكتابة فتكتب (مئة) لا (مائة) والحارث لا (الحرث) علما .

والخلاصة :

١ ـ أن الألف اليائية لاتنقط للفرق بينها وبين الياء الحقيقية التى تنقط .

٢ ـ أن الألف اللينة فى آخر الفعل تكتب يائية إلا إذا كان ثلاثيا مضارعه بالواو فتكتب ألفا . وتكتب فى آخر الاسم ياء إذا كانت رابعة فصاعدا ،فإن كانت ثالثة جازت كتابتها بالألف مطلقا كما جازت بالألف أو الياء لمن يعرف الفرق بين موقعيهما ماعدا (متى) و (لدى) . وتكتب فى آخر الحرف بصورة الألف على الأصل ماعدا (إلى) و (على) و (بلى) و (حتى) .

٣ – وأن الوقوع فى خطأ النطق كثيرا يمنع من زيادة الألف اللينة أو حذفها فى الكتابة

القسم الثاني

مســائل أقرها المجلس

١ –جواز مجيء « أَفعَلَ » بمعنى « فَعَلَ » و « فَعّل » بمعنى « فَعَل » .

٢– بناء اللغة على التوهم .

جواز مجيء أفعله مهموزا

بمعنى فعله ، ومجيء فعله مضعفا بمعنى فعله

أ — فى مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه :

«يرى المجلس أن الصرفيين يقولون : إن أَفْعَله قد يكون بمعنى فَعَله ، وقد علل الرضى الزيادة بأنها لمعنى وإن لم يكن إلا التأكيد ، وفى اللغة عشرات من الأفعال المتعدية بنفسها داخلة عليها الهمزة دون أن يتغير أصل المعنى فى الفعل . ولذلك يجيز المجلس ما يشيع استعماله من ذلك على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد» .

ب — فى مجىء التضعيف مع الفعل المتعدى بمعناه :

« ينص الصرفيون على أن فَعَّله المضعف يجىء بمعنى فَعَله ،مثل قَطَّب وجهه وقطَبه ، وقدّر الشيءوقدَره ، وزان البيت وزّينه ، ونظرًا لهذا ، ولأن المعجمات تذكر أفعالا مضعفة يقول اللغويون إن دلالتها وهى مضعفة كدلالتها وهى مجردة ، يجيز المجلس مايشيع استعماله من ذلك » .

(*) صدر فى د / ٤٢ ج/ ٢٥ للمجلس (١٩٧٦/٢/٤ م)

١ — فى أثناء مناقشة المجلس (د/٤٢— ج/ ٣٢) فى أحد المصطلحات دار الحديث حول مجيء الفعل المتعدى بنفسه مهموزاً أو مضعفاً . فقدم الأستاذ محمد شوق أمين إلى المجلس مذكرة أحالها المجلس على لجنة الأصول .

٢ — كذلك قدم الأستاذ محمد شوق أمين إلى اللجنة مذكرتين : الأولى فى جواز همز الفعل اللازم أو المتعدى بالهمز أو التضعيف . والأخرى قياسية مجيء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه .

وخلاصة رأيه فى هذه المذكرات الثلاث أن النحاة أشاروا إلى مجيء أفعله مهموزاً بمعنى فعله، وإلى مجيء فعله مضعفا بمعنى فعله أيضاً ، وأن معجمات اللغة تثبت الكثير من الوارد عن العرب مؤيداً لذلك ، وقد ذكر منها عشرات .

٣ — وأوضح الأستاذ عباس حسن مخالفته لذلك فيما أملاه فى محاضر الجلسات ، وقد استخلصه محرر اللجنة فى مذكرة (انظرها ص ٣٢٥ من هذا الكتاب)

٤ — وقد انتهت اللجنة إلى القرار المدون أعلاه .

— ولما عرض الموضوع على مجلس المجمع أقر قرار اللجنة .

— عرض القرار بعد ذلك على مؤتمر المجمع فى د / ٤٢ ج / ٨ (١٩٧٦/٣/٤م) فلقى معارضة من بعض السادة الأعضاء .

(أ) قال الأستاذ محمد بهجة الأثرى : لسنا مطالبين بالقياس إلى كل ما هو شائع ، والمجمع مطالب بالحفاظ على اللغة العربية وحمايتها من هذا الفساد .

. . . .

ورأى الأستاذ عباس حسن أن الأخذ المطلق بما هو شائع أو مستعمل وإجازته ينطوى على حكم جد خطير ويضر بسلامة الفصحى

(جـ) اقترح الدكتور إبراهيم أنيس أن تعدل عبارة « ما يشيع استعماله» لتكون « قبول ما يشيع استعماله» ويضاف إلى القرار عبارة « على أن يعرض كل مثال على مجلس المجمع لإقراره» .

(د) واقترح الأستاذ سعيد الأفغانى أن يقال فى القرار : « يجيز المجمع ما يضطر إلى استعماله فى العلوم من ذلك بشرط عرضه على المجمع » .

(هـ) ورأى الدكتور عبد الرزاق محيى الدين ضرورة الالتزام بما وصل إلينا عن العرب فى ذلك دون أن يقاس عليه ولا بأس من النص على الكلمات التى استخدمت استخداما غير صحيح فى اللغة دون القياس عليها .

وبعد المناقشة رأى المؤتمر رد الموضوع إلى اللجنة .

وفيما يلى :

(أ) «حول تضعيف الفعل الثلاثى » للأستاذ محمد شوقى أمين . — عضو المجمع .

(ب) «جواز همز الفعل المتعدى بنفسه أو تضعيفه » للاستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(ج) قياسية مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه » للاستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع .

(د) «القول فى مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى وفى دلالة التضعيف معه » للاستاذ عباس حسن — عضو المجمع .

حول تضعيف الفعل الثلاثى للتكثير والمبالغة (*)

فى جلسة المجلس الثالثة فى هذه الدورة الثانية والأربعين — وقد فاتنى الحضور فيها — دارت مناقشة حول تضعيف الفعل الثلاثى للتكثير والمبالغة، وفيما جاء فى المناقشة أنه لا يجوز أن يعدى فعل واحد بالهمزة والتضعيف معا، مالم يكن معروفاً عن العرب، فلا يجوز لأنه ورد متعديا بنفسه بغير واسطة ، وأما قتله وقتّله فلا غبار عليه مادام الوارد يؤيده .

ومؤدى هذا — لمن يراجعه — أن الفعل إذا كان معدى بنفسه ، أو بالهمزة ، امتنعت تعديته بالتضعيف ، إلا إذا سمع عن العرب ، أى أن تعديته بالتضعيف لاتنقاس .

وقياماً بحق المجمع وحق اللغة أوضح أن المجمع فى دورته العاشرة قرر أن فَعَّل المضعف مقيس للتكثير والمبالغة، كما قرر فى دورته الحادية عشرة إجازة استعمال صيغة فعَّل لتفيد معنى التعدية أو التكثير ، وإن لم ينص على هذه الصيغة .

وقد بنى قرار المجمع الأخير على ماقاله ابن هشام فى كتاب المغنى : «أما التضعيف فقيل قياسى فى اللازم والمتعدى لواحد» وعلى ماعرض على المؤتمر من أن التضعيف فى الفعل المتعدى للتكثير والمبالغة كثير جدا فى لغة العرب حتى لكأنه من سليقتها، ومن أمثلة مسموعة جاوزت الستين فعلا متعدياً ضعف للمبالغة. ويلاحظ أن القرار الأخير بأن الكلمات التى تأتى على هذه الصيغة لايقرها المجمع نهائياً إلا بعد تمحيصها .

ومن هذا يتبين أن المجمع أجاز تضعيف الفعل المتعدى .

هذا حكم المجمع من قبل ، أما حكم اللغة فحسبنا أن يرد فيها أمثلة تجاوز الستين من أفعال متعدية جرى فيها التضعيف، وهى الأمثلة التى كانت بين يدى المجمع حين أصدر قراره فى الدورة الحادية عشرة .

وفى مستطاعنا اليوم أن نقدم مجموعة أخرى من الأمثلة تجاوز الستين أيضاً. وكلها أفعال متعدية جاءت مضعفة ، على الرغم من أنها فى صيغتها الثلاثية غير لازمة .

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين عضو المجمع .

وهى :

بتك – بشق – جبر – جرف – رفع – عمر – كفل – عار – زان – صبغ – صدع – نقل – رد – دفع – شرع – شمر – شرح – نسق – عاب – مدح – بسط – غطس – بل – حرف – فرق – فرج – نقش – وكد – صفد – طرح – حسد – جزأ – ثبط – ذم – عاض – عاق – قتل – قدر – قطع – عدل – سطر – فصل – راض – رقم – رقش – حرق – خرم – فتق – قرح – قشر – رقش – دبج – غلق – فجع – بكت – مد – قطب – فتش – حمن – صفق – صف .

فلو أَضفنا هذه المجموعة الجديدة إلى المجموعة التى أَسلف المجمع تقديمها بين يدى قراره لكان فى حوزتنا أَكثر من مئة وعشرين مثلا لفعل ثلاثى متعد مسموع تضعيفه .

وما أَحسب أَن هذا القدر من الأَمثلة لا يغنى فى القول بكثرة ما ورد عن العرب مضعفاً مع كونه فى أَصله الثلاثى متعدياً ، والقول بالكثرة الزائدة فى عدّها على المئة كفيل بأَن يطمئن به الباحث إلى القول بقياسية تضعيف الفعل الثلاثى ، وإن كان متعدياً فى أَصله .

جواز همز الفعل المتعدى وتضعيفة (*)

١ – سبق « لمجمع اللغة العربية » أن نظر فى تعدية الفعل الثلاثى ،فرأى أن تعديته بالهمزة قياسية ، إذا كان الفعل لازما .

ومن بعد ذلك نظر « المجمع » فى الفعل الثلاثى المضعف ، فرأى أنه مقيس للتكثير والمبالغة .

ثم عاود النظر فى ذلك الفعل الثلاثى المضعف،فرأى أن نقل المجرد الثلاثى إلى التضعيف يفيد التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ،فرأى جواز ذلك كله عند الحاجة ، على ألا يقر المجمع الكلمة إلا بعد تمحيصها .

وفى هذه القرارات المجمعية وقفات اعترضت تطبيقها ، وتتلخص فيما يأتى :
أولا – ما الرأى فى الفعل الثلاثى المجرد إذا كان متعديا ،هل تجاز تعديته بالهمزة أيضا كشأنه إذا كان لازما ؟

ثانيا – ما الرأى فى الفعل الثلاثى المجرد إذا كان متعديا ، هل تجاز تعديته بالتضعيف أيضا كشأنه إذا كان لازما ؟

أما التعدية بالهمزة فقد كان المجمع صريحا فى قصرها على الفعل اللازم فى نص قراره .

وأما التعدية بالتضعيف ، فلم يكن المجمع فى قراريه الخاصين بصيغة التضعيف مصرحا بقيد اللزوم فى الفعل الثلاثى .

ومن ثم جرى تساؤل الباحثين فى الأفعال الثلاثية المتعدية ، هل يجاز أن تعدى مع ذلك بالهمزة أو التضعيف ؟

٢ – ففيما يتعلق بالنقل بالهمزة يقفنا « ابن هشام » فى « المغنى » على أنه «قيل النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد . والحق أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه » .

(*) للأستاذ محمد شوقى امين — عضو المجمع

ويزيدنا « السيوطى » فى « الهمع » إيضاحا لأصحاب هذه المذاهب ، فيقول إنه اختلف فى المتعدى إلى الهمزة على أقوال ، فالمبرد يذهب إلى أنه سماع فى الالازم والمتعدى والأخفش والفارسى يذهب إلى أنه قياس فيهما ،وسيبويه يذهب إلى أنه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى .

ويردد « الصبان » فى حاشيته على الأشمونى ما قاله صاحب « المغنى » ، فيقول مرتبا عبارته على هذا النحو : « الحق أن دخول همزة النقل قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى إلى واحد ، وقيل النقل بالهمزة كله سماعى » .

ومن هذا يتبين أن « المجمع » قد آثر الوقوف عندما قاله « سيبويه » ، توسطاً بين مانع القياس بإطلاق ، ومجيزه بإطلاق أى فى اللازم والمتعدى على سواء .

٣ –وفيما يتعلق بالنقل بالتضيعف– أو كما يسميه « ابن يعيش » : تثقيل الحشو – فإن « ابن هشام » يسوقه أيضا فى الأُمور التى يتعدى بها الفعل القاصر ، ويقول بعد التمثيل له بفرحته ، و (قد أفلح من زكاها) : « والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا ، وفى المتعدى لواحد نحو « علمته الحساب » و « فهمته المسألة » ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم « الحريرى » انه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن ننقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولاقياس . وظاهر قول « سيبويه » أنه سماعى مطلقا ، وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد » .

ومما قاله « الاشمونى » : « يصير اللازم متعديا بهمزة النقل وبتضعيف العين ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل » .

وبعد أن أشار « الصبان » إلى ماقاله صاحب « المغنى » وعبر عنه بقوله : « التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحـــد ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وقيل قياسى فى الأولين » – ذكر (فائدة) نصها : « قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما : التضعيف يقتضى التمهل والتكرار ، بخلاف الهمزة ، وقيل لايقتضى ذلك ، بل هو كالهمزة

بدليل قوله تعالى : « لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة » وفى « الكشاف » : نزَل هنا بمعنى أنزل لاغير ، كخبر بمعنى أخبر ، وإلا كان متدافعا » .

وفى كتاب « تصريف الأفعال » أن فعل المجرد قد يجىء مثل فعّل المضعف فى المعنى ، وهذا قليل ومن أمثلة ذلك : قطَب وجهه وقطَّبه ، وأبَر النخل وأبَّره ، وفتش المتاع وفتّشه ، وخمن الشىء وخمّنه أى قدره ، وشَمَر ذيله وشمّره ، وصفَق بكفيه وصفّق بهما .

وفى موضع آخر فى الكتاب يقول : من معانى فعّل المضعف ، التعدية نحو : فرحته ، وخرجته ، ونحو : علمته النحو ، وفهمته المسألة .

وربما كان فيما تقدم من النصوص ماجعل « المجمع » يمسك عن التقيد باللزوم فى إجازة التعدية بالتضعيف .

٤ — ولعلنا بعد هذا كله فى سعة من القول بجواز همز الفعل ، سواء أكان متعدياً أم لازماً ، أخذاً برأى الأخفش والفارسى ، وبالتضعيف ، ذهاباً مع مانقله « ابن هشام » من قول بالقياس ، واستئناساً بما قدمته إلى المجلس المجمعى فى مذكرة سالفة من أمثلة لأفعال متعدية ورد فيها التضعيف أيضاً إلى جانب الأمثلة التى قدمت إلى « المجمع » من قبل فى أثناء نظره فى الفعل المضعف وقد جاوزت أمثلة المجموعتين العشرين بعد المئة ، وفيها مايحتمل معنى التعدية .

بعض مراجع البحث :

المغنى ، وشرح المفصل ، وشرح الأشمونى وحواشيه ، والهمع ، وتصريف الأفعال للأستاذ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ومحاضر جلسات المجمع فى الدورات : (١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) .

قياسية مجيء الهمزة مع الفعل المتعدى بمعناه (*)

١ – لما عرضت على لجنة الأصول مؤخرا مذكرتى الخاصة بدخول الهمزة على الفعل اللازم والمتعدى قياسا ، جرى النقاش فى سؤالين :

أولهما : هل تدخل الهمزة على الفعـــل المتعدى بنفسه إلى مفعوله ، من دون أن تكون الهمزة غرضاً للتعدية إلى مفعول ثان ؟

والسؤال الآخر : ماالحاجة إلى المجىء بالهمزة فى الفعل المتعدى بنفسه ، وهو منتقل إلى مفعوله ، دون همز ؟

٢ – والجواب عن أول السؤالين أن جمهرة النحاة حين تناقلوا الخلاف فى التعدية بالهمزة بين قائل بالقياس ، وقائل بالسماع ، وقائل بقصر التعدية على الفعل اللازم ، أطلقوا لفظ « التعدية » فلم يقيدوها هذا المقام عينه بانتقال الفعل إلى مفعول ثان ، وإن كانوا فى غير هذا المقام ذكروا من معانى الهمزة أنها تصيير المتعدى إلى واحد متعديا إلى اثنين ، والمتعدى إلى اثنين متعديا إلى ثلاثة ، فأردت الأخذ بهذا الإطلاق ، والاستناد إليه فى القول بالقياس .

على أن من النحاة من لم يغفل التمثيل بأفعال متعدية بنفسها وردت كذلك مهموزة بمعناها ، أى متعدية مثلها حذو الشىء ، وقد قال « ابن الحاجب » فى شافيته » : « وأفعل للتعدية غالبا ، وبمعنى فعل ، نحو قلته وأقلته » .

ومثال « ابن الحاجب » يقفنا على أن فعل « قاله البيع » ورد متعديا بنفسه إلى مفعوليه ، و مع ذلك جاء مهموزا بمعناه ، دون أن يكون للهمزة غرض جديد إلا النقل من المجرد إلى المزيد .

ولكأنى بشارح « الشافية » – « الرضى » – لمح ما يعرض من السؤال عن هذه الهمزة فيم زيادتها ؟ فقال فى التعليق على ما قاله « ابن الحاجب » .

(*) « تكملة البحث السابق » للأستاذ محمد شوقى امين – عضو المجمع

« وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد » .

٣–ومهما يكن من أمر هـــذه الزيادة الهمزية على الفعل الثلاثى المتعدى بنفسه مؤدية معناه دون زيادة ، ومن أمر تسميتها معدية أو مؤكدة للتعدية ، فإن مقطع القول فى الإجازة أو المنع ، هو استعمال العرب الخلص ، أعنى السماع الذى يبيح القياس أو لايبيحه ، فالسؤال الجوهرى إذن هو : هل استعمل العرب أفعالا متعدية بنفسها إلى مفعولها ، ومع ذلك استعملوها بمعنـــاها فى الانتقال إلى المفعول مع الهمزة ؟ الجواب عن ذلك أن فى مسموع العربية ذلك بكثرة ووفرة ، إذ أثبتت معجمات اللغة الصحاح أفعالا ثلاثية متعدية بنفسها أو بحرف الجر ، وأثبتت مع ذلك هذه الأفعال نفسها مسبوقة بالهمزة .

وإنى أسرد هنا ما كان بين يدى ، وأنا أنحو إلى قياسية مجىء الهمزة وإن كان الفعل متعديا بنفسه ، من أفعال فصاح ، وقد بلغت بها حتى كتابة هـــذه السطور السبعين عدا ، وأربعة أخماسها من المتعدى بنفسه ، والخمس الخامس من المتعدى بحرف الجر ، وهاكها :

(أ) تقول اللغة فى المتعدى بنفسه مهموزا وغير مهموز ، وكلاهما متعد إلى مفعول واحد :

بر الله قسمه : أجابه ، وأبر قسمه — شرج العيبة وأشرجها
برم الحبل ، وأبرمه — شرع الشىء نحوه وأشرعه
بدع الشىء وأبدعه — رجع الشىء وأرجعه
بهج فلاناً وأبهجه — رتج الباب وأرتجه
بهره الأمر وأبهره — رقن الشعر أى خضبه وأرقنه
حبه وأحبه — رعى الماشية وأرعاها
جبره على الأمر وأجبره — رهن فلانا الشىء وأرهنه إياه
حق الأمر وأحقه — رابه الشىء وأرابه
سعر النار وأسعرها — روى الزرع وأرواه
شعل النار وأشعلها — زعق القِدر : أكثر ملحها وأزعقها

شجنه الأمر وأشجنه
شجاه الأمر وأشجاه
شكل الكتاب وأشكله
سقاه الشراب وأسقاه
طمر الشىء وأطمره
طاعه أى أذعن له وأطاعه
ضره الأمر وأضره
قذ السهم وأقذه
قرى الضيف وأقراه
غمض عينه وأغمضها
نصف الشىء : بلغ نصفه وأنصفه
نشل الشىء وأنشله
نكر الشىء وأنكره
نقع الشىء وأنقعه
نهكه عقوبة وأنهكه
نظر غريمه وأنظره
نشر الشىء وأنشره
نقص الشىء : جعله ناقصاً وأنقصه
لغز اليربوع أحجاره وألغزها
صده عن الأمر وأصده .

- طلح البعير أى هزله وأطلحه ؛
- طلق يده بخير وأطلقها ؛
- طل دم القتيل وأطله .
- مدر الحوض وأمدره .
- مد البحر وأمده .
- ملح القدر وأملحها .
- مضّه الحزن وأمضه .
- شركه فى الأمر : كان شريكه ، وأشركه
- دخله فيه : أدخله فيه .
- مار أهله وأمارهم .
- هزل الدابة وأهزلها .
- حلق الإناء : ملأه إلى حلقه ، وأحلقه .
- وعب الشىء : أخذه أجمع وأوعبه .
- وعى الشىء وأوعاه .
- وكأ القربة وأوكأها .
- وقفه وأوقفه .
- يقن الأمر وأيقنه .
- رحض الثوب وأرحضه .

(ب) وتقول اللغة فى المتعدى بحرف الجر مهموزاً ، وغير مهموز ، وكلاهما متعد إلى مفعول واحد :

سمح له بحاجة وأسمح له
- زرى عليه وأزرى عليه .

مسك بالشيء وأمسك به	– ذعن له وأذعن له .
لمع بيده أى أشار وألمع بها	– وحى إليه وأوحى إليه :
ركج إليه أى لجأ وأركج إليه	– لحد فى الدين وألحد فيه :
نصع بالحق أى أقر وأنصع به	– وفى بعهده وأوفى به .
لحق به وألحق به	– خلد بالمكان وأخلد به .
يسر له فى الأمر وأيسر له .	

تلك هى الشواهد السبعون ، وما هى إلا لقطة العجلان ، ولو سلكنا مسلك التقصى لكان عسيا أن يظفرنا بأضعاف ذلك العدد .

وسواء علينا أعددنا هذه الهمزة هى همزة للتعدية أم لتأكيد التعدية ، لاسبيل علينا فى أن نستن سنة العرب فيما سمع عنهم من المجيء بالفعل المتعدى بنفسه مع الهمزة وبين يدينا شواهد كثر على هذه السنة الفصحى ، وقد أجاز الكوفيون القياس على التمثيل بالعدد القليل بل الأقل ، فما ظنك بالأمثلة العشرات بعد العشرات ؟

٤ – وأما الجواب عن الحاجة إلى المجيء بهذه الهمزة فى الاستعمال ، فهو أن مصادر الثلاثى المجرد سماعية فى غير مواضع محدودة ، وأنها مشتركة فى كثر من صورها بين اللازم والمتعدى ، وقد يستغرب اللفظ فى التصاريف منها كاسم الفاعل واسم المفعول . وقد رأينا كيف يستسيغ الكتاب كلمة « الإيقاف » وربما آثروها على كلمة « الوقف » ورأينا كيف يقولون « عمل مربك » ولا يقولون « عمل رابك » وإن قالوا فى الفعل : « ربكه العمل » . ومالنا لانذكر أن المجمعيين عرضوا فى تعريفهم كلمة عدوها ببعض أدوات التعدية وهى متعدية بنفسها ، وهذه الكلمة هى التى أثارت فى « مجلس المجمع » موضوع التعدية بالتضعيف لفعل تعدى بنفسه فى أصل وروده ، بين معترض ومجيز ؟

إن دواعى الاستعمال العصرى ، أو ضرورة الاصطلاح العلمى ، تتطلب صيغا مقيسة واضحة ، لاتتوقف على السماع ، ولا يضعف من دلالتها الاشتراك ، ولا تعروها غرابة

الصوغ في بعض التصاريف ، ولا تقف دونها قيود حين يراد التعبير ،وذلك يتحقق ميسورا فى الأفعال المزيدة فصيغها فيها وضوح ، ومصادرها جارية على قياس ، والتوسع فى الأقيسة الميسرة هدف من أجل أهداف الحرصاء على تنمية اللغة ، وفسح المجال للوفاء بحاجات الاستعمال ، ومراعاة التذوق للبيان العصرى ، مادامت سنة الفصحى لاتتأبى .

بعض مراجع البحث :

ديوان الأدب للفارابى ، والأفعال للسرقسطى ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والمخصص لابن سيده ، إلى جانب المعجمات المعتمدة .

القول فى مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى
وفى دلالة التضعيف معه (*)

أولا : مجىء الهمزة مع الفعل المتعدى :

يقتضى وجود الهمزة مع الفعل المتعدى أن يكون لها أثر جديد بسبب وجودها كما نص على هذا النحاة حين يتكلمون على حروف الزيادة ومنها الهمزة ، وكما يفهم من كلام الرضى المذكور ، لتأييدالرأى الأول[1] ، فكلها موضع نظر ، يجعلها لا تؤيد ما سيقت لها .

ثانيا : دلالة التضعيف مع الفعل المتعدى :

نص النحويون — بما لاخفاء فيه — على أن التشديد فى الفعل الثلاثى المتعدى يفيد معنى جديداً فيه زيادة ما على معنى المجرد ، وليس هناك ضرورة تدعو للخروج على هذا ، والضرورة المعترف بها هى نظم الشعر ، ومراعاة السجع ، وكذلك الازدواج فى رأى آخر ، ولا وجود لشىء من هـذا هنا وأزيد أن النص الوارد فى الرأى الأول قاطع فى أن ذلك قليل ، فما الذى يدعونا إلى الالتجاء إلى القليل مع شهرة الأصل الثابت الشائع عند اللغويين ، مع قولهم إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، وإذا كان الفعل متعديا هنا من الأصل ، وطرأ عليه التضعيف ، فكيف لا يكون لهذا التضعيف الطارىء قصدا أثر على المعنى الأساسى .

لما تقدم لا أرى داعيا لتغيير الضوابط الثابتة .

(*) مستخلص من كلام الأستاذ عباس حسن (عضو المجمع فى لجنة الأصول) .

(١) انظر كلام الرضى فى ص ٣٢٠ من هذا الكتاب (مقال الأستاذ محمد شوقى أمين) .

٢ – بناء اللغة على التوهم

بناء على ما اقترحته لجنـة الأصول لم يوافق المجلس على ما ذهب إليه الأستاذ الأثرى فى بحثه من أن « كل ما زاده العربى فى الكلمة والاشتقاق إنما هو عن وعى وقصد وإرادة »

وفيما يلى تقرير لجنة الأصول :

نظرت اللجنة فى بحث الأستاذ « محمد بهجة الأثرى » وعنوانه « مزاعم بناء اللغة على التوهم » كما نظرت فى تعقيب الأستاذ « محمد شوقى أمين » وعنوانه : « تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ونفى مزاعم الوهم عنه » وكذلك راجعت ما تضمنته محاضر المجمع من بحوث الأستاذ « عبد القادر المغربى » والأستاذ « محمد على النجار » والدكتور « إبراهيم أنيس » .

وبعد المناقشة وتداول الرأى ، استخلصت اللجنة ما يأتى :

أولا : أن الأستاذ « الأثرى » يقيم بحثه على أساس أن التوهم مرادف للخطأ أو الغفلة . وعنده أن لا محل للتوهم بهذا المعنى فى الألفاظ والأساليب الواردة عن العرب الفصحاء ، وهو يرد ما أطلق عليه تعبير « البناء على التوهم » إلى أبواب من نظم اللغة وأسرارها ، وما هو مأثور من اللهجات العربية وضروب تصرفها وما فات اللغويين تسجيله ، وما قصر استقراء النحاة فى استيفائه .

ثانيا : أن « الأستاذ الأثرى » يلتقى مع « الأستاذ المغربى » فى أن ما يعد من باب البناء على التوهم إنما يجرى على سنن العربية وفطرتها ، ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة . ومن ثم نادى بالاعتداد به ، والقياس عليه .

ثالثا : أن الربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم فى الدلالة اللغوية ، فمن معانى التوهم : التمثيل والتخيل ، وقد استعان النحاة واللغويون بهذا المعنى . كما عبروا عنه بالتشبيه والمشابهة والمشاكلة ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التوهم تسجيل لظاهرة

لغوية عومل فيها شيء معاملة آخر ، على سبيل الافتراض أو الاعتبار ، لفائدة فى الدلالة ، وإن جاء مخالفا للقياس :

رابعا : أن جمعا من أقطاب النحاة خلال العصور ، رأوا فى البناء على التوهم سرا من أسرار العربية ، وأطلقوا عليه هذا التعبير ، ومن هؤلاء : الخليل بن أحمد ، وسيبويه والفراء ، والأزهرى ، والجوهرى ، وأبو على الفارسى ، والمبرد ، وابن جنى ، وغيرهم كثير .

خامسا : أن الأمثلة التى يعبر النحاة فى تخريجها بالبناء على التوهم ، ربما جاء تعبيرهم فى شأنها بأنها من الغلط ، وقد ورد ذلك فى كلام « سيبويه » وفى كلام « الفراء » ، ولم يرتض « ابن هشام » تفسير « ابن مالك » لذلك بأنه الخطأ أو اللحن ، وقال إن المراد بالغلط ماعبر عنه بالتوهم ، وذلك ابتغاء نفى الخطأ عن العرب الخلص .

سادسا : أن المجمع فيما قرره خاصا بتوهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول نبه إلى أن ذلك ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ولكنها لم تبلغ درجة القاعدة العامة ، ولهذا اكتفى بأن سوغ قبول نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة . والمجمع فى اعتماده ذلك يساير « ابن جنى » فى باب الرد على من ادعى عناية العرب بالألفاظ دون المعانى ، فى كتابه « الخصائص » إذ يقول إن هذا : « لما فى تبقية الزائد مع الأصلى فى حال الاشتقاق من توفية للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه » .

(*) صدر من لجنة الأصول فى ٥ /٤٢ وعرض على المجلس (فى د /٤٣ ج/٢٦) وقرر عرضه على المؤتمر ، ولما عرض على المؤتمر (د / ٤٣ ج / ٨ فى ٢ / ٣ / ١٩٧٧ م) علق الأستاذ محمد بهجة الأثرى على تقرير اللجنة (وتعليقه يعقب البحوث المرافقة) . ورأى المؤتمر إعادة الموضوع إلى اللجنة لتوليه مزيدا من الدراسة ثم تعرضه على مؤتمر قادم .

— كان المجمع قد أصدر قرارا فى التوهم ينص على أنه « جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف فى (د/٤ ج /١١ المؤتمر وهو منشور فى «مجموعة القرارات العلمية - ص/ ١٠ / ط٢ وأشير إلى تطوير هذا القرار) .

وفيما يلى :

— ألقى الأستاذ محمد بهجة الأثرى على المؤتمر فى (د/ ٤٢ ج/ ٩ فى ٦ / ٣ / ١٩٧٦) بحثا بعنوان « مزاعم بناء اللغة على التوهم » فأحاله على لجنة الأصول : وكان من نتيجة دراستها هذا القرار المدون أعلاه .

١ - « مزاعم بناء اللغة على التوهم » للأستاذ محمد بهجة الأثرى - عضو المجمع .

٢ - « تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ونفى مزاعم الوهم فيه » للأستاذ محمد شوقى أمين - عضو المجمع .

٣ - « بناء اللغة على التوهم : مشروع قرار » للدكتور شوقى ضيف - عضو المجمع .

٤ - « البناء على التوهم فى العربية : مشروع قرار » للأستاذ محمد شوقى أمين - عضو المجمع .

٥ - « تعقيب للأستاذ محمد بهجة الأثرى » على تقرير لجنة الأصول .

مزاعم بناء اللغة على التوهم (*)

(١)

هل بُنى فى اللغة العربية شىء من الألفاظ المشتقات على التوهّم ؟

بناء اللغة على التوهم ، أو الخطأ ، يعنى انحراف السلائق عن قانونها النفسى الذى يحكمها وتجرى عليه صورها الاشتقاقية اطّرادا على نَسق متعين .

وفى حدود ما أعلمه وأطمئن إليه أستطيع أن أدعى أن اللغة العربية ، بأساليبها الكثيرة الدقيقة ومناحيها المختلفة فى الاشتقاق وتنويع الصور الكلامية ، هى أقرب إلى النظام الطبيعى والتزامه سجية وسليقة - من هذه اللغات الواسعة الانتشار ، التى نعرف بعضها معرفة تكاد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ، أو نلم بها إلماما غير قاصر نفهم معه طبيعتها أو يصف لنا علماء اللغات أحوالها وخصائصها فنستشف منها انظامها العام فى التأصيل والاشتقاق .

ولكن هذا النظام الطبيعى ، الذى تتميز به العربية ، قد يبدو بعض جوانبه فى كتب النحو وعليه سمات من الاختلال اليسير ، كما تُلمح فى هذا الاضطراب الذى نجده فى تأصيل بعض ما أصّله النحاة واللغويون - رحمهم الله - من الضوابط ، وفى هذا الاختلاف بينهم فى مسائل السماع والقياس ، وما يتصل بها من القول بالشذوذ والندرة والبناء على التوهم ونحو ذلك من أقوال .

وحدوث مثل هذا الاضطراب والاختلاف فى تقرير مسائل اللغة العربية ، أمر طبيعى ومعهود فى كل لغة أخرى . ومرده فى اللغة العربية إلى جملة عوامل ، اعتملت فيها فى تاريخها المديد ، فألقت ظلالها على أذهان اللغويين والنحاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامة .

(*) الأستاذ محمد بهجة الأثرى - عضو المجمع

وألقى البحث على مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة . (جلسة السبت ٥ من ربيع الأول سنة ١٣٩٦ هـ - ٦ من مارس (آذار) سنة ١٩٧٦ م .

وحالة اللغات جمعاء هى كذلك أيضا . تخضع لأمثال ما خضعت له العربية ، من حيث هى كوائن حية ... يعتورها عادةً ما يعتور الأحياء من تغير وتطور ، وكون وفساد ونمو وضمور فينعكس ذلك كله على ضوابطها المستنبطة منها وما يقال فيها أحيانا من الشذوذ ونحوه .

وأكثر ما نرى ذلك يعرض لأبنية اللغات الكبيرة ، التى تقادمت عهودها ، وكانت لها جذور تاريخية وتكلمت بها شعوب كثيرة فى بقاع شتى وأزمان متطاولة .

واللغة العربية – كما نعلم – لغة عريقة قديمة ممعنة فى القدم ، ضاربة فى أعماق التاريخ البعيد . وقد عايشت حضارات أخصبت فى الحجاز واليمن وحضرموت وعمان والبحرين ، بل أخصبت فى قلب الجزيرة أيضا كما دل على ذلك التنقيب عن الآثار وشهره الباحثون فى العصر الحديث . .

واتصلت بالأمم التى تجاورها فى البر من فرس وروم ، وبالأمم التى تسكن وراء بحارها من الشرق والغرب والجنوب . وعايشت كذلك البداوة فى العصر الجاهلى ، الذى اتصل به ظهور الإسلام وقدرت مدته بمئتى سنة . فعرفت – بفضل هذه المعايشات المختلفة – ألوانا شتى من ألوان الحياة فى صعودها وهبوطها ، وفى حضارتها وبداوتها فى مختلف الأحوال المادية والمعنوية ، وزخرت بذلك مادتها زخورا منقطع المثال فى تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة جميعا ما ننعم به من مادتها الثرة وثرائها الوافى .

ونحن نعلم أنها فى عصورها القديمة ، قبل الجاهلية البدوية ، كانت لغةً متعددة اللهجات والسمات ، ولكنه التعدد الذى لا يطغى على الأصل الجامع ، وكذلك ظلت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار فى البوادى ما بين فيافى الحجاز وتهامة ومهامه الأحقاف واليمامة ، وفى أطراف الجزيرة وحواشيها من أسياف البحر وتخوم البر .. فتوزعوا فيها قبائل وبطونا وأفخاذا ، وعاشوا رُحّلا جوّابين يتنقلون فى جزيرتهم من أرض إلى أرض ، يسعون فى انتجاع المراعى ومساقط الأمطار ، وقلما كانوا يلقون إلا متنازعين على موارد العيش ... هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، واستتبع

نباعدهم هذا على مرور الزمن تباعد لهجاتهم فى أشياء غير قليلة ، ولكنهم لم تنل من الأصل العام الذى ظل محتفظاً بنفسه ومستقراً فى النحائز والسلائق .

وبهذه القبائل والبطون والأفخاذ العربية المتبدية ، وتلك كانت حالة اللغة من الانتشار وتعدد اللهجات.. اتصل رواة العربية بعد أن نجم الإسلام وانبثقت الثورة العلمية التى رافقت دعوته بدءا بنشر الكتابة والقراءة فى الأميين ، وانتهاء بالتدوين والتأليف ووضع النحو وصنع المعجم العربى .

أخذوها منهم وهى لغات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودونوها جميعا ولكن من غير أن يصنفوها بحسب كل قبيلة ، وإن لم يفتهم أن يشيروا فى أثناء ذلك إلى اختلاف اللهجات . هذا إلى أن ما دونوه منها ، على عظمه وغزارته ، لم يكن كل ماتكلمت به العرب ، وإنما كان قليلا من كثير درس وذهب بذهاب أهله كما أجمع على ذلك المؤرخون .

ثم كانت هذه الأصول ، وهى على هذه الحال ، هى عمدة اللغويين والنحاة فى تأصيل ضوابط العربية التى استنبطوها ابتداء وابتداعا فأحسنوا – رحمهم الله – الإحسان كله . وكان طبيعيا جدا أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصلوه ، أو فى أشياء مما أصلوه ، اجتهادا متغايرا ، وأن ينشأ بينهم اختلاف فى الآراء ، وتعدد فى المذاهب ، وأن يقرر هذا غير مايقرره ذاك ، وأن يحدث القول بالشذوذ أو الندرة ، أو البناء على التوهم .

على أن هذا كله ، ليس بالقدر الذى يخل بجملة نظام اللغة ، ولا هو بالذى يستعصى على التصحيح لمن أراده ، لا أعنى تصحيح اللغة ، ولكن تصحيح ما تشعّث من بعض ضوابطها التى بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النحاة ، وعلى الفكر المتزمت عند آخرين .

ولقد اهتدت الدراسات الحديثة المتعمقة ،التى قامت فى هذا العصر على التحرر من قيود المتابعة العمياء ، إلى أشياء ن هذا التصحيح ، أصابت فيها حظوظا من التوفيق فى إبراز عبقرية العربية وتهذيب ما ران عليها ، من بعض القواعد الضاغطة ، من مظاهر

العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود فى الدلالة على حيويتها ، وفى النظرة إلى يسرها وطواعيتها . ومن ذلك ماتهدى له هذا «المجمع» الجليل موفقا منذ أول نشأته ، ومايزال دائبا فى طريقه ، وإنه لمرجوّ أن تراعى دراساته الحَسنيين : أصالة العربية ، وملاحظة مطالب الحياة فى ضوء هذه الأصالة .

وكنت قد عرضت فى بحث سابق لقيود اشتقاق اسم الآلة ، وحصر النحاة لها فى أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصرف العربية فى هذا الباب الخطير ، الذى إليه المفزع فى هذا العصر الآلى الذى يتقاضانا فى كل يوم مئين من ألفاظ الأجهزة والأدوات والالات فى غير تلبث ولا وناء فدللت به على طواعية هذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يراد منها .

كما عرضت من بعده لمزاعم الشذوذ فى المشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشذوذ فى بابى اسم الفاعل واسم المفعول خاصة إلى قانون اللغة النفسى الذى تجرى عليه هذه العربية سليقة ونجرا .

وأعرض اليوم لمزاعم البناء على التوهم ، وأنا أرجو أن أستشرف من اجتهادى فى تبديد هذا التوهم وإبطاله إلى ما أطمع إليه من التوفيق إن شاء الله .

(٢)

أصبت فى أقوال النحاة واللغويين فى كبار كتب النحو ودواوين اللغة أنواعا من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليها علمى ، ومفندها واحدة فواحدة ، وهى :

١ – توهم حذف الحرف الزائد .

٢ – توهم حذف الحرف الأصلى .

٣ – توهم التغيير .

٤ – توهم زيادة الحرف الأصلى .

٥ – توهم أصالة الحرف المتحوّل .

٦ – توهم أصالة الحرف الزائد .

٧ – العطف على التوهم .

وأفرغ الان للأنواع الستة ، وأرجئ بحث النّوع السابع إلى وقت آخر أعالجه فيه .

١ – توهم حذف الحرف الزائد :

ويسميه بعض أهل اللغة « شاذا » ، وهو كل ما ورد فى كلام فصحاء العرب من المشتقات على « فعيل » أو « مفعول » ، ولم يسمعوا فعله الثلاثى ، وإنما سمعوا منه الفعل الرباعى الذى يُبنى اسم المفعول منه على « مُفْعَل » ليس غير ، فيخرّجونه على أنه مبنى على توهّم حذف الحرف الزائد من فعله ، أو على أنه جاء على خلاف القياس .

ومن أمثلته : (ذَهيب) بمعنى (يُذهب) فى قول حميد بن ثور من مخضرمى الجاهلية والإسلام :

مُوشَّحَة الأَقراب : أما سَرَاتها فمُلْسٌ ، وأما جِلْدها (فذهِيب) [١]

قال أبو منصور : « أراه على توهم حذف الزيادة ، أراد الشاعر المُذْهَب ، فتوهم ذَهبه ، وبناه عليه » .

والذى حمل أبا منصور على هذا القول أنه سمع الفعل الرباعى : أذهبه ، إذا طلاه بالذهب ، ولم يسمع ذهبه ، فأرسل حكمه على (ذهيب) بأنه على توهم حذف الزيادة . وليس ذلك بصواب ، كما سأوضحه .

ومنها : (منْبُوت) فى رجز غامض مجهول قائله ، وربما حكى (مثبوت) بالثاء المثلثة فى موضع النون ، وهو :

وبلد يُغضى على النّعوتِ يُغضى كإغضاء (الرُّوَى) (المنبوت)

---

(١) هذه رواية « تهذيب اللغة» ونقلها « لسان العرب» ، و« تاج العروس» . ورواية ديوان الشاعر :

أما ضواحى متونها فملسٌ وأما خلقها فتليب

فلا شاهد فيه .

قال ابن سيده ، الأندلسى : « أراد (المُنْبت) ، فتوهم (نَبَتَهُ) ، كما قال الآخر (المسرّ) وأراد (المسرور) فتوهم (أسرّه) بمعنى (سرّه) : قال . « وقد ورد هذا اللفظ فى مثل قديم ، وهو : « كل مُجْر فى الخلاء مسرٌّ » ، أى : مسرور . هكذا حكاه أقّار بن لقيط »[1] .

ومنها : (مبروز) فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

أو مُذهَبٌ جَدَدٌ ، على ألواحه ألناطِقُ (المبروزُ) والمخَتُومُ

وقد أنكر أبو حاتم (المبروز) ، وقال : لعله (المزبور) ، وهو المكتوب » . ذلك لأنه سمع (أبرزه) ، ولم يسمع (برزه) ، وقال غيره « كتاب مبروز ، أى : منشور ، على غير قياس » يعنى أن الشاعر توهم حذف الزيادة .

وغير هذه الأمثلة ، كثير فى الكلام الوارد عن فصحاء العرب ، مما لايجوز أن ينسب كله إلى توهم حذف الزيادة ، ويوقف عند ذلك ، ولا تبحث الأسباب .

وقد أوردت طائفة من ذلك فى بحثى ، « تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ » ، فلا أحاول إعادتها هنا ، وحسبى منها التمثيل ببعضها لما زعم أنه مبنى على توهم حذف الحرف الزائد من أفعال الألفاظ المشتقات .

والحق أنّ هذه المشتقات التى جاءت على « فَعِيل » أو « مفعول » ، وظن أبو منصور وابن سيدَه وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على توهم حذف الحرف الزائد ، إنما هى مشتقات من أفعال ثلاثية ، سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم . وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم ، وتناقل الناس أشعار شعرائهم ، ويحتج أهل اللغة بكلامهم . وهؤلاء هم (بنوعامر) ، وهم قومُ حمَيد بن ثور ، ولبيد بن ربيعة ، صاحبى البيتين اللذين أسلفتهما ، فلا جرمَ أنهما — ومثلهما آخرين لم أذكرهم — إنما تكلموا بلغة قومهم ، ولم يتوهموا فى شىء مما بنوه عليها من كلام .

---

(١) هو أبو مهدية الأعرابى . رجل من «باهلة» دخل الحواضر ، واستفاد الناس منه اللغة . وكان به عارض من مس . وترجمته فى : فهرست ابن النديم ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، وإنباه الرواة .

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حاتم لما أنكر (المبروز) في قول لبيد :

أَو مُذْهب جددٌ ، على ألواحه   أَلنّاطقُ (المبروزُ) والمختوم

استظهروا عليه بأن لبيدا قال فى كلمة أخرى له :

كما لاح عنُوانُ (مبروزة) يلوح مع الكف عنوانها

وقالوا : « فهذا يدل على أنه لغته ، والرُّواة كلهم على هذا . فلا معنى لإنكاره » .

ومعنى « أنه لغته » : أنه لغة قومه بنى عامر . ومقتضاه أن ماورد عن فصحاء العرب ، وصحت روايته من مثل هذه المشتقات ، يجب أن يرد إلى لغة بنى عامر . وبنو عامر يقولون : ذهبه فهو ذهيب ، ونبته الله فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز .. الخ ، وغيرهم يقولون : أذهبه وذهَّبه فهو مُذهب ومذَهَّب ، وأنبته الله فهو منبت ، وأبرزه فهو مبرز .. الخ . على أنه ربما وافق (بنو عامر) غيرهم أيضًا فقالوا : أذهبه فهو مُذْهَب ، كما قالوا : ذَهَبه فهو ذهيب ، كما جاء فى قول لبيد المتقدم :

أو (مذهب) جدد ، على ألواحة   ألناطق (المبروز) والمختوم

فقد جمع لبيد فى هذا البيت بين اللغتين .

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التَّوهم : توهم حذف الحرف الزائد ، إذلاتوهم في ذلك ، لأنها مبنية على أصول ثلاثية ، هى فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروع من غير أصول . وقد لحظ أبو على الفارسى وصاحبه ابن جنى ذلك ، فاتخذا الاستهداء بالوصف على فعله أصلامعتمدا ، وقالا : « إذا صحت الصفة فالفعل حاصل فى الكف » . وهو قول سديد فيه فتح طريق لاحبه ، يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته ، وتطرد مقاييسها ، وينتفى عنها كثير مما يضاف إليها من الشذوذ والبناء على التوّهم .

٢ — توهم حذف الحرف الأصلى :

وذلك فى مثل قول العرب : أَرضُونَ فى جمع أرض ، ودُهَيْدهُون فى جمع دَهْداه وهى القطعة من الإبل ، وفُتَكْرون فى جمع فُتكر ، وأبيكرون فى جمع أبيكر تصغير

أبكر ، والبرْحُون في جمع البرح ، والأقورون في جمع أقور . . وفتكر ، والبرح ، والأقور ، قالوا : إنها أسماء الدَّواهي .

وقد ذكر هذه الألفاظ ، على هذا النحو ، أحمد بن عبد النور المالقي الأندلسي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ في : « رصف المباني في شرح حروف المعاني »[١] ، وقال : « إنها جمعت بالواو والنون دلالة على أنها قد حذف منها شيء (توهما) ، وهو التاء التي تدل على التأنيث فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بتاء التأنيث ، فلما استعملت بغير التاء ، بقيت التاء (متوهمة) فيها في التقدير ، فجعلت الواو تدل عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة[٢] لأن بين تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبة من جهات .. » ثم قال : « وأما أبيْكرُون ، فجمع أبيْكر ، تصغير أبكر . وكان حقه أن يقول : أبكرة ، كأندية وأجْرية جمع جرْو ، فيؤنث على معنى القطعة . فلما (تُوهم) ذلك جمع بالواو والنون ، دلالة على ذلك . وأما فُتَكرْون . والبرْحون ، والأقْورون ، كل واحد منهم (؟) جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة . كذلك مافي معناها . فلما (توهموا) ذلك ، جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فافهمه ! » .

وقد فهمت ماحكاه ، وتفلسف فيه ، وما هو بشيء ! . . إن لم أقل فيه غير هذا... !

وهذه ألفاظ سمعت من بعض العرب على هذا النحو ، ولحظ النحاة الخالفون الذين بالغوا في التعليل ، الواو والنون في أواخرها ، وشاءوا إخضاعها لما أصلوه من قصر الجمع بالواو والنون على المذكر العاقل ، فطفقوا يلفقون لها أمثال هذه العلل الباردة التي لم تمر بخواطر العرب ولاجالت منهم في وهم ولا في خيال .

والمالقي ، قد ناقض نفسه ، وجمع بين الضب والنُّون ، حين نسب إلى العرب التوّهم والدراية في وقت معا ، وذلك قوله « إن العرب قد حذفت من هذه الألفاظ حروفًا معينة (توهما) ،

---

(١) طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي - سابقا) ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م وقد حققه أحمد محمد الخراط .

(٢) يعني قول العرب : « مئون في جمع مئة ، وثبون في جمع ثبة وظبون في جمع ظبة الخ » .

ثم جمعتها بالواو والنون (لتدل على المحذوف) . » وهذا كلام متناقض ، يجمع بين التوهم والقصد وهما نقيضان لايجتمعان .

وأقرب شيء إلى العقل ، وأقومه فى المنطق ، أن يقال فى هذا : إن العرب إنما جمعت (الأرض) جمع مذكر سالما إنزالاً لها منزلة العاقل ، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة : (والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) .

ومثله يقال في كل ماجاء على هذه الوتيرة من الألفاظ ، كالدُّهَيْدهينَ ، و الأبيْكرين ، وقد وردت هذه مجموعة جمع مؤنث سالما أيضا فى رجز في « الأصمعيات » :

قد رويت إلا دُهيْدهينا أبيْكـــــراتٍ وأبيْكرينا

والفُتكرين ، والبرْحينَ ، والأقْورين . وقد قالوا فى هذه الثلاثة : جمعت بالواو والنّون ، ولم يستعملوا فيها الإفراد فيقولوا : فتكر ، وبرْح ، وأقْور ، من حيث كانوا يصفون الدواهى بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة ، ولم يقضوا بما قضى به المالقى عليها من جمعها بالنّون على التوهم والتعويض .

وفى العربية غير ما ذكره المالقى ألفاظ أخرى من هذا القبيل ، جمعت بالواو والنون ، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم .

منها : علِّيون ، جمع علِّى ، فى قوله تعالى : (كلا إن كتاب الأبرار لفى علِّيين) . ووابلون فى قول الشاعر :

فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصارُ ، بعد الوابلينا

أراد المطر بعد المطر . ومرَقُون ، وقد قال بعض رُواة العربية : « سمعت العرب تقول « أطعمنا مَرقه مرقين » ، تريد اللّحمان إذا طبخت بماء واحد » . وأنشد :

قد رَويتُ إلا دُهيْدهينا أبيْكرات وأبيْكرينا

وما أدرانا أن هذا الجمع بالواو والنون كان هو الأصل فى العربية القديمة المعرقة فى القدم ، ثم جرى التطور فيها فى صيغته ، فتعددت صوره على النحو المعروف ، وبقيت

هذه الألفاظ شواهد على ذلك الأصل القديم الذى لم يميز بين تذكير وتأنيث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ – توهم التغيير :

ذكر أحمد بن عبد النور المالقى فى « رصف المبانى » من هذا النوع ثلاثة ألفاظ ، قال : إنها غُيِّرت (توهماً) ، وجمعت جمع مذكر سالما للدلالة على هذا التغيير .

وهى : إوزُّون ، وإحرُّون ، وحرون .

أما (إوزون) فقد وردت فى قول النابغة الذبيانى يصف امرأة بدوية قد تحضَّرت وهو فى « لسان العرب » (و – ز – ز) :

تَلْقَى الإوَزينَ فى أكناف دارتها فوْضَى ، وبين يديها التّينُ مَنثورُ[1]

قال فى تفسيره : إن هذه المرأة تحضّرت ، فالإوز فى دارتها تأكل التين . وإنما جعل ذلك دلالة على التحضر ، لأن التين إنما يكون فى الأرياف . وهناك تأكله الإوزّ .

وأما (إحرون) فقد وردت فى قول زيد بن عتاهية التميمى :

لاخمس إلا جندَلُ (الأَحَرِّينْ) والخُمس قد أجشمك (الأَمرين)

جمزاً إلى الكوفة من قِنَّسْرين

وأما (حَرون) فقد وردت فى رجز غير منسوب ، وهو[2] :

لكن حياً نزلوا بذى بين فما حوت « تقدة » ذات (حِرين)

أو ذات الحِرِّين » .

قال المالقى فى « رصف المبانى فى شرح حروف المعانى » : « هذه الألفاظ ، غيرت (توهماً) فدلت الواو على ذلك . . وكان الأصل : إوْزَزَة ، وإحرَرَة ، وحررة فى معنى

---

(١) ورواية فى الديوان (ص ٩٤) :

تلق الإوزين فى أكناف دارتها بيضا ، وبين يديها التبن منشور

كذا رسم فيه « التبن» بالباء الموحدة .

(٢) ذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ، وياقوت فى « حرة تقدة» من معجم البلدان ، واقتصر المالقى على الثانى وتقدة بالتاء المثناة الفوقية ، وتروى نقدة ، بالنون . موضع .

أَجِرة ، فجرت مجراها. فلما نقلت حركة الزاى الأولى والراء الأولى ، إلى الواو والحاء ، لاجتماع المثلين ، سكنتا ، فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل الجمع بالواو والنون عوضاً من التغيير المذكور ، ولا يقاس على شيء منها غيرها ، وإنما عُلل من ذلك ما علل بعد السماع . لأنه ليس باباً يُبْنى عليه » .

وأقول : إنَّ تعليل المَالقى جمع هذه الألفاظ بالواو والنون بأنه عوض من تغييرها المتوهم فاسد ، لأنه غير معقول ، ومتناقض لأنه يجمع بين التوهم والدراية .

وقد عللها غيره بما عللها به ، ولم يذكروا هذا (التوهم) ، فقالوا في تعليل جمع (الإِوَزَّة) « إن قال قائل : مابالهم قالوا فى جمع إوزة : (إوزون) بالواو والنون وإنما يفعل ذلك فى المحذوف ، نحو : ظُبَة وظُبُون ، وثبة وثبون ، وليست إوزة مما حُذِف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة « أَرض » فى أنه بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأَصل فى : إوزّة ، إِوْزَزَة ، إفعلة ، ثم إنهم كرهُوا اجتماع حرفين متحركين فى جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه فى الذى بعده. فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين عوضوها منه بالواو والنون ، فقالوا إوزون » .

وفى (إِحَرِّين) و (حَرِّين) ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : حرَّة وحَرُّون ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أَرض وأَرضون ، لأنها مؤنثة مثلها » قال : « وزعم يونس أيضا أنهم يقولون : حرة وإِحَرُّون ، يعنى الحرار ، كأنه جمع إحرة ، ولكن لا يتكلم بها » .

وقال بعض النحاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا فى جمع حرَة وإِحَرَّة : حرّون وإحرون وإنما يفعل ذلك فى المحذوف ، نحوُ ظبة وظُبُون وثبة وثبون ، وليست حرة ولا إحرة مما حذف منه شيءٌ من أُصوله ، ولا هو بمنزلة أَرض فى أنه مؤنث بغير هاء؟ فالجواب : أن الأَصل فى إحَرّة : إحررة ، وهى إفعلة . . إلى آخر ما تقدم مثله فى إوزة . قال : ولما فعلوا ذلك فى إحرة ، أَجرو ا عليها حرة ، فقالوا : حرون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأَنها أُخت إحرة من لفظها ومعناها . قال : وإن شئت ، قلت : إنهم قد أدغموا عين حرة فى لامها وذلك ضرب من الإعلال لحقها » .

وقال ثعلب : إنما هو الأحرين » ، جاء به على « أَحَرّ » كأنه أراد هذا الموضع الأحر ، أي الذي هو أحر من غيره ، فصيره كالأكرمين والأرحمين » .

قلت : عنى ثعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجمع جمع مذكر سالما .

فالقول بـ (توهم التغيير) في هذه الألفاظ ، وتعويضه عند الجمع بالواو والنون ، بحسب زعم المالقي ، لم يرد في كلام الأوائل ، وما قاله ثعلب هو المقبول السّائغ . على أن هذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربية القديمة قبل تطورها ، وحدوث تعدد صوره كما قلت من قبل .

٤ ــ توهم زيادة الحرف الأصلي :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث . . . توهمه صديقنا العلامة عبد القادر المغربي عليه رحمة الله ، فطفق يلهج به ، ويذيعه في بحوثه ، محاولاً أن يتخذه قاعدة جديدة في العربية يعمل بها ويقاس عليها ، وقد تكلف لها طلب الشواهد ، فلم يظفر ــ بعد جهد ومعاناة بحث ــ بغير سبعة ألفاظ ، رآها تسعفه في تقرير ما يريد تقريره من هذه القاعدة الجديدة ، وتعسف في تخريجها وتكلف ما شاء ، وليس في شيء منها غناء .

هذه الألفاظ السبعة ، هي :

١ ــ أشياء
٢ ــ بُراء جمع بريء .
٣ ــ أملاك جمع ملك .
٤ ــ منائر جمع منارة .
٥ ــ طحان ، مسمى به .
٦ ــ فَيْنان .
٧ ــ تملمت لغاتا .

وقد ذهب إلى أن في كل لفظ من هذه الألفاظ حرفاً أصلياً (توهّمته) العرب زائداً وقال : إنه يؤسس قاعدته هذه « قاعدة توهم الحرف الأصلي زائداً » على تعليل الكسائي «منع صرف (أشياء) أن العرب (اشتبه) عليهم أمر همزة هذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف . فظنوها زائدة كهمزة : حمراء مع أنها أصلية كهمزة ، أفياء ، ومنعوها من الصرف بناء على هذا الـ (الاشتباه) بل هذا (التوهم) » .

هكذا عزا التعليل بألفاظه إلى الكسائى .

والكسائى ، فيما علل به منع صرف (أشياء) . لم ينسب إلى العرب (الاشتباه) ، ولا (التوهم) فى أمر همزة هذه الكلمة ، وإنما ذكر (التشبيه) والتشبيه هو غير الاشتباه والتوهم .

وعبارته ، فى لسان « العرب » . وقد وردت فيه صورتين ، خلتا من الاشتباه والتوهم أما الصورة الأُولى فقد نقلها عنه أبو إسحاق الزجّاج ، قال – وهو يسرد أقوال أهل اللغة فى تعليل منع (أشياء) من الصرف :

« وقال الكسائى : (أشبه) آخرها آخر حمراء ، وكثر استعمالهم لها ، فلم تصرف » . وأما الصورة الثانية فى « لسان العرب » فهى :

وقال الكسائى : « (أشياء) ، أفعال ، مثل ، فَرْخ وأفراخ ، وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها ، لأنها (شُبهت) بفعلاء » .

فأين (الاشتباه) و (التَّوهّم) فى كلام الكسائى ؟

على أن الزجّاج قد قرر أن البصْريين ، وأكثر الكوفيين ، أجمعوا على أن قول الكسائى خطأ . هذا ، وألزموه أن لايصرف (أبناء) و (أسماء) .

وقال مؤسس النحو الحقيقى الخليل بن أحمد الفراهيدى ، رحمه الله : « إن (أشياء) اسم الجمع ، كان أصله فَعْلاء ، شيئاء ، فاستُثقل الهمزتان ، فقلبوا الهمزة الأُولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء ، كما قلبوا أنْوُقاً ، فقالوا : أَيْنُقاً ، وكما قلبوا قوْوسا ، فقالوا : قِسِياً » .

قالوا : « وتصديق قول الخليل . جمعهم أشياء : أشاوى وأشايا .

قالوا : « وقول الخليل ، هو مذهب سيبويه والمازنى وجميع البصريين إلا الزيادى منهم[1] فما أسسه عليه العلامة المغربى من هذه القاعدة ، إنما أسسه على شفا جرف هار

---

(١) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين ، وهو : د . رمضان عبد التواب ، غير هذه الآراء فى المسألة ، وأوافقه فيما يذهب أليه ، إذ يقول (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٣ / ١١٩) :

« ولعل المسؤول عن منع كلمة : « أشياء » من الصرف وقوعها فى القرآن الكريم ، فى سياق تتوالى فيه الأمثال لوصرفت فى قوله تعالى : (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) «سورة المائدة ٥ / ١٠١»، إذ لو صرفت لقيل :(عن أشياءٍ إن) ، ولايخفى مافيه من تكرار المقطع : (إن) والست العربية بدعاً فى سلوك طريق الحذف ، التخلص من توالى الأمثال » .

ولم يسلم له الدليل الذى استعان به ، لا لأنه تصرف فى عبارة الكسائى فصير « التشبيه » : (اشتباها) ، حسب ، بل لأن الكسائى لم يصب فى تعليله منع صرف (أشياء) — شاكلة الصواب — أيضا .

وأما شاهده الثانى ، وهو (بُراء) — على وزن غراب — فى جمع برىء ، الذى منع صرفه ، فقد قال فيه : « إن قوما منعوه من الصرف ، مع أن همزته أصلية لازائدة » . ثم ساق ما علل النحاة به منعه من الصرف ، ولم يرتضه ، وزعمه تعسفا وفرط تكلف وقال : « والأولى أن نخرجه تخريج الكسائى لمنع الصرف فى (أشياء) ، استنادا إلى (قاعدة توهم الزيادة) ! .

قال ، وأضاف (التوهم) إلى نفسه وإلى من ظنه معه : « فإننا (توهمنا) زيادة همزة (براء) ، مع أنها أصلية ، ومستندنا فى هذا (التوهم) رأى الكسائى فى تخريج منع صرف (أشياء) ، وأنها منعت (لمشابهتها) لحمراء ! » . وهذا ، أعنى قوله (لمشابهتها) ، هولفظ الكسائى . وقد جاء به هنا مطابقا لأصله ، وهو يبطل (الاشتباه) أو (التوهم) الذى نسبه قبل إلى الكسائى مرة ، وإلى نفسه مرة .

على أن (بُراء) ، بوزن غراب ، لا يعدو أن يكون تسهيل (براءاء) ، روعى أصله فأبقى ممنوعا من الصرف . وقال ابن جنى : يجمع برىء على أربعة من الجموع . . ورابعها : برىء وبُراء مثل ما جاء من الجموع على فُعال ، نحو : تُوام ورباب ، فى جمع : توأم وربى » . فهذا هو ، واللغة نقل وسماع ، وليست تعليلا وأهواء .

وأما شاهده الثالث (أملاك جمع ملك) ، فقد قال : إنه ليس فى هذا الشاهد منع صرف وإنما فيه جمع (ملك) على أملاك . ووجه الغرابة والشذوذ فى هـذا الجمع أن ملك (؟) ، أحد ملائكة السماء مشتق من الألوكة ، وهى الرسالة . . . ! .

وتكلم على أصل هذه الكلمة ، وتصرف العرب فيها ؟ ثم قال : « وسواء أقلنا : إن أصل ملك : مَأْلك ، أو ملاك ، فإن همزته أصلية لا زائدة ، وإذ كانت الجموع ترد الأشياء إلى أصولها ، فيكون جمع ملك ، إنما هو : ملائك ، وملائكة بالهمزة الأصلية .

لكننا سمعناهم يجمعونها أيضا على أملاك ، كأفراس جمعاً لفرس ، وقد أشبهت أملاك التى هى جمع مَلَك السماء ، أملاك التى هى جمع للملك المكسور اللام : أحد ملوك الأرض ، فهما : أملاك وأملاك ، جمعان متفقان لفظاً ، مختلفان معنى وتَخريجاً » .

وانتهى من هذا إلى أن اللغويين يعدون ذلك شاذا ، ويراه (هو) مُخْرجاً على (قاعدة توهم الزيادة) « أى زيادة الهمزة فى مَألك وَمُلأك ، مع أنها أصلية .. غير أن العرب - على حد قوله - (توهموا) الهمزة فى مألك وملأك زائدة ، وأن وزن ملك المخفف منها هو فعل بالتحريك ، وفعل يجمع على أفعال فقالوا ، بناءً على هذا (التوهم) : أملاك ، كما قالوا : ملائكة على الأصل » .

هذا ما قرره ، ولم أجد أحداً غيره قاله .

والذى فى دواوين اللغة ، هو : أن الأملاك جمع ملك ، بكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غير . أما الملَك ، بفتح اللام فجمعه فيها ملائك وملائكة ، ولا ثالث لهما.

ففى « لسان العرب » وغيره ، واللفظ له فى (م ل ك) :

« والملك ، والملك ، والمليك ، والمالك : ذو الملك ، ومَلْك ، مثال : فَخْذ ، وفخِذ كأن الملْك مخفف من ملك ، والملك مقصور من مالك أو من مليك ، وجمع الملْك لوك ، وجمع الملك أملاك ، وجمع المليك ملكاء ، وجمع المالك مُلك وملاّك والأُمْلُوك اسم للجمع . ورجل ملك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفى (أ - ل - ك)

« والمَلَكُ ، مشتق منه (أى من : ألك) . . والجمع ملائكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لعجمة ولا لنسب ، ولكن على حد دخولها فى القشاعمة والصياقلة ، وقد قالوا : الملائك ».

ولم يزد جمعاً آخر .

وفى (ل - أ - ك) :

« والملاك : الملك ، لأنه يبلغ الرسالة عن الله ، عز وجل ، فحذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ، والجمع : ملائكة ، جمعوه متمما ، وزادوا للتأنيث . . » .
وبهذا سقط شاهده الثالث أيضاً .

وأما شاهده الرابع ، وهو (منائر) بالهمزة فى جمع منارة ، فقد قال فيه : « إن ألف منارة أصلية ، لا زائدة . . لكنهم (توهموها) زائدة ، وقد ظهر أثر هذا (التوهم) فى الجمع فقالوا : منائر ، بالهمزة ، والقياس : مناير ، بالياء إذ القاعدة فى ذلك أن الواو والياء إذا وقعتا فى فعائل جمعا بعد ألف ، تهمزان إذا كانتا زائدتين ، كياء فضيلة الزائدة ، يقال فيها : فضائل ، وتبقيان على حالتهما إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومغارة ، فيقال فى جمعهما : مناور ومغاور ، لكنهم فى مناور قالوا : منائر ، بالهمز ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناور ، بالواو ، أيضا كما هو القياس » .

وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه تطور جديد للكلمة ، فلا يخضع للتوهم .

والجواب الصحيح أنه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها فى أمثال هذا على همزه ، ومنه قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معائش) « سورة الأعراف ١٠/٧ » فى بعض القراءات فى الآية ، فلا توهم فى ذلك ، ولا تطور ! .

وأما شاهده الخامس ، وهو (طحّان) علما لرجل ، فقد قرر أن العرب (توهموه) كسكران ، فأجروه مجراه ، ومنعوه من الصرف » .

أما علماء العربية ، فقد ذهبوا فى هذا وأشباهه مذهبا آخر غير (التوهم) وقرروا أن العرب (يشبهون) النون الأصلية فى « طحان » مثلا بالنون الزائدة فى مثل « سكران » فيمنعونه من الصرف وذلك إذا سمّوا به .

قال الفراء : وهذا عند أهل الكوفة أسوغ منه عند البصريين » .

وإنه لرأى سديد للكوفين والبصريين ، على الاختلاف اليسير بينهما ، يضيف إلى ما اشترطوه فى منع الكلمة من الصرف ، إذا زيد فى آخرها الألف والنون ، مايشبههما فى ذلك ، وإن كان أحد هذين الحرفين أصلياً ، ويجرونه مجراه إذا كان علماً ، طرداً للباب ، وتوحيداً للنظائر . وفى هذا توسعة لقاعدة موانع الصرف . و تخفيف لبعض القيود .

وقد اهتدى الأستاذ المغربى إلى هذا النص فى « كتاب عبث الوليد » لأبى العلاء المعرى ولكنه لم يرتضه ، وأبى إلا مخالفته ، وإن كان قد أطبق عليه نحاة المِصْرَيْن ، وهم

بناة النحو العربى ، وأصر على القول ببناء ذلك على (التوهم) ! ، ليستقيم له ما يريده وهيهات !

وأما شاهده السادس (فينان) ، فإنه نقل فيه قول أبى العلاء المعرى فى « عبث الوليد » شارحا بيت البحترى :

أتت بركات الأرض من كل وجهة وأصبح غصن العيش فينان أخضرا

قال أبو العلاء : « شعر فينان ، وغصن فينان : من الفنن ، فوزنه فنعال[1] . لكن يترك صرفه كأنه على وزن فَعْلان » .

قال المغربى « وإذا كان على وزن فعلان ، كانت نونه زائدة ، كنون (سكران) ، فيمنع من الصرف . فقول المعرى : « لكن يترك صرف (فينان) كأنه على وزن فعلان » لامعنى له إلا كون وزنه على فعلان الزائد النون أمراً مفروضاً فرضاً ، أو معتبراً اعتباراً أو (متوهماً توهماً) وهو التعبير الصحيح الشائع على ألسنة اللغويين » .

وأقول : إن ما قرره المعرى فى هذا اللفظ ، هو المذهب الذى سنَّه النحاة واللغويون قبله بأزمان متطاولة ، تبدأ بأوائل العهد بنضج النحو على يد الخليل ويونس وسيبويه وغيرهم من الأئمة . وهم قد بنوا رأيهم فى أمثال هذا اللفظ على معنى اللفظ ومادته الاشتقاقية ، فأداروا الكلام عليهما وفاقا لمنطق اللغة والاشتقاق والمعنى ليس غيره وهذا هو السبيل ، ولامناص من سلوكه وليس فى المسألة « أمر مفروض فرضا ، أو معتبر اعتبارا ، أو (متوهم توهما) ولم يرد فيما قرروه من ذلك هذا (التوهم) الذى يحلو للأستاذ المغربى ترديده ، وليس هو بـ « التعبير الصحيح » ولا هو « بالشائع على ألسنة اللغويين » على النحو الذى يتخيله ، أو يتعمد تخيله !

وإنما الصحيح هو ما ذكرته من مذهبهم ، الذى تابعهم المعرى عليه لأنه منطق المعنى والاشتقاق وقد قال هؤلاء فى لفظ (الفينان) نفسه ، ولا حظوا فيما قالوه مادته الاشتقاقية ومعناه ، ما أرويه بحروفه ، وأبدأ بسيبويه . قال : « شعر فينان : معناه أن له

---

(١) قال المغربى : « أى فتكون نونه أصلية ، لا زائدة فلا يمنع من الصرف ».

فنونا كفنون الشجر ، ولذلك صرف، ورجل فينان وأمرأة فينانة » ، قال ابن سيده : وهذا هو القياس ، لأن المذكر فينان مصروف مشتق من أفنان الشجر » .

وقال أبو منصور : فينان ، فيْعال ، من الفنن ، والياء زائدة » وفى التهذيب : وإن أخذت قولهم « شعر فينان » من الفنن وهو الغصن صرفته فى حالى النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة[١] »

وهكذ يقولون فى أمثاله ، ومن ذلك (حسّان) اسم رجل . قالو : « إن جعلته فَعّالا من الحسن أجريته ، أى صرفته لأن النون حينئذ أصلية ، وإن جعلته فعْلان من الحسّ وهو القتل ، أو الحِسّ بالشىء لم تجره[٢] .

فالصرف والمنع عندهم تابعان للاشتقاق والمعنى ليس غير ، ولا وجود (للتوهم) فى المسألة .

وأما شاهده السابع ، وهو باعترافه عائر بين توهم الأَصالة وتوهم الزيادة !! ، فقد قال إنه « نوع من التوهم غريب : لا هو من توهم الأَصالة ، ولا هو من توهم الزيادة ، وإنما هو من توهم الحرف الزئد حرفاً زائد آخر » ! وذكر مثاله فقال : « مثاله لغات جمع لغة ، فإنه جمع مونث ينصب بالكسرة ، تقول : سمعت لغاتِ العرب ، لكن حكى الجوهرى فى « صحاحه » : أن العرب (يتوهمون) تاء جمع التأْنيث زائدة ، كالتاء التى يوقف عليها هاء فى نحو : قضاة ورواة ، فكما يقولون : : رأيت قضاة البلد ، بفتح تاء قضاة ، يقولون : سمعت لغاتَ العرب ، بفتح تاء التأْنيث .

ثم استدرك بأَن « الجوهرى عبر عن هذا (التوهم) بـ (التشبيه) ، فقال : إنهم

(شبهوا) تاء لغات بتاء قضاة » حكى عبارته ، ونصها : « وجمعها ، أى جمع لغة : لُغى ولغات أَيضا ، وقال بعضهم : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء ، و (شبهها) بالتاء التى يوقف عليها » انتهى .

---

(١) ينظر « لسان العرب» (ف — ن —ن)
(٢) الصحاح ، ولسان العرب (ح —س —س)، و(ح — س — ن) .

فأين الشاهد على (التوهم) فى تعليل الجوهرى فتح تاء جمع المونث لسالم ، وهو لم يذكر غير (التشبيه) ؟ فهل عرف من معانى (التشبيه) فى كلام العرب : (التوهم ليصح الاحتجاج به ؟

على أننى أرفض تعليل الجوهرى ، إذ لا أرى للتشبيه الذى يذكره وجها .. فإن فتح تاء جمع المؤنث السالم إنما هو لغة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياسا متبعا فى كلامهم . ولو كان ما يقوله الجوهرى فى لغة قبيلة واحدة لجاز حمل شىء منها على شىء آخر ، ولكن الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السالم هو لغة بنى عدى كما يؤخذ من رواية راوبها عنهم . وبنو عدى يطلق على بطون كثيرة من القحطانين ومن العدنانيين أيضا . والراوى لهذه اللغة عنهم هو واحد منهم . وهو أبو خيرة نهشل بن زيد العدوى ، ولم يذكر من أيهم هو ؟ وهو أعرابى بدوى ، دخل الحاضرة ، وأفاد وأخذ الناس اللغة عنه ، وصنف فى الغريب كتبا ، منها : كتاب « الحشرات » . وقد روى عنه هـذا الخبر ، وفيه « لغاتَهم » مرة ، و « إراتَهم » و « عرقاتَهم » مرة أخرى ، وكلتا الروايتين يرويها ثعلب يحيى بن أحمد اللغوى المشهور فى مسألة بعينها ، هى فتح تاء جمع المؤنث السالم .

قال : « قال أبو عمرو بن العلاء لأبى خيرة : كيف تقول : حفرت إراتِك[1] ؟ فقال حفرت إراتَك ، قال : فكيف نقول : استأصل الله عِرْقاتِهم[2] ؟

فقال أبو خيره : استأصل الله عرقاتَهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لأن جلدك[3] يأبا خيرة ! يقول : أخطات » .

لكن ثعلبا أقر أباخيرة على ماقال ، واعتذر عن أبى عمرو بأنه لم تبلغه هذه اللغة .

وقال ابن جنى : « سأل أبو عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عِرْقاتِهم ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتَهم ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، أبا خيرة ، لان جلدك !

---

(١) الإرات : جمع الإرة ، وهى الحفرة التى توقد فيها النار .

(٢) العرقات : جمع عرق ، وعرق الشىء أصله وأرومته .

(٣) وفى رواية « يا أبا خيرة ، أريد أكثف منك جلدا ، جلدك قد رق» يعنى أنه لا بس الحضارة وعاشر أهلها، ففسدت لغته .

وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ، بعدما كان سمعها منه ؟ بالجر . قال : ثم رواها أبو عمرو فيما بعد بالجر والنصب ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبى خيرة ممن ترضى عربيته ، وإما أن يكون قد قوى فى نفسه ماسمعه من أبى خيرة بالنصب ، ويجوز أيضا أن يكون أقام الضعف فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، قال : وذلك لأن الأعرابى ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى فى نفسه منها .. » وليس يعنى من كلام ابن جنى إلا مايذكره من رواية أبى عمرو بن العلاء ، فيما بعد ، الفتح والجر فى نصب جمع المؤنث السالم ، والوجه الأول الذى عللها به ، وهو سماعه الفتح من غير أبى خيرة ممن ترضى عربيته ، وهو أقوى الوجوه الثلاثة التى ذكرها .

٥ – توهم اصالة الحرف المتحول :

ويعنى القائلون بهذا التوهم الناحية الخاصة بالواو والياء ، وهى باب عظيم فى العربية ، تدخل فيه صور شتى من كلام العرب ، ولكل صورة منها نظام مطرد تخضع له .

ومن هذه الصور ، إيثار بعض القبائل الياء على الواو ، وإيثار غيرهم العكس . ويحسبه الذين لايلحظون ذلك تحولا من حرف إلى حرف ، ويزعمون ذلك (توهما) .

ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة لجاز هذا الحكم .

فأهل الحجاز ، يؤثرون الياء ، فيقولون مثلا : صيّام ، وقيّام ، وصيّاغ .

وغيرهم يقولون : صوّام ، وقوّام ، وصوّاغ .

والقائلون بتوهم أصالة الحرف المتحوّل ، يجعلون الأصل فى ذلك الواو . وما جاء على الياء من الألفاظ مخالفًا للأصل الواوى الذى أصّلوه ، يعدونه مبنيًّا على (التوهم) وليس الأمر مايذهبون إليه .

ومن هذه الصور أيضا ، ماحولت واوه ياء ، لأثر لغوى يقتضى تحويل صيغته ، فتبدل الواو ياء ، وذلك فى مثل : غصن مريح ، وماء مشيب . وقد بُنيا على : ريح ، وشيب . ونظام اسم المفعول فى منطق العربية إنما يتبع الفعل المبنى للمجهول ، لا الاسم .

ويأبى من يقول بالتوهم إلا تخريج مثل هذا على (التوهم) .

ومن هذه الصور أيضا ، ما اقتضى التطور الاجتماعى وغيره استحداثه فى اللغة من أصل واوى ، فنقلوه إلى الياء ، وألزموه إياها ، وجعلوه أصلا ثانياً ، وتصرفوا فى الاشتقاق منه للدلالة على المعانى المستحدثة .

وذلك مثل (العيد) . فإن أصل يائه الواو لاجَرَمَ ، وصيغة هذا الأصل : العِوْد ، فلما سكنت الواو وكسر ماقبلها ، صارت ياء . أو نقول : قلبوا الواو ياء ، ليفرقوا بين الاسم الحقيقى والاسم المصدرى ، وألزموا الياء فى الواحد ، فصار أصلا جديدا فى بناء مادته ، وجمعوه على (أعياد) ليفرقوا بذلك بينها وبين (أعواد) الخشب ، كما قالوا فى تصغيره : (عُيَيْد) ليفرقوا بينه وبين (العُوَيْد) تصغير (العُوَد) .

وأمثال هذا اللفظ كثير فى العربية ، وقد بنتها العرب على هذا التأصيل لأداء معان جديدة فى صيغ جديدة اقتضاها التطور ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تمحل ولا تكلف ولا اقتسار ، وجرى فيها من ذلك ماجرى عن وعى وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم . ومن ذهبوا غير هذا المذهب ، وقالوا بالتوهم ، فقد أعربوا عن غفلة عن طبيعة هذه اللغة ، وقوانينها الدقيقة العجيبة

٦ — توهم اصالة الحرف الزائد :

وفى العربية نظام آخر فى التأصيل مرن ودقيق ، يأذن فى حدود منطقها ببناء تأصيل لاحق على تأصيل سابق ، وذلك بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، لأنها إنما زيدت لزيادة المعانى ، فلا بد أن ترعى حرمة الزائدة فى الكلمة . ويجرى الاشتقاق منه لإفادة المعانى المستحدثة التى تفرضها سنة التطور ودواعى الحياة المتجددة .

وقد فطن قدامى اللغويين والنحاة لهذا النظام فى العربية ، ولما أستطيع أن أسميه التأصيل الثانى ، وعقلوا ما أرادت العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجرى فى كلامهم من الاشتقاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزائد . تنويعاً لصور الألفاظ بحسب الدلالات ومداً لأديم اللغة من جنس منطقها وأصولها . . فأقروه قانوناً من قوانين العربية ، ونبهوا على آثاره ودلالاته كما سأوضحه .

ولكن جهل النحاة الخالفون ، أو قلة منهم ، هذا القانون ، فقروا الاشتقاق من الحروف الأُصول وحدها ، ومنعوا الاشتقاق من الزوائد ، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ وردت عن فصحاء العرب مشتقة من الزوائد بالتوهم والخروج عن القياس .

وهذا النوع من الألفاظ فى العربية كثير ، وأكثره يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شىء منها حيث يعرض إلا وصفوه بالتوهم ؛ لأنه يخالف قاعدتهم فى تأصيل الحروف الأصلية والاشتقاق منها وحدها .

وقد تأثر صديقنا العلامة المغربى ، طيب الله ذكراه ، بهذا المذهب ، وآمن إيماناً عميقاً بالقول (بتوهم) أصالة الحرف الزائد ، وأبدأ فيه وأعاد ما شاء داعيا إلى اتخاذه قاعدة مقررة مقيسة . ونقل دعوته إلى هذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته فى شىء من التحفظ فجاء فى « كتاب : فى أصول اللغة » (ج ١ ص ٤٤) :

« توهّم الحرف الزائد أصليا : رأت اللجنة فى ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، لم يبلغ درجة القاعدة العامة ، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ، ولهذا ترى اللجنة أن فى وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على (توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول) مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة » .

وجاء فى الحاشية :

(أ) « صدر القرار فى ج ٨ مؤتمر دورة ٣١ سنة ١٩٦٥ » .

(ب) فى ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربى على المؤتمر بحثا له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : توهم أصالة الحرف الزائد ، وتوهم زيادة الحرف الأصلى . وبعد المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على (توهم أصالة الحرف) فى بعض الكلمات ، وجاء فى تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز توهم أصالة الحروف فى بعض الكلمات العربية) .

وليس الشأن فى المسلة كذلك ، فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية ، هو غير هذا الذى جاء فى قرار لجنة الأُصول فى المجمع ، وهو حرمة الزائد فى الكلمة العرب ، وإقراره إقرار الأُصول على سبيل القصد والإرادة والتأْصيل ، لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط وهو فى جملته يقوم على التفريق بين الأَسماء وملاحظة اختلاف المسميات فى الصفات . وهذا المذهب هو الأَشبه بطبيعة عبقرية العربية وقانونها العام

ومن أمثلته الموضِّحة .

تنطَّق وتمنطق ، وتدرع وتمدرع ، وأسلم وتمسلم ، وتولى وتَمولى ، وترفق وتمرفق وتكحَّل وتمكحل ، وتسكن وتَمسكن . . . ونحو ذلك من هذه الأَلفاظ المبدوءة بالميم ، وهى أكثر ما يجىء فى هذا الباب .

فإن كل لفظ من هذه الأَلفاظ ، ما اشتق منها من الحروف الأَصلية وما اشتق من الحروف الزوائد التى اتخذت أصلا ثانياً للاشتقاق ، له دلالة خاصة غير دلالة صاحبه :

فتنطق أو انتطق : لبس أو اتخذ النطاق ، وتمنطق : لبس أو اتخذ المنطقة ، ولكل من هذين اللفظين : النطاق والمنطقة ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها فتخالف بينهما فيما تشتقه لهما من الأَفعال .

وادَّرع وتدرع : اشتقا من الدرع ، لبوس الحرب المعروف ، وقميص المرأة ، والثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة فى بيتها . وتمدرع : اشتق من المدْرَعة ، وهى ضرب آخر من القمصان ولا تكون إلاَّ من الصوف خاصة ، ففرقوا بين الدرع والمدرعة لاختلافهما فى الصفة واللفظ .

وأسلم : دخل فى الإسلام مؤمنا به ، وتمسلم : تسمى « مسلما » . وحكى الرؤَاسى : كان فلان يسمى « محمدا » ثم تمسلم ، أى : تسمى « مسلماً » .

وتولاه : اتَّخذه وليّا ، وتمولى : تشبه بالموالى ، وفى فلان مولويّة : إذا كان شبيها بالمولى ،

وهو يتمولى علينا : أى يتشبه بالموالى ، وما كنت بمولى وقد تموليت .

وترفّق : توكّأ على المرفقة ، وتمرفق : إذا أخذ مرفقة .

وتكحل : وضع الكحل فى عينيه ، وتمكحل : أخذ مُكْحُلة .

وتسكن : اشتق من السكون ، وتمسكن : اشتق من المسكين على معنى التشبيه به فى أنه فى حاله ، وتمسكن لله : تضرع لله ، وفى الحديث عن النبى — صلى الله عليه وسلم— أنه قال للمصلى :

تبَأْسُ وتَمسْكَنُ وتُقْنِعُ يديك » .

وهكذا مالم أذكره ، وهو كثير .

فحال الاشتقاق من الزوائد ، هو كحال الاشتقاقمن الحروف الأصلية فى عرف العربية ، وكل منهما يراد لدلالته الخاصة ، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى ، فلاتوهم فى شىءٍ من ذلك ، وإنما التوهم قائم فى أنفس القائلين به .

وقد قلت إن قدامى اللغويين والنحاة قد فطنوا لهذه الظاهرة اللغوية ، فرعوا حرمة الزوائد وقرروا الاشتقاق منها ، وهو أمر يقتضيه التطور والتوسع ، وتستجيب له طبيعة العربية المرنة ولاتستعصى عليه .

وإذ قد بلغت بالمسألة هذه الغاية من الإبانة عما أردته ، فلأذكُرْ كلام إمام النحاة الأوائل فيها ، أعنى الإمام العبقرى العربى المفكر (الخليل بن أحمد الفراهيدى) ، رحمه الله ، و «كل الصيد فى جوف الفرا» .

وقد ألفيت نصه فى «لسان العرب» وهو غير معزوّ إليه ، كأنه من كلام مؤلفه ابن منظور . لكن دل عليه العلامة السيد محمد مرتضى الزبيدى فى «تاج العروس» ، فرد حقه إليه . ولعزو الأقوال إلى أربابها شأن خطير فى الدّراسات ، تهدى إلى مناشىء الاراء وتطورها وتحدد زمن ظهور الرأى ، فتوضع القضايا فى أنصبتها الصحيحة ، وتجتنب الزيغ والفساد .

قال (الزبيدى) ، رحمه الله ، فى «تاج العروس» (د — ر — ع) .

«وقال (الخليل) : فرقوا بين أسماء الدرع ، والدراعة ، والمِدْرَعة ، لاختلافها فى الصفة ، إرادة إيجاز فى المنطق . وتدرع مدْرعة ، وادّرعها ، وتمدرعها تحملوا مافى تبقية

الزئد مع الأصل فى حال الاشتقاق، توفيةً للمعنى، وحراسةً له، ودلالة عليه. ألا ترى أنهم إذا قالوا: تدرَّع، وإن كانت أقوى اللغتين، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم:

أمن الدِّرع هو، أم من المدرعة؟ وهذا دليل على حرمة الزائد فى الكلمة عندهم، حتى أقروه إقرار الأُصول، ومثله: تمكَّن، وتمسلم».

و «قطعت جهيزة قول كل خطيب»!

هذا، هو قانون العربية فى حرمة الزائد فى الكلمة والاشتقاق منه عن وعى وقصد وإرادة. تهدى له إمام النحاة (الخليل) بفطنته وزكانته وفقهه وذكائه النافذ، وإليه يجب أن يصار فى تحرير جملة ما توصم به العربية العبقرية العظيمة من هذه الوصمة الشنعاء: وصمة البناء على التوهم، وتبرئتها منها جملة وتفصيلًا. وذلك ما قصدت إليه فى تدوين هذا البحث.

فالعربية إنما تجرى سليقتها على قانونها النَّفسى الذى يحكمها، ومنه تستمد صورها الاشتقاقية اطرادًا لا توقف فيه، وعلى نسق متعين قويم، على ما قررت فى صدر البحث.

وهذا القانون النَّفْسىّ يظل دائمًا هو المرجع المعترف بأَصالته وسلامته، وإليه يصار ويحتكم فى قضايا اللغة، أُصولها وفروعها، وبه يتعيَّن السلامة كما يتعين الوهم الذى يتورَّط فيه الخاطئون والواهمون.

وفقنا الله الصواب، وجنبنا الزلل والوهم، وأعاننا على السموّ بهذه العربية العروبية: لسان الوحى والفرقان، ولغة العلم والحضارة والعمران – إلى مقامها الكريم، وأَوْجها الرفيع.

تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم
ونفى مزاعم الوهم عنه (*)

١ — البحث الذى قرأه الأستاذ العلامة الجليل «محمد بهجة الأثرى» على مؤتمر المجمع فى دورته الثانية والأربعين بعنوان : «مزاعم بناء اللغة على التوهم» بحث ينم عن غيرة على أصالة العربية وصفائها واستقامة السليقة فيها ، وقصارى القول فيه أنه أثر من الأستاذ «الأثرى» على النحو المأثور من بحوثه المأثورات .

ومجمل البحث أن فى أقوال النحاة واللغويين أنواعا من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية وقد عددها الأستاذ الباحث فكانت سبعة أنواع ، وقال إنه مفندها واحدا واحدا ، إلا السابع وهو العطف على التوهم ، فإنه أرجأه إلى وقت آخر يعالجه فيه .

وقد استظهر الأستاذ الباحث أن المقصود من بناء اللغة على التوهم هو الخطأ ، وأنه يعنى انحراف السلائق عن قانونها الذى تجرى عليه اطرادا . وعنده أن الأمثال التى تساق على التوهم إنما جرى فيها ما جرى عن وعى وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم ، وأن من قالوا بالتوهم أعربوا عن غفلة عن طبيعة اللغة وقوانينها الدقيقة .

وبلغ التعلق بهذا الاستظهار عند الأستاذ الباحث مبلغ قوله إن قدامى اللغويين أعطوا الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، لأنهم فطنوا لهذا النظام فى العربية وعقلوه . فأقروه قانونا . ولكن جهل النحاة الخالفون أو قلة منهم هذا القانون ، فقوروا الاشتقاق من الحروف الأصول ومنعوا الاشتقاق من الزوائد وحكموا على المشتق من الزوائد بالتوهم والخروج عن القياس . وأن المتقدمين فطنوا لحرمة الزائد فى الكلمة وأقروه إقرار الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل ، لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط ، فلا توهم فى شىء من ذلك ، وإنما التوهم فى أنفس القائلين به . ويجب تحرير العربية من هذه الوصمة الشنعاء ، وصمة البناء على التوهم ، وتبرئتها منها جملة وتفصيلا .

وعند الحديث فى النوع السادس وهو توهم أصالة الحرف الزائد ، نقل الأستاذ الباحث نص قرارين للمجمع فى هذا النوع ، انتهت إليهما لجنة الأصول . وعقب بأن الشأن فى

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع

المسألة ليس كذلك ، وأن مافطن له المتقدمون من هذه الظاهرة هو غير هذا الذى جاء فى قرار لجنة الأُصول فى المجمع .

٢ — ذلك مارده الأُستاذ الباحث ، وألفاظه اعتمدت فى جملة ما أوردتُ ، وما إليه نسبتُ . وثمة مجال تساؤُلات يترتب على الإجابة عنها استخلاص الرأى الرجيح .

أولا : هل التوهم معناه فى العربية الخطأُ والغفلة والاعتباطُ ؟

ثانيا : هل أراد علماءُ العربية بقولهم «البناء على التوهم» هذا المعنى الذى ردده الأُستاذ الباحث ، وأقامه عمادًا لبحثه ؟

ثالثا : هل البناءُ على التوهم مقولة يتناقلها النحاة الخالفون ، جهلا منهم لما فطن إليه القدامى من نحاة ولغويين ؟

رابعا : هل الأَنواع التى عددها الأُستاذ الباحث وضرب لها أمثلتها التى قيل فيها بالبناء على التوهم ، تجرى على قواعد العربية المطردة ونظامها الطبيعى ، وقانونها النفسى ، وأُصولها المقررة ، على حد التعبير بذلك فى غضون البحث ومطاويه ؟

أما الجواب عن السؤَال الأَول وهو حقيقة معنى التوهم ، فمرده إلى اللغة فيما نقله رواتها :

واللغة تقول : توهم الشىء : تخيله وتمثله ، كان فى الوجود أو لم يكن . وتقول : توهمت الشىء : ظننته وتفرسته وتوسمته وتبينته . وتقول : التوهم سبق الذهن إلى الشىء. تلك دلات التوهم فى العربية ، وأىّ كان فليس فى ذلك مايشير إلى الخطإ أو الغفلة أو أو الاعتباط من قرب أو على بعد . على أن الخطأَ أو الغلط أو السهو أو مايتصل بتلك المعانى له فى مادة «وهم» صيغة غير صيغة التوهم ، وهى «الوهم» وشتان مابين «وهم» و«توهم» كما ترى .

وأما الجواب عن السؤَال الثانى وهو مراد علماء العربية بالبناء على التوهم فهو أنهم يسوقون كلمة «التوهم» مقصودا بها التمثل ، ولذلك يستخدمون مرادفات ونظائر تساق

مساقها ، وتحل محلها ، ومنها : الإشباه ، والمشابهة و «التشبيه» و «المشاكلة» و «كأنه كذا» و «إجراءُ هذا مجرى ذاك» و «إلحاق هذا بذاك» ، و «معاملة هذا معاملة ذاك» إلى غير أولئك من عبارات تفيد المعنى وتدل عليه . وكل ذلك عند التنبيه على الشذوذ أو مخالفة القياس والجرى على غير المطرد . فهذا الكسائى يستعمل «المشابهة» فى منع صرف أشياء ، وذلك «الفراءُ» يستعمل «التشبيه» فى معاملة الأَصلى معاملة الزائد فى التسمية بطحان . وكذلك يستعمل الجوهرى كلمة «التشبيه» و «الإلحاق» و «التوهم» فى تعليلات شتى ، منها تعليله لجمع المآقى والنصب فى مثل سمعت لغاتَهم . و «المعرى» يقول : «كأنه كذا» فى تعليل منع صرف «فينان» .

وعلى اختلاف التعبير يتفق المعنى ، ويتوحد المدلول ، وهو الاعتبار أو الفرض أو التقدير أو الاحتساب أو الحسبان ، أو ماشئت مما يلابس تلك الدلالة المقصودة ، وقد عبر «سيبويه» عن ذلك فى بعض الأَمثلة بأَنه «الغلط» ولم يرتض «ابن هشام» تفسير «ابن مالك» لذلك بأَنه «الخطأُ» أو «اللحن» وقال : إن مراد «سيبويه» بالغلط ماعبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ابتغاء نفى الخطإ عن العرب الخلص .

وأما الجواب عن السؤَال الثالث وهو نسبة التعبير بالتوهم إلى النحاة فى القديم أو الحديث ، فهو أن مقولة «البناء على التوهم» ليست من مقولات الخالفين من النحويين ، فما ابتدعوها ، ولكن اصطحبوها ، إذ هى من المصطلح النحوى الباكر . وحسبنا أن ننقل مارواه «سيبويه» عن «الخليل بن أحمد» فى تعليل قولهم «مصائب» : «توهموا أن مصيبة فعيلة» ، ويقول الجوهرى : «جمعوا مأْقى على مآق على التوهم ، كما جمعوا مسيلاً على أمسلة ومصيرا على مصران» .

ويقول الفارسى : «توهم من قال فى جمع مسيل مسلان أنها زائدة للمد» . ويقول «ابن سيده» فى تعليل «كل مجر فى الخلاء مسر» : «إنما جاء على توهم أسر» ، وينقل «ابن منظور» فى تعليل «المثبوت» : «أراد المثبت فتوهم ثبته» ، وأخبرنى من يصنع فهارس الكتاب (لسيبويه) أن كلمة (التوهم) وردت فى مواضع سبعة أو تزيد والنقول من مثل هذا لاتحصى كثرة ، وفى كتاب «سيبويه» وردت كلمة «التوهم» فى مواضع تقارب العشرة . وماكنت لأَخالها تغيب عن الباحث ، فإذا كان هؤلاء النحاة واللغويون هم الذين عبر عنهم

الأُستاذ الباحث بأَنهم الخالفون فمن قبلهم قدامى سابقون وإذا كان هؤلاء هم الذين يقول فيهم الأُستاذ الباحث إنهم جهلوا ما فطن إليه غيرهم وعقلوه ، فمن غيرهم أولئك الذين يعنيهم بأَنهم فطناء عقلاء ؟ وما الذى اهتدوا إليه دون غيرهم بما لهم من فطن وعقول ؟

وأَما الجواب عن السؤَال الرابع ، وهو منزلة المبنى على التوهم من قاعدة العربية ، فإن الأَنواع التى عددها الأُستاذ الباحث ، وأَنكر أَن يقال فى تعليلها بالبناء على التوهم ليس فى نوع منها مايساير العربية فى مطرد قواعدها ، ومأْلوف أُصولها ، ولو كانت مما هو مطرد مأْلوف لما أَحوج ذلك علماء العربية وفقهاءها إلى محاولة تخريجها وتعليلها ، على نحو أَو على أَنحاء . وعلة القول ببنائها على التوهم أَنها خرجت عن الأَقيسة وجاءت على غير السنن ، فاقتضى الأَمر إعمال الذهن فى التأويل والتعليل . ومن ثم تخالفت الآراء وتعددت وجهات النظر ، فما وجه القول بأَن هذه الأَنواع التى قيل فيها بالبناء على التوهم هى من سجية اللغة وفطرتها وسليقتها ونظامها الطبيعى وقانونها النفسى على حد ماحلا للأُستاذ الباحث أَن يكرره فى مجرى بحثه الفياض ؟ أَليست هى أَنواعا وردت فى كل منها أَمثلة مسموعة عن العرب بقدر ضئيل أَو غير ضئيل فى ذاته ، ولكنه القدر الذى لايبلغ مبلغ القاعدة الغالبة ، فاقتصر العلماءُ فى توجيهها على الاجتهاد والمعالجة ، واقفين فيها جميعا أَو فى أَغلبها عند حد المسموع لايبيحون انتهاجه أَو انقياسه ؟

وهل من سنن العربية وقانونها الطبيعى ونظامها النفسى أَن يبنى مفعول من أَفعل الرباعى منقول : أَكرمه فهو مكروم كما سمع أَثبته فهو مثبوت ، أَو أَنبته فهو منبوت ، عند من لم يصح عنده سماع ثبت أَو نبت متعديا بنفسه ؟

وهل من السنن منع صرف « أفياء » و« أرجاء » كما منع صرف « أشياء » ؟

وهل من السنن أَن يجمع المؤنث أَو المذكر غير العاقل جمع تذكير ، فيقال : فأسون وشيئون ، كما سمع إوزون وإحرون ؟

وهل منها أَن يقال : تمسخر وتملعن ، كما سمع تمدرع وتمسكن ؟

وهل منها أَن يقال : سَّياح وسيَّاس ، كما سمع صيَّام وقيَّام ؟

ألا إن كل أنواع البناء على التوهم مما يخرج على أقيسة العربية ويجافى مأنوس أوضاعها ، على التفاوت فيما بينها قربا وبعدا ، أو قلة وكثرة .

٣ـ لا ننكر على الأستاذ الباحث أن يناقش فيما أورده النحاة من الأمثلة ، وأن يعالج تخريجها على وجه يردها إلى الطريق اللاحب فى أصول العربيــة ، وإن يكن غير الطريق الذى سلكه الأسلاف . ولا ننكر عليه كذلك أن ينادى بإجازة ما ينجم من الألفاظ فى الاستعمال العصرى ،مناظرا للقليل أو النادر من المسموع ، سدا لحاجة التعبير عن دقائق المعانى أو جلائلها ، وابتغاء للفصل بين المدلولات المتباينة للصيغ . ولكن علينا أن نسمى الأشياء بأسمائها ، ولا نحرف الكلم عن مواضعه . فما كان من قاعدة العربية التى تأدت إلينا ، فهو منها . وما كان بابه القلة أو الندرة أو الشذوذ أبقينا عليه بوصفه ، حتى ينفتح فى أمره رأى علمى يعدل به عن ذلك الوصف . مستندا إلى إحصاء واستقراء ، ولنا مع ذلك أن نقر ما يشيع من المحدث على الأبنية القلائل أو النوادر أو الشواذ ، إذا مست إلى ذلك حاجة الأداء العصرى ، ولم تَنْبُ عنه أذواق كتاب العربية وأدباؤها الأبيناء .

٤ـ وقد عرض الأستاذ الباحث لقضية الحروف الأصائل والحروف الزوائد ، فى الكلم العربى ، وأفاض فى القول بمراعاة الزوائد ، وقال بحرمتها وإقرارها إقرار الأصول ،ولو وقف الأستاذ الباحث عند هذا الحد لأصاب وأطاب ، ولكنه زاد عليه أن قدامى اللغويين أقروه قانونا من قوانين العربية ، وأنهم « رعوا حرمة الزوائد ، وقرروا الاشتقاق منه » . وإنى لأجهر بسؤال المستفيد : من الذى عرض لموضوع الاشتقاق فى العربية من قدامى النحاة وخالفيهم دون أن يقرر قاعدة العربية فى ذلك ، وهى أن الاشتقاق يقتضى تجريد الكلم من حروفه الزوائد ، وإجراء المشتقات على أساس الأصلى من الحروف ؟ من الذى قرر أن رعاية حرمة الحرف الزائد قانون من قوانين العربية المطردة ؟ من الذى قرر قياسية الاشتقاق من الزوائد دون توقف ؟ من الذى عارض القول بأن تجريد الكلم من زوائد حروفه شرط أساسى لصوغ المشتقات بوجه عام ؟

اللهم لا علم لنا إلا ما أعلمنا إياه فقهاء العربية وما تمرسنا به من مأثورها ، وهو أن الحروف منها زائـــد وأصلى ، وأن الاشتقاق يقوم على التجريد من الزوائـــد ، واللهم لا علم لنا إلا بأن أهل العربية فى عصرنا هذا لمسوا الحاجة إلى الإبقاء على الزائد من الحروف فى بعض المشتقات ، وأن علماء اللغة المعاصرين ، وفى مقدمتهم المرحوم الشيخ « عبد القادر المغربى » لاحظوا كثرة من الأمثلة المسموعة ، جرى فيها الاشتقاق على أساس اعتبار الحروف كلها أصلية ، وأن « مجمع اللغة العربية فى القاهرة » درس ذلك ، وناقش فيه ، وانتهى إلى قرارين مفادهما : إجازة ذلك فيما يستحدث من تعبيرات المعاصرين .

ذلك مبلغ العلم ، فإن كان الأستاذ الباحث يعلم من وراء ذلك ما لم نعلم ، فإن بحثه على مافيه من معارضة ونقاش ، وعلى ما انتهى إليه من نتائج لم يرشد إلى شيء يحدو على تغيير ما استقرت عليه – فى هذا الباب – آراء نحاة العربية ولغوييها منذ نشأة البحث النحوى والتأليف اللغوى إلى يومنا المشهود .

٥–ولقد ناقش الأستاذ الباحث فى غضون بحثه أمثلة للأنواع التى يخرِّجها النحاة على أنها من وادى التوهم ، وسلك فى تخريجها مسلكا غير الذى سلكوا ، وفى وجوه التخريج مناداح للرأى : والخلاف عليها حق للباحثين من قبل ومن بعد ، ولكن التنازع فى شأنها دليل على أنها جاءت على غير المطرد من قواعد العربية ، والمألوف من أوضاعها ، ومن ثم نجمت حولها الآراء ، واصطرعت الأقوال . ولو أردنا أن نعرض لما عرض له الأستاذ الباحث على سبيل التقصى لطال بنا نفس القول. ولا أحسب أننا منتهون فى ذلك إلى رأى جامع وقرار قاطع . كشأن المسائل التى يدور القول فيها مدار الحدس والتخمين ، وتتعدد فيها وجوه الظنون . فحسبنا فى هذا المقام أن نلمع إلى مواطن فى البحث ، تحمل على التوقف ، وتحدو على المراجعة . وإليكها :

٦–حين عرض الأستاذ الباحث للكلمات التى جاءت مجموعة بالواو والنون لغير مذكر عاقل مثل أرضون وإوزون ، لم يرتض تخريج النحاة لها ، وقال إنهم عمدوا إلى هذا التخريج إخضاعا لتلك الكلمات لما أصلوه من قصر الجمع بالواو والنون على المذكر ،

العاقل وعنده أن هذا الجمع ربما كان هو الأصل فى العربية القديمة . ثم جرى التطور مميزا بين جمع التذكير وجمع التأنيث ، وبقيت تلك الكلمات شواهد على الأصل البائد وفى قول الأستاذ الباحث ما يشهد بأن ما جاء على خلاف القاعدة المطردة تتباين فيه وجوه التعليل بين مقبول ومرزول . أو ليس القول بأن صيغة الجمع بالواو والنون عامة للعقلاء وغير العقلاء إنما هو من قبيل التوهم الذى ينكره الأستاذ الباحث على أسلافه النحاة واللغويين ، أولا يباح لغيرى – إن لم أستبح ذلك لنفسى – أن يتجاوز ذلك إلى القول بأنه من قبيل « الوهم » الذى لم يتورط فيه أحد من النحويين واللغويين ، والذى لا سند له فى بيان أو تبيين ؟

٧–وحين عرض الأستاذ الباحث لما قاله النحاة فى علة منع صرف «أشياء» نقل عن أحد الباحثين المعاصرين قوله : لعل المسئول عن ذلك وقوعها فى القرآن الكريم ، وذلك فى قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم » إذ لو صرفت لوقع تكرار المقطع « إن » . ولم يقتصر الأستاذ الباحث على نقل المقول المنسوب إلى الباحث المعاصر ، بل قال : « أوافقه فيما ذهب إليه » وقد رابتنى هذه الموافقة فهل منع صرف « أشياء » ابتداع فى كتاب الله؟ أو لم يجر فى لغة يعرب ؟ أو لم يرد به شاهد فى فصيح الكلام غير ما جاء فى القرآن الكريم أو تلقفه النحاة من القرآن ليس غير ؟ وهل يمتنع صرف « أشياء » فى كل مقام رعيا لورودها فى القرآن ممنوعة من الصرف لتوالى الأمثال ؟ لو كان الأمر على هذا النحو لما أعوز النحويين التنبيه إليه والتوقيف عليه .

٨–نوّه الأستاذ الباحث بجملة فى تعليل قولهم : « تمسكن » و « تمدرع » منقولة عن « اللسان » غير منسوبة فيه لقائل ، وفيها أن ذلك رعاية لحرمة الزائد فى الكلمة ، وقال الأستاذ الباحث إنه وجد هذه الجملة عينها فى « التاج » منسوبة إلى « الخليل ابن أحمد » والحق أنى قرأت هذه الجملة فتشككت فى نسبتها إلى « الخليل » ، إذ المأثور عنه أحكام مقتضبة ، وكلمات قصار . وهذه الجملة فيها إشراق بيان ومزيد إيضاح وفضل إطناب . وذهب بى الظن إلى أنها بكلام « ابن جنى » أشبه وما زلت وراءها فى « الخصائص » حتى وجدتها فى « باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ

وإغفالها المعانى » . فليس « للخليل » فيها – إن كان له فيها شىء – إلا صدرها الذى يسرد الاستعمال اللغوى ، وأما التوجيه والتعليل فهو « لابن جنى» بـأسلوبه الأدبى المطنب المعجب . وما أقول هذا توهينا للرأى ، وإنقاصاً من قدر الاستئناس بقول « ابن جنى » وهو من هو ، ولكن أبغى توثيق النص ، وتحقيق النسبة ، وتصحيح ماورد فى نسخة التاج .

٩ –والذى يتعلق بالمجمع فيما عرض له الأستاذ الباحث قراران مجمعيان فى « توهم أصالة الحرف الزائد » . فقد نقل نص القرارين وعقب بقوله : « وليس الشأن فى المسألة كذلك فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية هو غير هذا الذى جاء فى قرار لجنة الأصول فى المجمع » . ومع هذا التعقيب نرى الباحث قد استعار فى تقريره للموضوع كل ما عبر به المجمع فيما قرر ،فالمجمع يقول : « إن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون » والأستاذ الباحث يقول : « إن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية هو حرمة الزائد فى الكلمة » فما معنى قوله مع ذلك : « إن ما فطن له المتقدمون غير هذا الذى جاء فى قرار لجنة الأصول فى المجمع » ؟

محور الخلاف بين المجمع والأستاذ الباحث أن المجمع يرى أن توهم الأصالة لم يبلغ درجة القاعدة العامة ، ومع ذلك أجازه فى مستحدث التعبير . وسيادته يقول : « فطن قدامى اللغويين لهذا النظام . . . فأقروه قانونًا من قوانين العربية ولكن جهل الخالفون أو قلة منهم هذا القانون » ولو صح أن ذلك قانون العربية لركن إليه المجمع فأراح واستراح ولكن قانون العربية إنما يقوم أصلا – دون جدال – على أن التصرف فى الكلمة يتطلب تجريدها من الزوائد لا محالة ، وأن ما يسمع على غير هذا الوجه قليل . خارج عن مطرد القواعد والأصول وقد أجاز المجمع ما يستعمله المحدثون على هذا الغرار إذا اشتهر ومست إليه حاجة ، وفى ذلك بلاغ .

١٠ –وغاية ما ينتهى إليه الرأى فيما قدمه الأستاذ الباحث أنه يستنكر التعبير «بالتوهم» ولكن هذا الاستنكار لا يقدم ولا يؤخر فى الحكم العلمى على الأنواع التى يساق فى توجيهها التعبير بالتوهم أو ما يرادفه فى الدلالة والإبانة . فما يقال فيه إنه بنى على التوهم هو ما خرج عن محكم القواعد ومطرد الضوابط . على أن التعبير « بالتوهم » بمعنى التمثل والتخيل أو المشابهة والمشاكلة وما إلى ذلك لا وصمة فيه ولا استنكاف منه . وهو مصطلح

نحوى لغوى معرق فى القدم ، ولو أننا استبدلنا به غيره لبقيت الأنواع المندرجة تحته على حالها من الحكم عليها بالخروج عن القاعدة والقياس ، وإن دار الخلاف حول أمثلتها فى التوجيه والتعليل ، وفى أن بعضها صادق على نوعه أو غير صادق .

ولو أذنت لى لجنة الأصول فى أن أقترح عليها كلمتها فى هذا الموضوع ، لاقترحت ما يأتى :

التعبير بالبناء على التوهم فى العربية معنىٌّ به فى جملة أنواعه المدلول اللغوى لكلمة التوهم وهو التمثل والتخيل ، وقد درج على هذا التعبير قدامى النحاة واللغويين ومحدثوهم على السواء لا يريدون به الخطأ أو الغفلة ، ولكن يريدون به التقدير والتنظير والتشبيه والمشاكلة ، وذلك لإلحاق ما يخرج عن الأقيسة بما يندرج تحتها ، وإن كان بعض الأمثلة التى يمثلون بها لكل نوع من أنواع البناء على التوهم غير مسلم بإطلاق فهو مثار مناقشة ، ومظنة خلاف فى التعليل والتأويل .

بعض المراجع :

كتاب سيبويه (١/٤٥٣ و٢/٣٦٧) — صحاح الجوهرى (مادة : مأق وسال) — (خصائص ابن جنى) باب الرد على من ادعى عناية العرب بالألفاظ وإغفالها للمعانى — الكلام على ضيف وضيفن — (باب معرفة أغلاط العرب) — مخصص ابن سيده (٢٠/١٤) لسان ابن منظور (مادة « أسر » و « نور ») — شرح المفصل لابن يعيش (باب العطف) — مغنى ابن هشام باب العطف — تاج الزبيدى (مادة سكن ودرع وسال ومسل) — تصريف الأفعال للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد — تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى — الأخطاء اللغوية للشيخ محمد على النجار — مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (بحوث المغربى فى التوهم — المجلدات : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٣ ، ٢٧)— مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (بحوث التوهم فى الجزء السابع والجزء التاسع) — كتاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعة القرارات العلمية ، وكتاب فى أصول اللغة : الجزء الأول — موضوع التوهم .

بناء اللغة على التوهم

مشروع قرار (*)

قرأت لجنة الأصول بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى وعنوانه : « مزاعم بناء اللغة على التوهم » كما قرأت تعقيب الأستاذ محمد شوقى أمين وعنوانه : « تحقيق بناء اللغة على التوهم ونفى مزاهم الوهم عنه » . وراجعت ماتضمنته محاضر المجمع من بحوث الأستاذ المرحوم عبد القادر المغربى والأستاذ المرحوم محمد على النجار والدكتور إبراهيم أنيس . وراجعت أيضاً قرارى المجمع الخاصين بمعاملة الحرف الزائد معاملة الحرف الأصلى فى الاشتقاق ، ورأت أن القرارين سديدان يشهد لهما كلام ابن جنى فى الخصائص ١-٢٢٨ إذ يقول « تحملوا » - أى العرب - ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق ، كل ذلك توفية للمعنى حراسة له ودلالة عليه » . والقراران يحتاطان فى القاعدة احتياطًا ضروريًّا ، فلابد فى الكلمات التى اعتد فيها بالحرف الزائد فى الاشتقاق أن يكون المحدثون استعملوها واشتهرت ومست إليها الحاجة . أما ما جاء فى القرارين عن التوهم وأنه ظاهرة لغوية فلا يراد به الخطأ أو الغفلة أو الاعتباط ، وإنما يراد به مخالفة القياس والأصل فى اللغة .

(*) للدكتور شوقى ضيف - عضو المجمع .

البناء على التوهم فى العربية

مشروع قرار (*)

نظرت اللجنة فى بحث الأستاذ « محمد بهجة الأثرى » وعنوانه : «مزاعم بناء اللغة على التوهم » ، كما نظرت فى تعقيب الأستاذ « محمد شوقى أمين » وعنوانه «تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ، ونفى مزاعم الوهم عنه » ، وكذلك راجعت ما تضمنته محاضر المجمع من بحوث الأستاذ « عبد القادر المغربى » « والأستاذ محمد على النجار » والدكتور « إبراهيم أنيس ». وبعد المناقشة رأت اللجنة ما يأتى :

أولا : أن التعبير : « البناء على التوهم » مصطلح قديم ، استعمله جمهرة من النحاة واللغويين ، كالخليل بن أحمد وسيبويه والأزهرى والجوهرى والمبرد وأبى على الفارسى وابن جنى وغير هؤلاء ، ومفهومه عندهم التشبيه أو المشابهة أو المشاكلة ، بإجراء هذا مجرى ذلك ، وإلحاقه به ، وأن يعامل معاملته ، وبهذا ونحوه عبروا ، كما عبروا بالتوهم بمعنى التمثل والتخيل والتبين ولم يكن مراد جمهرتهم منه الخطأ أو الغفلة أو السهو أو ما يؤدى هذا المؤدى .

ثانيًا : أن الأمثلة التى يعدها بعض النحاة من المبنى على التوهم ، تحتمل التخريج بوجه آخر أو وجوه ، وقد جرى الخلاف بينهم فى بعض منها . ومدار النزاع فيها أنها جاءت على غير المطرد من قواعد العربية ، واقتضى الأمر تعليلها ومن ثم افترقت فى التعليل وجهات النظر وطرائقه .

ثالثاً : أن المجمع درس من أنواع المقول ببنائه على التوهم ماتوهم فيه أصالة الحرف الزائد ، فأصدر فى هذا النوع قرارين متساندين ، وانتهى إلى قبول نظائر الأمثلة الواردة عليه ، مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة ، وذلك ـ كما يقول « ابن جنى » فى باب الرد على من ادعى عناية العرب بالألفاظ وإغفالها للمعانى من كتابه

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين ـ عضو المجمع .

« **الخصائص** » — « لما فى تبقية الزائد مع الأصلى فى حال الاشتقاق من توفية للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه » . وسواء عبر المجمع عن ذلك بالمصطلح النحوى المتوارث وهو « البناء على التوهم » أو عبر بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، فالمؤدى واحد ، وهو الترخص فى التنظير بين حالين مختلفين .

رابعاً : أن الأمثلة التى يوردها النحاة على بعض أنواع البناء على التوهم ، وهى توهم حذف الحرف الزائد ، وحذف الحرف الأصلى ، وتوهم التغيير ، وزيادة الحرف الأصلى — لا تندرج تحت ضابط نحوى يركن إليه ، ويؤخذ به ، وكذلك لا تستبين حاجة التعبير العصرى إلى إجازة ماينسج على منوال تلك الأمثال .

تعقيب على تقرير لجنة الأصول (*)

حضرات السادة الزملاء الأجلاء :

إيذنوا لى بكلمة أقولها تعليقا على مذكرة الزميل الأستاذ محمد شوقى أمين :[1]

هذه الندوات والمؤتمرات العديدة ، التى صارت تعقد فى مختلف الحواضر العربية الكبرى ، ما بين مشرق الوطن العربى ومغربه ، من بغداد إلى رباط الفتح ، وتتداعى إليها الدول العربية للمشاورة والمذاكرة فيما دق وجل من مقومات الحياة الكريمة — وفى طليعتها هذا المؤتمر السنوى التقليدى الرائد لمجمع اللغة العربية هى ولا ريب أمارة يقظة عظيمة عند العرب سينشأ عنها خير للإنسانية عميم . مهما لابس هذه المؤتمرات من قصور ، أو علاها من قشور تعلو على السطح فى بعض الأحيان . ومهما أخذ عليها المفكرون من مآخذ يودون ألا تكون . ولكن « ما كل ما يتمنى المرء يدركه » . وتلك هى سنة الحياة . . . خير إلى جانبه شر . ونور إلى جانبه ظلام . والبقاء للأصلح دائماً (أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) . واطمئنانى إلى هذا القانون من قوانين الحياة ، وهذه السنة من سننها ، يبعث فى نفسى التفاؤل فيما أتنوره من مستقبل مشرق سيطل على هذه الأمة العظيمة الوسط . لتعود كما كانت بالأمس شهيدة على الناس . ويكون الرسول عليها شهيدا .

ويقينى أن صفاء النية . سيقينا العثرات والمعوقات . وأن صدق العزيمة سيبلغنا غاية الغايات . وأن العقل الناضج المتحرر الرائد سينتهى بنا حتما إلى بلوغ ما عقدنا العزم على بلوغه . ولا ريب . بحول الله وتأييده .

التجرد للمصلحة العامة . والعمل فى سبيل المصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة مع إنكار الذات وقدع النفس عن التعالم والزهو والغرور . . يجب أن تكون قرائن كل عمل نقبل عليه . وقرائن كل فكر نعرضه أو نناقشه تحريا لما نبتغيه من النفع العام .

(*) للأستاذ محمد بهجت الأثرى — عضو المجمع من العراق .

(١) فى (د/٣؛ ج/٧ للمؤتمر فى ١٩٧٧/٣/١م) . تعقيبا على بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى منشورة فى أعمال المجلس لهذه الدورة عند عرض أعمال لجنة الأصول .

فى مثل هذا الجو النفسى ، عودت نفسى أن تعيش ، وأن تفكر ، وأن تكتب ، وأن تتحدث ، وأن تعمل وأن لا تخرج عن هذا الخطأ فيما تقبل عليه . بحث تبحثه حرة صادقة تعطى وتأخذ وتسمع وتُسمع . وأن تنصاع إلى الحق طائعة راضية من أى جهة أتاها ، وأن لا تماحك فيما لا ترى فيه خيراً لها أو لغيرها ، وأن تدع الأمر إلى أهل الرأى يقررون فى شأنه ما يقررون ، ولله عاقبة الأمور .

قدمت إلى المؤتمر السابق بحثاً لغوياً عنوانه « مزاعم بناء اللغة على التوهم » ، عالجت فيه كما عالجت فى أبحاث أمثاله سبقته — أمراً بالغ الخطورة ، مريدا به الإبانة عن عبقرية هذه العربية الكريمة الحية كما قدر لها الله أن تكون لوضعها فى موضعها الطبيعى ، وكمالها الحقيقى وتخليصها من كثير مما حملته من الأوزار .

وأنا حين وضعت نصب عينى هذا الأمر الخطير . فانتحيته . انتحيته متحررا وملتمساً للحق كما يؤدى إليه اجتهادى المخلص . ولا ريب أنه حين يكون التماس الحق مقترناً بالاجتهاد المخلص هو الغاية . . تسقط دونه « اعتبارات » كثيرة ، فى مقدمتها تهيب الأسماء التاريخية مع إكبارنا لها واعترافنا بالتلمذة لها ، ذلك لأننى إنما أعرف الرجال بالحق ، ولا أعرف الحق بالرجال . . وأشير إلى هذه المذكرة التى قدمها الأستاذ محمد شوقى أمين إلى مؤتمركم الجليل مناقشا بها هذا البحث ، شاكراً له جهده العظيم فى درسه والتعليق عليه بما دفعته إليه دوافعه .

وها هى ذى مناقشته بين أيديكم . تقرؤونها ، أو تسمعونها منه كما عودنا أن يفعل . ولكن البحث المدروس والمناقش غائب عنكم مع بليغ الأسف . فى حين أن المذكرات الأخرى قد قرنت ببحوثها المناقشة . فلم غاب عنكم البحث خلافاً للعادة الطبيعية ، والعرف المتبع فى هذا المؤتمر الموقر وفى أى مؤتمر آخر ، و رضت المذكرة وحدها طافية على الهواء ؟

لا أدرى .

قد ينتحل السيد الزميل بعض الأعذار لذلك . ولكنه على كل حال لا يقبل منه عذر .

حضور المذكرة مع غيبة البحث ، أمر لا يتم معه شيء . وكيف يستطيع المؤتمر أن يحكم للبحث أو عليه ويقرر قراراً فى شأنه أو يرى رأياً فيه وهو غائب عنه ؟

البحث الذى قدمته واسع الأطراف ، متعدد الجوانب . ومناقشته طويلة ومستفيضة . . انتحت فى الغالب جزئياته ، وتعلقت بالعرض دون الجوهر ، واشتغلت بالدفاع عن بعض النحاة واللغويين ، وبالتماس المخارج من المخارج التى أوقعوا فيها هذه اللغة . وبلبلوها ، وزعموها مجموعة شواذ وأوهام .

وقد جاء بحثى ليمسح عن هذه العربية العبقرية هذه المعرات ، ويجلو مرآتها ، وكان اللائق بهذه المذكرة أن لا تتجافى عن ذلك ، ولكنها جافته فأقرت هذه المعرات وجعلتها طبيعية للعربية ، وذلك تحت ستار الدفاع عن بعض هؤلاء النحاة واللغويين ممن رفضت آراءهم دون أن أجور على أحد منهم ، وما أحد منهم ولا منا بمعصوم يسمع منه ولا يناقش ولا يرد عليه ولا سيما فى أمر جامع خطير كالذى نحن فيه .

المناقشة تتصدى للرأى المعقول الذى يقطع دابر البلبلة بالنكير فترفضه ، وتجعله ابتداعاً فى القرآن ، والعياذ بالله . كالذى حكيته فى شأن منع « أشياء » وصرفها .

المناقشة تأبى أن نسمى الأشياء بأسمائها ، وأن نضع المعانى اللغوية فى أنصبتها . وتلمز من يفسر « التوهم » بـ « الغلط » ، فى إيماءة عارضة ، بتحريفه الكلم عن مواضعه .

المناقشة تنكر على سيبويه تفسيره « التوهم » بأنه « الغلط » وتنكر على ابن مالك تأييده رأى سيبويه ثم تذهب يمينا وشمالا فى طلب معنى آخر للتوهم غير الغلط الذى فسره به سيبويه .

وتعليله ودافعه واضحان ، أكتفى بالإيماء إليهما ، ومن عجب أن تحرص على ذلك ، كأن معنى « التوهم » من الجهالة والغموض بحيث يحتاج إلى كل هذا الجهد ليعرف بغير ما عرفه به سيبويه فى معرضه الخاص . وإذا كان سيبويه يجهل معنى « التوهم » فعلى العلم السلام .

المناقشة تدعى أننى التقيت مع « المغربى » رحمه الله فى كلامى على التوهم ، ولو كان بحثى حاضراً لديكم لرأيتم أنه على طرف النقيض من مزاعم المغربى ، وأن بحثى معظمه منصب على تفنيده بأبين تعبير .

المناقشة تستكثر على عبقرى العرب « الخليل بن أحمد » مبدع المعجم العربى وصانع العروض أن يكون له رأى صائب معلل فى مراعاة العرب الحروف الزوائد ، كمراعاتها للحروف الأصلية فى الكلم العربى عند إرادة الاشتقاق ، توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه ، وهو شىء من طبيعة العربية ، وفيه ما فيه من التيسير على المتكلمين ، الذى هو أهم ما يطلبه المجمع ، بل يطلب الزميل المناقش نفسه فى مبالغته فى الدعوة إلى إقرار كثير من الصيغ العامية بمثل التخريجات البعيدة التى يخرجها بها . ومن الغريب أن تستكثر المناقشة هذا القول على «الخليل بن أحمد» ، وتحاول تكذيب نسبة «الزبيدى» قوله إليه ، بدعوى أن المأثور عن « الخليل » أحكام مقتضبة وكلمات قصار ، ولذلك ينبغى أن يكون صاحب هذا القول هو « ابن جنى » لا « الخليل بن أحمد » .

هكذا تحاول المناقشة أن تقلب الحقائق العلمية وتوجه النصوص الثابتة ، علما بأن القول المأثور عن « الخليل » هذا لم يخرج عن الحكم المقتضب والكلمة القصيرة .

أما بعد : فإن الكلام على هذه المذكرة المناقشة ، لا يكاد يقف عند حد ، وكل الذى أرجوه أن يضع المجمع الموقر بحثى فى أيدى السادة الزملاء الأجلاء ، ليدرسوه ، ويتأملوه فى هدوء وأناة ، ولهم بعد أن يصدروا الحكم الصائب الذى يرونه فيه ، أكان له أم عليه ، لا يعنينى إلا ما يخدم الحقيقة فإذا كنت قد أصبتها فبتوفيق من الله أحمده عليه ، وإذا كنت قد أخطأتها ، فالله أسأل أن يهدينى سواء السبيل ، وبحسبى أننى اجتهدت مخلصا أردت الخير ولم أرد السوء ، وإنما الأعمال بالنيات ، والحمد لله أولا وأخيرا .

أيها السيد الزميل : أحييك وأذكرك ببيت سميك (أحمد شوقى) رحمه الله :

فى الرأى تضطغن العقو ل وليس تضطغن الصدور

* * *

تعقيب على التعقيب

* الأستاذ محمد شوقى أمين : أريد أن أبدأ بشكر الأستاذ الأثرى على ما جاء فى رده على ما كتبت ، ولا مجال هنا لتفصيل المراجعة فيما كتب هو . ولكن لا بد من الإشارة إلى أمور :

أولا : إنه حمل على كتفى مسئولية عدم إلحاق بحثه بالأوراق ، وكان قد ألقى بحثه فى العام الماضى ، وسمعه أعضاء المؤتمر ، وأصبح من ملحقات أعماله ،ولا شأن لى بتوزيع المطبوعات والأعمال على الأعضاء .

وأمر آخر : هو أنه حمل على كتفى تفسير الغلط عند سيبويه بأنه التوهم ، وفى بحثى أن التفسير لابن هشام . وقد أصر على أن الخليل بن أحمد هو صاحب كلمة « تبقية الزائد » دون أن يقدم دليلا ، وأنا قدمت النص وهو لابن جنى فى الخصائص وهناك أشياء أخرى أريد أن أفصل القول فيها ، تحقيقا لجوانب الموضوع .

: الدكتور إبراهيم مدكور رئيس المجمع : أرى الاقتصار على هذا الآن ، والموضوع معاد إلى اللجنة لإعادة عرضه على المؤتمر فى عام القادم إن شاء الله . وستكون الفرصة سانحة فى اللجنة وفى المؤتمر للتعقيب والاستدراك .

(موافقة)

القسم الثالث

مسألة لم يقرها المجلس

(المفهوم الاصطلاحي للمعرب والمولد)

المفهوم الاصطلاحى للمعرب والمولد

١ ـ المعرب : كل ما استعمل فى اللغة العربية من ألفاظ أجنبية سواء ألحقت بأبنية عربية أو لم تلحق .

٢ ـ المولد : ما استعمل فى اللغة العربية بعد عصور الاحتجاج من كلمات عربية الأصل جارية على أقيسة كلام العرب ، أو مخرجة عليها ، أشربت دلالات خاصة بطريق المجاز أو الاشتقاق أو التوسع أو نحو ذلك .

(*) أقرته لجنة الأصول فى الدورة ٤٣ وأعاده المجلس إليها لاستيفاء بحثه .

(*) للمجمع قرار سابق عرف فيه «المولد» وصدر فى د/١ج/٢٤ ، ونشر فى «مجموعة القرارات العلمية» ص٦(ط٢)

(*) عرض الأستاذ محمد شوقى أمين على مؤتمر الدورة الثانية والأربعين بحثا له بعنوان « المفاهيم الاصطلاحية لكلمات . المعرب والدخيل والمولد والمحدث » وقد رأى أنه من الممكن الأخذ بإحدى خطتين لدراسة هذه المصطلحات : خطة التعميم ، أو خطة التخصيص .

فاذا أخذنا بخطة التعميم قلنا :

المعرب : ما دخل العربية من لفظ أعجمى فى قديم أو حديث .

والمولد : ما استحدث بعد عصر الرواية فى قديم أو حديث من لفظ أو أسلوب يسوغ تخريج اشتقاقه وصوغه فى العربية.

وإذا أخذنا بخطة التخصيص للمحافظة على الدلالة التاريخية قلنا :

المعرب نوعان : ما عربه العرب الخلص فى عصر الاستشهاد ، وما عربه أو يعربه المولدون من بعد .

والمولد نوعان : ما نشأ فى عصور الحضارة بعد عصر الاستشهاد ، وما جاء أو يجىء به العصر الحديث .

وقد أحال المرتمر البحث إلى لجنة الأصول .

— قدم الأستاذ الدكتور شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة رأى فيها أنه يحسن أن ننصرف عن مصطلحى المحدث والدخيل ، وينبغى أن نبقى على مصطلح « المعرب» ، أما مصطلح « المولد» فيحسن إعادة النظر فيه .

— وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المعروض بصدر هذا الموضوع .

(*) عرض قرار اللجنة على المجلس (فى د/ ٤٣ ج / ٢٦) ودارت حوله مناقشة تتلخص فى أن :

(أ) الأستاذ إبراهيم اللبان يرى إعادة القرار إلى اللجنة لأنه يرى أن هذين المبدأين فى حاجة إلى مزيد من الدراسة لأهميتهما ، إذ أنهما يفتحان الباب أمام إثراء العربية بكلمات من لغات أخر .

(ب) ورأى الأستاذ محمد خلف الله أحمد الإبقاء على ما كان قائما وأخذ به المعجم الوسيط ، وهو التفرقة بين المعرب وللدخيل ، وبين المولد والمحدث .

(ج) اعترض الأستاذ محمد شوقى أمين على التفرقة التى اصطلح عليها المعجم الوسيط ورأى أن علماء اللغة لم يفرقوا بين المعرب والدخيل وعدوا المولد ما نشأ بعد عصور الاحتجاج سواء أكان عربيا أم أعجميا .

ثم رأى المجلس إعادة الموضوع إلى اللجنة لتستوفى بحثه .

وفيما يلى :

١ — « المفاهيم الاصطلاحية لكلمات : المعرب والدخيل والمحدث والمولد» للأستاذ محمد شوقى أمين .

٢ — « المعرب والمولد والدخيل والحديث » للأستاذ الدكتور شوقى ضيف .

المفاهيم الاصطلاحية

لكلمات : المعرب ، والدخيل ، والمولد ، والمحدث (*)

١ – يدور البحث والخلاف حول نقطتين :

الأُولى : الكلمات التى ليست من كلام العرب الخلص .

الأخرى : التاريخ الذى عنده يقف الاعتداد بالكلام العربى الخالص .

وجملة القول فى النقطة الأُولى أَن مالا يعتد من كلام العرب الخلص نوعان : الكلم الأَعجمى ، والكلم الذى لم يثبت سماعه عن العرب الخلص بشواهد أَصيلة .

وجملة القول فى النقطة الأُخرى إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم صنفان : عرب الجاهلية وصدر الإسلام فى الأَمصار إلى أَواخر القرن الثانى ، وأَهل البوادى فى الجزيرة العربية إلى أَواسط القرن الرابع .

٢ – والمتعارف عند دارسى العربية تسمية الأَلفاظ المنقولة من الأَعجمية إلى العربية فى عصور الاحتجاج : تعريباً ، وإعرابا ، وبهما قال « سيبويه » .

وبعضهم يرى أَن الكلمة متى عربت صارت من اللسان العربى ، فهى أَعجمية أَصلا ، عربية حالاً . وقد اعتمد « الجو اليقى » هذا الرأى .

ومن العلماء من يرى أَن ما عربه المتأَخرون يعد « مولدا » ، وقد نادى بذلك « الخفاجى » وبعض الباحثين يقول : إن من أَقسام المولد ماعربه العرب قديماً ، ومنهم من يرى أَن التعريب نوعان : مطلق وإضافى ، فالمطلق خاص بالعرب ، والإضافى لمن بعدهم فيما أَعقب عصر الرواية والاستشهاد .

(*) للأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع

وأُلقى البحث على مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (جلسة الاثنين ٣٠ من صفر سنة ١٣٩٦ هـ = أول مارس (آذار) سنة ١٩٧٦ م).

٣ – هذا فيما يتعلق بالكلم الأعجمي . أما الكلمات العربية التي لم يثبت سماعها عن العرب بشواهد أصيلة فقد جرى القول منذ أقدم العصور بتسميتها « المولد » ، وفسر المولد بأنه المحدث والمستحدث « فالزمخشري » يقول : « كلام مولد ليس من أصل لغتهم » . و « ابن منظور » يقول : « المولد : المحدث من كل شيء . وسمي المولد من الكلام مولدا إذا استحدثوه » . و « أبو البقاء » يقول : « المولد من الكلام : المحدث » . « والزبيدي » يقول : « المولد ما أحدثه المولدون الذين لايحتج بألفاظهم » .

٤ – وقد ألف « الشهاب الخفاجي » كتاباً سماه : « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » فماذا عنى بكلمة « الدخيل » ؟ إن كتابه يحتوي على المعرب قديماً وحديثاً ، وعلى المولد في مختلف العصور ولكنه في فاتحة كتابه قال : « إن المعرب ألف فيه قوم ، فأحببت أن أهدي تحفة ، وضممت إليه قسم المولد » فهل أراد بالدخيل المعرب وحده ، واقتصر عليه في عنوان الكتاب من باب التخصيص ؛ وإن تضمن الكتاب قسم المولد أيضاً ؟ هذا محتمل ، ومن المحتمل كذلك أنه يعني بالدخيل المعرب والمولد جميعاً . وهكذا تبرز كلمة « الدخيل » ليحمل مدلولها معنى التعريب أو التعريب والتوليد على السواء .

٥ – نتيجة هذا كله ما يأتي :

أولا : أن التعريب والإعراب أطلقت كلتاهما على مانقله العرب من الكلام الأعجمي إلى العربية في عصور الاحتجاج ، فاستعمالهما فيما نقل من الكلمات الأجنبية بعد عصور الاحتجاج ، استعمال فيه ترخص وتعمم .

ثانياً : أن المولد أطلق على طائفتين من الكلمات :

الأولى : مانقله المتأخرون من الكلم الأعجمي ،

والأخرى : ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بكلامهم .

ثالثاً : أن كلمة « الدخيل » أطلقت على التعريب ، أو عليه وعلى التوليد معاً .

٦ – فإذا استخبرنا « مجمع اللغة العربية » ألفيناه قد تأثر تأثرا ظاهرا بالتفسير الضيق لمعنى التعريب ، فقصره على ما استعمله العرب في عصور الاحتجاج من الألفاظ

الأعجمية ، كما هو مفهوم قراره ، ونصه : « يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم » . وهذا المفهوم الضمنى ينحسم النزاع فيه والخلاف عليه إذا رجعنا إلى قرار المجمع الخاص بالمولد ، فإن المجمع فى هذا القرار يعتبر الألفاظ الأعجمية التى لم تعربها العرب قسما من أقسام المولد ، ونص قراره : «المولد قسمان : . . . وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب باستعمال لفظ أعجمى لم تعربه العرب » .

وبهذا يتجلى أن الرأى المجمعى قد انتهى إلى التعريف التالى للمعرب والمولد :

فالمعرب : ماعربه العرب من اللفظ الأعجمى .

ومن المولد : ما استعمل أو يستعمل من لفظ أعجمى لم تعربه العرب .

٧ ـ أما الذين تولوا إخراج الطبعة الأولى من « المعجم الوسيط » فقد حددوا دلالات خاصة لكلمات : المعرب والدخيل والمولد والمحدث .

فالمعرب : لفظ أجنبى غيره العرب .

والدخيل : لفظ أجنبى دخل العربية دون تغيير .

والمولد : ما استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية .

والمحدث : ما استعمله الناس فى العصر الحديث .

وليس من شك فى أن مفهوم تلك الدلالات مفهوم اجتهادى شخصى ، وأن التطمئنة فيها ليس بالطريق الميسور الذى يؤمن فيه العثار .

٨ ـ أما « المعجم الكبير » الذى يخرجه المجمع فإن مقدمة جزئه الأول لاتسعف القارىء بتحديد اصطلاحى فى شأن التعريب والتوليد ، فإذا قلبنا النظر فى مواد المعجم وجدنا المعربات تذكر أصولها أو يشار إلى تعريبها بإطلاق ، ووجدنا المولد يشار أحياناً إلى أنه محدث ، كما فى لفظ « الآنسة » ، وفى الغالب لايشار إلى توليد أو استحداث ، كما فى استئناف العمل ، والأنانية ، وأمس الأول .

٩ ــ لهذا أرى أن الحاجة ماسة إلى وضع حد للتعريب والتوليد ، يوضع موضع التطبيق فى الوصف اللغوى للكلمة حين تثبت فى المعجمات المجمعية .

وأقترح الأخذ بإحدى خطتين : خطة التعميم ، وخطة التخصيص .

فإذا أخذنا بخطة التعميم قلنا .

المعرب : مادخل العربية من لفظ أعجمى فى قديم أو حديث .

والمولد : ما استحدث بعد عصر الرواية فى قديم أو حديث من لفظ أو أسلوب يسوغ تخريج اشتقاقه وصوغه فى العربية .

وإذا أخذنا بخطة التخصيص للمحافظة على الدلالة التاريخية ، قلنا :

المعرب نوعان : ما عربه العرب الخلص ، فى عصر الاستشهاد ، وما عربه أو يعربه المولدون من بعد .

والمولد نوعان : مانشأ فى عصور الحضارة بعد عصر الاستشهاد ، وماجاء أو يجئُ به العصر الحديث[1] .

---

(١) رجع فى تحبير هذه العجالة الى : معرب الجواليقى وشفاء الخفاجى ومزهر السيوطى وصحاح الجوهرى ولسان ابن منظور وكليات أبى البقاء والاشتقاق والتعريب للمغربى والجزء الأول من مجلة المجمع ومجموعة محاضر دورته الأولى ومجموعة قراراته العلمية ، إلى غيرها من مصادر وأصول قديمة ومحدثة .

المعرب والمولد والدخيل والمحدث (*)

كتب الأُستاذ محمد شوقى أمين مذكرة تحدث فيها عن هذه المصطلحات ، مبينا أن الحاجة ماسة إلى وضع حد للتعريب والتوليد ، وقدم لذلك بعرض آراء الأَسلاف وقرارات المجمع وما حددته لجنة المعجم الوسيط من دلالات لمصطلحات المعرب والمولد والدخيل والمحدث وأنا أُوجز مفاهيم هذه المصطلحات قديماً وحديثاً ، مع الاستئناس بمقال الأُستاذ محمد شوقى أمين فى العدد الحادى عشر من مجلة المجمع عن « جواز التعريب على غير أوزان العرب » .

المعـرب

للأَسلاف فى هذا المصطلح رأيان متقابلان : رأى يتسع به حتى يشمل كل ما استعمله العرب من الأَلفاظ الأَعجمية ، سواء غيروا فى بعض حركاتها وحروفها أو لم يغيروا ، وسواء أَلحقوها بأَبنية كلامهم وأوزانه ، أو لم يلحقوها . وسيبويه أول من أَخذ بهذا الرأى كما يفهم من كلامه فى الكتاب . وتبعه فيه المرزوقى وابن سيده والشهاب الخفاجى وعبد القادر البغدادى ، وكذلك ابن برى الذى ذهب إلى أنه ينبغى أن لا تغير حركات الأَلفاظ الأَعجمية المعربة ، ما دام العزب قد انصرفوا عن هذا التغير فيما لم يلحقوه بأَبنية كلامهم . والرأى الثا المقابل لهذا الرأى عند الأَسلاف يضيقه مدلول المعرَّب ، خاصًّا بالأَلفاظ الأَعجمية التى أَلحقها العرب بأَبنية كلامهم وأوزانه ، أما ما لم يلحقوه بها فلا يسمى معربًا . وأَخذ بهذا الرأى الجوهرى ، وتشددت كثرة الاخذين به ، فجعلت المعرب مقصورًا على ما عرب فى عصور الاستشهاد ورجع الجواليقى تلك العصور إلى أواخر القرن الثانى فى الأَمصار وأواسط القرن الرابع فى البوادى .

هذا فى القديم ، أما فى العصر الحديث ، فالباحثون مختلفون منذ أوائل القرن الحاضر فى مدلول مصطلح المعرب ، فمنهم من أَطلقه على الأَلفاظ الأَعجمية المستعملة فى العربية دون أى شرط ، ومنهم من قصره على ما أُلحق بأَبنية العربية ، ومنهم من أَضاف إلى ذلك شرطًا هو أن يكون قد عرب فى عصور الاستشهاد آنفة الذكر .

(*) للدكتور شوقى ضيف – عضو المجمع .

واتخذ مجمع اللغة العربية قديماً القرار التالى : « يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب فى تعريبهم » وشرحت كلمة العرب فى القرار بأن المراد بهم العرب الذين كان يستشهد بكلامهم ، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى وأهل البوادى من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجرى . وعلى هدى هذا القرار حددت لجنة المعجم الوسيط المعرب بأنه لفظ أجنبى غيره العرب .

وأخذ المجمع – بعد قراره السابق – يقر معربات كثيرة حديثة فى العلوم والفنون ومشتقاتها كما ذكر الدكتور إبراهيم مدكور رئيس المجمع فى حديثه عن موقف المجمع من التعريب فى كتابه مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا ص (٤٤) ويضيف : « أصبح من المسلم به مثلًا أن الأولى باسم الجنس فى العلوم والفنون أن يعرب لا أن يترجم مثل أكسيجين ، إلكترون ، بارومتر ، ترمومتر » . والمجمع بذلك كأنما يعود إلى السعة فى اصطلاح المعرب ، على نحو ما رأينا عند سيبويه ومن اتبعوه ، مما يفسح لإطلاق المعرب على ما استعمله الناطقون بالضاد من الألفاظ الأعجمية قديماً وحديثاً ، سواء ألحق بأبنية العربية أو ظل ببنائه وصورته من لغته الأصلية .

المولد

استخدم الأسلاف كلمة المولد من الألفاظ بمعنى المحدث بعد عصور الاستشهاد ، ومن هنا سموا الخالفين بعد هذه العصور باسم المولدين . ومن يرجع إلى الفصل الذى عقده السيوطى فى كتابه المزهر للمولد يجد الأسلاف استعملوه للدلالة على أربعة أنواع ، هى :

١ – اللفظ العربى المحدث مثل التفرج والفرجة ولعلها من انفراج الفم وانكشافه ومثل التحرير من تحرَّى العلم إذا حذقه .

٢ – اللفظ الأعجمى المعرب بعد عصور الاستشهاد .

٣ – المشتق من اللفظ الأعجمى المعرب مثل كلمة ديوان المعربة من الفارسية وجمعها على دواوين واشتقاق الفعلين دوَّنَ ودُوِّنَ منها .

٤ – اللفظ الملحون كزيادة الهمزة فى الفعل « وقف » ، ونرى منه أمثلة كثيرة فى كتاب ديوان الأدب للفارابى وكتاب المزهر للسيوطى .

هذا فى القديم ، أما فى الحديث فمن يرجع إلى قرارات المجمع يجده قد جعل المولد شاملًا لما استعمل من لفظ أعجمى لم تعربه العرب . ولعل ذلك ما جعل لجنة المعجم الوسيط تحدد المولد بأنه : « ما استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية » وأضيفت كلمة « قديماً » فى التعريف لتترك لمصطلح المحدث الآتى مدلــولًا يدل عليه . ومر بنا فى كلمتنا عن المعرب أن المجمع اتســع فى مدلــوله مع الزمن بحيث أخــذ يشــمل الألفاظ الأعجمية المستعملة والمعربة فى العلوم والفنون وبذلك ينبغى أن يخرج النوع الثانى من أنواع المولد ، لأنه أصبح يدخل فى المعرب ، ولا داعى لتعدد المصطلحات فى الدلالة على مضمون واحد . وأيضًا ينبغى أن نخرج من المولد النوع الرابع الملحون ، لأنه خارج فعلًا عن الأبنية الفصيحة للعربية ، ويجب تصحيحه .

وبذلك لا يبقى للمولد سوى نوعين يدل عليهما ، هما الألفاظ العربية المحدثة بعد عصر الاستشهاد واشتقاقات الألفاظ الأعجمية المعربة . ومما يشهد للتفرقة بين المعرب ومشتقاته ووصفها بأنها مولدة أننا نجد صاحب القاموس المحيط يقيم بينهما هذا الفرق فعلًا ، إذ يقول : الكندوج شبه المخزن معرب وكندجة البانى فى الجدران والطيقان مولدة .

الدخيل

لفظ الدخيل يستعمل أحيانا عند الأسلاف للدلالة على اللفظ الأعجمى الذى دخل العربية وأحيانًا للدلالة على المولد ، وقد جمع بينهما الشهاب الخفاجى فى كتابه « شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » إذ جعل كلمة الدخيل تشملها جميعًا . وقد قصرت لجنة المعجم الوسيط الدخيل على اللفظ الأجنبى الذى دخل العربية دون تغيير ، وهو بهذا المعنى يدخل فى المعرب آنف الذكر . وواضح أنه مصطلح لا تدعو حاجة للإبقاء عليه ، إذ استعمالاته تدخل فى المعرب والمولد جميعًا .

المحدث

هذا المصطلح عند الأسلاف يدل على المولد من الألفاظ والصيغ العربية ، وقد حددت لجنة المعجم الوسيط بما استعمله الناس فى العصر الحديث ، وهو بهذا المدلول العام يدخل فى المولد . وإذن هذا المصطلح كسابقه لا حاجة للإبقاء عليه .

وواضح أنه يحسن أن ننصرف عن المصطلحين الأخيرين : المحدث والدخيل ، وحقا ينبغى أن نبقى على مصطلح « المعرب » أما مصطلح « المولد » فيحسن إعادة النظر فيه ، وهو كما قدمنا يدل على الألفاظ العربية المستحدثة ، واشتقاقات الألفاظ الأعجمية المعربة والأولى شيء لا يمكن حصره ، وقد تولد ما لا يحصى ولا يستقصى من الألفاظ العربية منذ القرن الثانى الهجرى ، ووصفها بأنها مولدة قد يعنى أنها تهبط فى عربيتها درجة أو درجات عن الألفاظ العربية الأصيلة ، مع أنها تجرى على أقيستها ، وقديماً قال ابن جنى فى الخصائص : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » . ومن الممكن الاستغناء عن وصف اشتقاقات الألفاظ الأعجمية المعربة بأنها مولدة ، اكتفاء بالنص على أصولها بأنها معربة ؛ وقد اشتق منها هذا الفعل أو ذلك الاسم . وهو اشتقاق يتبع دائماً منهاج الأبنية فى العربية ومقاييسه المحكمة

الفهرس الاجمالى للقرارات

الموضوع | صفحة

القسم الأول
(مسائل اقرها المؤتمر)

أولا – فى الصرف :

القسم الثانى

(مســائل اقرها المجلس)

القسم الثالث

(مســائل لم يقرها المجلس)

الفهرس التفصيلى للمحتويات

القســم الأول
(مسائل اقرها المؤتمر)

الموضـــوع | صفحة

الموضـــــوع　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　صفحة

الموضــــوع صفحة

القسم الثانى

(مسائل اقرها المجلس)

القســم الثالث

(مســائل لم يقرها المجلس)

المفهوم الاصطلاحى للمعرب والمولد :

(الترقيم الدولى ٦ — ٢ — ٠٠٢ — ٤٥٤ — ٩٧٧)

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الادارة
محمد ممدوح خلف

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٢/٤٩٣٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٧٢٠٧س١٩٨١ — ٣٠٠٠